ICAS
JAKARTA
LIBRARY

الاسلام والغرب

قراءات معاصرة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1424هـ - 2003م

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٨٩٦٣٢٩/٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان

Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon

E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

قضايا اسلامية معاصرة

الاسلام والغرب

قراءات معاصرة

عادل الجبوري

مركز دراسات فلسفة الدين وعلم الكلام الجديد
بالتعاون مع دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

دار الهادي
للطباعة والنشر والتوزيع

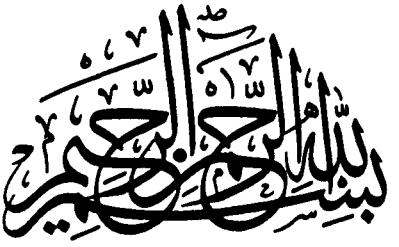
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قد لايختلف اثنان فيى ان العلاقات بين الاسلام والغرب لم تكن في يوم من الايام علاقات ودية قائمة على اساس الثقة والاحترام المتبادل والحرص على تأمين المصالح المشتركة. وافضل وصف لتلك العلاقات هو انها علاقات تصادم وتصارع وشك وريبة وتوجس غذتها مع مرور الزمن الحروب العسكرية والمؤامرات والاطماع والطموحات ونزعات التفوق والهيمنة، وكذلك الحقائق العقائدية والايديولوجية التي كانت ولازالت مختلفة تمام الاختلاف لدى كل طرف عن الطرف الآخر.

فالاسلام له منظومته، والغرب له منظومته ايضا، ولايجمع بين المنظومتين جامع مشترك الا اللهم بعض الاطر النظرية الضيقة التي من الصعب العثور على مصاديق عملية لها على ارض الواقع المعاش.

واذا كان هناك من نجح في تشخيص ـ او تحديد ـ جوانب ايجابية في مسيرة العلاقات بين الاسلام والغرب، يمكن ان تكون مدعاة للتفاؤل فان تلك الجوانب تبقى في كل الاحوال تمثل استثناء عن القاعدة، لأن نقاط الاصطدام والمواجهة بأوجهها المتعددة تفوق كثيرا من حيث الكم والنوع نقاط التلاقي منذ ظهور الاسلام ومن ثم توسعه وامتداده الى بقاع عديدة من العالم وحتى هذه اللحظة.

ولعل البعض يخطأ حينما يتصور ـ او يفترض ـ ان نهاية حقبة الاحتلال

والسيطرة الاستعمارية وافول مرحلة الاستشراق وضع حدا للاصطدام والتصارع بين الاثنين، واوجد صيغا جديدة من العلاقات بينهما تقوم على اساس التفاهم والتوافق والحوار، لأن أساليب ووسائل وادوات اخرى للسيطرة والهيمنة وبسط النفوذ اكتشفها الغرب ورأى انها اكثر فائدة واقل تكلفة من الاساليب والوسائل والادوات القديمة التقليدية. وبالفعل فان المتأمل لواقع العالم الاسلامي اليوم، وعلى نطاق اوسع واشمل العالم الثالث ـ الشرق، يجد في مقابل النهضة او الصحوة الاسلامية والوعي والفهم والادراك لحقيقة ما يجري، من جانب آخر اندفاعا غير محسوب ولا مبرمج من قبل مجتمعات العالم الاسلامي ـ العالم الثالث ـ الشرق نحو الغرب، وتنامي حمى النزعات الاستهلاكية لكل ما ينتجه ويبتكره من اشياء وما يروج له من قيم ثقافية وفكرية ذات طابع مادي صرف يخلو من اي مضامين معنوية وروحية.

ومع كثرة القراءات والتحليلات والرؤى لطبيعة وحقيقة العلاقات بين الاسلام والغرب ـ او بين الشرق والغرب ـ الا ان التوصل الى رؤية واحدة او فهم مشترك حول ذلك لم يكن ممكنا ولا متاحا، ولانعتقد انه سيكون كذلك في المستقبل، لأن قضايا من هذا القبيل تخضع دراستها وبحثها الى الرغبات والامزجة والانتماءات والمصالح، وهي لايمكن ان تكون موضوعية ومحايدة بالكامل، وواضحة ومحددة النتائج مثلما هو الحال مع القضايا العلمية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك وعلوم الحاسبات، التي لايحتمل التعامل معها اقحام العواطف والمشاعر وتوظيفها بشكل او بآخر للتوصل الى نتائج معينة وصياغة معادلات من نوع خاص.

ولعله منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك المنظومة الاشتراكية ـ الشيوعية في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي وجدتني مهتما بقدر ما بهذا التحول العالمي الكبير والمتغيرات التي احدثها، والمتغيرات التي يمكن ان

يحدثها في اوقات لاحقة، ودور الاسلام ـ او العالم الاسلامي ـ وعلاقته بما يجري باعتبار انه معني بالدرجة الاساس بذلك، ربما اكثر من غيره لاسباب ومبررات ودوافع عديدة لست هنا بصدد تناولها.

هذا الاهتمام ربما بدا واضحا من خلال جملة مقالات ودراسات ثقافية وفكرية ـ لاتخلو من الطابع السياسي ـ كتبتها ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١، ونشر القسم الاعظم منها في مجلة الوحدة التي تصدر باللغة العربية من قبل مؤسسة الفكر الاسلامي في العاصمة الايرانية طهران.

تلك المقالات والدراسات التي سيطلع القارئ الكريم على قسم منها بين دفتي هذا الكتاب قد لاتكون متسلسلة من حيث سياقاتها مع بعضها البعض من حيث الوقائع والاحداث والافكار، وسيلاحظ القارئ الكريم ذلك بكل وضوح، ولكن مايميزها هو انها ترتبط مع بعضها البعض بوحدة موضوع عنوانه عام وشامل هو (الاسلام ـ الغرب).

ولست ان ادعي انني نجحت وتمكنت من خلال تلك المقالات والدراسات الاحاطة بذلك العنوان الكبير واستيعابه من كافة جوانبه وزواياه بقدر ماحرصت على طرح اثارات وافكار، وتفكيك بعض المفاهيم والمصطلحات وشرح ماهياتها، وقراءة جانب من وقائع واحداث ونظريات حملت دلالات ومعاني مهمة وحساسة، ومن ثم الاشارة الى معالجات وحلول قد تحظى بأهمية نسبية الى حد ما.

بقي ان اشير في هذه المقدمة المقتضبة الى ان اشخاصا اعزاء ـ وفي مقدمتهم زوجتي ـ كان لهم الفضل في انجاز هذا المشروع المتواضع واخراجه الى النور سواء من خلال افكارهم وآرائهم ومقترحاتهم، او من خلال مشاركتهم الفعلية في انجاز بعض المسائل الفنية، واجد لزاما علي ان اعبر عن خالص شكري وتقديري لهم واعتزازي بجهودهم ومشاركتهم، من دون الاشارة الى

اسمائهم وذلك بناء على رغبتهم، ومن دون ان الح عليهم لمعرفة اسبابهم ومبرراتهم ودوافعهم وراء تلك الرغبة.

وسأكون مسرورا للغاية حينما اتلقى من القراء الكرام ـ سيما المعنيون بالموضوع ـ اية ملاحظات نقدية حول ما تضمنه الكتاب، وسيكون صدري واسعا ورحبا لسماع او تلقي اي ملاحظات من هذا القبيل.

عادل الجبوري

١٥رمضان١٤٢٣هـ

٢١نوفمبر٢٠٠٢م

طهران

الفصل الاول

رؤى جديدة مازالت غامضة!

المعرفة.. السلطة الجديدة

لا يستطيع أيّ منا أن يرسم صورة دقيقة، موثقة للمستقبل مهما بذل من جهد، لسبب بسيط جدا يتعلق بطبيعة التفاعلات العالمية الراهنة ـ بإيجابياتها وسلبياتها، والخلفيات التأريخية التي أفرزتها أو ساهمت بظهورها على السطح.

ومعظم المفردات والمفاهيم خضعت في جوهرها ومضمونها لعمليات التغيير والتبدل المتلاحقة بشكل لم يكن إزاءه ممكنا صياغة تعاريف علمية منهجية يمكن الاستناد أليها والأخذ بها في كل الأزمنة والأوقات.فالحضارة والمدنية والثقافة والمعرفة والسلطة..الخ اتسمت في إطار التعامل معها بمرونة وشفافية كبيرتين، كان مردها عاملين:

الاول: الاختلاف في النظرة والتعريف بالنسبة لمفهوم (المعرفة ـ الحضارة) لدى المجتمعات المختلفة، بل وحتى بقية المفاهيم الأخرى، فالحضارة اليونانية مثلا هي حضارة ميتافيزيقية رغم ان وظيفتها كانت تتمثل بتوضيح حقائق الوجود بما في ذلك الكشف عن علاقات الطبيعة.

أما الحضارة الغربية فأنها تتصف أساسا بالعلم والتصنيع والتنظيم، وتعتبر نفسها مهد التنظيم الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي والإداري والعلمي، وبالتالي فهي حضارة علم وصناعة وتنظيم.

في حين ان الحضارة الإسلامية لا وجودية عامة ولا طبيعية، بل هي معيارية

تسود فيها قيم الدين والعبادة والفقه، وبالتالي فأنها حضارة دين وفقه وكلام ولغة وأخلاق.

ولكن رغم ذلك فان علي عزت بيجوفيتش في كتابه القيّم (الإسلام بين الشرق والغرب) يرى في معرض مقارنته بين الثقافة والحضارة ان الأخيرة هي استمرار للحياة الحيوانية ذات البعد الواحد،التبادل المادي بين الإنسان والطبيعة.. وهي استمرار للتقدم التقني لا الروحي وهي تمثل تطور القوى الكامنة التي وجدت في آبائنا الأوائل الذين كانوا اقل درجة في مراحل التطور.

الثاني: التجزئة المرتبطة بالمراحل ـ التحولات ـ التاريخية سواء في إطارها المعرفي الإنساني ـ النظري ـ أو المعرفي الطبيعي ـ العملي ـ.

فالان تورين A.Torien الاستاذ الفرنسي المتخصص في العلوم الاجتماعية يرى أن هناك مجتمعات صناعية ومجتمعات ما بعد الصناعية أو ما يطلق عليه تورين المجتمعات التكنوقراطية Technocracism نسبة إلى السلطة التي تسيطر عليها، أو (المجتمعات المبرمجة) بالنظر إلى طبيعة الإنتاج و التنظيم الاقتصادي فيه.

أما الأمريكي الفين توفلير A.Tophler فقد قسم التاريخ الإنساني إلى موجات حضارية ثلاث لكل موجة خصوصياتها و معالمها التي تميزها عن الأخرى، فالموجة الحضارية الأولى يسميها بالموجة الزراعية، أما الثانية التي تميزت بتحولات جذرية و تغيرات هائلة في نمط الإنتاج و فلسفة القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والعسكرية فيطلق عليها الموجة الصناعية، في حين ان الموجة الثالثة ـ حسب توفلير ـ فهي رؤية جلها تخيل.

ولأن المعرفة كانت المحور الأهم، في ذات الوقت الذي مثلت فيه بوتقة انصهرت فيها بقية المفاهيم، فان تساؤلات كثيرة أثيرت وما زالت تثار، يتعلق معظمها بدور المعرفة في عملية تحديد مضامين العلاقات القائمة وضوابطها، ان

كانت تتسم بطابع شمولي واسع أو محصور في إطار تنظيمات وتجمعات ذات أنشطة ومهام و مستويات معينة. ويتعلق كذلك بالعلاقة بين المعرفة ـ كنتاج للعقل الإنساني ـ و السلطة كممارسة عملية تحركها و توجهها منافع و مصالح و امتيازات، و أيضا تساؤلات عمّن يؤثر على الآخر، المعرفة تؤثر على السلطة، أم السلطة تؤثر على المعرفة ؟.. و أخيرا ما هي حقيقة الدور المستقبلي لأدوات السلطة التي كانت فاعلة ومؤثرة اكثر من المعرفة في فترات تاريخية سابقة من قبيل القوة و المال ؟.

و لعل أية محاولة للإجابة عن التساؤلات الآنفة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار قضية مهمة وهي أن تلك التساؤلات لا تمثل سوى إثارات أولية لمواضيع تبدو على قدر كبير من التشابك و التعقيد و التداخل، وتحليلها و تفكيكها بعمق يحتاج إلى استقراء (علمي ـ موضوعي) لقضايا تتميز باستمرارية التدفق الملامس للواقع الحياتي للمجتمعات كافة.

فثورة الإعلام و المعلومات التي تعد إحدى نتائج ـ أو إفرازات المعرفة ـ ساهمت في خلق جملة من التحولات العالمية المهمة على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأساس، ومن ثم على الأصعدة السياسية والاجتماعية و الثقافية، مشكّلة بذلك معالم وملامح مرحلة تأريخية جديدة من حياة البشرية، فضلا عن كونها جلبت مفاهيم واطروحات لم يكن لها وجود يذكرفي اوقات سابقة، أو انها كانت تنضوي تحت مظلة مضامين أخرى، بعبارة اخرى نستطيع القول ان منظومة القيم الاجتماعية ـ و هنا نتحدث عن الغرب بصورة رئيسية ـ لم تعد بمنأى عن الخضوع و الانقياد لمتغيرات ونتائج المعرفة انطلاقا من كون الأفراد، والمجتمعات على وجه العموم، يشعرون انهم بحاجة إلى كل ما هو جديد. هذا من جانب، و من جانب آخر انهم يدركون استحالة عزل أنفسهم عما يجري بالقرب منهم. وعلى سبيل المثال فانه حتى ذلك الذي يقبع في منزله وحيدا

سيجد نفسه في لجة تفاعلات عميقة التأثير عندما يستمع لجهاز المذياع أو يجلس أمام الشاشة الصغيرة أو حتى حينما يطالع مطبوعة ما، يومية كانت أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية، او يجلس امام جهاز الكومبيوتر.

وما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن المعرفة تصاغ في إطار مؤسسات ونظم معينة، وطبيعي ان الصياغة تخضع لمعايير ومناهج تقرر سلفا، والفرد المتلقي والمجتمع كذلك يتلقون المعرفة عبر القنوات المختلفة دون أن يكون أمامهم سبيل لقبول جزء ورفض جزء آخر، وليس كما هو الحال حين يقرر المرء دراسة ظاهرة ما، أو التخصص في فرع معين من فروع المعرفة كأن يكون من خلال الانخراط في المؤسسات الأكاديمية أو بصيغة ثانية.

و تأسيسا على ذلك فان التوجهات الجديدة هي بمثابة سيف ذو حدين، فمن جهة ربما تساهم مساهمة فعالة في تنمية القدرات الذهنية و العقلية وتوسع من آفاق التفكير و التأمل، و من جهة أخرى قد تؤدي إلى الوقوع في مطبات غير محمودة العواقب و تفجر كوارث ماحقة على المجتمعات خصوصا تلك التي ما زالت بناها الفكرية هشة، وفي نفس الوقت عرضة لتصدعات وهزات مستمرة.

ان ما أنتجه العقل الغربي من معرفة على الصعيدين النظري ـ الانساني، والعملي ـ التقني يسير في هذه المرحلة بالذات سيرا حثيثا نحو مقاصد محددة وواضحة، أبرزها تحكيم السيطرة العالمية و التوسع و النفوذ و النظر إلى الذات كمركز و بؤرة و الآخرين أطراف بعضها هامشية جدا يكاد يكون تأثيرها معدوما تماما.

بيد ان هذا السير الحثيث يبدو محفوفا بمخاطر شتى راح الكثير من مفكري الغرب ومنظريه يشيرون إليها ـ في اغلب الأحيان ـ من طرف خفي مشيعين أجواء من القلق الذي عززته إضافة إلى ذلك حالات عديدة أخذت تتحول شيئا فشيئا و

تتبلور لتغدو بالتالي ظواهر شاخصة، لعل أهمها و أبرزها التحدي الإسلامي، وتسييس المعرفة بالشكل الذي يخدم السلطة وما يرتبط بها، أو بتعبير آخر توظيف المعرفة كعامل لخلق السلطة و تقويتها.

و يمكننا هنا رصد محطات ثلاث للوقوف على مقولة (توظيف المعرفة لخدمة السلطة السياسية ـ أو السياسية بمفهومها العام).

المحطة الأولى تمثلت بظهور الدراسات الاستشراقية متزامنة على وجه التقريب مع الحروب الصليبية ضد العالم الإسلامي، وبصورة اكثر وضوحا مع حملة نابليون بونابرت على مصر أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

وظاهر الاستشراق كان علميا محضا يقوم على المنهج الأكاديمي الصرف، لكن جوهره كان ينطوي على أهداف سياسية تتمثل في سيطرة الغرب على الشرق والعالم الإسلامي كجزء منه بعد الوقوف على ماهيته بالكامل من خلال أبحاث المستشرقين ودراساتهم ليسهل بالتالي بلوغ الهدف الحقيقي.

والمحطة الثانية اتسمت بقدر كبير من الهمجية و البشاعة، وهي تلك التي تمثلت بأستخدام الولايات المتحدة الأميركية القنبلة الذرية ضد اليابان في آب ١٩٤٥ لتضع نهاية للحرب الكونية الثانية بأنتصار تاريخي لدول الحلفاء على المحور.

وهنا استخدم النتاج (المعرفي ـ العلمي) لتحقيق أغراض سياسية عجزت عن تحقيقها الأدوات التقليدية، وهذا ما احدث ردة فعل عنيفة لدى الكثير من علماء الذرة و الفيزياء، ولعل أبرزهم البرت اينشتاين ودفعهم إلى إعادة النظر في إنتاجاتهم العلمية.

أما المحطة الثالثة فقد مثلتها بدايات تنامي الاهتمام بشكل اكبر بمراكز ومعاهد الدراسات الاستراتيجية والأبحاث بجوانبها المختلفة في الغرب وبالخصوص في الولايات المتحدة الأميركية، وكان ذلك أواخر عقد السبعينات

حينما تعرض مفهوم الاستشراق وحقيقته إلى ضربة قاصمة على يد الباحث الفلسطيني الأصل الأميركي الجنسية البروفيسور ادوارد سعيدSaeed.E في مؤلفه الشهير (الاستشراقOrientalism)، لكن ذلك لا يعني انه قبل هذا الوقت لم تكن هناك مؤسسات ومراكز للبحث و التنقيب بل ان دائرة اهتماماتها تمددت وكان التركيز على جانبين: الاول: (الشيوعية و المنظومة الشرقية الاشتراكية التي تمثلها).

الثاني: (الإسلام و العالم الإسلامي)، سيما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران و استلامها زمام الحكم مطلع عام ١٩٧٩..

وفي الحقيقة ان ما قدمته تلك المراكز والمعاهد وما زالت تقدمه يعد اكبر خدمه تسديها منظومة المعرفة إلى منظومة السلطة، فضلا عن ذلك فانه يمكننا بسهولة ملاحظة التداخل بين البنى والهياكل المعرفية والسلطوية، فعدد كبير من صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ هم باحثون كبار ومتخصصون في القضايا الاستراتيجية، السياسة والاقتصاد والاجتماع والأديان والتاريخ، في ذات الوقت فان معظم تلك المراكز و المعاهد تساهم بصورة مباشرة في صياغة وتحديد السياسات العامة وكل منها حسب اختصاصه.

وهنا تلعب المعرفة بجانبها النظري ـ الإنساني دورا فاعلا و رياديا في ترسيخ مقومات السلطة السياسية بمؤسساتها المختلفة، سواء تم ذلك على الصعيد الفردي أو المؤسساتي، الأكاديمي.

والتحولات التي شهدها العالم خلال الربع الاخير من القرن الماضي جعلت الكثيرين يعيدون النظر في ماهية أدوات السلطة، وكانت التساؤلات المطروحة من قبيل.. هل القوة والمال كما كانت عليه الحال خلال العقود الماضية هما أدوات السلطة الحقيقية أم المعرفة المعززة بسطوة القوة والمال معا مثلما يبدو من ملامح تطل علينا من أفق القرن الحادي و العشرين ؟

ان القوة وحدها أو المال وحده أو كلهما مجتمعين إذا كانا قد منحا السلطة السياسية في السابق مقومات البقاء والاستمرار، فضلا عن الغلبة و النفوذ فإنهما الآن وفي المستقبل عاجزان عن القيام بذلك دون توفر الأدوات المعرفية.

ففي بلدان قائمة حاليا تبرز مختلف مقومات القوة العسكرية والسكانية، وحتى الجغرافية، وبدرجات متفاوتة كالصين على سبيل المثال والاتحاد السوفيتي السابق إلى حد ما والهند، وفي بلدان أخرى نرى القدرة الاقتصادية المرتبطة بتوافر الموارد الطبيعية تفعل فعلها في إنجاز التحولات الاجتماعية والحضارية وتؤثر على مقدرات الأسواق العالمية بهذه الصورة أو تلك، و المنظومة الخليجية و بلدان من أمريكا اللاتينية وآسيا و أفريقيا تصلح لأن تكون أمثلة لهذا النموذج.

لكن في كلا النموذجين نرى ان البنى السلطوية السياسية تعاني التفكك و الضعف، بل والتمزق في بعض الأحيان، ربما السبب بسيط وهو يتمثل في كونها لم تتعامل مع نظم وأدوات المعرفة بالشكل الذي تتطلبه متغيرات العصر و تحدياته، على العكس تماما مما فعلته وتفعله بلدان أخرى مثل اليابان و ألمانيا و تكتلات اقتصادية سياسية كدول الاتحاد الأوربي، أو اقتصادية فحسب كمجموعة النمور الآسيوية الستة التي صهرت كل الأدوات في بوتقة واحدة لتواجه من خلال ذلك حتى القوة العالمية الأولى المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية.

أما محاولة السباحة ضد التيار من قبل بعض النخب السياسية وخصوصا في العالم الثالث، وذلك بإخضاع المعرفة كمنظومة ورموز ومؤسسات لإراداتها عبر عامل (الثروة ـ المال) فانه سيواجه فشلا ذريعا من جانب النخب السياسية وفقدانا للمصداقية،والنزاهة العلمية ـ المعرفية ـ من جانب أصحاب الفكر و الرأي.

وابسط ما يمكن أن يقال في هذا السياق هو ان عامل المعرفة سيكون ـ أو

في حقيقة الأمر اصبح ـ سلاح الغرب الفعال لإحكام السيطرة على الآخرين، ولعله من الخطأ أن يعتقد البعض ان الخطر المحدق بعالمنا الثالث ـ والإسلامي جزء منه ـ مصدره الولايات المتحدة نظرا لما تملكه من ترسانة أسلحة ضخمة معززة بتقنيات عالية. ان الخطر الحقيقي يتمثل في مواجهة المعرفة بأدوات غير أدواتها، أدوات عفا عليها الزمن ولم تعد تصلح إلا حينما تتحدث عن أحداث الأمس لا غير.

ماركس وتوفلر.. نظرات إلى العالم!

في عام ١٩٧٠ ظهر كتاب «صدمة المستقبل» للباحث والمفكر الأميركي الفين توفلر مثيرا حينها ضجة كبرى بين الأوساط السياسية والأكاديمية لما تضمنه من أفكار ورؤى تمحورت حول «صيرورة التغيير بالطريقة التي يؤثر فيها هذا التغيير في حياة الناس والمنظمات»، ولأنه ـ أي الكتاب ـ ظهر حسب ما يرى البعض في فترة تحول حرجة على الصعيد السياسي العالمي، وفي ظل تحديات عالمية خطيرة لم تكن جلية وواضحة بالقدر الكافي بالنسبة إلى الكثيرين، حتى هؤلاء الذين كانوا في مواقع تتيح لهم الوقوف على جانب من الأحداث والوقائع.

والضجة الكبرى هي ذاتها التي حفزت ودفعت بتوفلر إلى البحث والتعمق والتفكير في تنبؤاته عن المستقبل ليؤلف كتابا آخر ظهر بعد عشرة أعوام من «صدمة المستقبل»، أي في عام ١٩٨٠ وتحت عنوان«حضارة الموجة الثالثة»مستقرئا من خلاله الاتجاهات التي سوف تحدثها المتغيرات المتلاحقة بصورة متسارعة على البشرية وماهية المستقبل وصورته.

وجدير بالتذكير ان «صدمة المستقبل» لم يكن أولى نتاجات توفلر، بل كان قد سبقه بعدة أعوام بمؤلف عنوانه «خرائط المستقبل» لكن هذا الأخير لم يجد صداه المطلوب ربما بسبب الفترة التي ظهر فيها، وربما لأن نجم الفين توفلر لم يكن قد تألق بعد سماء الفكر الغربي، وربما هناك أسباب أخرى.

وحتى يكون القارئ أمام الصورة، لابد أن نشير إلى ان مؤلف كتاب «تحول السلطة» عمل خلال معظم سني شبابه في مصنع للسيارات قبل أن يحصل على منحة خاصة لإكمال دراسته الجامعية العليا، والآن ـ ومنذ سنين ـ فانه يعد مساهما رئيسيا في رسم السياسات العامة للولايات المتحدة في إطار عمله ضمن لجان عديدة تبحث في المستقبل الأميركي، إضافة إلى انه كثيرا ما يستقبل من قبل مختلف رؤساء دول العالم بحفاوة خاصة، وكذلك فان مختلف الجامعات والمعاهد والمؤسسات الثقافية تستضيفه لإلقاء محاضراته فيها.

يشير مترجما كتاب «تحول السلطة..» إلى العربية ـ حافظ الجمالي واسعد صقر ـ في مقدمتهما إلى ان «هناك اوجه تشابه بين ما يطرحه الفين توفلر وبين ما توصل إليه كارل ماركس قبل اكثر من قرن ونصف القرن من نظريات انطلاقا من أن تغير الاقتصاد أو صورة الاقتصاد بالتحديد يؤدي بالضرورة وعلى المدى القصير أو الطويل إلى تحول عميق في السلطة أو مكانها أو صفة القائمين بها».

في نفس الوقت يرى المترجمان ان الفارق بين الاثنين كبير، فماركس فيلسوف مادي وقد استخدم تعابير تتناسب مع الفلسفة المادية، في حين ان توفلر قلب منطق ماركس بمنطق هيجل وجعل من عامل المعرفة العامل الاول في النقلة الحضارية الجديدة أو بتعبير آخر انه جعل من عقل الإنسان الذي يكتشف المعرفة واليه يعود فضل إنشائها وتنظيمها وإدخالها في الحواسيب، العامل الاول في البنية الحضارية.

وينبغي علينا هنا ـ ونحن نقر بتلك المقارنة ـ ان نضع بعين الاعتبار طبيعة الظروف التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر والتحولات الكبرى الحاصلة عشية القرن الحادي والعشرين، وخصوصا تلك التي صاغت مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الى حد ما في الماضي وكذلك الحاضر والمستقبل، بل والأكثر من ذلك يتحتم أن لا نضع الأفكار والنظريات

في قوالب إيديولوجية صرفة قد تؤدي بنا إلى الابتعاد عن المحيط العام الذي ولدت وترعرعت فيه تلك الأفكار والنظريات.

وعلى أية حال فانه إذا كان ماركس قد تأثر وهو يضع نظرياته بظروف الثورة الصناعية، والبرجوازية الرأسمالية الصاعدة، والأوضاع المأساوية التي كان يعيشها العمال وكذلك الفلاحون في أوربا، فان توفلر وجد نفسه يعيش في خضم متغيرات جديدة تمثلت أساسا بثورة الإلكترون التي لم تقلب رأسا على عقب مفاهيم الصناعة والاقتصاد ومفردات السوق فحسب، وإنما طالت قيم الفرد ومعتقداته ومناهج تفكيره، فضلا عن ذلك فان تلك المتغيرات كانت ولازالت تتم بوتائر متصاعدة جدا غالبا ما تجعل التأمل في آثارها ونتائجها غير ممكن، أو تكتنفه صعوبات جمة مع استحالة التحديد الدقيق لكل عامل من عوامل التأثير سواء كان موضوعيا أو ذاتيا، على العكس تماما من عهد ماركس الذي اتسم في كل محطاته تقريبا بالرتابة والثبات وبقاء موازين القوى وأطر العلاقات المجتمعية ـ اقتصاديا وسياسيا ـ دونما تغيير جذري واضح.

فماركس عاش ومات في فترة سلام المئة عام بعدما نجحت الإمبراطوريات الأوربية الكبرى في احتواء خطر نابليون وتهميشه وإنهائه، وبالتالي عقد الحلف المقدس فيما بينها، بينما شهد توفلر الحرب الكونية الثانية وكان قريبا من تفاعلات الحرب الباردة، وهو الآن يعيش في خضم حروب من نوع آخر لا يستطيع أحد تحديد مساراتها بدقة مهما بذل من جهد واستغرق من وقت.

ان الفين توفلر يريد من خلال تحليلاته المعمقة أن يصل إلى استنتاج مفاده أن هناك تحولا كبيرا في السلطة على المستوى العالمي، وهو يطلق عليه مرة ثورة ومرة أخرى انقلابا جذريا لكنه في النهاية يحاول الوصول إلى غايته دون أن يهتم كثيرا بظاهر المصطلحات والمفاهيم.

وبالفعل فان طبيعة تناوله للموضوع بإطاره الشامل ومن خلال الشواهد

والأرقام والمعلومات الموثقة ساعدته كثيرا في بلورة تصورات عملية وواقعية عن آليات وظروف ذلك التحول.

وفي هذا السياق نلاحظ انه ـ أي توفلر ـ ابتعد تماما عن استخدام المفردات ذات الطبيعة الاستفزازية للآخر مثلما فعل ويفعل بعض من زملائه المفكرين الغربيين، فنظرته لحضارات العالم ـ مثلا ـ لا تحكمها أدبيات الدين والتاريخ بقدر ما يخضع تقييمها ـ حسب البعض ـ في فكره إلى معيار القيم التي تتولد عنها تطورات العلوم والتقنيات عبر أطوار التاريخ.. وفي ذات الوقت فانه يرى ان استشراف المستقبل من زاوية واحدة هي الزاوية السياسية ينطوي على تبسيط مبالغ فيه جدا في التعامل مع ما يجري من تفاعلات وتناقضات وصدامات حادة، فضلا عن ذلك فانه حتى المتغيرات السياسية غدت خاضعة لظروف وعوامل أخرى اغلبها اقتصادية، اجتماعية. ويشير بهذا الشأن قائلا «إن التحولات الحديثة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي ليست إلا مجرد صدامات بسيطة بالمقارنة مع المجابهات الشاملة التي تنتظرنا من اجل الاستيلاء على السلطة، وبصورة مماثلة فان الخصومات التي تقوم بين الولايات المتحدة وأوربا واليابان لم تصل بعد إلى ذروة شدتها وعنفها.. ان لتحول السلطة موضوعا هو المعارك المتزايدة العنف للاستيلاء على السلطة التي ستظل تواجهنا على حين ان الحضارة الصناعية تبدو سائرة في طريقها إلى فقدان سيطرتها العالمية وان قوى جديدة تطمح الآن إلى السيطرة على العالم كله».

.. ما هي هذه القوى التي تطمح إلى فرض سيطرتها العالمية ؟..

بما ان توفلر يرى ان أحد ملامح الثورة العالمية الجديدة يتمثل في انحسار تأثير عاملي القوة والمال في التحكم بجوهر السلطة وبروز فاعلية وتأثير المعرفة، بل وبعبارة أخرى ان الأخيرة هي التي ستنتج القوة والمال وليس العكس فحينذاك ستتمثل تلك القوى ربما بشركات أو مؤسسات أو دول أو تكتلات

دول تمتلك أدوات المعرفة ووسائلها وتمتلك أيضا مفاتيح التحكم بها وتوجيهها بالشكل الذي يجلب لها الثروة من جهة، ويجعلها مهابة الجانب من جهة أخرى، أي ان الترسانة العسكرية لم تعد كافية وحدها لفرض السلطة والتحكم، وهي لا تصلح أن تكون معيارا مثلما كانت عليه من قبل لتحديد مستوى ونطاق القوة، فالقوتين العظميين بعد الحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق واجهتا تحديات «معرفية» كبرى لم تستطع حتى أسلحتهما النووية مواجهتها أو استيعابها لسبب بسيط هو ان تقنيات تلك التحديات فاقت تقنيات الأسلحة النووية. ويشير المؤلف إلى تلك المسألة ضمنا بقوله «إن الاتحاد السوفياتي نفسه الذي كان بحاجة ماسة الى الثقافة الغربية لإنعاش اقتصاده الصناعي المتردي الممثل لنموذج الموجة الثانية كان ينطلق الى مرحلة من التحول فوضوية تقريبا، أما القوة العظمى الأخرى فكانت تشهد انحطاطا نسبيا ولكن بصورة أبطأ واقل مأساوية، ولقد كتب الكثير حول إضاعة الولايات المتحدة هيمنتها العالمية بحيث يصبح تكرار ذلك أمرا لا جدوى فيه». بعبارة أخرى يعتقد توفلر ان الهيمنة على المعرفة ستكون العنصر الحاسم في التنازع على السلطة على المستوى العالمي ذلك التنازع الذي سيقوم عما قريب داخل كل المؤسسات الإنسانية.

وحتى الآن وخلال بضعة عقود قادمة ستبقى الدولة بشكلها الحالي قائمة وبعد ذلك لا يعرف بالتحديد هل ستضمحل أم ستأخذ شكلا آخر يصعب وضع تصور مناسب له ضمن الظروف التي نعيشها، والقول بالهيمنة المطلقة للمعرفة على ما سواها إذا كان يصدق على مستقبل العالم غير المنظور فانه من الصعب إمكان الإقرار به ونحن ما زلنا نشهد الى جانب معارك الحواسيب التي تجري بواسطة العقول الإلكترونية وعبر الشاشات حروب دامية بأسلحة مختلفة أنتجتها المعرفة. والغريب في الأمر ان تلك المعارك تجري في ميادين بعيدة الى حد

كبير عن مصادر المعرفة وكواليسها بحيث يبدو وكأن العالم اصبح منقسما الى قسمين يختلفان في كل شيء، حتى في أسلوب إدارة العلاقات والصراعات ان على صعيد الأفراد أو على صعيد الجماعات، الأمر الذي يدعو الى التساؤل هل ما يحصل هو من قبيل المصادفات أم انه جزء من لعبة توظيف المعرفة ؟

في حقيقة الأمر ان عامل القوة مدعوما بعامل الثروة لم يستنفد فاعليته بعد ومن المرجح انه لن يستنفدها خلال وقت قصير.. ويصعب تصور كيف سيتم ذلك في النهاية. فما زالت نشوة الانتصارات العسكرية في الحربين العالميتين وحروب أخرى تفعل فعلها في نفوس المنتصرين والمنهزمين، كذلك رغم ان التراجع ـ بعد قرن من الزمن ـ اخذ يتضح ويتجلى لدى الطرف الاول على عكس الطرف الثاني الذي يبدو ان الهزيمة بثت فيه الروح من جديد.

وما يلاحظ على توفلر انه يمر مرورا سريعا على قضايا تعد مفاصل مهمة وحيوية في البناء النظري العام لفرضياته وتصوراته، من قبيل مستقبل الدولة، والمجابهة بين النظام الصناعي الآيل الى السقوط والنظام الاقتصادي المتجه نحو الصعود، إذ يقول حول ذلك «في عشرات السنين القادمة سنشهد صراعا ضخما من اجل السلطة بين أنصار النزعة العالمية وبين المدافعين عن السيادة الوطنية، وهو صراع سيكون موضوعه طبيعة المؤسسات الجديدة المكلفة بنظم عمل الأسواق العالمية لرؤوس الأموال ولن يكون هذا إلا وجها من وجوه المجابهة بين النظام الصناعي المشرف على الموت وبين النظام الاقتصادي الجديد لخلق الثروة الذي هو قيد النشوء».

وفي ذات الوقت فان هناك قضايا يتجاوزها المؤلف تماما مع انها تحظى بأهمية كبرى وتحتل حيزا لا بأس به في عالم اليوم مثل موقع القيم المعنوية والروحية ودورها في توجيه المجتمعات، ويا ترى هل سوف تتصادم مع أدوات المعرفة الجديدة أم ستتوافق معها ؟

لكنه يطرح نقطتين لم يتبين القصد منهما، فهو يشير الى انه «ستمتد النتائج يوما ما الى ما وراء المجال الاقتصادي الخاص وعندئذ ستثير بالضرورة تأملات واسعة من نوع اجتماعي وسياسي وفلسفي آخر الأمر».

ويتساءل في موضع آخر «هل نحن بحاجة الى مختصين في الأخلاق الإعلامية لكي نحدد أخلاقا جديدة تلائم نوعية المشكلات المطروحة؟

ما هي تلك التأملات الاجتماعية والسياسية والفلسفية ؟

وما الذي يعنيه بالأخلاق الإعلامية الجديدة؟.. رغم انه افرد عنوانا خاصا وثلاث صفحات وزيادة للأخيرة إلا ان الأفكار بهذا الشان ظلت غامضة وعائمة..

والعالم الثالث المتخلف المبتلى بأزماته غاب تماما عن تنظيرات توفلر واطروحاته ولم يترك له ولو حيزا ضئيلا، ولا نعرف ما هو السبب.. هل لأن المعرفة مازالت مفردة تفتقد الى أرضيتها المناسبة هنا ؟.. أم لأنه يعتبره خارج مدار حركة التاريخ والحاضر والمستقبل وتفاعلاتها ؟..

أيا يكن السبب فان ذلك يعد واحدا من الإشكاليات في نظرية توفلر المعرفية !.

اندماج وانقسام!

هل نخطأ إذا قلنا ان البشرية تسير في طريقها نحو الاندماج والتوحد؟ وهل نصيب حين نقول ان الصراعات والنزاعات والحروب تدفعها الى التشرذم والتفكك والانقسام ؟!.

التمسك والتشبث بأي من الافتراضين يجعلنا نقف أمام أطر نظرية لا تتماثل أو تتساوق بأي حال من الأحوال مع الاعتبارات الواقعية، الأمر الذي يحتم علينا إجراء مقاربات موضوعية ـ بالقدر المعقول والمقبول ـ بين النظرية والواقع. بعبارة أخرى محاولة معرفة إلى أي مدى تتبلور النظريات المعرفية الإنسانية حتى تغدو ممارسات عملية وظيفية، ومن ثم تحديد المساحات والفضاءات الملائمة لتحقيق ذلك لنتمكن في النهاية من تشخيص الإشكاليات القائمة والأخرى التي يمكن أن تفرزها طبيعة الأحداث والتفاعلات الناتجة عنها.

كل من يبحث اليوم في أية أزمة عالمية ـ سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فلسفية ـ لابد له أن يصطدم بثنائية المفاهيم ـ أو قل المصطلحات ـ التراث والمعاصرة، الإيمان والإلحاد، المركزية واللامركزية، الحرية والديكتاتورية، الشرق والغرب، الشمال والجنوب، العالمية واللاعالمية،... الخ. لذا فان أول شيء ينبغي القيام به هو الوقوف على ماهية تلك المصطلحات أولا، واستكناه دلالاتها ثانيا، والإحاطة بظروف نشأتها واستخداماتها ثالثا، وهذه المهمة تتم اما بصورة

مجردة عن العواطف والانتماءات والقنا عات ومناهج التفكير، واما انطلاقا من كل تلك المسائل.

ولكن ثمة قاسم مشترك فيما بينها جميعا يتمثل في كونها تعبر عن منظومتين فكريتين متقاطعتين إلى حد كبير في اطروحاتهما ومختلفتين في رؤيتهما لمجمل التفاعلات الكونية، سواء اتخذت تلك التفاعلات وتائر متسارعة أو سارت ببطء شيئا فشيئا.

وهذه المفاهيم المتناقضة والمتقاطعة الاتجاهات يبدو انها خلقت في عصرنا الحاضر مشاهد عالمية مرتبكة للغاية إلى الحد الذي غدا فيه من العسير على الباحث تحديد مسارات واضحة للحركة من اجل الوصول إلى استنتاجات صائبة ومنطقية، فمع كل انتقالة ـ أو تحول طبيعي ـ هناك تحول مفاجئ دراماتيكي لم يحسب له حساب، وفي مقابل كل نظرية أو أطروحة ذات مضمون ما تبرز أخرى ناسفة ولاغية لها، وذلك بالطبع يعتبر نتاج تداعيات وإرهاصات سابقة ليست وليدة اللحظة، وإذا كان يتبدى في بعض الأحيان العكس تماما فان ذلك راجع إلى أن تلك التداعيات والإرهاصات لم ترصد بدقة وعمق واهتمام كاف.

وضمن ذلك السياق يجدر بنا الإشارة إلى مسألة مهمة هي أن الحدود بين ما هو سياسي، واقتصادي، وثقافي، وحضاري، لم تعد قائمة الآن مثلما كانت عليه في مراحل تأريخية سابقة، والسبب في ذلك لايتمثل أساسا في مظاهر الاندماج والتوحد الماثلة أمامنا بأشكال وصور متعددة فحسب، بل كذلك في مظاهر التشرذم والتفكك والانقسام، ففي الوقت الذي تدفع الضرورات الاقتصادية كيانات سياسية وجغرافية إلى التقارب فيما بينها فإنها تشجع كيانات قومية أو قطرية إلى النأي عن بعضها البعض وخصوصا الغنية عن الفقيرة حتى لا تتحمل أعباء لا جدوى منها ولا فائدة.

لقد شكل الإعلان عن بدء التداول الرسمي للعملة الأوربية الموحدة

«اليورو» مطلع عام ١٩٩٩ في نظر البعض الخطوة الأكثر أهمية في سياق التحولات التي شهدها عقد التسعينات انطلاقا من اعتبارات عديدة منها، ان أوربا ما زالت تعد محور التوازنات العالمية أولا، وفي حوزتها قدرات بشرية وعلمية ومالية تصل إلى مستويات عالية ثانيا، وثالثا لأنها مؤهلة لأن تصبح قطبا دوليا مؤثرا وفاعلا في المستقبل بأكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر.

فالأوربيون ومن خلال تجارب تأريخية متعاقبة سواء في فترة القرون الوسطى «المظلمة» أو الفترات اللاحقة لها المتمثلة بعصور ما يسمى بالتنوير والنهضة والثورة الصناعية توصلوا إلى نتيجة مفادها ان الحروب والنزاعات والصراعات ليست سوى خيارات مرّة ومرهقة وباهظة الثمن، وان السير في طريق الحوار والبحث عن صيغ عملية للتفاهم والتقارب أمر لامناص منه سيما وان مقومات الحوار وركائزه متوافرة في معظم الأحيان، فالمنظومات القيمية الحضارية لدى الكيانات الأوربية متشابهة ان لم تكن متماثلة من حيث الدين والثقافة والفكر والجغرافيا والتاريخ، والتحديات التي تواجه هذا الطرف من الطبيعي أن تواجه الطرف الآخر القريب منه بأي شكل من الأشكال، فضلا عن ذلك فان الاعتبارات السياسية ذات الديناميات المتسارعة أضحت تمثل إطارا عاما شاملا لكل أوربا تقريبا، فعلى سبيل المثال دفع تفكك المعسكر الاشتراكي نهاية الثمانينات ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي السابق في بداية التسعينات ليس الشرقيين في أوربا من الناحية الجغرافية بل الغربيين أيضا إلى اعادة ترتيب أولوياتهم وفقا للمعطيات الجديدة، وما الاتجاهات المتنامية باضطراد لفلسفة الديمقراطية الاشتراكية الاجتماعية هناك إلا دليلا شاخصا بكل وضوح على ذلك، ونفس الشيء بالنسبة لما حصل ليوغسلافيا ومن ثم الصراع الدامي في جمهورية البوسنة والهرسك بديموغرافيتها المعقدة إلى حد كبير، ولعل الأمر الفائق الأهمية ان نزعات التوحد والاندماج التي نلمسها بوضوح في أوربا

باعتبارها كتلة جغرافية واحدة نوعا ما راحت تتخذ أشكالا ومضامين أخرى بحيث أنها لم تعد محكومة بالحواجز والعقبات الطبيعية بقدر ما أصبحت خاضعة لمستوى التطور التكنولوجي أو «التكنوتروني». بعبارة أخرى يمكن القول ان البشرية طوت صفحات عصر وولجت في عصر جديد هو عصر العولمة بكل ما يفرضه من استحقاقات ومتطلبات على الجميع من دون استثناء أو تمايز من أي طراز كان، وفي هذا الوقت بالذات لم تعد أوربا وحدها أو الولايات المتحدة أو اليابان هي التي تسعى إلى مواكبة تحولات الثورة العلمية العالمية الحاصلة والمنطلقة من معاقلها، وانما المجتمعات الأقل تقدما ـ في الجانب التقني طبعا ـ في آسيا وأفريقيا والأميركيتين بدأت هي الاخرى تبحث عن مواقع مناسبة لها وترغب في العثور على أدوار تستطيع أن تلعبها، والتكتلات الاقتصادية بالدرجة الأساس، والثقافية والسياسية بدرجة اقل التي ظهرت في العقدين الأخيرين وتحديدا عقد التسعينات في مواقع عديدة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوب غربها ووسطها وفي أفريقيا وغيرها تعكس ميلا شديدا لإشباع حاجات مشتركة، وكذلك اكتساب عوامل قوة إضافية دون أن يعني ذلك أنها تخطط للابتعاد عن محور التوازنات العالمية «أوربا»، أو انها قادرة على ذلك ان هي أرادت لأن إشكاليات التبعية والخضوع مازالت ظاهرة قائمة ومن المستبعد أن تضمحل وتتلاشى خلال المستقبل المنظور ان لم تترسخ اكثر فأكثر بالاستفادة من متغيرات وظروف العصر وتوظيفها من قبل الأقوى لتركيع الأضعف.

وهناك صورة أخرى في مقابل ذلك تبدو قاتمة ومظلمة إلى أقصى الحدود تتجلى فيها معالم التفتت والانقسام والتشرذم بدرجة تهدد بالأخطار الجدية ولا تحمل بين طياتها أي قدر من التفاؤل.

وإذا كانت الحال مأساوية للغاية في مجتمعات العالم الثالث المتخلف بسبب الحروب الأهلية الداخلية ذات الطابع العرقي، والديني، والطائفي، وبسبب

النزاعات الحدودية بين معظم البلدان، وعدم نضج الأنظمة السياسية الحاكمة، وانعدام ابسط مقومات المجتمع المدني، إذا كان ذلك وغيره الكثير يعد من ابرز ظواهر عالمنا الثالث فان الحال في عوالم الغرب يسير في تراجع خفي وكامن في بعض جوانبه تزامنا مع جلجلة الثورة المعلوماتية وضجها وضجيجها. ويكفينا هنا التوقف عند اثنين من مفكري الغرب المعاصرين البارزين الاول الفين توفلر من الولايات المتحدة الأميريكية، والثاني باسكال مونيفاس من فرنسا لنرى ماذا يقولان حول المشاهد العالية المرتبكة والمتناقضة.

فألفين توفلر يحذر في كتابة المشار إليه سابقا «تحول السلطة ...» من «ان ديناميكية العولمة بقدر ما تقرب أرجاء المعمورة بعضها من بعض وتفسح المجال أمام هوية كونية غير مسبوقة ستهدد في الآن نفسه وحدة الكيانات الوطنية أي نموذج (الدولة ـ الأمة) الذي ظهر منذ القرن التاسع عشر وشكل الوحدة السياسية للنظام الدولي بعد انهيار النموذج الإمبراطوري الذي ساد أوربا في القرون الوسطى وبداية عصر الحداثة».

أما باسكال بونيفاس فقد قال في دراسة هامة نشرتها مجلة لوموند دبلوماتيك (عدد يناير ١٩٩٩) «ان الانتشار الدولي ـ أي تعدد الدول وتزايدها ـ يعد اليوم من ابرز المخاطر التي تهدد العالم اكثر من الانتشار النووي»، ويسوق بونيفاس في دراسته عددا من الأمثلة لإثبات ما ذهب أليه حيث يبدأ بالصين الدولة الأكبر سكانيا في العالم ويمر بالهند وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك ليصل إلى أوربا والتي يفرد لها حيزا كبيرا ضمن دراسته، إذ يشير بهذا الشأن قائلا «وحتى أوربا الغربية نفسها رمز الرفاهية والاستقرار اصبح النزوع الانفعالي واقعا متجسدا فيها كما تكشف الأرقام، ففي عام ١٩٢٣ كانت أوربا تضم ٢٣ دولة في مقابل خمسين دولة اليوم ولا يعلم ماذا يخفيه الغيب في العقد القادم».

ويلاحظ المفكر الفرنسي قضية مهمة جدا وهي «أن اغلب الدول الحديثة

انبثقت عن الحروب، فعدد الكيانات في أوربا تحول من قرابة الخمسين في عام ١٥٠٠ الى النصف تقريبا في مطلع القرن الحالي لأن اغلبها تم استيعابها داخل الدولة القومية التي ظهرت عنوة في القارة القديمة، أما اليوم فنشهد الظاهرة المعاكسة فلم تعد الحروب المعاصرة تؤدي إلى توحيد الدول بل الى تفكيكها، ومن ثم غدا التوجه الانفعالي الخطر الاول الذي يتهدد الأمن العالمي».

وبالفعل فان الصورة المشرقة والجذابة لأوربا تشوهها تلك الأزمات والمشاكل المستفحلة مع مرور الوقت في الشيشان وكوسوفا وقرة باغ وكاتولونيا والباسك في إسبانيا ومقدونيا فضلا عن مظاهر العنف والفوضى ذات الطابع العرقي والقومي التي راحت تطل برأسها في مواقع آمنة ومطمئنة في أوربا.

ان زبغنيو بريجنسكي مستشار الامن القومي الاميركي في عهد الرئيس الاميركي الاسبق جيمي كارتر في كتابه «بين عصرين ـ أمريكا والعصر التكنوتروني» يعبر عن ظاهرتي التوحد والتفكك بشكل اكثر وضوحا، اذ يقول «إن الأمر المتناقض في زماننا هو ان الإنسانية تصبح اكثر وحدة واكثر تفككا في الوقت نفسه وان هذا التناقض هو الذي يشكل الحركة الدافعة الرئيسية للتغيير المعاصر، فلقد انضغط الزمان والمكان بشكل يجعل السياسات العالمية تكشف عن اتجاه نحو أشكال من التعاون اكبر واكثر تداخلا وكذلك نحو تفسخ القناعات المستقرة والولاءات الإيديولوجية، ذلك ان الإنسانية تصبح اكثر اندماجا وتقاربا حتى مع ازدياد الاختلافات في ظروف كل مجتمع على حدة.

وفي ظل هذه الظروف فان التقارب بدلا من ان يقوي الوحدة يؤدي الى نشوء توترات تزداد حدة بشعور جديد بالاحتقان العالمي.. وان الأثر التراكمي للثورة التكنوترونية هو اثر متناقض، فمن جانب تطلق هذه الثورة بدايات مجتمع عالمي ومن جانب آخر تفتت الإنسانية وتنتزعها من مراسيها التقليدية».

إزاء ذلك من غير الممكن إطلاق مقولة العالم الواحد أو الموحد أو القرية

الكونية العالمية على علاتها وعواهنها دون تمحيص وتدقيق، وقد تكون مثل تلك المقولات ممكنة في مواضع ومواقع معينة وضمن أطر محددة ولكن أن نجعل منها مفاهيم رائجة وبديهيات مطلقة ونحن نشهد عالماً بأكمله ـ تقريبا ـ تتنازعه فكرة التنوع والتعدد الخاضع لمعايير المصالح المادية الصرفة والمحكوم بمنطق الحرب المدمرة التي تجري في الشرق بأساليب وأسلحة تقليدية وبميادين مفتوحة ومعلنة بينما تدور رحاها في الغرب بشتى الأساليب القديمة منها أو الحديثة بحسب الزمان والمكان، وميادينها مرة تكون مفتوحة وأخرى تحيط بها الأستار والحجب، وفي كلتا الحالتين تكون النتائج واحدة!.

ولعله قد يخطر في ذهن أي متتبع لما يحدث على الساحة العالمية من تفاعلات مختلفة غدت تسيرها وتتحكم بها مراكز قليلة تتوزع هنا وهناك فيما يقال له عالم الشمال أو العالم الغربي.

إن الحدود بين الدول والكيانات السياسية الشبيهة بها بدأت منذ فترة من الزمن تضمحل شيئا فشيئا وتتلاشى وتزداد وتيرة الاضمحلال والتلاشي يوما بعد آخر مع بروز عوامل جديدة محفزة ودافعة بهذا الاتجاه ليتبلور واقع جديد يفترض به أن يعبر عن جانب كبير من تطلعات وطموحات المجتمعات بشكل يتناسب مع معطيات التحولات المادية.

ولكن لأن هذه العملية لا تسير بنفس الوتائر في الأماكن والأزمان المختلفة ارتباطا بمقدار وطبيعة العوامل المحفزة والدافعة فانه من الطبيعي جداً أن نشهد مظاهر فوضى واضطراب ـ من تلك التي أشرنا إليها وغيرها ـ تختلف هي الأخرى من حيث أشكالها ومضامينها وأدواتها و مديات تأثيرها. وفي ذات الوقت فان كل طرف من الأطراف ينظر الى هذه المظاهر من منظاره الخاص. فهناك من يرى انها مرحلة انتقالية لابد منها لبلوغ درجة من الكمال والتكامل على صعيد العلاقات العالمية بجوانبها و أبعادها المتعددة، وهناك من يرى انها نتائج حتمية

لتداعيات وإرهاصات دامت فترة طويلة من الزمن وهي سواء كانت سلبية أو إيجابية فلا مناص من قبولها والتكيف معها، وهناك من يعتقد انها كوارث خطيرة تهدد القيم الأخلاقية والثقافية والحضارية للمجتمعات ووجوداتها المادية، بعبارة أخرى ان المنتفعين مما يحدث يلجأون الى تفسيره تفسيرات متفائلة والمتضررين ـ والخائفين ـ يجدون أنفسهم محكومين بنزعات تشاؤمية، بل انها في بعض الأحيان مستغرقة في التشاؤمية.

والغريب ان الفريق الاول يتبع منهجا انتقائيا في تحليل وتفكيك الظواهر إذ يسلط الضوء ويركز على بعض الحقائق ويخفي البعض الآخر منها، والشيء نفسه يفعله الفريق الاول لكن بدرجة اقل نوعا ما ربما لان الإحساس بالضعف حيال الآخر يجعله طوال الوقت مترددا فيما يزمع الإقدام عليه وبذلك تكون الاستنتاجات والتقييمات للظاهرة غير دقيقة بما فيه الكفاية. بل انها تبدو ـ في بعض الأحيان ـ بعيدة كل البعد عن الواقع. وباستمرار الجدل والنقاش تتولد عن الظاهرة الأصلية ظواهر أخرى فرعية يمكن أن تغدو بعد فترة من الزمن اكثر أهمية وخطورة من الظاهرة الأصلية.. على سبيل المثال فان تلاشي دولة من الدول يمكنه أن يفضي الى نشوء كيانات صغيرة قائمة على أساس عرقي أو ديني أو طائفي أو قومي وهذا ما يشجع على اندلاع الصراعات بين بعضها البعض التي غالبا ما تكون محدودة في بادئ الأمر ثم تتسع في مراحل لاحقة وتبلغ مستويات خطيرة، وفي هذه الحالة تصبح ظاهرة الصراعات اشد وطأة من تفكك الدولة وتشرذمها رغم ان الأولى هي واحدة من نتائج الثانية والعكس قد يكون صحيحاً أيضا.

وعلى هذا الأساس وفي إطار عام شامل نجد ان نزعة التفاؤل في الغرب تطغى الى حد ما على حمى التشاؤم بتأثير عاملين، الاول متمثلا بالتطور المادي الهائل على مختلف الأصعدة والمستويات الذي ساهم بإشباع رغبات

وطموحات الكثيرين والتي هي مادية استهلاكية في جانب كبير منها، والعامل الثاني هو ان قليلين جدا من أفراد المجتمع الغربي ابدوا استعدادا للتأمل في حقيقة ما يجري من حولهم ودراسته دراسة متأنية وعقلانية وموضوعية تنأى قليلا عن الحسابات والاعتبارات المادية الصرفة وتتعامل مع كل الحقائق الماثلة على ارض الواقع بنفس القدر من الاهتمام والتركيز.

هذه القلة القليلة من المجتمع الغربي نجحت في رصد جملة من الظواهر الداعية الى التشاؤم ومع انها لم تنجح في ايجاد الحلول والمعالجات المناسبة إلا انه بنظرها ـ وبنظر آخرين ـ ان رصد تلك الظواهر يعد بحد ذاته شيئا ذا قيمة كبيرة ربما تمهد السبيل من خلال البحث والدراسة والتأمل في ايجاد الحلول والمعالجات.

ولعل من ابرز الظواهر التي رصدها هؤلاء:

* تنامي هيمنة البنى الاقتصادية المالية على حساب لبني السياسية والاجتماعية.

* انحسار أهمية وتأثير الحدود بين دول العالم الغربي سواء الطبيعية أو غير الطبيعية ارتباطا بضرورات واستحقاقات الديناميات الاقتصادية الجديدة وبمضامين ما أطلق عليه بـ«ثورة المعلومات».

* تصاعد حدة النزعات الدينية والعرقية والقومية المتطرفة عند بعض الفئات والتي تحولت في بعض الأحيان الى صراعات غلب عليها الطابع العنفي بحيث لم يعد ممكنا احتواء آثارها وتأثيراتها بيسر وسهولة.

* الانهيار التدريجي للقيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية والدينية لدى الفرد والعائلة وكافة الكيانات والتنظيمات المكونة للنسيج الاجتماعي ككل ولكن بنسب متفاوتة من كيان الى آخر طبقا لظروف وعوامل ذاتية وموضوعية.

وتلك الظواهر تؤشر جميعها الى ان مفهوم الدولة التقليدي الذي تبلور

بوضوح قبل اكثر من ثلاثة قرون في أوربا راح يتعرض الآن ومنذ عقدين تقريبا الى ضربات وصدمات من اتجاهات شتى بحيث بدا كما لو أن هناك خططا لإعادة بنائه وتشكيله من جديد على ضوء التحولات الحاصلة، وعملية إعادة البناء والتشكيل هذه تطال اكثر من بعد يحمله مفهوم الدولة، فإذا كان ينظر الى الدولة بمعنى المؤسسات الحاكمة الموجهة للمجتمع والمتحكمة فيه والمشرعة للقوانين والدساتير والماسكة بأدوات القوة المادية فان عملية إعادة البناء والتشكيل واضحة الى حد كبير ضمن هذا الإطار وربما تكفينا الإشارة هنا الى ذلك التساؤل الذي طرحه المفكر الاستراتيجي روبرت ريتش R.Retsch في كتابه «الاقتصاد المعولم»، والتساؤل هو «هل اصبح الاقتصاد في طريقه الى تغيير العالم والعمل على زوال مفهوم الدولة/ الأمة؟»، وروبرت ريتش واحد من القلة القليلة التي تنظر لا نقول بتشاؤم وإنما بارتياب وتوجس مما يجري على المسرح العالمي.

وإذا كان ينظر الى الدولة باعتبارها بقعة معينة من الأرض تفصلها عن البقاع ـ الدول ـ الأخرى حدود بعضها أوجدتها الطبيعة وبعضها أوجدتها الحروب والنزاعات وبعضها الآخر أوجدتها القوانين والمواثيق الدولية، إذا كان ينظر إليها من خلال ذلك فانه مرة أخرى يمكن القول ان عملية إعادة البناء والتشكل تبدو واضحة الى حد كبير.

وفي هذا السياق يقول روبرت ريتش في كتابه الآنف الذكر «نشرع اليوم بالعيش في تحولات ستعيد تركيب الناس والاقتصاد في القرن القادم ولن تكون بعد الآن منتجات وتكنولوجيات وطنية ولا شركات وطنية ولا صناعات وطنية كما لن يكون اقتصاد وطني حسب المفهوم الذي نتمسك به اليوم على اقل تقدير.

أما برتران بادي P.Baddi في كتابه «الدولة المستوردة» فيرى ان الإشكالية

في الأساس واحدة لا تتغير، انها محملة اكثر فأكثر بموارد سلطة تتهرب ـ بحكم طبيعتها ـ من سيادة الدولة، فضلا عن انها تتجه نحو التواجد خارج أي دعامة أرضية جغرافية، ومن هذا المنظور فان السيطرة على نشر المعرفة التقنية وضبط تداول رؤوس الأموال وامتلاك وسائل للتأثير السياسي أو المعنوي على جماعة من المؤمنين تمثل وسائل للسعي نحو التبعية بعيدا عن الدول.

تلك العوامل والمتغيرات في الغرب من غير الممكن ولا المعقول ألا تنسحب بصورة أو بأخرى الى ميادين عالمية أخرى لان مستويات التداخل والتشابك غدت كبيرة جدا باعتبار ان آليات التحكم بانتقال المعلومات وتداول الرساميل وتبادل السلع والبضائع ذات الاستخدامات المختلفة التي كانت فاعلة ومؤثرة في الماضي باتت اليوم عقيمة ولاجدوى منها وان الأدوات والوسائل الجديدة قلبت المفاهيم والأفكار والقناعات القديمة رأسا على عقب.

وبالطبع فان ذلك يفترض أن يكون مسار التحولات والمتغيرات في الغرب والميادين الأخرى ـ كالعالم الثالث مثلا ـ واحدا، وإذا لم يكن كذلك ففي أسوأ الأحوال ينبغي أن تكون هناك اوجه تشابه كثيرة ونقاط اختلاف قليلة.

بيد ان الواقع القائم بكل معطياته يؤشر الى شيء آخر، فالظواهر الموجودة في الغرب التي رصدها البعض والمهددة لمفهوم الدولة تقابلها هنا ظواهر من نوع آخر تعمل على ترسيخ مفهوم أحادى للدولة، وهو ذلك الذي يفضي الى تركيز السلطة بيد فئات محدودة كأن تكون نخب عسكرية أو تكتلات عشائرية أو تنظيمات حزبية، ومن ابرز تلك الظواهر:

* انعدام مظاهر الحياة السياسية النشطة والفاعلة من خلال وجود المؤسسات المتنوعة التي تعكس توزيعا مقبولا ومعقولا وعادلا الى حد ما للسلطة.

* لاوجود لبنى اقتصادية حقيقية، ولكن رؤوس الأموال التي هي عبارة عن الدخل القومي لأي بلد تخضع لتصرف الماسكين بزمام السلطة السياسية ذلك

التصرف الذي يتسم بالمزاجية والرغبة الجامحة لإرضاء الرغبات والنزوات والطموحات الضيقة.

* أهمية الحدود الطبيعية أو المصطنعة تكمن في إضفاء نوع من الهيبة الوهمية إضافة الى الاعتبارات الأمنية المخابراتية، وفي معظم الأوقات تكون الحدود بين دول العالم الثالث المتخلف ـ الشرق ـ مناطق ملتهبة وساخنة بفعل الحروب والصراعات المزمنة.

* الصراع بين القيم الغربية الوافدة سيما ذات المضامين السياسية والقانونية من جهة والقيم الذاتية من جهة اخرى، والذي غالبا مايتخذ صفة الاستمرارية بفعل التداخل والتشابك العالميين اللذين أشرنا إليهما آنفا بشكل يتيح تدفق ما هو مرغوب وما هو مرفوض بنفس الوتيرة.

* الفرد وكل الكيانات والتنظيمات الاجتماعية وغير الاجتماعية البعيدة عن دائرة السلطة والحكم تكون شبه مغيبة ـ مهمشة ـ أو مغيبة ـ مهمشة بالكامل ـ ومن الصعب على الفرد أن يخلق لذاته وجودا مستقلا ورصينا مهما كانت كفاءاته، في الوقت الذي تستطيع السلطة القيام بذلك ولكن لأهداف معينة ومحسوبة ولفترات ـ محدودة أو غير محدودة ـ مرتبطة بالمصالح.

ووفقا لذلك كله فان الدولة هنا تختزل الى أقصى حد لتغدو مشروعا أو مفهوما يخدم الأقلية الحاكمة على حساب الأكثرية المحكومة، أي ان الدولة في العالم الثالث ـ إذا كانت قائمة بالفعل ومتكاملة ـ في جانبها النظري والتطبيقي فان ما يؤدي أو يساهم في أضعافها وتلاشيها لايتمثل بالتحولات الاقتصادية والتقنية العالمية، ولا الاتجاه نحو التكامل والاندماج الإقليمي كما هو حاصل في أوربا الغربية، بل السياسات الخاطئة عن قصد او غير قصد في قمم السلطات. ولعل البعض يخطأ حين يتصور ان هناك تحولات إيجابية في العالم الثالث ـ وتحديدا العالم العربي ـ على صعيد ممارسة الحكم لان الحلول والمعالجات المطروحة ما

هي إلا محاولات للالتفاف على الواقع وضرب مواقع التأثير والفعل الحقيقي فيه والحيلولة دون إصلاحه.

وبالتالي فانه من أية زاوية ينظر الى الصورتين، تبقى الصورة هنا ـ في كل الأحوال ـ أسوأ من صورة الغرب، ولكن حسابات النتائج المستقبلية بعيدة المدى ربما كانت اصعب واعقد بالنسبة للثانية من الأولى.

العولمة ونهاية التاريخ والتمزق الكبير

ما لفت انتباهي في الكتاب الذي اصدره الباحث الاميركي فرانسيس فوكوياما F.Focoyama صيف عام ١٩٩٩ تحت عنوان «التمزق الكبير» هو تراجعه عما توصل اليه من نتائج في كتابه السابق «نهاية التأريخ والانسان الاخر» حول السيادة المطلقة للنموذج الغربي على العالم ككل بعد انهيار ـ او هزيمة ـ النموذج الشرقي، الاشتراكي.

ورغم ان الفاصلة الزمنية بين صدور الكتاب الاول والثاني تتعدى العشرة اعوام، الا ان ما شهدته تلك المرحلة التأريخية القصيرة، والتي لم تتضح بعد كل معالمها وافاقها وتجلياتها، يبدو من الاهمية والخطورة بمكان بحيث ان صياغة استنتاجات نهائية حاسمة يعد امرا ينطوي على الكثير من التسرع واللاواقعية.

واذا كان فوكوياما قد اعترف ضمنا ـ وربما صراحة ـ بخطأ جانب من رؤاه واطروحاته لاسباب عديدة لسنا هنا في معرض بحثها وتحليلها بالكامل، فان رؤى واطروحات اخرى شغلت حيزا واسعا من مساحة العقد الاخير من القرن الماضي، تبدو بحاجة الى قراءات اكثر موضوعية وشمولا وتأنيا، وبالتالي تجنب اصدار احكام قاطعة وحاسمة ارتباطا بأهداف مرحلية او استراتيجية لقوى وكيانات اجتماعية، حضارية، سياسية على حساب اخرى.

ولان عملية الفصل بين هذه الاطروحة وتلك، او هذا المفهوم وذاك لم تعد ممكنة لا على مستوى النظرية، ولا ضمن حدود الواقع، لذا فان التعامل مع كل

ما مطروح بأهتمام متواز ـ او متقارب ـ يصبح خيارا لا مناص منه، سواء بالنسبة للاقوياء او الضعفاء، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هناك مفاهيم تشكل ـ شئنا ام ابينا ـ محور التفاعلات العالمية بمستوييها العمودي والافقي، وبمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

ولاشك فان العولمة ـ وهو ما يتفق عليه الكثيرون من الداعين اليها والرافضين لها ـ تمثل المحور الاهم في تفاعلات الحاضر والمستقبل، حتى وان لم يتم الاشارة الى المصطلح بصورة مباشرة. فـ«النظام العالمي الجديد» كأطروحة يدور بمحتواه العام في فلك العولمة، اذا لم يكن من وجهة نظرنا نحن، فطبيعي من وجهة نظر الغرب، ونفس الشيء مع «صراع الحضارات» و«الليبرالية الجديدة» ومفاهيم السوق، ونظم الاتصالات والاعلام، بل وحتى ما يطلق عليه «الارهاب والتطرف والاصولية».

وربما يتساءل البعض.. ولماذا العولمة هي المحور دون غيرها ؟.

وبقدر ما ينطوي عليه ذلك التساؤل من اهمية، فان الاجابة عليه ستبقى قاصرة عن ملامسة كافة جزئيات الواقع وتفاصيله، فضلا عن كونها ستظل مفتوحة لاستيعاب ما يستجد من متغيرات مستقبلية، ايا كانت اشكال تلك المتغيرات ومضامينها واتجاهاتها ومساراتها.

ولكن المعيار الاساسي ـ وليس الوحيد ـ لفكرة ان العولمة هي المحور يرتبط اولا بالقضية الاقتصادية ليتشعب بعد ذلك الى ميادين اخرى تشتمل على قضايا السياسة والامن والاحتواء الحضاري وسيادة منظومات قيمية على اخرى، دون ان يعني ذلك بالطبع ان العامل الاقتصادي هو الموجه لدينامية المجتمعات والمحفز لها كما تقول بذلك النظرية الماركسية.

ولعل ما يبرز البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة اكثر من غيره جملة من التفسيرات والتحولات التي تبلورت خلال الاعوام القليلة الماضية، منها ما يقول

به المفكر الفرنسي فرانسو برون F.Beiron في كتابه «ايديولوجيا اليوم» من «ان الديناميكية المسيطرة في نهاية القرن العشرين هي عولمة الاقتصاد المرتكزة على ايديولوجيا الفكر الواحد، وان السياسة الاقتصادية باتت وحدها المقبولة والمنطقية والعقلانية، اما ما عداها فلم يعد سوى ترهات ما بعد الحداثة».

وهنا يربط برون بين الاقتصاد والايديولوجيا (الفكر) في اشارة الى انتصار النموذج الرأسمالي وانكفاء ـ او هزيمة ـ النموذج الاشتراكي، وبلا شك ان الايديولوجيا تنعكس من خلال طبيعة وجوهر النظم السياسية واليات التنظيم الاجتماعي.

نفس الشيء تقريبا يشير اليه رئيس تحرير مجلة لوموند دبلوماتيك الفرنسية بقوله «هذه العقيدة الدوغمائية التي ترتكز عليها العولمة هي التعبير الايديولوجي عن جملة المصالح الاقتصادية السائدة، ومصالح رأس المال العالمي بشكل خاص، ومصدرها المؤسسات العالمية، وفي مقدمتها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقمة السبعة الكبار، ومؤسسات خاصة وعامة في اميركا والاتحاد الاوربي، والشركات العالمية وغيرها، ولهذه الجهات مؤتمراتها واندیتها ومنتجعاتها: دافوس ونادي باريس ومؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية».

هذا يعني ان القوى الدولية النافذة تسعى الى فرض هيمنتها وضمان مصالحها الاقتصادية وغير الاقتصادية عبر اساليب ووسائل جديدة لا يجد الآخر بدّا من التعامل معها بشكل من الاشكال حتى وان كان يعلم مسبقا بالاثار والنتائج المترتبة على ذلك التعامل بالنسبة اليه. او بعبارة اخرى ـ واستنادا الى الباحث الاكاديمي السوري صادق جلال العظم ـ «ان العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سلطتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، وهي وصول نمط

الانتاج الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق الى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج، او هي الشكل الجديد والمحتوى الجديد للامبريالية، كما هي تعميم للاحتكار وتخصيص العالم».

ومع ان العالم الغربي يمتلك اليوم معظم ادوات النفوذ والسيطرة الا ان خيار العولمة اليوم يثير قلق وتوجس الكثيرين هناك حيال مسائل متعددة، لاسيما مع تنامي حدة التباين الاجتماعي مما قد يهدد بأحياء التناقضات الطبقية وبث النزعات المتطرفة على اوسع نطاق والترويج لمفاهيم التمييز العنصري، في ذات الوقت الذي يمكن ان تؤدي فيه الى انحسار دور وتأثير الدولة، بل وربما اضمحلالها في مقابل تحكم الشركات متعدية الجنسية ومؤسسات المال والاستثمار الكبرى، وبالتالي ضياع اعتبارات حقوق الانسان والحريات الفردية ومفاهيم الديمقراطية ـ بمنحاها السياسي ـ في خضم صراعات المصالح الاقتصادية للمهيمنين على الاسواق. وفي هذا الصدد يؤكد المفكر الفرنسي الشهير جاك اتالي J.Ataali احد ابرز مستشاري الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران «ان المتغيرات العالمية الجديدة ستقلب حياتنا نحن البشر رأسا على عقب، وستبدل علاقاتنا بالثقافة والمعرفة والعائلة والوطن والعالم.. وبأنفسنا، ويتساءل اتالي لماذا يحدث.. ماذا يحدث ؟؟» ... ويرد: «لان الرأسمالية ببساطة لم تعد في حاجة الى خدمات الدولة ـ الامة التي كانت طيلة خمسمائة عام ركيزة النظام العالمي الراهن، لا بل هي باتت تعتبرها عقبة امام توجهها نحو خلق سوقها العالمي، ولذا فهي تسلبها كل يوم تقريبا من سيادتها ومن دورها وصلاحيتها».

ويذهب كل من هانس بيتر مارتين وهارولد شومان في كتابهما «فخ العولمة» ابعد من ذلك حيث يؤكدان «ان اسباب التدهور العالمي يمكن اختزالها في كلمة واحدة لاغير هي العولمة، وهذا التدهور يتجسد في الغرب بزيادة منتظمة للبطالة وانخفاض متواصل في متوسط المداخيل، والاتجاه السائد حاليا

هو ان معادلة مجتمع الثلثين الأثرياء والثلث الفقير والتي يخافها الاوربيون لم تعد هي التي تقرر توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية بل سيحددها في المستقبل نموذج عالمي جديد قائم على صيغة ٢٠٪ يعملون و٨٠٪ عاطلون مما سيجعل تهدئة خواطر هذه الاغلبية الغارقة في البؤس مكلفا وباهظا»

ويرى آخرون ان البلدان القوية وبتأثير الرأسمالية المعولمة ستجد كثيرا من الخاسرين واقلية ضئيلة من الرابحين، وستنعكس تلك الرأسمالية على العلاقات الدولية صراعا لا ينتهي على القوة ومن اجل المصالح وستطيح الفلسفة السياسية الاجتماعية التي تؤكد على الابعاد التعاونية وعلى نموذج الاعتماد المتبادل.

ان مثل هذه الرؤى القائمة في الغرب تعكس جملة حقائق تؤشر الى مستقبل يحمل في طياته مخاطر رهيبة على الفرد وعلى الكيانات الاجتماعية كذلك. وقد اخذت الكثير من المؤشرات تبرز في الافق وتتبلور على ارض الواقع بصورة تصدعات سياسية واجتماعية واقتصادية تتفاوت في حدتها من موقع الى آخر، في ذات الوقت الذي راح فيه الكثير من السياسيين والمفكرين يطرحون معالجات للازمات الجديدة، وما اطروحة الطريق الثالث، ومفاهيم من قبيل دول الرفاه الاجتماعي Walfare State، والديمقراطية الاجتماعية، ودولة الاستثمار الإيجابي، والاقتصاد الجديد المختلط، وشمولية المساواة، الا بدائل عن مفهوم العولمة، سيما اذا عرفنا بوجود تيارات عديدة في اوربا ترى ان العولمة تعني الامركة، اي احكام السيطرة الاميركية على الجميع وفرض النموذج الأميركي في كافة مناحي الحياة عبر منطق القوة والامر الواقع.

وهذا الاخير في حال تم تعميمه على اوسع نطاق وغدا ظاهرة طبيعية فمن غير المستبعد ان تعود مشاهد القتل والدمار والتخريب التي شهدتها اوربا والولايات المتحدة الاميركية في فترات تأريخية سابقة الى الظهور، ولكن هذه المرة بالاستفادة من معظم التقنيات المتطورة التي عكست العولمة ومنحتها بعدها الشامل.

ما اشرنا اليه آنفا لايمثل سوى فرز يسير من المخاوف والشكوك وعلامات الاستفهام في الغرب حيال ظاهرة العولمة التي هي في حقيقة الامر تعد واحدة من اطروحات الفكر الغربي المعاصر. وهناك كم هائل من الارقام والمعلومات التي تؤكد عمق هذه المخاوف والشكوك، بيد ان المجال لا يتسع هنا لاستعراضها وتناولها بالتفصيل.

اذن القضية هنا تدفعنا الى التساؤل.. اذا كان العالم الغربي الذي من المفترض ان يكون قد بلغ درجة معقولة ومقبولة من الاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي والاندماج الاجتماعي يعيش هواجس العولمة وهي احدى اطروحاته، ويواجه اسئلة المستقبل وتحدياته بقلق وريبة، اذا كان ذلك يجري في الغرب فكيف الحال في الشرق وتحديدا العالم الثالث بما فيه العالم الاسلامي الذي ما زال حتى الان يواجه عدم تبلور مفاهيم الدولة وصيغتها المناسبة.. دولة قطرية او قومية وتتجاذب كياناته المختلفة النزعات الانفصالية العرقية والقومية والدينية، وتطحن ابناءه حروب الداخل والخارج فضلا عن عجزه عن التوصل الى الاساليب الناجعة لتحقيق التنمية بأبعادها الثلاثة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والاهم من ذلك كله عدم استيعابه التحولات العالمية الكبرى سيما تلك المتعلقة بالجانب (العلمي ـ التقني) لاسباب عدة بعضها ذاتية وبعضها الآخر موضوعية مع التأكيد على ان الاساليب الجامدة والمتحجرة في التفكير وتعطيل دور العقل هي من اهم وابرز تلك الاسباب.

وارتباطا بهذا التساؤل فان تساؤلات اخرى ستطرح نفسها كلما كانت هناك رغبة جامحة في التعمق والاستغراق في مناقشة وبحث قضايا من هذا القبيل،وكلما برزت الى السطح رؤى وآراء ووجهات نظر متباينة ـ متناقضة ـ لايجمعها جامع سوى البيئة التي ولدت فيها وانطلقت منها.

ولعل النظر الى العولمة في العالم الثالث وكأنها النهر المتدفق الذي تغذيه

ملايين الينابيع من مختلف الاحجام ويتفرع منه ملايين الروافد يوميا من دون ان يتحكم فيها احد بمفرده سواء كان شخصا او مؤسسة او دولة. النظر بهذا الشكل يعني بتعبير آخر ان العولمة سيف ذو حدين اما ان يوظفها اي طرف لالحاق الهزيمة بالاخر وبسط نفوذه عليه واما ان يحصل العكس.

وللاسف فانه حتى الان لاتبدو في الافق اية بوادر او ملامح بالنسبة للامر الاول في حين ان تجليات الامر الثاني واضحة اكثر مما يراد لها، وربما يكفينا في هذا السياق رؤية اثنين من الباحثين في العالم الثالث عن العولمة. الرؤية الاولى لاستاذ الاقتصاد المغربي الدكتور مهدي المنجرة، فهو يقول في سياق حديث له عن ازمة النمو الاسيوية «ان العولمة وجه جديد للاستعمار او وجه لاستعمار جديد وهو ما يمكن تسميته بمرحلة ما بعد الاستعمار، الاستعمار مارسته دول معروفة مثل بريطانيا وفرنسا واسبانيا وهولندا.. كانت تلك مرحلة تاريخية، اما الاستعمار الجديد فتمارسه الان دولة لم تكن لها مستعمرات قديمة وهذا اخطر بكثير من السابق، هذا ليس شيئا عالميا لان عنصر المشاركة غائب عنه، فأذا كان هذا الذي يسمى عالميا يقرر في واشنطن ويطبق على الباقي فأنني - والكلام للدكتور المنجرة - اسميه فاشية جديدة وهي مرحلة جديدة واكرر من جديد ان الخطأ ليس من الولايات المتحدة الاميركية وحدها لكنه ايضا خطأ الذين يتعاملون معها».

اما الباحث الفلسطيني منير شفيق فيقول «لم يلحظ اكثر الذين روجوا للعولمة انها تراعي مصلحة دولة واحدة او مصلحة شركات ومؤسسات مالية بعينها فقط.. ولم يطالبوا دولنا بمراعاة مصالحها اذا تعارضت مع مطالب العولمة كما لم تطرح الاسئلة المنهجية الاساسية المتعلقة بعلاقة الاقتصاد بالسياسة وموازين القوى وما يمكن ان ينشأ من تكتلات وصراعات، فالعالم لا يتقرر نظامه الاقتصادي بعيدا عن نظامه السياسي بل الاول كان يخضع للثاني حتى الان

الا اذا اعتبر ان العولمة ستشذ عن هذا القانون الذي ساد الحياة الدولية دائما، اي تعتبر العولمة خارج موازين القوى العسكرية والسياسية وحتى الحضارية والثقافية».

وبقدر ما في الرؤيتين الانفتي الذكر من تشاؤم بقدر ما يلامسان الواقع ويشخصان مكامن الخلل والخطر العالمي المحدق. مع ذلك فان منير شفيق لايرفض العولمة مثلما يرفضها مهدي المنجرة لكنه يدعو الى تجنب الانسياق غير المحسوب ويؤكد على ضرورة ان تعمل دول العالم الثالث على تحكيم مصالحها بما يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الجديدة مثلما يفعل الغرب تماما، ولاشك ان العولمة ستلقي بظلالها الثقيلة اساسا على العوالم الفقيرة الخاضعة بمستوى ما للنفوذ والهيمنة الخارجية بأعتبارها حقول تجارب للنظريات والاطروحات الغربية ومصادر رئيسية للمواد الخام وأسواقاً مناسبة للاستهلاك.

ولعل الارقام التي توردها بين الفينة والاخرى مؤسسات ومراكز متخصصة تكفي للدلالة على هول المأساة، فعلى سبيل المثال صدرت في عام ١٩٩٧ دراسة نشرتها مجلة (ايكونومست) البريطانية كشفت فيها انه في عام ١٩٦٥ كان متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية اكبر (٢٠) مرة من دخل الفرد في افقر سبعة بلدان في العالم لكن الرقم ارتفع الى (٣٩) مرة في عام ١٩٩٥.

وقد تكون آثار ونتائج انهيار القيم الثقافية والحضارية لمجتمعات العالم الثالث ـ وخصوصا المنظومة الاسلامية ـ اكثر فداحة من الفقر والعوز والحاجة ومصادرة الحريات وانعدام الديمقراطية والمساهمة السياسية لانها ستدفع الجميع الى التيه والضياع الكامل من القمة الى القاعدة وفي ذلك الوقت قد يعيد الغرب ـ او جزءا منه ـ النظر في العولمة مثلما فعل فوكوياما في «التمزق الكبير» !.

اوروبا والولايات المتحدة والعالم المتعدد الاقطاب

«مثلما كان القرن العشرون اميركيا فسيكون القرن الحادي والعشرون قرنا اميركيا كذلك».. هكذا كان يردد الرئيس الاميركي الاسبق جورج بوش الاب، لاسيما وانه كان يشهد معالم الزعامة الاميركية للعالم بأجلى صورها في «عاصفة الصحراء»، ويعيش نشوة الانتصار النهائي التأريخي على الشيوعية وهي تطوي صفحات المواجهة وتنكفئ في زاوية مهملة من زوايا التأريخ.

ولم يكن جورج بوش وحده يرى ان القرن الجديد سوف يكون قرنا اميركيا، بل ان كثيرين في اوربا والعالم والثالث وبقاع اخرى اخذتهم الاحداث والوقائع على حين غرة ولم يستطيعوا قراءة ما يجري بدقة وعلمية وموضوعية، او انهم اهتموا بما شاهدوه على السطح دون ان يلتفتوا الى تفاعلات العمق واثارها اليوم وغدا وبعد غد على عالم تتجاذبه تناقضات حادة وحوارات ساخنة وصراعات بعضها بالسلاح، وبعضها الآخر بالكلام، او انهم تعمدوا استشراف المستقبل بطريقة مقلوبة وانتقائية في نفس الوقت.

لكن ماذا حصل بعد حين من الزمن ؟ ... شعور غريب هو اقرب الى الذهول منه الى التأمل الطويل تملّك الاميركيين حينما انطلق الاوربيون من بلدة ماستريخت الهولندية قبل بضعة اعوام، وتحديدا في عام ١٩٩٣ ليسيروا في طريق الوحدة والاندماج، فالوحدة الاوربية تعني بالنسبة للولايات المتحدة الشيء الكثير ... فقدان الزعامة العالمية، والعجز عن الامساك بخيوط اللعبة العالمية،

وعودة بؤرة المركزية الغربية مرة اخرى الى اوربا، واشياء اخرى ربما ما زالت كامنة.

والطريف ان تداعيات وارهاصات الواقع الاميركي تكاد تكون قد تزامنت مع بدايات تشييد البيت الاوربي الجديد، وفي ذلك دلالات واشارات لايمكن بأي حال من الاحوال التغاضي عنها والقفز عليها، لانها لم تنطلق دائما من الخارج حتى يمكن القول بعدم واقعيتها ووجودها، بل ان الحديث داخل الاوساط الفكرية والثقافية والمعنيين والمهتمين بعلوم المستقبليات في مختلف ارجاء الولايات المتحدة باتوا يتحدثون علانية عن قضايا خطيرة للغاية، من قبيل ازمة القيم وضياع المعايير الاخلاقية المطلوبة واستشراء العنف، وسطوة سلطة رأس المال بشكل فاضح للغاية. ومن يقرأ المؤلف الشهير للكاتب الاميركي الفين توفلر «تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين» سوف يجد الكثير من الارقام والحقائق والشواهد لواقع سيّئ ينذر بمستقبل ليس فيه ما يدعو الى التفاؤل ولو قليلا، وللذي يريد المزيد من ذلك فان الامر لايحتاج الى عناء كبير من البحث والتفكير والتأمل.

واذا كان هناك من يرى العكس، وهو يحتكم الى الحسابات المادية المرتبطة بثورة المعلومات والتقنيات المتطورة دون اعتبار للقيم المعنوية والروحية فانه لاشك سيصل الى كوّة مظلمة حينما يدرك ان تفكك المنظومة الاشتراكية ـ الشيوعية، ومن ثم انهيارها الكامل جاء في وقت كانت القوة السوفياتية تنافس القوة الاميركية على اكثر من صعيد. صحيح ان سباق التسلح المحموم ارهق مركز المعسكر الاشتراكي وجعله يتخبط ذات اليمين والشمال، والملايين تعاني الفقر والجوع وضغوطات الايديولوجيا الخانقة، الا ان ذلك لم يكن سوى عامل من بين مجموعة عوامل، لانخطأ اذا قلنا ان ابرزها تمثل في ذوبان القيم المعنوية والروحية في متاهات الايديولوجية المادية ونظريات

الديالكتيك وصراع الطبقات وبصورة قسرية فاضحة بعيدة كل البعد عن المعايير الانسانية.

نفس الشيء يحصل تقريبا في الولايات المتحدة الان، حيث ان معالمه تبدو واضحة جلية، والاختلاف الوحيد هنا عن النموذج السوفياتي هو ان قيم السوق ونزعات الاستهلاك ومبدأ الربح والخسارة حلت محل الايديولوجية المادية التأريخية ونظريات الديالكتيك وصراع الطبقات، لتفعل فعلها في تفكيك الاواصر الاجتماعية والقيم المعنوية ليصبح الاطار العام للمجتمع قائما على اساس كم اخذ وكم امنح ؟.

وفي «الساعة الخامسة والعشرين» الرواية الشهيرة التي كتبها كونستانتان جيورجيو نجد وصفا دقيقا للغاية لجوهر وطبيعة المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي ونظرتهما الى الانسان ـ الفرد، وكيفية التعامل معه من زاوية كونه جزءا من كيان الي منتج ليس الا. ولا يمكن السير وراء من يقولون ان الكاتب حلق بعيدا في فضاء خيالاته ورسم صورة قاتمة سوداء لمختلف جوانب الواقع، فدراما المأساة التي رسمها جيورجيو هي انعكاس لتأريخ مليء بالمآسي والآلام وهو مستمر الان ـ كما نرى ـ بأشكال وصوره جديدة فصلت على مقاسات المفاهيم المعاصرة، كالنظام العالمي الجديد، والعولمة، وصراع الحضارات، والمجتمع ما بعد المدني، وما بعد الدولة.

فمن ماستريخت كانت الخطوة الاولى في الطريق قبل تسعة اعوام بالتحديد، وفي بروكسل بعد عدة اعوام حط الاوربيون رحالهم ليعلنوا عن عملتهم الاوربية الموحدة «اليورو» التي اصبحت واقعا تم التعامل به منذ بداية عام ١٩٩٨، وذلك كان يعني الشيء الكثير بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية على وجه الخصوص رغم ان الدول الاوربية لم تدخل جميعها الى منطقة اليورو، فبريطانيا والسويد والدانمارك استبعدت نفسها ارتباطا بحسابات داخلية بحتة،

واليونان ابعدت قسرا لانها لم تلتزم بضوابط وشروط معاهدة ماستريخت.

والتساؤل المطروح هو.. كيف ستجابه الولايات المتحدة الاميركية اوربا الموحدة.. بالقوة العسكرية ام بالقدرات الاقتصادية ؟.

كلاهما غير ممكن لان القوة العسكرية اذا كانت في الماضي كفيلة بحسم الصراعات بين الدول الغربية فأنها لم تعد كذلك الان لان هناك عوامل اخرى تفعل فعلها، والقدرات الاقتصادية اذا افترضنا جدلا انها عامل الحسم والمجابهة فان الولايات المتحدة ستكون خاسرة لامحالة استنادا الى لغة الارقام والمعلومات، فضلا عن الشواهد الماثلة بوضوح امام الجميع، فالدولار الاميركي الذي ابعد الجنيه الاسترليني وتربع على القمة بعد الحرب العالمية الثانية بات اليوم مهددا بالابعاد وهو يواجه الين الياباني واليورو الاوربي.

وفي ظل العولمة التي غدت شعار الغرب الاول فان الولايات المتحدة ستجد نفسها في اغلب الاحيان في وضع لاتحسد عليه، فأقتصاديا هي في تراجع مقارنة بأوربا الموحدة واليابان، وهيمنة الدولار الاميركي في طريقها الى الزوال، والازمات العالمية التي حشرت الولايات المتحدة نفسها فيها بأعتبارها زعيمة النظام العالمي الجديد وصلت تقريبا الى طريق مسدود، ولم يحسم منها الا القليل، وحتى ذلك القليل فانه بقي من الالغام القابلة للانفجار في اية لحظة، وعملية التسوية (عملية السلام) العربية ـ الاسرائيلية مثال على ذلك مرتبطة بها اتفاقيات مدريد واوسلو ومن ثم واي بلانتيشن، وازمة البوسنة والهرسك مثال اخر مرتبط بها اتفاق دايتون.

ليس هذا فحسب، بل ان المنهج الانتقائي في التعاطي مع الازمات وسياسة الكيل بمكيالين افقد الولايات المتحدة الاميركية كثيرا من مصداقيتها، وكذلك هيبتها، خصوصا فيما يتعلق بمواضيع حقوق الانسان، وسيادة الدول، ودور الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي في القضايا الدولية. فلم يعد بوسع الولايات

المتحدة ان تتعامل مع دول اوربا الغربية مثلما كانت تتعامل معها بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، حيث اغدقت عليها الاموال من خلال «مشروع مارشال» الشهير من جانب، ومن جانب اخر ادخلتها في معاهدات وتحالفات عسكرية استراتيجية من اجل ترتيب موازين القوى العالمية ومواجهة الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفياتي السابق.

فبعد ما يقارب الخمسين عاما تبدلت الكثير من الامور، انهار المعسكر الاشتراكي، وانفرط من بعد ذلك حلف وارشو، واخذت ملامح النظام العالمي متعدد الاقطاب تتبلور شيئا فشيئا بعدما باتت اليابان وأوروبا الغربية تؤثران الى حد ما في السياسات العالمية عبر قدراتهما الاقتصادية المتعاظمة. زد على ذلك فان محورا اسلاميا فاعلا ومؤثرا مركزه الشرق الاوسط من الممكن ان يساهم في رسم الخارطة السياسية للمنطقة بشكل سيتجلى واضحا خلال الربع الاول من القرن الحادي والعشرين.

ان مبدأ تحكم طرف واحد، او قوة عالمية واحدة في مقاليد الامور لم يعد له وجود ولن يكون ممكنا في المستقبل ايضا. فمشكلة العصر ـ او مشاكله ـ لم تعد مرتبطة بالجوانب المادية الملموسة القائمة على اسس ومعادلات محددة وواضحة، بل انها تكمن في جانب كبير منها بمعايير القيم الروحية والمعنوية والدينية التي غدت في الغرب متهرئة وخاوية ومهملة في مقابل تنامي التركيز والاهتمام بمفاهيم التقنيات والتصنيع وكيفية توظيف رؤوس الاموال بالشكل الامثل، فضلا عن استشراء النزعات الاستهلاكية بصورة فاضحة للغاية.

وحتى المعرفة التي هي نتاج العقل الانساني اصبحت اداة رئيسية لترسيخ السلطة سواء في مجال السياسة او الاقتصاد، ولم تعد الادوات القديمة كالمال والقوة سوى متممات للمعرفة او جوانب من اثارها وافرازاتها.

وهناك حسب ما يرى الكاتب الفرنسي جيليه كيبل J.Keabal في مؤلفه «ثأر

الرب The Revenge of God» انه منذ عقد الستينات اخذت تظهر بوادر العودة الى الدين، والتي تنامت خلال عقد السبعينات وتبلورت بوضوح حتى اطلق كيبل عليه بأنه «عقد التئام العلاقة بين الدين والسياسة»، ولم يكن ذلك مقتصرا مثلما قد يتصور البعض خطأ على الدين الاسلامي، بل شمل الديانتين المسيحية واليهودية، واورد الكاتب الفرنسي امثلة وشواهد على ذلك لايتسع المجال هنا للولوج في تفاصيلها، وللذي يريد الاطلاع اكثر على اراء واطروحات جيليه كيبل فما عليه الا ان يعود الى الطبعة الفرنسية للكتاب الصادرةعام ١٩٩١، او الطبعة الانجليزية الصادرة عام ١٩٩٤، او الى القراءة المستفيضة التي كتبها الدكتور محمد الرميحي في مجلة العربي الكويتية (عدد نيسان ـ ابريل ١٩٩٤). ماذا يعني ذلك، وهو رؤية غربية «شاملة» تقريبا ليس للتفاعلات الحاصلة في الشرق فقط وانما الغرب كذلك ؟.

من دون شك يعني ان هناك محاولات وجهوداً كونية للعودة الى المسارات السليمة بعدما ذاقت البشرية من المآسي والويلات ما يكفي للتوقف والتأمل للبحث عن سبل النجاة، في نفس الوقت يؤشر الى حقيقة مهمة تتمثل في كون الغرب يعيش حالة توجس وقلق من تنامي حركة الصحوة الاسلامية، لكنه لم يلتفت بالمستوى المطلوب للاتجاهات الدينية المتحركة فيه، ربما عن قصد، وربما من دون قصد.

ان اوروبا قد تحلم بدخول القرن الحادي والعشرين من اوسع ابوابه، وهي تشهد المصاديق العملية لجهودها تتبلور على ارض الواقع، لكن الحلم وحده ليس كافيا، وما تحقق من انجازات يقابله في الجانب الآخر تداعيات وارهاصات، اضافة الى تحديات كبرى من جهات عدة لانعتقد انها ـ اي اوربا ـ ستتمكن من مجابهتها بيسر وسهولة، ولن تكون التقنيات المتطورة ولا الاموال المكدسة كافية لادارة وتوجيه مسارات الصراع القادم بالشكل الذي تريده

وترغب به الكتلة الجديدة، مثلما لم تستطع في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وهي في اوج سطوتها مواجهة القوى الجديدة المتمثلة بالاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الاميركية، والحد من توسع نفوذهما العالمي.

القرن الجديد من اي جانب استقرأنا افاقه وتجلياته سيشهد تراجعا اميركيا ينسف مقولة جورج بوش، وتمنيات الاميركيين واطروحات صاموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكويوما واخرين، وسيضع الاوربيين وجها لوجه امام قوى ايديولوجية وسياسية واقتصادية لها ثقلها وتأثيرها، بعضها قريبة منهم، وبعضها الآخر بعيدة عنهم، وفي حال لجأت الى الصراع فلن يكون بمقدورها حسمه لصالحها، وان رغبت في الحوار، فذلك بالطبع سيفضي الى خلق حالة توازنات ستكون اوربا جزءا منها، يؤثر ويتأثر في ذات الوقت، اي بعبارة اخرى اننا نلج قرن جديد، وعلى اعتاب عالم متعدد الاقطاب لا احادي القطبية فحسب.

ثورة الانترنت وتحديات القيم الثقافية

في المشهد الثقافي العالمي اكثر من ظاهرة تستحق الاهتمام لمساسها المباشر بالقيم الثقافية والتقاليد الاجتماعية والعقائد الدينية للمجتمعات بدرجات متفاوتة اولا، ولقدرتها على تغيير بعضها من حقائق العصر وملامحه ومعالمه ومفاهيمه ثانيا، وثالثا لارتباطها بالوضع الحياتي ـ المادي ـ المعيشي للفرد وتأثيرها عليه اما سلبا او ايجابا.

وثورة ـ او ظاهرة ـ الانترنت قد تكون واحدة من تلك الظواهر الداعية للاهتمام انطلاقا من الاسباب الثلاثة المشار اليها انفا، وقد تتزايد مساحة الاهتمام بأضطراد مع تعقد الظاهرة واتساعها، ومع افرازها لظواهر اخرى تبقى مرتبطة بها ومتأثرة فيها طوال الوقت.

وطبيعي فان النظرة الاولية لطبيعة الظاهرة لن تكون واحدة ولايمكن بأي حال من الاحوال ان تكون كذلك لان تأثيراتها المعنوية والمادية على هذا الطرف تختلف ـ قليلا او كثيرا ـ عن تأثيراتها على ذاك الطرف، وبالتالي فان الاستغراق في تحليل ابعاد الظاهرة وافاقها ـ اي الوقوف على تفاصيلها وجزئياتها ـ يساعد بدرجة اكبر في الكشف عن ماهية الاختلافات والتناقضات ازاء التعامل معها، وكذلك في الكشف عن التحديات التي تحملها تلك الظاهرة بين طياتها.

وينبغي ضمن هذه الاطار عدم التغافل عن كون شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) هي جزءا قد يكون صغيرا الى حد ما ـ دون ان يعني ذلك انه غير مؤثر

ـ من ثورة الاتصالات والمعلومات التي بات عنوانها الرئيسي منذ النصف الثاني من عقد التسعينات هو العولمة.

فالحديث اليوم عن العولمة يقتضينا ـ مهما يكن من امر ـ افراد حيز من الحديث عن دور شبكة المعلومات الدولية في صياغة العلاقات بين الافراد والجماعات وفي تنمية المعارف والقدرات والكفاءات الانسانية، والعكس صحيح ايضا، اذ ان الحديث عن الاخيرة لابد ان يفضي الى التطرق للاولى.

هذ الثنائية تعني اشياء كثيرة، لعل من بينها ـ بل واهمها ـ هي انها ترسيخ لواقع الهيمنة الغربية على اطراف العالم المتخلف، واستخدمنا هنا مفردة «اطراف» باعتبار ان الغرب يمثل مركزا يتحكم بمنحى ومسار التفاعلات العالمية في شتى الميادين من خلال امساكه بقوة بكافة الخيوط التي تربطه بالاطراف.

ومع ان هذه الفكرة تبدو فكرة تقليدية تعود الى عدة عقود سابقة، وتعرضت للنقد اللاذع مرات عديدة سيما في عقدي الثمانينات والتسعينات، الا انها في واقع الامر ما زالت تلقى قبولا من نخب فكرية وثقافية لا في الغرب فحسب، وانما في الشرق ايضا.

وذلك القبول يعد بمثابة امر واقع لابد من الاقرار به، لانه في النهاية يعكس حقائق القوة ومعطياتها، ولكن ليس القوة بمفهومها التقليدي المتمثل بالجانب العسكري، وانما وفقا لمفهومها الحديث جدا «المعرفة هي القوة» والذي تناوله المفكر الاميركي الشهير الفين توفلر في معظم مؤلفاته لاسيما «تحول السلطة ... المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين»، وتناولناه بشيء من التفصيل فيما سبق.

وهنا فان مظاهر التقنيات الفائقة التطور هي التي تقرر من له القدرة على التحكم والهيمنة، وهي التي تعبر عن (المعرفة ـ القوة) اصدق تعبير. بعبارة اخرى ان من يمتلك اكبر قدر من المعلومات ويتحكم باليات تدفقها وانتشارها ـ وان بصورة غير مطلقة ـ سيكون هو الاقوى والاكثر فاعلية.

وقد تبدو المسألة جدلية ـ او ذات طابع ديالكتيكي ـ عندما يقال ان هذا الذي امتلك اكبر قدر من المعلومات وابتكر الاليات الناجعة للتحكم في مساراتها وغدا الاقوى، لابد ان يكون قد احرز التفوق في مراحل سابقة، ولم يسمح للمتخلفين عنه اللحاق به، بل اكثر من ذلك ان سيره كان بوتيرة اسرع من هؤلاء، الامر الذي ادى الى اتساع الهوة فيما بينه وبينهم.

وثمة من يقول بهذا الشأن ان تطور المعرفة في الغرب يقابله تفكك وانهيار اخلاقي وقيمي خطير للغاية بحيث انه من الممكن ان يأتي على معظم التحولات والانجازات المعرفية ـ ان لم يكن جميعها ـ اذا لم يصر الى البحث عن حلول ومعالجات مناسبة، ورغم ان ذلك القول يعتبر في جانب ضئيل منه صحيحا، الا انه حتى هذا الصحيح يخضع لنقاش طويل ومتشعب، وقد يكون ذلك النقاش عقيما في بعض الاحيان، لكنه مفيد للغاية لانه ربما يكشف عن اعتقادات وتصورات خاطئة او بعيدة نوعا ما عن العلمية والموضوعية، وذلك انطلاقا من فكرة ان التفكك والانهيار الاخلاقي والقيمي في الغرب على خطورته هو حالة طبيعية هناك، بيد انه في حال امتد الى الشرق حيث مؤثرات القيم الدينية والثقافية والحضارية على المجتمعات واضحة وجلية فعند ذاك يمكن الحديث عن التقاطع مع ـ او التأثير السلبي للمعرفة على ـ تلك القيم، سيما اذا كانت المعرفة بمعناها الشامل هي الاداة والوسيلة لتفكيك القيم وتحطيمها.

الإشكالية المشار اليها دفعتني الى ملاحقة بعض مما امكن ملاحقته من حقائق وارقام عن التاثير السلبي للمعرفة على القيم، وتحديدا تلك التي يمكن تلقيها او بثها عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ففي صحيفة عربية هي «الوطن» الكويتية بعددها الصادر في السادس عشر من شهر كانون الاول ٢٠٠٠ هناك تحقيق صحفي تحت عنوان «مقاهي الانترنت.. والرقابة الهزيلة» يقول فيه كاتبه «انتشرت مقاهي الانترنت في كثير من الدول العربية منذ سنوات قليلة فقط وكان الدافع الى ذلك تحقيق هامش ربحي من خلال المزاوجة بين خدمتين،

خدمة المقاهي التقليدية حيث يمكن ارتشاف بعض المشروبات وتناول بعض الحلويات، وكذلك خدمة الابحار في شبكة الانترنت».

ويورد الكاتب مؤشرات على الاستخدام السيّيء للانترنت منها:

ـ احد الزبائن يجلس ست عشرة ساعة يوميا وهو موظف يستأذن من عمله يوميا ولا يغادر المقهى الا مع شروق الشمس !.

ـ احد الزبائن برفقة امراة ويطلب فتح مواقع اباحية في شهر رمضان !.

ـ بعض المواقع العربية وبعض المستخدمين يشوهون صورة العرب والمسلمين في العالم من خلال بث مواد لاأخلاقية على الانترنت.

وفي متناول يدي ـ اضافة الى ذلك ـ حقائق وارقام اخرى لكن لا يسع المجال هنا للاشارة إليها فضلا عما يتاح لي رصده من خلال تعاملي المباشر مع الانترنت في معظم الاوقات.

والهدف من الاشارة الى التحقيق الصحفي للصحيفة المذكورة لا يمثل دعوة الى مقاطعة كل ادوات ووسائل المعرفة ولا ينبغي ان يفهم منها ـ اي اشارة ـ على انها من خلال النماذج التي تضمنتها ايحاء بأن المجتمعات الشرقية قاطبة تتعاطى مع المعرفة الغربية بطريقة سلبية.

في مقابل ذلك فان هناك فكرة مفادها ان المجتمعات الشرقية ـ وتحديدا العالم الثالث ـ تعتبر مجتمعات استهلاكية عاجزة عن الانتاج الصناعي المتطور او الابداع (الفكري ـ الثقافي) المتميز، فالجزء الاكبر مما تستهلكه من مستلزمات العيش هو في حقيقة الامر من نتاج الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة، وكذا الحال بالنسبة للابداع (الفكري ـ الثقافي)، والملاحظ هنا هو ان ما يطرح في الغرب من نظريات يشغل الشرق الى اقصى الحدود ليصبح بالتالي مادة «دسمة» لبحوث ودراسات تدوم اعواما وربما عقود، وهذا يصدق على ما يسمى بنظرية «صراع الحضارات» و «نهاية التاريخ» و «النظام العالمي الجديد».. الخ.

هذه الفكرة تقترب في بنائها من فكرة (شمال ـ جنوب) التي ظلت مثار

اهتمام لفترة طويلة امتدت من منتصف عقد الاربعينات حيث وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحتى وقت متأخر من عقد الثمانينات او مطلع التسعينات عندما اخذت المفاهيم الجديدة تطرح نفسها بقوة في خضم متغيرات كانت ـ وما زالت ـ تجري بوتائر متسارعة، فالمضامين التي تحملها كل من الفكرتين واحدة تقريبا ولكن الاختلاف بينهما يكمن في طبيعة الظروف والتحديات المرحلية التي رافقتهما وساعدت في تبلورهما.

فالعولمة التي راحت تلقي بظلالها على كل مناحي الحياة وزواياها افضت حتى الان الى ترجيح كفة الغرب على كفة الشرق اكثر مما كانت راجحة من قبل، وهي من خلال الغائها للحدود والحواجز بين الدول انما تقوم بترسيخ واقع قائم، وبالتالي لن تؤثر فيه نتائج السجالات الدائرة في الشرق حول القبول بالعولمة باعتبار ان فيها ايجابيات او رفضها بحكم كونها صيغة من صيغ فرض الهيمنة الاستعمارية.

وشبكة المعلومات الدولية مضافا اليها نظم الاتصالات الفضائية تكمل الدور الذي تقوم به العولمة، وهي من خلال التحولات التقنية المتسارعة تضع مقولة «الغزو الثقافي»(CULTURAL INVASION) التي تم التنظير لها كثيرا في الشرق ـ وخصوصا في العالم الاسلامي ـ في زاوية مهملة من زوايا التفاعلات العالمية وتجعل منها مجرد مفاهيم نظرية هشة لا تنسجم مع واقع الحال.

وفي ظل الدعوات المحمومة لاشاعة وترسيخ حوار الثقافات والحضارات، والتداخل والتشابك الذي غدا امرا لابد منه بين المجتمعات على اختلاف توجهاتها ومستوياتها ودرجاتها في السلم الحضاري يبدو ان اعادة النظر في مقولة «الغزو الثقافي» باتت قضية ماسة وملحة، ليس هذا فحسب بل ان هناك سببا اخر يفرض عملية اعادة النظر هذه الا وهو الكم الهائل من المعلومات المتدفقة من شتى الاتجاهات والى شتى الاتجاهات، اذ تقوم شبكة الانترنت بالدور الاعظم في مجال نقل المعلومات وتأمين الاتصالات.

وتدفق المعلومات بهذا المقدار الهائل يفترض انه يمكن ان يكون الطرف المتلقي مصدرا في ذات الوقت لان الية ضخ المعلومات تتم عن طريق الاجهزة الالكترونية الدقيقة التي تؤدي وظائف وعمليات على قدر كبير من التعقيد، ولا تتطلب خبرات وكفاءات مهنية عالية جدا.

ولعله من المفيد ان نشير في هذا السياق الى التوظيف الناجح لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) من قبل حزب الله اللبناني في مواجهته التأريخية مع الكيان الصهيوني في صيف عام ٢٠٠٠ والتي تم فيها تحرير الجنوب حيث ان هذا التوظيف الناجح اثبت انه لمن السذاجة ـ ودليل على العجز ـ الاستغراق في تحليل مقولة الغزو الثقافي سيما فيما يتعلق الامر بالانترنت، هذا في حين يمكن اعتبار ان البث التلفزيوني بواسطة المحطات الفضائية يحمل معه مخاطر تهدد القيم الثقافية والدينية والاجتماعية بهذا المقدار او ذاك لان الية تلقي المعلومات والتفاعل معها تختلف نوعا ما عن الية تلقي المعلومات عبر الانترنت مما يجعلها ـ اي الاول ـ ـ في متناول كافة الفئات الاجتماعية سواء من الناحية العلمية والثقافية او ارتباطا بالمرحلة العمرية.

ويمكننا القول ان مقولة الغزو الثقافي تنطبق الى حد بعيد على عهد «الاستشراق» الذي ارتبط بحقبة التمهيد للسيطرة الاستعمارية ذات الطابع العسكري على الشرق، وهي من غير الممكن ان تكون صالحة في كل الظروف والمراحل ومنسجمة مع كافة المفاهيم والاطروحات الجديدة، وبناء على ذلك فانه اذا اردنا ان نحلل بدقة وعمق اكبر بعضاً من الظواهر والمظاهر المحيطة بنا والوافدة علينا ينبغي علينا وقبل كل شيء ان نعثر على مبان ومرتكزات اخرى لها القدرة على التعبير عمّا يجري بصورة اوضح واشمل.

الفساد السياسي وأزمة الديمقراطية الليبرالية!

لفترة طويلة من الزمن كان هناك تيار واسع من المفكرين و أصحاب الرأي في الغرب - وفي الشرق ايضا - يرى ان نموذج الديمقراطية الليبرالية Democracy Liberalism Of الذي ظهر وتبلور وتكامل نظريا وعمليا في اوربا يعد النموذج الافضل في الحكم والادارة لانه يقوم بالدرجة الاساس على مبدأ توزيع السلطات وفصلها عن بعضها البعض، وضمان قدر اكبر من الحريات الفردية المرتبطة بالجانب السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي. وهذه النظرة كانت حتى وقت قريب - وربما مازالت - محكومة بتجربة قاسية مرت بها اوربا في القرون الوسطى، حيث الفساد السياسي والتسلط والاستبداد والقمع ومصادرة الحريات. وذلك امر طبيعي لايمكن الادعاء بعدم صحته او تقاطعه مع السياقات العامة لنزعات الافراد والجماعات التي غالبا ما تكون خاضعة للظروف والاعتبارات الذاتية اكثر من الموضوعية.

بيد انه في مقابل ذلك يبدو على هذه النظرة انها احادية الجانب لانها في معظم الاحيان تتجاهل إشكاليات الواقع القائم وسلبياته ويتهرب اصحابها من تناول ازمات مجتمعاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية والبحث عن حلول ومعالجات ناجعة لها بينما يظهرون حماسا كبيرا لتحليل وتفكيك مشكلات الاخر.

ولان الازمات في الغرب كانت تتفاقم يوما بعد آخر باضطراد مع اتساع

مديات الحريات الفردية ـ بأطارها الليبرالي ـ لم يكن بالامكان الاستمرار في التزام الصمت وكأنه ليس هناك ما يدعو الى الكلام بل وحتى الصراخ !.

وبعيدا عن الازمات الاخلاقية والظواهر الشاذة التي يحتاج البحث فيها الى مساحات واسعة فانه يمكننا رصد نماذج معاصرة ـ في هذه المرحلة ـ للفساد السياسي في الغرب.

الاول من فرنسا، والثاني من المانيا، والثالث من اسرائيل ـ اذا اعتبرنا ان تلك الاخيرة جزء من المنظومة الغربية ـ والرابع من فرنسا ايضا.

ففي عام ١٩٩٩ كشفت مصادر صحفية في العاصمة الفرنسية باريس حقائق مذهلة عن تمويل الحملات الانتخابية للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان يتزعمه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسو ميتران F.Metierran لعدة سنين، وبينما كان الكثيرون ينظرون الى هذا الرجل بأعتباره احد ابرز الشخصيات السياسية في فرنسا وأوربا والعالم، وبالفعل فانه كان يبدو كذلك طيلة حياته وحتى بعد مماته، ولكن ما ان تكشفت الحقائق المذهلة حتى اصبح ميتران في نظر هؤلاء الكثيرين لصّاً خان الامانة وسلك طرقا غير شرعية للوصول الى السلطة كمرحلة اولى وللاحتفاظ بها في مرحلة لاحقة.

ولم يمر وقت طويل حتى وجد المستشار الألماني السابق وزعيم الحزب الديمقراطي المسيحي هولمت كول H.Cool نفسه في موقف لا يحسد عليه وتحول هو الآخر من رمز سياسي حقق الكثير لالمانيا بدءا من انهيار جدار برلين مرورا بقفزات كبيرة على مختلف الاصعدة حتى الوصول الى القمة، تحول بنظر اصدقائه واعدائه الى شخص محتال لانه تجاوز على القانون واساء استخدام السلطة ولم يكن تأريخه كافيا لان يشفع له الاخطاء التي اقترفها، وكان موقفه صعبا للغاية بخلاف فرانسو ميتران لان هذا الاخير كان قد رحل الى الرفيق الاعلى حين فاحت روائح فضائحه بينما كان كول مازال نجما متألقا في سماء السياسة حين واجه تحدي الفضيحة.

ومرة اخرى ـ وبعد اكثر من عام ـ تعود حمى الفضائح لتتصاعد من فرنسا، فقد شكلت اعترافات جان كلود ميري حول التمويل السري لحزب التجمع من اجل الجمهورية الذي اسسه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، والتي نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية مطلع شهر ايلول ـ سبتمبر من عام ٢٠٠٠ ضربة قاسية لشيراك وللحزبين الاخيرين في السلطة ـ الاشتراكي والشيوعي ـ ففي اعترافاته المسجلة على شريط تسجيل صوتي في عام ١٩٩٦ وقبيل وفاته بفترة قصيرة يؤكد جان كلود ميري انه دفع عام ١٩٨٦ مبلغ خمسة ملايين فرنك فرنسي نقدا الى ميشال روسين مسؤول مكتب شيراك الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في ذلك الحين، ويؤكد ايضا ان شيراك جمع مبلغ اربعين مليون فرنك فرنسي سنويا من خلال صفقات المساكن الشعبية في باريس لتوزيعها على حزبه والحزب الاشتراكي.

وهناك حقائق اخرى كشف عنها ميري ولم يكن شيراك مستعدا لقبول اية واحدة منها، ولكن هل النفي يكفي لتبرئة ساحة المتهم؟.. من دون شك فان ذلك غير معقول ولا مقبول لا في اطار الاعراف والتقاليد ولا وفق احكام القانون وضوابطه.

ومن اسرائيل كذلك فاحت روائح نتنة عن عمليات اختلاس ورشاوى وتلقي هدايا كان ابطالها كبار رموز السلطة في الدولة العبرية، مثل حاييم وايزمان رئيس الدولة السابق وبنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الاسبق وايهود باراك رئيس الوزراء السابق واسحاق موردخاي وزير الدفاع الاسبق.

واذا كان هناك من يقول ان كل ذلك لاينطوي على ما هو غريب او غير مألوف، لا بل انه يعد جزءا من استحقاقات تعاطي السياسة فانه لايمكن بأي حال من الاحوال الادعاء بعدم تقاطع تلك الممارسات مع المعايير والاعتبارات الاخلاقية بصرف النظر عن الفلسفة والأيديولوجية المتبناة ـ ليبرالية كانت او شيوعية او قومية ـ.

وللأنصاف فانه لابد من التأكيد على ان الشرق ـ العالم الثالث ـ ربما يشهد

ظواهر اكبر واكثر من تلك التي اشرنا اليها في الغرب ويعيش مشاكل وازمات عميقة غالبا ما تطال القيم والمبادئ، ولكن بين الغرب والشرق اوجه اختلاف عدة تجعل من ظواهر ومظاهر الفساد السياسي في الاول امر ينطوي على قدر من الغرابة لانها لاتنسجم مع طبيعة ومستوى الحرية المتاحة للافراد والجماعات ولا مع مظاهر الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية السائدة هناك، هذا اذا اكتفينا بالتقييمات السطحية السريعة، بيد ان التعمق في واقع المجتمعات الغربية قد يتيح لنا رصد نقاط خلل كبرى ليس بأمكان ثورة المعلومات والاتصالات او التقنيات الفائقة التطور معالجتها او إخفاؤها، واكثر من ذلك فان الاسباب الحقيقية للخلل تبدو عصية على التشخيص الدقيق حتى بالنسبة لافراد النخبة الذين لا هم لهم سوى البحث في ماهية الظواهر وآثارها ومحاولة استقراء تحديات المستقبل واستشراف آفاقه، وفي المحصلة النهائية لايمكن القول ـ او الادعاء ـ بأي حال من الاحوال ان الاستبداد السياسي في الشرق وما يرتبط به من ممارسات اشد وطأة من الفساد السياسي الذي هو وجه آخر للاستبداد في الغرب، والديمقراطية الليبرالية التي اقتربت في سياقاتها العملية من مبانيها النظرية الى حد كبير في المرحلة الراهنة ـ او بتعبير آخر تبدو كذلك ـ وجدت نفسها امام اكثر من تحد من داخل منظوماتها الفكرية وخارجها وهي لا تستطيع احتواء كل الاثار المترتبة على تلك التحديات، بل ولا حتى جزء قليل منها في بعض الاحيان، وما مظاهر الفساد والانحلال والتفسخ بجوانبها المختلفة الا تعابير واضحة عن عمق الازمات واستفحالها، وهي لا تعكس اي قدر من الحرية كما يدعي البعض او يحاول الايحاء بذلك، واذا كانت كذلك بالفعل فان الحاجة ستكون ماسة لاعادة النظر في الحرية ـ مفهوما وممارسة ـ في اطار الفكر الغربي، وهذا يعني دون شك تقويض التصورات والفرضيات والنظريات والبنى القائمة واستبدالها بأخرى تكون اكثر نجاعة وفاعلية لمعالجة الخلل و إصلاحه.

الدين والسياسة والكنيسة في أوربا

هل بدأت الكنيسة مع حلول الالفية الثالثة العمل على استعادة أمجاد الماضي واحتلال حيز مناسب في عالم يبدو انه لم يستطع الانسلاخ من الدين رغم جهود امتدت بضعة قرون ؟

.. وهل يمكن ان تنجح الكنيسة في اعادة احياء قيم المسيحية التي جاء بها السيد المسيح (عليه السلام) قبل الفي عام ؟.

.. واذا نجحت في ذلك الا يعني انها بحاجة الى دور «تأريخي» تلعبه يختلف عن ادوارها السابقة ، اي تخرج من الاطار الديني ـ الوعظي ـ الذي حشرت فيه الى ميدان السياسة بأوجهها المتعددة ؟.

..وفي حال عثرت على ذلك الدور «التاريخي» فذلك يعني دون شك تقويض نظرية «الفصل بين الدين والسياسة» التي جاء بها مفكرو عصري التنوير والنهضة الاوربيين، وبالتالي محاولة تأسيس مفاهيم جديدة في زمن باتت فيه العودة الى الوراء لاي سبب كان تشكل اكبر تحد لأصحابها بل وللآخرين أيضا.

.. والا يمكن ان يؤدي ذلك الى صدام عالمي خطير يكون محركه الاساسي هو الدين واداته الرئيسية هي السياسة، سيما وان ملامح ذلك الصدام راحت تطل براسها من هنا وهناك وبصور وتعبيرات شتى، في اندونيسيا ونيجيريا ومصر ولبنان وفلسطين والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وو..؟.

.. وهل تعني عودة الكنيسة الى الواجهة عودة الدين بأطاره العام الشامل ام

عودة المسيحية فقط كفلسفة روحية اكثر منها اي شيء آخر؟. مع الاشارة الى ان استخدام مصطلح «العودة» ربما يثير اشكالات لدى اتباع الديانات الاخرى وخصوصا ـ الاسلامية واليهودية ـ فضلا عن المسيحية ذاتها، ويهيّئ ارضية مناسبة لسجالات فكرية ـ ذات طابع ديني ـ تضاف الى حمى السجالات الدائرة الان ومنذ فترة ليست بالقصيرة الى حد ما في الشرق والغرب.

تلك التساؤلات وغيرها مما يرتبط بمجمل الموضوع طرحت نفسها بقوة قبيل زيارة البابا يوحنا بولص الثاني زعيم الكنيسة الكاثوليكية الى الاراضي المقدسة في فلسطين واثناء الزيارة في ربيع عام ٢٠٠٠ وبعدها بحيث ان احتدام الجدل حول اهداف الزيارة ومضامينها بلغ مستوى مثيرا للانتباه لم يكن كذلك حينما زار البابا الاراضي المقدسة في مصر والاردن قبل زيارته لفلسطين.

ورغم ان الفاتيكان حاول ان يعطي الزيارة في حينها طابعا دينيا صرفا وينأى بها عن اي طابع سياسي يمكن ان تترتب عليه استحقاقات وتبعات لا ضرورة لها، الا ان ذلك لم يكن ممكنا، اذ ان اتجاه الوقائع وسير الاحداث بدا محكوما في اغلب الاحيان بالاعتبارات والظروف الانية وبطبيعة الاشخاص والاطراف المختلفة في مواقفها وقناعاتها وتصوراتها وانتماءاتها الدينية، وكان لزاما على البابا ـ حتى تنجح زيارته التأريخية ـ ان يجامل هذا الطرف على حساب ذاك وبالعكس، اي ان يلجأ الى استخدام اقصى درجات الدبلوماسية «السياسية».

وربما انبهر البعض بالقداس الديني الذي قاده البابا من على جبل التطويبات في مدينة الخليل بمشاركة عشرات الالاف من اتباع الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الأخرى ورأوا البابا كما لو انه المسيح نفسه ! حيث ان تلك البقعة من الارض احتضنت الاخير الذي اتخذ من هذا الجبل مسكنا له لفترة طويلة من الزمن واختارفيه تلامذته الاوائل.

فذلك المشهد حمل مضامين (دينية ـ روحية) لم يكن للسياسة فيها مكان

سوى اللقاء الذي جمع بعد القداس البابا يوحنا بولص الثاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود باراك مع عدد من وزرائه، والذي اعقبه تصريح مقتضب لباراك قال فيه «ان الزيارة البابوية اصبحت ذات مغزى تأريخي مهم جدا نحو المصالحة بين الكنيسة والشعب اليهودي».

ولكن في مقابل ذلك فان الكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان اصدرت وثيقة «طلب الصفح» المؤلفة من اربعين صفحة والمعنونة بعبارة «التذكير والمصالحة: الكنيسة وأخطاء الماضي» عشية زيارة البابا للاراضي المقدسة في فلسطين اوردت فيها ستة اخطاء هي، الانقسام المؤلم بين الطوائف المسيحية، والتعصب، واشكال العنف، وانعدام البصيرة لدى العديد من المسيحيين بمواجهة الانتهاكات الأساسية لحقوق الانسان، ومعاناة اليهود من التعذيب الذي وقع عليهم في اوربا خلال القرون الماضية، والحملات الصليبية التي امر بها البابا اوربان الثاني عام ١٠٩٥ وادت الى اندفاع موجات من الاصولية المسلحة من انحاء اوربا نحو الشرق والقدس وصل اجمالها الى ست حملات واستمرت على مدار مائتي عام وراح ضحيتها الاف الابرياء.

فالوثيقة هي عبارة عن اعترافات للبابا بأخطاء الماضي جاءت على لسان ستة من الكرادلة، واشرت بصورة واضحة الى قضيتين، الاولى التركيز على مأساة ـ او مآسي ـ اليهود، وبالتحديد الاضطهاد الذي تعرضوا له على ايدي النازيين خلال فترة حكم اودولف هتلر (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥)، والقضية الثانية اهمال مآسي المسلمين المتلاحقة وتجاوزها بالكامل بحيث ان مفردة «اسلام» او «مسلمين» لم ترد في اعترافات البابا في حين وردت مفردة «اليهود» مرات عديدة، ومعنى ذلك بالتالي ان السياسة دخلت على الخط وتجاوزت الحواجز لتمتزج بالدين !.

في كتاب «الصحوة الاسلامية في الاندلس اليوم: جذورها ومسارها» للدكتور علي المنتصر الكتاني نجد جانبا من الحقائق والوقائع التي شهدتها

الاندلس في ظل السيطرة المسيحية، اذ يقول «فمن الاندلس انبثق التنوير ليعم ديار الغرب قاطبة الا ان الضعف بدأ يسري في دولة المسلمين في الاندلس بعد وفاة المنصور بن ابي عامر حاجب هشام الثاني المؤيد حفيد الناصر حتى انهارت تلك الدولة عام (٤٢٢ هـ ـ ١٠٢١ م) وانقرضت فتجزأت الاندلس بين ملوك الطوائف الذين بلغ عددهم ثلاثة وعشرين ملكا واغتنمت الدول النصرانية تلك التجزئة واخذت تحتل مدن الاسلام الواحدة تلو الاخرى».

ومن صور الارهاب والاضطهاد المسيحي ضد المسلمين «تحويل مسجد غرناطة الاعظم الى كاتدرائية، ثم بدأت الكنيسة بتنظيم فرق لتنصير المسلمين والضغط بالوعد والوعيد على وجهاء المدينة وفقهائها ليتنصّروا حتى تم تعميد جميع الاهالي بالقوة بين عامي (١٥٠٠ ـ ١٥٠١م)، ثم صدر مرسوم بتحويل جميع المساجد الى كنائس، وفي يوم ١٢ ـ ١٠ ـ ١٥٠١م صدر مرسوم آخر يقضي بأحراق جميع الكتب الاسلامية والعربية فأحرقت الاف الكتب في ساحة الرملة بغرناطة، ثم صدر امر بمنع استعمال اللغة العربية ومصادرة اسلحة الاندلسيين الذين اصبحوا يسمونهم بالموريسكيين ويعاقب المخالف لاول مرة بالحبس والمصادرة وفي الثانية بالاعدام.

وفي عام ١٥٢٣ صدر مرسوم جديد يحتم تنصير كل مسلم بقي على دينه واخراج كل من ابى التنصير وعقاب كل من خالف الامرين بالرق مدى الحياة.

اما محاكم التفتيش الغاشمة فقد تعسفت بشكل مذهل في اعمال التعذيب والاعدام حيث كانت تحرق احيانا المتهمين بصورة جماعية في مواكب الموت واحيانا تحرق عائلات بأكملها بأطفالها ونسائها، وكانت هذه المحاكم تحاكم الموتى فتنبش قبورهم وكان اعضاؤها يتمتعون بالحصانة الكاملة مع كل ما يفعلونه من فظائع.

تلك الجرائم وما شابهها ـ وهو دون شك كثير جدا ـ ارتكبت باسم الدين

وبواسطة الكنيسة التي كانت حينذاك تمسك بزمام الدين والدنيا، اي تمسك بالسلطتين الروحية والزمنية وكان ضحاياها بالكامل من المسلمين وليس من اليهود.

وبعد ما يزيد على اربعة قرون تعرض اليهود في اوربا الى حملات اضطهاد وقمع على ايدي الحركة النازية الناشئة في اوربا، وهي حركة سياسية عنصرية لم يكن للكنيسة دور في وجودها ولا في المجازر التي ارتكبتها بحق اليهود. هذا من جانب، ومن جانب آخر ان الكنيسة كانت في ذلك الوقت غائبة ومغيّبة عن المسرح السياسي العالمي ونفوذها كان منحصرا في قضايا الوعظ والإرشاد الديني وحبك المخططات تحت جنح الظلام لاختراق الكيانات الاسلامية في الشرق من خلال الحملات التبشيرية.

ولم يتعد موقف الكنيسة الكاثوليكية تجاه اليهود خلال اربعينات القرن الماضي والعقود القلائل التي سبقتها الطابع النظري، فقد عارض الفاتيكان تطبيق وعد بلفور واقامة الكيان اليهودي في فلسطين وحذر مرات عديدة الولايات المتحدة والغرب عموما من الخضوع للمطاليب الصهيونية، ولكن لم يثبت ان الكنيسة ساندت ودعمت الحملات النازية ضد اليهود، وحتى الاتهامات التي وجهت للبابا بيوس الثاني عشر بعد وفاته عام ١٩٥٨ بأنه مسؤول عما تعرض له اليهود في اوربا بدت وكأنها جزء من حملة دعائية شنتها المؤسسات الصهيونية ـ اليهودية ـ العالمية في فترة كانت تواجه تحديات كبيرة جدا لتثبيت اركان وركائز الدولة الفتية «اسرائيل».

واذا كانت الامور قد سارت بهذا الشكل فانه من الطبيعي ومن المفترض ان تعتذر الكنيسة ـ بعد ان تكون قد راجعت تأريخها وسجلت أخطاءها ـ من المسلمين لانها هي التي لعبت الدور الاكبر في قمعهم واضطهادهم، حيث لم تكن مفاهيم فصل الدين عن السياسة ـ او الدولة ـ قد ظهرت وتبلورت على

ارض الواقع، واذا ارادت ان تتخذ موقفا لصالح اليهود فينبغي الا تتجاوز تقييم حقائق تأريخية لم تكن الكنيسة طرفا في صنعها، ولكن ما كان من المفترض ان يحصل لم يحصل وحصل العكس تماما.

ولعلها مفارقة لها دلالاتها ان تعتذر الكنيسة نيابة عن الآخرين دون ان يكون هناك سبب واضح يمكن رصد ملامحه ومعالمه بيسر وسهولة، سبب موضوعي يعكس حرص الكنيسة في التكفير عن اخطاء الماضي، وربما يدفع هذا الغموض الى التشبث بالعامل السياسي للوقوف على ابعاد القضية، ومن الاشياء التي تستوقفنا بهذا الشأن هي ان وثيقة «طلب الصفح» ليست الاولى من نوعها بل صدرت وثائق اخرى مماثلة لها في اوقات سابقة، ففي الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٥ نجح اليهود بعد سلسلة من الضغوط والمناورات في دفع الفاتيكان الى اصدار وثيقة تبرئة اليهود من مسؤولية صلب المسيح ـ كما يعتقد المسيحيون.

وفي عام ١٩٦٩ اصدر رئيس اساقفة بالتيمور في نيويورك الكاردينال لورانس شيهانL.Sheehan وثيقة اقرها الفاتيكان عن العلاقات (اليهودية ـ الكاثوليكية) نصت على ان على الكاثوليك ان يعترفوا بالمعنى الديني لدولة إسرائيل بالنسبة لليهود وان يفهموا ويحترموا صلة اليهود بتلك الارض.

وفي عام ١٩٧٣ اصدرت اللجنة الاسقفية الفرنسية للعلاقات مع اليهود ما اطلق عليه «وعد بلفور الكاثوليكي» الذي نص على «ان ضمير المجموعة العالمية لا يستطيع ان يرفض للشعب اليهودي الحق والوسائل من اجل وجود سياسي بين الامم».

وفي عام ١٩٨٢ اعلن الفاتيكان اعترافه بدولة «إسرائيل» كحق وليس كأمر واقع.

وكان آخر ما صدر عن الكنيسة الكاثوليكية في آذار ـ مارس ١٩٩٨ ما

عرف بـ«وثيقة الندم والاعتذار».

وهنا لابد من الاشارة الى امرين:

الاول: ان المواقف والمبادرات الايجابية للكنيسة الكاثوليكية اخذت بالبروز بعد تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين في الخامس عشر من آيار ـ مايو ١٩٤٨ وراح نطاقها يتسع بصورة مضطردة مع تنامي قوة الدولة العبرية، علما ان معظم مواقف الكنيسة حيال موضوع الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ كانت سلبية.

الثاني: اغفال الحقائق التأريخية المتعلقة بالمجازر التي ارتكبها اليهود الصهاينة بحق المسلمين في فلسطين ولبنان طيلة معظم عقود القرن الماضي وكأن تلك المجازر لا تعد انتهاكا لكل القيم والمبادئ الانسانية التي جاء بها السيد المسيح (ع).

وهكذا فانه يتبين لنا من خلال ذلك كله ان الكنيسة الكاثوليكية تجاوزت على نظرية الفصل بين الدين والسياسة والتي أذعنت اليها صاغرة قبل اكثر من ثلاثمائة عام دون ان تجابه بأي ردود فعل من قبل العالم الغربي ـ العلماني ـ الذي صاغ النظرية وترجمها على ارض الواقع لسبب بسيط يتمثل في ان ذلك التجاوز تم بطريقة انتقائية لم تشكل تهديدا للقيم والمفاهيم العلمانية ولم تخرج الكنيسة من الاطار الذي وضعت ضمنه، فضلا عن ذلك فان هذا التجاوز بدا معبرا الى حد كبير عن مصالح الغرب السياسية والفكرية في الشرق وتحديدا في المواقع الحيوية المهمة منه، فتحسين صورة اليهود ودعمهم ماديا ومعنويا وايجاد المبررات الدينية والتأريخية لاستحواذهم على فلسطين سيجلب ـ دون شك ـ للغرب مكاسب لا تقدر بثمن.

وبالطبع فان الغرب بمؤسساته ومراكزه ونخبه المتعددة المتنوعة يدرك انه من الصعب ـ بل من غير الممكن ـ ان تدخل الكنيسة مرة اخرى الى عالم السياسة المتشابك في خطوطه والمتداخل في اتجاهاته، ومن غير الممكن ان تستطيع

مواكبة او حتى اللحاق بالتحولات العالمية الهائلة في مختلف الميادين، والكنيسة بدورها تدرك ان ذلك غير ممكن، وحتى في حال توفرت لديها الأدوات والوسائل اللازمة للدخول الى عالم السياسة واللحاق ومواكبة التحولات العالمية فانه لن يتاح لها ذلك، ليس هذا فحسب وانما ستجد نفسها عاجزة عن الحديث عن المآسي التي يشهدها الغرب كما هو الحال في البوسنة وكوسوفو والشيشان، وعاجزة حيال ما تتعرض له مبادئ المسيحية من انتهاكات على يد الغرب العلماني وعاجزة ـ كذلك ـ عن ابداء رأي حول حملات التهويد المحمومة لمسلمي ومسيحيي العالم فضلا عن الوقوف بوجهها.

شبح النازية ومعضلة الثقافة الأوربية الشاملة

رغم ان الظاهر على السطح كان يوحي ان ردود الفعل الواسعة والشديدة اللهجة التي انطلقت من معظم البلدان الاوربية و«اسرائيل» بعد وصول حزب الحرية اليميني في النمسا الى الحكم مطلع شهر شباط ـ فبراير ٢٠٠٠ هي ذات طابع سياسي اكثر منه شيئا آخر، إلا ان الغوص والاستغراق في التفاصيل والعودة قليلا الى الوراء والتوقف عند مسارات حركة ومنحى التفاعلات على الساحة الأوربية سيوصلنا الى استنتاجات تتعدى وتتجاوز الطابع السياسي ببعده (الآني ـ المرحلي) وكذلك المستقبلي، فضلا عن التأريخي لتمس تلك الاستنتاجات منظومة الثقافة الاوربية وما يرتبط بها من مفاهيم ومفردات، وهذا الغوص والاستغراق، وتلك العودة، وذلك التوقف سيفضي دون شك الى دخول عناصر وعوامل اخرى تؤثر في تحديد النتائج ـ الاستنتاجات ـ في ذات الوقت الذي تجعل فيه الصورة متداخلة الخطوط مختلطة الألوان، وبالتالي ستبرز تساؤلات ملحة من قبيل:

الى اي مدى تستطيع اوربا ان تسير في طريق الاندماج والتوحد ؟.

.. وهل تكفي المعايير السياسية والاقتصادية لترسيخ ذلك الاندماج والتوحد؟

.. وهل النزعات النازية هي وحدها التي تشكل خطرا وتهديدا على منظومة الثقافة الاوربية ام ان هناك عوامل اخرى دخلت او ستدخل مستقبلا لتؤثر في

رسم وصياغة معالم الصورة؟.

.. وهل ردود الفعل الواسعة والشديدة اللهجة تلك تعبر حقيقة عن قلق اوربا ام انها تعكس تناغما مع قوى اخرى وتحديدا «إسرائيل» ؟.

ولانعتقد اننا نستطيع العثور على اجابات شافية ووافية على كل تلك التساؤلات، ولا نعتقد ـ ايضا ـ انه بأمكاننا تتبع مسار التفاعلات والتحولات من البداية وحتى النهاية في هذه السطور، ولكن ما يمكن ان نقوم به هو القاء نظرة سريعة على جانب من وقائع المشهد الاوربي المليئة بالتناقضات والتعقيدات والمشوبة بالغموض الى حد ما.

ومفردة النازية كانت في هذه المرة ـ وهي ليست الاولى قطعا ـ هي الصاعق الذي اشعل فتيل الازمة في اوربا، فالاوربيون والصهاينة والاميركان الذين عارضوا بشدة اشتراك حزب الحرية اليميني المتطرف في النمسا بزعامة يورغ هايدر Y.Hayeder في الائتلاف الحكومي مع حزب الشعب المحافظ استندوا دون شك الى المعطيات والحقائق التاريخية، وبشكل اكبر ركزوا على تاريخ هايدر النازي، فوالده صانع احذية كان متحمسا للنازية وقد دفعته حماسته للزعيم الالماني اودولف هتلر الى السفر لالمانيا في عام ١٩٣٤، ووالدته كانت عضوة في رابطة نسائية نازية وهو ـ اي هايدر ـ كان معجبا بالافكار النازية منذ نعومة اظفاره وتنامى هذا الاعجاب مع مرور الزمن، الامر الذي دفعه الى الانخراط في صفوف حزب الحرية في عام ١٩٧٠ وهو لماّ يتجاوز العشرين ربيعا علما ان هذا الحزب ظهر في مقاطعة كارينتيا وكان لعم هايدر دور بارز ومؤثر في تأسيسه وتثبيته على الارض، ومع ان هايدر اصبح زعيما للحزب في عام ١٩٨٦ اي قبل خمسة عشر عاما الا ان ذلك لم يكن موضع اهتمام كبير لدى الاوربيين ولا آخرين غيرهم مثل الاسرائيليين او اليهود في اوربا والولايات المتحدة الاميركية، ولكن صعود الحزب السريع وبلوغه القمة اتاح لزعيمه طرح افكاره

بقوة الامر الذي لفت اليه الانظار الى حد كبير.

وهنا ينبغي الإشارة الى ملاحظة مهمة الا وهي ان زعيم حزب الحرية لم يبد تطرفا حادا في افكاره، فهو لم يشد بالنازية ولم يهاجم اليهود بل ان كل ما قاله «ان هناك تضخيما وتهويلا لحجم الجرائم التي ارتكبت ضد اليهود في اوربا قبل واثناء الحرب العالمية الثانية»، وهذا كلام فيه قدر من الموضوعية والصحة، وقد اثبته واكده آخرون بالارقام والوثائق والحقائق الدامغة، ولعل من ابرز هؤلاء المفكر الفرنسي الشهير روجيه غارودي R.Garoudi الذي تناول هذا الموضوع بشيء من العمق والجدية في كتابه الذائع الصيت «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية».

ولكنه كان من الطبيعي ان يثير حفيظة اليهود لانهم يعتبرونه بمثابة مساس وانتهاك للثوابت، بينما لم يكن من المفترض ان يغضب الاوربيين الى هذا الحد، اذا كانوا يتعاملون مع الامور بمنطق (علمي ـ عملي) بعيدا عن الاساطير وتزييف الحقائق.

فمواقف النازية حيال اليهود من حيث المبدأ لم تختلف عن مواقف بقية الشعوب والانظمة السياسية الاخرى في اوروبا، والاختلاف اقتصر فقط على اسلوب المعالجة، اذ ان الغرب على وجه العموم ـ واوروبا خصوصا ـ لم يبذلوا قصارى مساعيهم لجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود حبا بهم او عطفا عليهم، وانما رأوا فيهم عبئا ثقيلا عليهم ولابد من التخلص من هذه العبء وازاحته جانبا، فضلا عن اسباب اخرى. ومما ساعد على ذلك ان اليهود انفسهم كانوا يشعرون بالهوة بينهم وبين الآخرين من الناحية المعنوية والنفسية على اقل تقدير، وذلك ما دفعهم الى العيش في احياء معزولة اطلق عليها «جيتو».

وربما ترسخت قناعة داخلية لدى الكثير من الاوربيين ـ وبالخصوص هؤلاء الذين يعرفون جانبا من خفايا الامور مفادها ان القادة الصهاينة في عهد الحكم

النازي في المانيا لم يكن هدفهم الاساسي انقاذ اليهود وتخليصهم من جرائم النازية، بل كان يتمثل وفقا للمشروع الصهيوني الذي وضعه ثيودور هرتزل بأقامة الدولة اليهودية القوية، وكان هذا المشروع يقتضي في كل مفاوضة حسب ما اكده يهودا بيور Y.Buir في كتابه (يهود للبيع) «ان نختار للهجرة موارد بشرية نافعة تحمل معها رؤوس اموال او كفاءات تقنية او حربية دون ان تترافق بأولئك الاكثر فقرا كالكهول والمهاجرين بدون موارد او الذين حل بهم المرض بسبب سوء المعاملة في المعسكرات، فهؤلاء سيكونون عبئا ثقيلا لا عونا على بناء الحصن اليهودي» !.

ومن غير المعقول ان يتصور المرء ان الاوربيين قلقون من عودة النازية مرة اخرى بعد هزيمتها الكاسحة على ايدي الحلفاء عندما ثارت ثائرتهم بعد وصول حزب الحرية اليميني النمساوي الى السلطة، قد يكون ذلك احد الاسباب بيد انه ليس السبب الوحيد او الرئيسي. فمما لاشك فيه ان قضية الوحدة الاوربية باتت هاجسا يشغل اذهان النخب السياسية والفكرية والثقافية هناك، فضلا عن شرائح وفئات عديدة، ومع ان الدوافع قد تكون مختلفة او متفاوتة الا انه في النهاية يمكن ان يلتقي الجميع عند نقطة واحدة.

فالرغبة في جعل اوربا قطبا عالميا في مقابل الولايات المتحدة الاميركية تمثل دافعا حقيقيا للعمل على احتواء ـ او التقليل من ـ حدة النزعات الوطنية والقومية الضيقة، والرغبة في صياغة منظومة ثقافية قارية Continental شاملة في اوربا تمثل دافعا لايقل اهمية عن الدافع الاول، والذكريات المؤلمة عن الصراعات الدامية التي شهدتها القارة لفترة طويلة من الزمن ما زالت حتى الان عالقة في الاذهان ولايريد أيّ كان ان تدور عجلة التأريخ لتتوقف عند نقطة مأساوية من نقاط الماضي.

من هنا يمكن ان نفهم ردود الفعل الاوربية الحادة على حزب الحرية

وزعيمه يورغ هايدر كأنها محاولات لكبت مشاعر وطنية اتسمت بقدر كبير من التطرف، والسعي الى الانعزال بمستوى ما عن المحيط السياسي والثقافي، لاسيما وان من ابرز اطروحات هذا الحزب وبرامجه هي ضرورة التمييز بين ابناء البلد والاجانب، ومعارضة التوجهات المتسارعة للوحدة والاندماج بين مجتمعات وثقافات من الصعب بمكان ان تلغي تأريخها وتراثها مرة واحدة وفقا لحسابات سياسية واقتصادية بحتة.

في مقابل ذلك يرفض البعض التقليل من اهمية وتاثير العامل او العنصر اليهودي في تحديد كثير من السياسات الفوقية لاوربا سواء كانت موحدة او ككيانات سياسية يمتلك كل منها خصوصياته وسماته المميزة، وارتباطا بذلك يرى هذا البعض انه بصرف النظر عن عودة الروح النازية الى اوربا او عدم عودتها فان مواقف اليهود والدولة العبرية ينبغي ان تحظى بأهتمام الاوربيين.

وبالطبع فانه من خلال جملة معطيات يتضح ان معظم الاوربيين يهمهم الى حد كبير كسب رضى اليهود، وذلك ما يمكن تحقيقه في اغلب الاحيان عبر طريقين، الاول ايجاد اكبر قدر من التوافق والتناغم في المواقف السياسية خصوصا تلك التي لها مساس مباشر بالمصالح الحيوية لاسرائيل.

والطريق الثاني توفير الدعم المالي بشكل مستمر، والذي يتخذ على الاعم الاغلب صورة تعويضات مالية للمتضررين من جرائم النازية، والجزء الاكبر من هذه التعويضات وقعت على كاهل المانيا والنمسا وسويسرا.. وقد كتب وزير الدفاع المصري الاسبق امين هويدي في الثامن من شهر شباط ـ فبراير ٢٠٠٠ في صحيفة الحياة اللندنية يقول انه «بعد خمسين عاما من قيام دولة اسرائيل تبتز المانيا وتفرض عليها تعويضات عن اعمال قامت بها النازية ايام حكم اودولف هتلر، ففي ديسمبر ١٩٩٩ وقعت المانيا اتفاقا تدفع بمقتضاه عشرة مليارات مارك الماني (٢،٥ مليار دولار) تعويضات لما يسمى بضحايا السخرة من العمال اليهود

الذين استخدمتهم المصانع والشركات الالمانية اثناء الحكم النازي وقدر عددهم نحو مليونين والذين يعيشون الان في اسرائيل، ومنذ شهور وافقت الحكومة السويسرية على ان تدفع (١،٢ مليار دولار) تعويضا لاصحاب الحسابات المهملة التي لم يطالب بها اصحابها منذ الحرب.

هذا يعني ان اوربا بينما هي تسعى بجد لتصبح كيانا موحدا يذوب وينصهر جميع من فيه في بوتقة واحدة فان اختراق الدولة العبرية لها يبدو خطيرا للغاية وقابلا للتمدد والاتساع يوما بعد آخر في حال بقي كل شيء على حاله، وحتى لو تجاهلنا ـ لبعض الوقت ـ اختراق الدولة العبرية والنازية، او وهم النازية الجديدة القديمة فان امام اوربا تحديات تفرضها عليها قوى اخرى.

ولعل من ابرز القوى التي راحت تفرض تحديات كبرى على اوربا هي الاسلام، والعولمة بصيغتها الاميركية، والاقليات الدينية والقومية. فالوجود الاسلامي في مختلف البلدان الاوربية لم يعد وجودا هامشيا معزولا عن التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية هناك، واذا كان قد اتخذ في بادئ الامر طابعا اجتماعيا ذا صبغة دينية ـ طقوسية ـ فان الصبغة السياسية لذلك الوجود بدأت في العقود القلائل الماضية تتبلور بشكل اكثر وضوحا، وما ساعد على هذا التبلور هو طبيعة التحولات العالمية عموما والاوربية على وجه الخصوص التي طرأت على ميادين السياسة والفكر والاقتصاد والعلاقات الدولية.

والعولمة هي الاخرى بصيغتها الاميركية تهدد الى حد كبير منظومة الثقافة الاوربية «الشاملة»، وملامح هذا التهديد والمواجهة بين الطرفين اخذت تلوح في الافق عبر وسائل واساليب وصيغ متعددة، والتوافق والانسجام الظاهري ـ عسكريا وسياسيا ـ ينتهي عند خطوط معينة لكنها غير واضحة، تأتي بعدها مساحات واسعة من الخلافات والاختلافات التي يحمل البعض منها بذور صراعات قد يغدو عسيرا احتواؤها واستيعابها بنسبة قليلة من الخسائر والاستحقاقات النفسية

والمعنوية والمادية على الشعوب والحكومات معا.

وربما كانت حروب الاقليات في البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان وايرلندا الشمالية وغيرها وما يترتب عليها من مواقف متناقضة هي بعض من بذور تلك الصراعات، وفي وقت وجدت العولمة مقابلا أوربيا لها تمثل بالفرانكوفونية فان حروب الاقليات محكومة بالتوسع والامتداد الى بقاع اخرى ومن الخطأ مقارنة آثارها وتأثيراتها ونتائجها مع آثار وتأثيرات ونتائج النزعات الوطنية الضيقة سواء في النمسا او في غيرها، والتي ستحول دون صياغة منظومة ثقافة اوربية شاملة على ارض الواقع وستحول ـ ايضا ـ دون المحافظة على ما تحقق من انجازات في الامس القريب والبعيد.

الثورة الفرنسية وإشكاليات الشعارات المطروحة

ليس غريبا ان تتزامن الذكرى السنوية الـ(١٢١) لانتصار الثورة الفرنسية في تموز ـ يوليو ١٩٩٨ مع جملة تفاعلات ساخنة كانت تعيشها الساحة الفكرية والثقافية والسياسية هناك، قد تكون ابرزها المحاكمة التأريخية للمفكر الفرنسي المسلم روجيه غارودي بسبب ما اورده من حقائق في كتابه الشهير «الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»، تلك التفاعلات الساخنة التي القت بظلالها الثقيلة على ما سواها من احداث ووقائع عالمية في اوربا وخارجها كانت في واقع الامر بمثابة تساؤلات صارخة حول ماهية شعارات الثورة الفرنسية التي ولدت في خضم اوضاع وظروف تبدو الان مختلفة تماما عمّا نعيشه لا في الغرب فحسب، بل وفي الشرق كذلك. وتساؤلات عن مدى تطابق تلك الشعارات مع الواقع، او بعبارة اخرى مدى تطابق الواقع الناشئ مع جوهر الشعارات (الحرية ـ الإخاء ـ المساواة)، وهل يا ترى كانت هناك فعلا رغبة حقيقية لتحويل تلك الشعارات الى ممارسات ام الاكتفاء بتوظيفها للتأسيس لخطاب (براغماتي ـ ذرائعي ـ PRAGMATIC) يقوم على اسس ديماغوجية لاقيمة حقيقية لها. وللاسف الشديد فأننا وجدنا اتجاهين للتعامل والتعاطي مع ذلك الحدث التأريخي الكبير.

ففي الدوائر الغربية، وتحديدا في فرنسا طغت على الحديث نزعة السرد التأريخي للوقائع المتلاحقة بدءا بأنتصار الثورة في عام ١٧٨٩ مرورا بظهور

الدستور الفرنسي وانبثاق الجمعية الوطنية الى هزيمة نابليون وسلام المائة عام، ثم الحربين العالميتين الاولى والثانية حتى هذه اللحظة، حيث ان معظم المفاهيم الانسانية في المجتمعات الغربية حسب مايرى الكثيرون هناك تعد نتاجا طبيعيا للثورة الفرنسية دون الاهتمام او الاشارة الى مسألتين. الاولى، ما ادت اليه تلك الثورة من مآسي رهيبة حتى صدق القول «ان الثورات تأكل ابناءها»، فذاك جورج روبسبير ابرز قادتها انتهى به الامر الى ذات المقصلة التي قطع بها رقاب الالاف من معارضيه بصرف النظر عن ايمانهم بمبادئ الثورة وشعاراتها ام عدمه. اما المسألة الثانية فهي ترتبط بصورة الواقع القائم اليوم بمختلف تداعياته وارهاصاته المرتبطة بالنزعات العنصرية، ومصادرة الحريات، والحملات الاعلامية ضد الاقليات ـ او بعضها ـ واتجاهات التثقيف والتوعية التي راحت تنحو منحى خطيرا يهدد بنتائجه الجميع دون استثناء.

في حين ينطلق الحديث عن الثورة الفرنسية في اوساط بعض النخب السياسية والفكرية والثقافية في الشرق ـ العالم الثالث والاسلامي جزء منه ـ من منطلقات خاطئة وغير سليمة تتمثل في غالب الاحيان بتأريخ الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت في عام ١٧٩٨، ولعل الجدل واللغط الذي ترافق مع الاحتفالات التي شهدتها مصر في الذكرى المئوية الثانية لهذه الحملة في عام ١٩٩٨ عكس جانبا من ذلك الامر، ففي الوقت الذي يرى فيه عدد من ارباب الفكر والسياسة ان الحملة الفرنسية لم تكن سوى غزوا عسكريا بكل معنى الكلمة، يحاول آخرون إعطاءها طابعا حضاريا من خلال التركيز على ما حققه نابليون من انجازات على صعيد التعليم والتربية والبناء والعمران وما الى ذلك. والمشكلة هنا تكمن في ان الجميع يظل يدور في حلقة مفرغة عند احتدام الجدل حول احداث ووقائع تأريخية سابقة وعدم الاهتمام بمجريات الحاضر ومخاطر المستقبل.

وبين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ لم تكن الامور تسير سيرا حسنا طبيعيا في فرنسا - بل وحتى في مواقع غربية اخرى - وبدا ان هناك ثورات كامنة تهدد بالانفجار الاجتماعي الشامل، وكان ادراك المتصدين واصحاب القرار واضحا لما يجري سواء كان تحت السطح او فوقه في العلن وذلك لوجود قناعة بمستوى ما مفادها ان ثمة خللا في التعامل مع البناء المجتمعي من المنظور الديني والسياسي والثقافي.

والطريف ان كل الارقام والحقائق تشير الى ان شعارات الثورة الفرنسية (الحرية والإخاء والمساواة) غابت تماما او غيبت، وبالتالي فان جوهر الممارسات كان يوحي بأنقلاب وتبدل صيغة الشعارات الثلاثة، اذ اصبح شعار «ستصبح فرنسا جمهورية اسلامية خلال عشرين سنة» معروفا لدى معظم فئات المجتمع الفرنسي، وقصة هذا الشعار تعكس جانبا من الحقائق الماثلة على الارض وتؤكد ان كل ما اتت به الثورة بات تراثا وتأريخا يستذكر عند المناسبات ليس الا، وخلاصة القصة هي ان ممثلي الجالية الاسلامية في مدينة ستراسبورج تقدموا بطلب الى المجلس البلدي للمدينة للحصول على رخصة لبناء جامع مركزي، ولان اليمين المتطرف يسيطر على اغلبية مقاعد المجلس البلدي فقد احتدمت المعركة الكلامية بين هؤلاء وممثلي الجالية الاسلامية وكادت الامور تبلغ حد الازمة لولا وجود اعضاء من احزاب اليسار في المجلس، وبينما كانت النقاشات محتدمة بادر اعضاء من الجبهة الوطنية احد ابرز اطراف اليمين الى كتابة الشعار المذكور على لافتات عريضة في خطوة تهدف الى اثارة مشاعر المسيحيين واليهود وتأليبهم على المسلمين. وبهذا الشان يقول احد المتابعين لاوضاع الجالية الاسلامية في فرنسا «ما زالت تجربة بناء جامع في مدينة ليون التي يسكنها اكثر من مائة وخمسين الف مسلم ماثلة امامهم حيث انتظر المسلمون عشر سنوات لكي توافق بلدية المدينة على بناء الجامع وبخاصة بعد ان تجمع السكان في

جمعيات معادية للمسلمين ورفضوا بيعهم او تأجيرهم ارضا لبناء الجامع عليها.

ويضيف نقلا عن استاذ الاسلاميات الفرنسي فرانسو بورغ F.Pourga «حينما شيد الجامع وافتتحه وزير الداخلية شارل باسكوا في الثلاثين من شهر ايلول ـ سبتمبر ١٩٩٤ اهتم التلفزيون الفرنسي الذي اضطر الى تصوير وبث وقائع افتتاح الوزير للجامع، اهتم بتصوير كلب دخل اليه وتسلق السلم وخصص له وقت اكثر مما خصص للوزير مع العلم المسبق لما يعنيه دخول كلب لجامع المسلمين» !.

وقضية الترخيص ببناء الجوامع واحدة من جملة قضايا تتفاعل يوما بعد آخر، فإلى جانب ذلك غدا ارتداء غطاء الرأس من قبل الطالبات المسلمات في الجامعات الفرنسية من المواضيع المثيرة للجدل في داخل الاوساط السياسية ووسائل الاعلام فضلا عن الشارع، وبقدر ما يبدو كل من الجامع والحجاب وجهان لعملة واحدة هي الاسلام بمعناه الحقيقي الاصيل، فانه يعتبر بالنسبة للغربيين عموما التحدي الاخطر والاكبر والذي لايمكن بأي حال من الاحوال تجاهله او التغاضي عنه.

وارتباطا بذلك تبرز لنا مسألة المشاركة السياسية الواقعية للمسلمين التي ما تزال موضع اخذ ورد حالها في ذلك حال غيرها من المسائل، وذلك من خلال تأسيس الاحزاب والتنظيمات المعبرة عن اتجاهاتهم وافكارهم، او السماح لهم بالترشيح ضمن قوائم الاحزاب التي تتمتع بثقل كبير في الساحة السياسية دون فرض اعباء مالية مرهقة عليهم.

ولعلنا لا نجد افضل من تعبير مفكر فرنسي بقوله (لا حرية.. لا إخاء.. لا مساواة) في فرنسا وكل الادعاءات هراء في هراء لان الحرية تعني ان نسمح للجميع بصرف النظر عن قوميتهم ودياناتهم وانتمائهم السياسي ان يقولوا ويفعلوا ما يشاءون.. والإخاء تعبير عن سمو الشخص عن كافة نزعاته الضيقة الانانية وهو يتعامل مع الآخر.. اما المساواة فمعناها منح كل افراد المجتمع فرصا متساوية ـ

متكافئة حتى يكونوا فاعلين ومؤثرين، وفاعليتهم وتأثيرهم تتحدد وفقا لقدراتهم وكفاءاتهم ومؤهلاتهم العلمية والمهنية.

واذا كان هذا هو الحاصل فلا نعتقد انه ممكن الحديث عن انجازات ومآثر انسانية للثورة الفرنسية أو قراءة خطابها وفكرها بصورة احادية تبتعد عن الوقائع وتتشبث بمفردات ومفاهيم ولدت «ميتة» !.

الفرانكوفونية والعولمة..
وتحديات الثقافة والسياسة والاقتصاد في الغرب

في قصر الاليزية وامام مائة وخمسين شخصية لامعة في عالم الثقافة يقول الرئيس الفرنسي جاك شيراك J.Cshirac «لا نريد اظهار شريكنا الاميركي بمظهر الشيطان ولا نسعى الى حماية أنفسنا او اغلاق حدودنا، لكننا نريد ان تكون حدود جميع الدول مفتوحة لاستقبال مواهبنا»، ويخاطب تلك النخبة قائلا: «انكم ستجسدون معا ثقافتنا بتنوع مواهبكم وأصولكم ومعا ستشكلون قوة لا تهزم.. القوة التي تضفي شرعية على معركة فرنسا».

وفي العاصمة اللبنانية بيروت وضمن كلمته التي القاها في ندوة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية مطلع شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المعهد يؤكد وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين H.Phedrienn «انه لا يسعنا القبول بعالم احادي القطب سياسيا ولا بعالم متماثل الثقافة ولا بأحادية القوة ما فوق العظمى الوحيدة، ولذلك نحن نناضل من اجل عالم متعدد الاقطاب، متنوع ومتعدد الاطراف، ونعتقد ان دور الولايات المتحدة والذي تضمنه قدرتها اللامتناهية والخارقة على الحياة والابداع تكون اكثر تقبلا لو انها تسلم حقا بهذا الهدف».

كلام فيدرين يبدو مكملا ـ ان لم يكن يحمل نفس المضمون ـ لكلام شيراك اولا، وثانيا انهما يعكسان عداء للولايات المتحدة الاميركية، او قل

النموذج الاميركي في الثقافة والسياسة والاقتصاد، وثالثا انهما يعبران عن نزعة فرنسية تنطوي على طموح جارف لاستعادة امجاد قوة كانت قبل عقود من الزمن تتقاسم النفوذ على مختلف بقاع العالم مع قوة اخرى هي بريطانيا.

ولان فرنسا يصعب عليها ان تعيد التاريخ الى الوراء وتصبح قوة عسكرية عظمى تتفوق على الولايات المتحدة وتملك القدرة على إخضاع الآخرين القريبين منها او البعيدين عنها لسطوتها ونفوذها فأنها بلا شك لابد ان تبحث عن وسائل اخرى اكثر نجاعة وتتواءم مع المتغيرات العالمية التي طرأت خلال النصف الثاني من القرن العشرين على البشرية. والثقافة بعناوينها المتعددة المتنوعة ستكون افضل خيار لاستعادة ولو جزء من امجاد الماضي لاسباب منها، ان الثقافة على وجه العموم هي عبارة عن عملية تأثير وتأثر وتدفق للمعلومات وتفاعل بين الانساق والقيم الحضارية المختلفة، وبالنسبة لفرنسا على وجه التحديد فان القضية لها جذور وامتدادات في عدد من المجتمعات في افريقيا وآسيا واوربا واميركا ارتباطا بفترات السيطرة الاستعمارية المباشرة منذ اوائل القرن الثامن عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، مما يعني ان نقطة الانطلاق مشخصة ومحددة المعالم والأطر وتبقى الحاجة الى بلورة خطاب يمتاز بالسعة والشمولية ليحظى بالقبول لدى الآخرين، وكذلك تشييد هياكل وبنى قادرة على استيعاب هؤلاء واحتوائهم. بعبارة اخرى خلق محور ـ او قطب ـ عالمي يرتكز على معايير واعتبارات انسانية تتجاوز العقد التأريخية ولا تتشبث كثيرا بحسابات التفوق المادية الصرفة، وهنا فان الفرانكوفونية هي نقطة الانطلاق وهي المحور ـ القطب ـ العالمي الذي تسعى فرنسا ان تمثله مثلما تحاول الولايات المتحدة الاميركية ان تجعل من نفسها محور ـ قطب ـ العولمة.. ولكن هل يماثل ـ او يشابه ـ تحرك فرنسا تحرك الولايات المتحدة الاميركية في الشكل او الجوهر؟.. هذا هو التساؤل الذي لامناص من التوقف عنده قليلا !.

الملاحظة التي ينبغي تسجيلها هنا هي ان الفرانكوفونية تبلورت في البداية

كمنظومة ثقافية جامعة شاملة لمجموعة من الكيانات ولم تشغل القضايا السياسية والاقتصادية فيها الا حيزا ضئيلا للغاية، وفي ذلك تشير الباحثة اللبنانية ايمان شمص في مقال لها بصحيفة السفير اللبنانية بعددها الصادر في الثامن من شهر ايلول ـ سبتمبر ١٩٩٩ الى انه «على الرغم من الافتراضات اللازمة لظروف الانبثاق التأريخي للفرانكوفونية كانت الانطلاقة الاولى الفعلية لها في الستينات كسياق ثقافي بفضل مبادرات فردية او جماعية واتحادات وجمعيات خاصة او عامة وكان المفهوم الشمولي للفرانكوفونية الذي خدم لصالح وجود رؤية انسانية انسية لثقافة فرانكوفونية وسيطة غير مهيمنة تعترف بحوار الثقافات عبر اللغة الفرنسية التي كانت تعتبر اداة ووسيلة تبادل وتواصل لصالح تحقيق التعاون والتطور».

وقد يبدو ذلك التوجه واضحا من خلال طبيعة المؤسسات والتجمعات التي تم تشكيلها تحت هذا الاطار ومنها على سبيل المثال، مؤتمر وزراء التربية الوطنية للدول الناطقة بالفرنسية عام ١٩٦٠، واتحاد الجامعات والمعاهد الناطقة كليا او جزئيا باللغة الفرنسية عام ١٩٦١، والمفوضية العامة للغة الفرنسية عام ١٩٦٦، ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة للدول الفرانكوفونية عام ١٩٦٦، والمجلس الاعلى للفرانكوفونية والشبكة الدولية للتلفزة عام ١٩٨٤.

وبالفعل فقد ساهمت هذه المؤسسات والتجمعات وغيرها في اعادة بناء الثقة بين فرنسا ومستعمراتها القديمة ـ خصوصا تلك التي في افريقيا ـ فهي من جانب تعد معالم لمرحلة جديدة مختلفة تماما ـ في مظاهرها ـ عن المراحل التي سبقتها دون ان يعني ذلك استبعاد ان تكون بعض المضامين متشابهة أو متطابقة. ومن جانب آخر انها تعبر عن المشاركة في نشاطات ذات بعد انساني وتفاعلات بين عناصر تغلب عليها في نفس الوقت سمات التجانس والاختلاف.

وحتى وقت قريب ظل زعماء قطب الفرانكوفونية يحاولون اعطاء البعد الثقافي اهمية كبرى واستثنائية على ما سواه من الابعاد، فالرئيس الفرنسي جاك

شيراك اكد في خطاب له قبل عدة اعوام في جامعة القاهرة على اهمية الشراكة الثقافية بقوله «لابد ان تكون هذه الشراكة ثقافية وان تشجع الحوار بأستمرار بين الشعوب وخاصة بين الشباب وارجو ان يتطور التعاون بين الجامعات الكبرى على ضفتي المتوسط».

في حين ان صحيفة ليدافور الكندية باللغة الفرنسية اشارت في احد اعدادها الصادرة ابان اعمال القمة الفرانكوفونية الثامنة في مدينة مونكتون الكندية مطلع ايلول ـ سبتمبر ١٩٩٩ الى ان اهمية القمة الثامنة تمثلت في انها اكدت الرغبة الاكيدة والحازمة على ان تكون الموقع الاول المدافع عن التنوع الثقافي».

ولكن مهما بدت مظاهر الفرانكوفونية ذات طابع ثقافي ومنطلقات انسانية الا ان اي مراقب او محلل يريد ان يتعامل مع الوقائع بحياد وموضوعية ويستخلص نتائج مفيدة لظاهرة يمكن النظر اليها من زوايا متعددة من المستحيل عليه ان يتغاضى عمّا تحمله الفرانكوفونية من ابعاد سياسية واقتصادية قد تكون خطيرة الى حد كبير في بعض الاحيان، ولعل من ابرز ما يؤشر على تلك الابعاد:

* مؤتمرات القمة الفرانكوفونية الثمانية وهي (مؤتمر باريس ١٩٨٦، ومؤتمر كيبك ١٩٨٧، ومؤتمر داكار ١٩٨٩، ومؤتمر باريس ـ مرة اخرى ـ ١٩٩١، ومؤتمر جزر موريس ١٩٩٣، ومؤتمر كوتونو ١٩٩٥، ومؤتمر هانوي ١٩٩٧، ومؤتمر مونكتون ١٩٩٩).

* تأسيس الاتحاد الدولي لبرلمانات الدول الناطقة باللغة الفرنسية في عام ١٩٦٧ ومقره لوكسمبورغ.

* استحداث منصب الامين العام للفرانكوفونية في مؤتمر هانوي ١٩٩٧ حيث انتخب الدكتور بطرس بطرس غالي لهذا المنصب وكانت تلك الخطوة ـ حسب الباحثة ايمان شمص ـ بمثابة اشارة اضافية الى حرص قادة الفرانكوفونية على اعطاء ابعاد سياسية اضافية لحركة الفرانكوفونية، اذ تزامن قرار انشاء هذا المنصب مع اعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك في كلمته بقمة هانوي بأن

«الفرانكوفونية مشروع سياسي بالتأكيد..» !.

اضف الى ذلك ان المنظومة الفرانكوفونية راحت توظف احدث التقنيات في مجالات التصنيع ونقل السلع والبضائع وتبادل المعلومات لتعزيز مواقعها الثقافية والسياسية بهياكل وبنى اقتصادية محكمة تستطيع احتواء الصدمات المفاجئة.

ان برنامج الفرانكوفونية ـ مثلما يقولون ـ «يركز على الهموم الكبرى التي تطرح نفسها على المستوى العالمي عشية الالفية الثالثة فيقترح تقديم اجوبة على هذه الهموم على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية التقنية والثقافية.. انها تحولت من مجرد مفهوم ثقافي الى جهاز سياسي علمي تستقوي باعضائها الاثنين والخمسين لتطوير تحالفاتها ومصالحها المشتركة في كل قطاعات الانشطة والاعمال من تربية وتدريب وتطوير للفرنسية العلمية ومن التقنية العاملة لصالح اللغات وتعددها وتعميم المعرفة من خلال وسائل الاعلام وتفعيل صناعات اللغة والثقافة».

من خلال العرض السريع الآنف الذكر ربما نكون قد قدمنا اجابة وافية الى حد ما عن التساؤل.. هل يماثل ـ او يشابه ـ تحرك فرنسا تحرك الولايات المتحدة الاميركية في الشكل وفي الجوهر؟.

ولكي تكون الصورة اكثر وضوحا يمكننا القول ان المنطلق الثقافي للفرانكوفونية يجعل من آليات تحرك فرنسا مختلفة في الاولويات وكذلك الاشكال عمّا تقوم به الولايات المتحدة، لان العولمة كمظهر من مظاهر تعزيز النفوذ الاميركي بالدرجة الاساس على الآخرين في اوربا وغير اوربا انطلقت من منطلق اقتصادي وراحت فيما بعد تحاول فرض وتوظيف المعايير الثقافية احادية الجانب عبر اطروحات فكرية بعيدة عن الواقع وغير دقيقة في قراءتها للماضي واستقرائها للمستقبل.

لكن هذا لا يعني انه لاوجود لقواسم مشتركة عديدة بين الفرانكوفونية

والعولمة رغم ان الاولى قد توحي للبعض انها تحمل بين طياتها نزعات اقليمية منغلقة على العكس من الثانية التي تقوم على كل واحد لاغية بذلك كل الحدود والحواجز والعقبات ومتجاوزة على مفاهيم السيادة والاستقلال والدولة. في ذات الوقت يتوهم من يشبّه المنظومة الفرانكوفونية بمنظومة دول الكومنولث Common Wealthالبريطانية، وفي الحقيقة فانه اذا كان هناك اوجه شبه بين الاثنين فانه سيكون غير ذي بال اذا اخذنا بعين الاعتبار ظروف الزمان والكم الهائل من المتغيرات السياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية التي اجتاحت العالم من اقصاه الى اقصاه.

ان الفرانكوفونية لا تسعى الى الغاء العولمة بصيغتها الشمولية ولكنها ترفض العولمة الاميركية وتحلم بعولمة تكون هي المحرك او محركاً رئيسياً لها مع محركات اخرى ـ من خلال اللغة بالدرجة الاساس ـ او بتعبير آخر عبر معرفة موجهة من قبل المركز الذي تمثله فرنسا، ولانها تدرك انها غير قادرة على التفوق العسكري وكذلك السياسي فهي تهاجم بأستمرار نزعات القوة الاميركية المتسلطة، بل هي ترفض المنطق الاميركي في التعاطي مع الازمات العالمية. ومن شبه المؤكد انها لن تحقق انتصارها التأريخي بيسر وسهولة وخلال وقت قريب لكنها قد تخلط الاوراق في الغرب اكثر من العولمة وقد تخلق تحديات من نوع آخر على صعيد الثقافة والسياسة والاقتصاد في الغرب وتفضي الى حدوث حالة من الفوضى والاضطراب بمقدار اكبر في عوالمها السابقة التي كانت تحكمها بسطوة السلاح.. تلك العوالم التي لابد ان تتأمل جيدا فيما يجري في محيطها ومركزها.

وطبيعي ان منظومة العالم الثالث ـ وضمنها العالم الاسلامي ـ ستكون ابرز العوالم المعنية بتلك التفاعلات والمتغيرات الخطيرة لعدة اسباب منها، اولا استنادا الى جملة من حقائق تأريخية وكذلك الثوابت الجغرافية يمكن ان نلحظ ان معظم بقاع هذا العالم هي في واقع الامر ستغدو ـ او غدت ـ حقولاً وميادين

للتجارب العالمية رغما عنها، وثانيا ان حقائق وموازين القوى الدولية ما زالت وستبقى الى امد غير معلوم من خلال معظم القراءات الموضوعية تعكس تفوقا واضحا للعالم الغربي بالحسابات المادية لا المعنوية، وثالثا ان مظاهر الاضطراب والقلق والتوتر والازدواجية والضعف في منظومة العالم الثالث ستتيح للمنظومات العالمية الاخرى كالعولمة والفرانكوفونية تحقيق اختراقات على جانب كبير من الخطورة وعبر جبهات متعددة، ولعله من الخطأ الانشغال بالعولمة فقط، علما ان هذا الانشغال لم يتعد حتى الان حدود السجال والجدل العقيمين بين الرافضين والمؤيدين والمتحفظين، وعدم الالتفات الى ما يجري في زوايا وميادين اخرى او الاكتفاء بالتعامل مع الوقائع تعاملا سطحيا يحتكم الى ما هو مطروح ومتداول على السطح وتجنب الغوص الى الاعماق للوقوف على حقيقة ما يجري، فأذا فهمنا وادركنا ان الفرانكوفونية هي ابعد من مشروع ثقافي وهي راحت تخوض صراعا محتدما في مواجهة العولمة فحينذاك تصبح عملية تحليل ودراسة ابعادها المختلفة امرا لا مناص منه، بعبارة اخرى التأمل بمضامينها العامة بعقلانية تنأى بالقدر المعقول عن النزعات العاطفية، ودون شك فان الشروع بمثل تلك العملية يعني حتمية وضرورة الاجابة على كم هائل من التساؤلات الملحة لبلورة تصورات واضحة لاغموض فيها، من قبيل:

هل الخيار هو المواجهة ام الحوار؟.

.. هل يمكن ان يكون التصدي للعولمة الاميركية مبررا للقبول والخضوع للفرانكوفونية الفرنسية كما هي؟.

.. الا يمكن ان تغدو المنظومة الاسلامية قطبا عالميا سواء في اطار الصراع او الحوار؟.

.. واخيرا هل سيكون مستحيلا ان تتسع المواجهة لتشمل كل ميادين الغرب ومعاقله ؟!.

الغرب والشرق.. هكذا يقرأ أحدهما الآخر!

ثمة اشكالية في العلاقة بين الغرب والشرق تعود الى قرون عديدة سابقة، ولكن لا يمكن تحديد لحظة انطلاقها ونقطة ذلك الانطلاق مع انه يبدو من اليسير رصد مقدار غير قليل من الظواهر التي عبرت عن تلك الاشكالية بصورة واقعية حية وجسدتها من خلال عملية صراع ذي جوانب ومضامين متعددة بين مفاهيم تقف على طرفي نقيض من بعضها البعض والتي غالبا ما يعبر عنها بثنائية المفاهيم ـ المصطلحات مثل (التخلف ـ التقدم)، و(الايمان ـ الالحاد)، و(الروح ـ المادة)، و(التراث ـ الحداثة)، و(الغالب ـ المغلوب) و...

وعدم التمكن من تحديد لحظة ونقطة الانطلاق بدقة قابله شبه اجماع على ان عملية الصراع هذه كانت مع مرور الزمن تتخذ حيزا اوسع واشمل وتتفاقم لتبلغ في بعض الاحيان مستويات خطيرة، وبالفعل فأننا حين نتصفح التأريخ سنتوقف عند منعطفات مهمة وحاسمة تغيرت عندها مسارات الصراع بين الغرب والشرق واختلت موازينه، او بعبارة اخرى مثلت تلك المنعطفات نقاط تحول تأريخية مهمة.

فأنهيار دولة الخلافة الاسلامية على يد المغول في عام ١٢٥٨م، والحروب الصليبية وسقوط الاندلس ١٤٩٣م، وسقوط الامبراطورية العثمانية ١٩٢٤م، وقضايا اخرى حديثة ومعاصرة كلها عكست ـ او تعكس ـ واقع عملية الصراع الذي غالبا ما كانت ولا زالت تتداخل فيه مفاهيم السلم والقوة بمستويات مختلفة

تتفاوت تبعا لظروف كل مرحلة وخصوصياتها وهوية أطراف الصراع.

وطبيعي ان عملية الصراع بين اي طرفين تستدعي او تدفع كلاً منهما الى قراءة الآخر بطريقة ما وذلك لمعرفة عوامل الضعف والقوة لديه باعتبار ان ذلك يعد المدخل الرئيسي لاحكام السيطرة والهيمنة وفرض الارادة.

بيد ان ذلك لا يعني بالضرورة ان تتسم كل قراءة من القراءات بالعلمية والموضوعية وتعتبر محايدة، بل على العكس من ذلك ربما يندر ان نجد مثل تلك القراءات في خضم نزوع غير طبيعي الى تشويه الحقائق وتزييفها من جانب او التعامل معها بأنفعالية وبعيدا عن العقل والمنطق السليم من جانب آخر.

ومن الناحية الكمية ـ وليس النوعية ـ فان القراءات تتزايد بأضطراد مع تفاقم حدة الصراع وضراوته، وبما ان عملية الصراع بين الغرب والشرق كانت تتخذ حيزا اوسع واشمل، كما ذكرنا آنفا، فانه سيكون امرا مألوفا في هذا الوقت العثور على نتاج فكري ـ مع تحفظ غير قليل على مفردة «فكري» ـ ضخم يبحث في الاطار العام موضوعة الصراع بين الغرب والشرق تحت عناوين ومسميات مختلفة بعضها قد يعبر عن الواقع وبعضها الآخر قد لا يعبر بالقدر الكافي عن ذلك الواقع، ولعل اجراء احصاء سريع لمثل هذه العناوين والمسميات ان في الاوساط الفكرية بالغرب او الشرق يوضح لنا مقدار القلق والخوف والتوجس من المستقبل والتخبط في تفسير وتحليل الظواهر المرتبطة او الناتجة عن المواجهة بين المعسكرين.

وعند اخضاع القراءات الشرقية للغرب للتقييم يمكننا ان نسجل ملاحظتين في هذا الشأن: الاولى: ان اغلب تلك القراءات يطغى عليها الطابع الإنشائي والخطاب الانفعالي، خصوصا عندما ينظر الى الغرب بأعتباره الشر كله بحيث انه حتى اذا كانت هناك ايجابيات يمكن توظيفها بشكل او بآخر فأنها تضيع وسط حمى الانفعال والغضب.

الثانية: ان تلك القراءات تكون في بعض الاحيان محكومة بنزعة من التعصب القومي او الديني او الايديولوجي ـ والماركسي بشكل اكبر ـ.

فأصحاب الاتجاهات القومية يرفضون الغرب انطلاقا من كونه لا يؤمن كثيرا بالمفاهيم القومية مع انها تمثل واقعا قائما لديه لا يمكن إلغاؤه او القفز عليه، واصحاب الاتجاهات الاسلامية يرفضون الغرب لان فلسفته تقوم على اساس الفصل بين الدين والسياسة وحصر دور الاول ـ الدين ـ في اطار الممارسات والقناعات الفردية، بينما الماركسيون الاشتراكيون يعتقدون ان الغرب بتبنيه النظرية الرأسمالية في الاقتصاد يقسم العالم الى طبقة اغنياء وطبقة فقراء.

وهكذا فان نظرة احادية الجانب تبدو في معظم الاحيان هي السائدة، اذ انه في مقابل ما اشرنا اليه فان هناك في الشرق ـ العالم الاسلامي وجزء من المنظومة الاشتراكية ـ من يدعو الى الاندفاع سريعا نحو الغرب باعتبار انه النموذج في كل شيء بدءا من اشكال نظم الحكم وحرية التعبير عن الرأي والممارسة السياسية وانتهاء بمظاهر الحضارة الحديثة والمعاصرة التي باتت تعكس الاحتياجات المادية أكثر مما تشبع من قيم روحية ومعنوية بين الافراد والمجتمعات.

وفي حقيقة الامر فان كلا الاتجاهين لا يعتبر وليد مرحلة متأخرة جدا وانما يعود الى عدة قرون سابقة ارتبطت بأنبثاق عصري النهضة والتنوير في اوربا وبتنامي النزعات القومية العربية وبملامح صحوة اسلامية بدأت تبرز ملامحها الاولى في الافق خلال الربع الاول من القرن العشرين في بقاع شتى من العالم الاسلامي.

وفي حال قررنا ان نعود الى الوراء قليلا فأننا سنعثر دون عناء كبير على نماذج متعددة للقراءات الشرقية للغرب، فأسماء مثل رفاعة رافع الصهطاوي وقاسم امين وطه حسين وعباس محمود العقاد وآخرين غيرهم مثلت افكارهم

التي وردت في نتاجاتهم الادبية والفكرية واطروحاتهم السياسية قراءات بدت عليها نزعة التشبث بالغرب والانفصال عن الشرق ارتباطا بالمظاهر ودون التعمق كثيرا بمضامين الثقافة والتراث والدين، ولعل كتاب قاسم امين الموسوم «تحرير المرأة» يعد نموذجا ومثالا صارخا على ذلك.

ولكن ما يهمنا هنا اكثر من اي شيء هو القراءات المتأخرة الى حد ما، والتي امتازت بعمق الافكار وجديتها وحياديتها، وهنا تمثل كتابات المفكر الفلسطيني الاصل ـ الاميركي الجنسية ـ ادوارد سعيد E.Saeed نموذجا بارزا ومتميزا بشهادة الكثيرين في الشرق والغرب معا، اذ نجده في«الاستشراق» و «قضية فلسطين» و «تغطية الاسلام» و «لوم الضحايا» و «الثقافة الامبريالية» يحلل واقع الغرب بأسلوب يمزج فيه بين التاريخ والفلسفة والسياسة والثقافة وعلم الاجتماع ليكشف من خلال ذلك عن طبيعة العلاقة الملتبسة والمثيرة للجدل بين الغرب والشرق.

وما يعطي اهمية وقيمة علمية لقراءة ادوارد سعيد الشرقية للغرب هو انه نشأ في الغرب نفسه وتعلم في مدارسه وجامعاته حتى اصبح من الشخصيات التي تحظى آراؤها ووجهات نظرها في مختلف القضايا بمستوى عال من الاهتمام.

والملفت للانتباه انه لم يقل كما قال آخرون قبله وبعده ان «الغرب يمثل الشر كله» ولا اكتفى بتوجيه السباب والشتائم له وتعليق كل مآسي الشرق ومعاناته على شماعة الغرب، بل سلك سبيلا آخر تطلب جهدا اكبر ووقتا اكثر، الامر الذي جعل البعض يتصور ان سعيداً يوجه الغرب الى الاساليب العملية المفيدة للتعامل مع الشرق، وهذا ما خرج به الباحث السوري الدكتور صادق جلال العظم من قراءته لكتاب «الاستشراق» وضمّنه في مقالة كتبها تحت عنوان «الاستشراق والاستشراق معكوسا» ونشرها في مجلة الناقد اولا، وفيما بعد في كتابه المعنون «ذهنية التحريم ـ سلمان رشدي وحقيقة الادب».

ومع الغرب في قراءاته للشرق قد تختلف المسألة عما لو كانت معكوسة، وهذا يعود الى سبب بسيط وهو ان الغرب كان وما زال محكوما بنزعة التفوق والهيمنة ويرفض ان يقر للشرق بأية ايجابيات الا ما ندر، فهو يطلق على فترة القرون الوسطى بالعصور المظلمة علما ان العرب والمسلمين كانوا يعيشون مرحلة ازدهار فكري وحضاري تميزت عمّا سواها من المراحل وكانت اوربا هي ميدان ذلك الازدهار.

فضلا عن ذلك فان قراءاته للشرق طغت عليها الاعتبارات والحسابات المصلحية الى ابعد الحدود وعمدت الى تشويه الحقائق وتزييفها وتحريفها.

فالحركة الاستشراقية التي امتدت حوالي ثلاثة قرون والتي مثلت في اطارها العام الشامل قراءة غربية للشرق كان دافعها الأساسي في الغالب ترسيخ الهيمنة الاستعمارية، وعلى سبيل المثال فان نابليون بونابرت عندما جلب معه الخبراء والباحثين والمهتمين بأحوال الشرق في حملته العسكرية على مصر أواخر القرن الثامن عشر لم يكن يهدف الى جعلها فرنسا ثانية وانما كان يريد تحويلها الى محمية فرنسية بأسرع وقت ليس عبر قوة السلاح فقط، بل مضافا الى ذلك من خلال تفكيك القيم الاجتماعية القائمة و إحلال قيم اجتماعية أخرى وافدة محلها.

ونفس الشيء ينطبق على مظاهر الاستعمار الاخرى في الشرق.

ومثل نموذج ادوارد سعيد، هناك في الغرب ومن الغربيين انفسهم من تعاملوا بأنصاف وموضوعية ووجهوا سهام نقدهم اللاذع لمنظومة القيم الغربية، ومن هؤلاء ـ على سبيل المثال لا للحصر ـ رينيه جينو وروجيه غارودي وكلاهما من فرنسا، الاول عاش في موطنه حتى بلغ سن الثلاثين وعند ذلك قرر ان يهاجر الى مصر حيث درس في جامعة الازهر الشريف وكتب عدة مؤلفات هناك الى ان توفي عام ١٩٥١ وكان من اشهر تلك المؤلفات «ازمة العالم المعاصر» الذي

تناول فيه موضوعة العلاقة بين الشرق والغرب واوجه الاختلاف بينهما بأسلوب علمي رصين معتمدا على شواهد وأرقام وحقائق من الواقع.

ورغم ان تأريخ الكتاب يعود الى اواخر عقد العشرينات الا ان الذي يقرؤه اليوم يشعر كأنه كتب في الثمانينات او التسعينات.

هذه الرؤية المبكرة ـ الدقيقة ـ لاشكالية العلاقة بين الغرب والشرق مثلت في الحقيقة استثناء في الفكر الغربي التقليدي، وما اعطى هذه الرؤية اهمية اكبر هو ان الكاتب رينيه جينو ترك المسيحية واعتنق الاسلام وبدل اسمه الى «عبد الواحد يحيى».

ومع اوجه اختلاف قليلة تبدو قصة جينو ـ عبد الواحد يحيى ـ مشابهة الى حد كبير لقصة المفكر الشهير روجيه غارودي الذي اعتنق هو الآخر الاسلام وكتب عدة مؤلفات ـ سواء حينما كان عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي او في مرحلة لاحقة ـ كان لها صدى كبير في اوساط الغرب، سيما وانه تجاوز على المحظورات الغربية في اكثر من ملف من مؤلفاته وتحديدا «الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية».

وبما ان جينو وغارودي كانا يفهمان الغرب فهما صحيحا فأنهما استطاعا ان يكشفا عن بعضا من عيوبه ويشخصا جوانب من طبيعة العلاقة الملتبسة بينه وبين الشرق كما فعل ادوارد سعيد بالضبط.

مقاربات بين الثورة البلشفية والثورة الايرانية

شهد القرن الماضي في الربع الاول منه ثورة عالمية كبرى احدثت تبدلات مهمة للغاية على صعيد الايديولوجيا والسياسة والاقتصاد وطبيعة توازنات القوى المتحكمة في مصائر الدول والشعوب.

وشهد في الربع الاخير منه مرة اخرى ثورة عالمية كبرى جاءت بمعطيات واعتبارات وحقائق لم يكن ممكنا بأي حال من الاحوال التغافل عنها او حتى إيلاؤها قدراً قليلاً من الاهتمام.

الثورة البلشفية ـ الشيوعية ـ حققت انتصارها النهائي على حكم القياصرة الروس في عام ١٩١٧، اي بعدما طويت صفحات سبعة عشر عاما من القرن العشرين، والثورة الاسلامية الايرانية قوضت اقوى نظام سياسي في منطقة الشرق الاوسط ولم يتبق من ذلك القرن الا واحد وعشرون عاما، وفي وقت كان ممكنا ويسيرا لبعض المتأملين والمتابعين للشؤون العالمية ان يرصدوا بدايات ظهور بوادر او ملامح الضعف والتفكك في بنى الثورة الشيوعية وهياكلها، وفي فترة اخرى معالم انهيارها النهائي بالكامل رغم ان هناك من يفصل بين انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق من جهة وبين الاسس والمرتكزات التي تقوم عليها الفلسفة الماركسية ـ الشيوعية ـ التي لا يمكن بحسب هذا البعض ربطها انطلاقا من كونها ثوابت بمتغيرات تخضع لظروف وعوامل متعددة.

وبين ثورة الربع الاول وثورة الربع الاخير شهدت الساحة العالمية ثورات لم تتجاوز في تأثيراتها وشموليتها حدود اقليم معين من الاقاليم، وشهدت انتفاضات (شعبية ـ جماهيرية) ساهمت مع عوامل اخرى في احداث تغييرات بمستويات مختلفة على هياكل وبنى أنظمة سياسية وعلى مقدار وعي وفهم شعوب عديدة لحقيقة ما يجري في داخل بلدانها وقريبا منها وحتى بعيدا عنها في بعض الاحايين، وشهدت تلك الفترة كذلك انقلابات عسكرية في عدة بلدان في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وربما اوربا بجناحها الشرقي، هذه الانقلابات في الوقت الذي استندت فيه على معايير ايديولوجية ثورية افضت من جملة النتائج التي افضت اليها الى اشاعة مظاهر الفوضى السياسية والعنف الثوري والممارسات والاساليب الديكتاتورية في الحكم.

ومعظم تلك الاحداث والوقائع التي شهدتها مرحلة ما بين الثورتين بشتى عناوينها، ثورات محدودة او انتفاضات او انقلابات عسكرية يمكن التعامل مع البعض منها كأفرازات طبيعية للثورة البلشفية او جزء من تلك الافرازات، ومع البعض الآخر منها كمقدمات لتحول كبير في العالم الاسلامي لم تكن كل ابعاده قد تبلورت بوضوح في مرحلة مبكرة من القرن الماضي.

ففي ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية سيئة تشكلت بفعل سيطرة النظم الديكتاتورية على مقاليد الامور في كثير من البلدان وبالخصوص في أوربا أول الأمر، والسيطرة الاستعمارية لعدد قليل من القوى الدولية على مصائر الشعوب ومقدراتها على معظم بلدان العالم الثالث، والنتائج المأساوية التي خلفتها الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، بفعل مثل تلك الظروف كان من الطبيعي جدا ان تجد فلسفات تطرح شعارات العدالة الاجتماعية وإلغاء الطبقات والوقوف بوجه الاستعمار والامبريالية ارضيات موائمة وقبولا منقطع النظير لدى الملايين من البشر الذين كانوا يئنون تحت وطأة الظلم والقهر والتسلط والحرمان.

ولكن بحكم طبيعة وجوهر الصراعات العالمية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى وكذلك خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ لم تبرز وتتضح الابعاد والتأثيرات الحقيقية للثورة الشيوعية على بقية الشعوب والمجتمعات، اذ ان طبيعة وجوهر تلك الصراعات حتمت على الاتحاد السوفياتي السابق ـ قطب الاشتراكية العالمية ـ ان يتحالف مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا، التي مثلت قطب الرأسمالية لمواجهة خطر النزعات النازية والفاشية والعسكرتارية التي كانت قد تنامت الى حد كبير في المانيا ايطاليا واليابان ـ دول المحور ـ بالدرجة الاساس ولدى انظمة وشعوب أخرى بدرجة اقل.

اي ان ذلك التحالف لم يكن تحالفا مقدسا ارتكز على المبادئ بقدر ما كان تكتيكا مرحليا املته ضرورات ملحة وهو سرعان ما انفرط عقده بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها بوقت قصير علما ان مقدمات ذلك الانفراط قد لاحت ولماً تنته الحرب بعدة.

وهنا بدأت مرحلة الصراع بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي اللذين سرعان ما اصبحا معسكرين، شرقيًا وغربيًا، الاول يضم دول اوربا الشرقية والصين ودولا اخرى فيما بعد فضلا عن الاتحاد السوفياتي مركز هذا المعسكر، والثاني يضم كافة دول اوربا الغربية بزعامة الولايات المتحدة، ولابد من الاشارة هنا الى ان التقسيم الآنف الذكر كان في واقع الامر نتاجا لترتيبات تقاسم النفوذ بين المنتصرين في الحرب مثلما حصل بعد الحرب العالمية الاولى حينما تقاسمت القوى المنتصرة ـ بريطانيا العظمى وفرنسا ـ مناطق النفوذ في آسيا وأفريقيا.

ولان المعسكر الغربي بدا انه يرمز للسيطرة الاستعمارية ومصادرة حقوق الشعوب المستضعفة في التحرر والخلاص واستلاب ثرواتها ومواردها الطبيعية، ولان المعسكر الاشتراكي بدا على العكس من ذلك يرمز للعدالة والمساواة

ودعم ومساندة الشعوب المسلوبة الارادة لنيل حريتها، فانه كان من الطبيعي جدا ان يكون محط انظار الكثيرين في العالم الثالث من آسيا مرورا بأفريقيا الى اميركا اللاتينية. ولعل تنامي الاتجاهات والنزعات الاستقلالية واتساع نطاق حركات التحرر الوطني يعد واحدا من ابرز المؤشرات المهمة على عامل التأثير والتأثر والتي افضت في مرحلة لاحقة الى انهيار الكثير من النظم السياسية المحافظة التي صنعتها الدوائر الاستعمارية الغربية وقيام نظم ثورية استعارت كل الشعارات والتطبيقات الاشتراكية دون اي تحفظ او دراسة مسبقة لطبيعة الظروف الموضوعية والذاتية القائمة مستفيدة في ذلك من حالة الكبت والحرمان والاحساس الكبير بالظلم لدى شعوبها.

بيد ان هناك اشكاليتين من الصعب بمكان القفز عليهما، الاولى ان بعضا ـ او جزءا كبيرا ـ من حركات التحرر الوطني اختزلت بفئة صغيرة من داخل المؤسسة العسكرية تمكنت عبر الدعم والمؤامرات الخارجية من الوصول الى السلطة وعمدت لكي تضمن استمرارها فيها الى ابتكار اساليب ديكتاتورية مقيتة ولدت هزات وزلازل اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة للغاية وعمقت حالة عدم الثقة بين الحكام والشعوب بعدما ادركت الاخيرة الهوة الواسعة والتناقض الكبير بين الشعارات المطروحة والممارسات القائمة على الارض.

والاشكالية الثانية ان العقيدة الماركسية الشيوعية انطوت على جانب الحادي تمثل بتهميش والغاء الدين من الحياة بالكامل وفقا لمقولة «الدين افيون الشعوب»، الامر الذي اوجد حاجزا كبيرا امام محاولات نقلها الى شعوب يشكل الدين بالنسبة لها منظومة متكاملة من القيم والمبادئ الاخلاقية والانسانية والسياسية، او بتعبير آخر بوتقة تنصهر فيها اعتبارات الثقافة والعادات والتقاليد كموروث حضاري عريق، وفي اعتقادنا ان هذا هو السبب الرئيسي لوصول كثير من الانظمة السياسية التي اعتنقت العقيدة الماركسية الشيوعية الى طريق مسدود

بعدما واجهت تحديات على درجة كبيرة من الخطورة لم يكن ممكنا ازاءها الصمود لفترة طويلة.

ولهذا السبب ـ وربما لاسباب اخرى ـ نرى انه في الوقت الذي وجدت فيه شعارات الثورة البلشفية قبولا لها وتفاعلا معها كان التوجه الى الدين ـ او الاسلام بالتحديد ـ يتبلور من خلال ظهور تيارات سياسية اسلامية راحت تحتل شيئا فشيئا حيزا اكبر في اطار الحياة السياسية والاجتماعية حتى اصبحت بعد فترة من الزمن تتمثل بعنوان كبير هو حركة الصحوة الاسلامية،، والتي ادى انتصار الثورة الاسلامية في ايران بزعامة الامام الخميني في عام ١٩٧٩ الى اعطائها بعدا شموليا بحيث باتت قطبا عالميا مؤثرا وفاعلا على خريطة التفاعلات العالمية، وأضحت ايران تمثل مركز ـ او محور ـ هذا القطب، ولم تعد بعد ذلك اطروحات من قبيل فصل الدين عن السياسة سائدة مثلما كانت عليه قبل انتصار الثورة، اضف الى ذلك فان الشعارات والمفاهيم الجديدة مثل لاشرقية ولا غربية جمهورية اسلامية، والاستكبار، والمستضعفين احتلت حيزا واسعا في مجمل الخطاب السياسي والفكري العام.

ومن خلال عملية مقاربة بين الثورة البلشفية والثورة الايرانية يمكننا ان نلاحظ ان هناك تماثلا او تشابها في بعض الشعارات المطروحة وخصوصا تلك المتعلقة بضرورة تحقيق المساواة والعدالة وضمان الحقوق والحريات المدنية والطبيعية مع فارق مهم هو ان الثورة البلشفية استندت في طرح شعاراتها على مفهوم المادية التأريخية المعادي للدين بينما تأسست شعارات الثورة الايرانية الاسلامية وانطلقت من الدين اولا و أخيرا مما جعلها تنجح ايما نجاح في استقطاب ليس المسلمين فحسب بل وحتى بعض من ابناء الديانات الاخرى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ان القطب الاشتراكي الشيوعي تشكل على خلفية صراعات ومساومات عالمية ووظف كافة الوسائل والاساليب والادوات

الاستخبارية ولجأ الى منهج المؤامرات السياسية لتوسيع رقعة نفوذه، في حين ان القطب الاسلامي تشكل عبر تراكمات تأريخية متعددة الابعاد والجوانب والمضامين. كذلك فان طبيعة توازنات القوى الدولية في ظل وجود القطب الاسلامي تختلف تماما عن طبيعة التوازنات التي ترافقت مع ظهور القطب الآخر وبروزه كلاعب اساسي في تحديد الاطار العام لصورة الاحداث والوقائع ومحتوى ذلك الاطار وتفاعلاته، فهناك اليوم عالم يتجه الى النظام المتعدد الاقطاب بدلا من نظام ثنائي القطبية، فأوربا الغربية غدت قطبا عالميا يزداد تأثيره يوما بعد آخر، واليابان كذلك، والعالم الاسلامي والصين، فضلا عن الولايات المتحدة الاميركية، وحتى روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق بقيت تحتفظ بقدر من القوة يؤهلها لان تلعب ادوارا لا بأس بها في محيطها الاقليمي وفي المحافل الدولية.. هذا النظام سيتيح تلقائيا للثورة الايرانية ـ محور القطب الاسلامي ـ ان تشغل مواقع فاعلة ومؤثرة على الخريطة العالمية، ومن ثم سيعطي زخما لحركة الصحوة الاسلامية في بلدان عديدة ويمهد لها السبيل لتعديل بعض المعادلات السياسية القائمة او قلبها كما حصل بشكل محدود في الجزائر وتركيا، وغيرهما ـ بمستوى اقل ـ واذا كانت هناك صدمات تتعرض لها حركة الصحوة الاسلامية او تداعيات وارهاصات تجعل من ديناميتها بطيئة في بعض الاوقات فان ذلك لا يعني بأي حال من الاحوال تراجعا الى الخلف بقدر ما هو مظهر من مظاهر المواجهة واستحقاقاتها، ولا يعني ـ ايضا ـ مؤشرات على تكرار ما حصل للتجربة الشيوعية بعد سبعة عقود مع التجربة الثورية الاسلامية، لان القول بذلك هو في الواقع تجاهل لجملة من العوامل والظروف التأريخية لكلتا التجربتين وإغفال لوقائع الحاضر واستشراف خاطئ للمستقبل لابد ان يؤدي في النهاية الى التوقف طويلا عند نقطة معينة للعودة الى الوراء والبدء مرة اخرى من جديد.

الفصل الثاني

نظرات على «الاسلام السياسي»

الحركات الإسلامية، والإسلام السياسي، وتعدد القراءات الغربية

رغم ان حركة الصحوة الاسلامية تمثل واحدة من ابرز الظواهر الاجتماعية - السياسية الاكثر اثارة للاهتمام من قبل الغرب خلال العقود الاخيرة، وكذلك الاكثر خطورة على المصالح الغربية في العالم الاسلامي خصوصا والعالم الثالث على وجه العموم، الا ان النظرة اليها في الغرب لم تكن واحدة ولا كانت منطلقة من معايير واعتبارات عامة يأخذ بها كل من يريد ان يبحث في مصطلحات ومفاهيم من قبيل «الإسلام السياسي» و «الصحوة» و «الإرهاب» و «التطرف» و «الأصولية» ويحلل مضامينها وماهياتها.

وليس واضحا بدقة حتى الان الاسباب الحقيقية الكامنة وراء ما يمكن ان نسميه «تعدد القراءات الغربية» للظاهرة الا ان الواضح في هذا السياق هو ذلك التناقض الكبير والفاضح بين النتائج النهائية التي يتوصل اليها هذا الباحث والنتائج النهائية التي يتوصل اليها باحث آخر في الوقت الذي يفترض فيه ان كليهما ينطلقان من نفس المنطلقات الفكرية وينحدران من بيئة ثقافية واجتماعية وسياسية واحدة، اي بعبارة أخرى منظومة حضارية واحدة.

ولا يعني ذلك التناقض بأي حال من الاحوال سوى اشكالية في فهم الآخر من جانب، ومن جانب آخر إشكالية في التعبير عن المصالح الذاتية، وليس

بالضرورة ان يكون «التناقض» مرادفا لمصطلح «تعدد القراءات» وان كان في بعض الاحيان او في معظمها يستخدم بهذا المعنى.

وفي الوقت الذي تبدو فيه حركة الصحوة الاسلامية ظاهرة لها سماتها وخصائصها واسسها الايديولوجية فان القول بوجود تناقضات وتقاطعات في داخل هياكلها واشكاليات في بلورة خطاب موحد واضح المعالم والملامح، والاتفاق على مناهج وسياقات عملية واحدة هو قول فيه قدر كبير من الصحة ويحظى بقبول الكثيرين، سيما اذا كانت التطبيقات والممارسات العملية وليس الاطر النظرية هي المعيار.

وهذا الاختلاف يمكن النظر اليه او هو يفهم من زاويتين:

الاولى: زاوية خصوصيات البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية التي تنشأ وتتبلور فيها ظاهرة حركة الصحوة الاسلامية ومجمل الظروف المحيطة بها وطبيعة التحديات التي تواجهها.

الثانية: تتمثل في اسلوب التحرك والانتشار والنفوذ، وبالتالي التأثير في المجتمع الذي تنشأ وتتبلور فيه، بتعبير آخر هناك سبيلان لانتشار الظاهرة واتساع نفوذها وهما العنف والحوار.

وطبيعي ان لكل من هذين السبيلين مبررات مقنعة ومقبولة لاي باحث يأخذ بعين الاعتبار كافة ابعاد الظاهرة عند تحليله لها تحليلا علميا وموضوعيا بعيد عن الانحياز لطرف على حساب طرف آخر، فعندما نبحث في جذور العنف الذي تنتهجه بعض الحركات الاسلامية في الجزائر ومصر وفلسطين وغيرها نجد ان ظروفا معينة حكمت بذلك، علما ان هناك من يصر على تسمية ماتقوم به تلك الحركات بـ«العنف المضاد» بأعتباره رد فعل على عنف السلطات السياسية الحاكمة.

وعندما نبحث في نماذج اخرى اختارت «الحوار» كمنهج في عملها

السياسي ولو مرحليا نجد ان ظروفا مواتية وارضيات مناسبة توفرت لذلك الحوار كما هو الحال مع الحركة الاسلامية في تركيا.

وهنا قد يلعب الموقع على الخارطة السياسية دورا في تحديد واختيار اسلوب العمل، وعلى سبيل المثال لا للحصر فانه لا يمكن مقارنة النظام السياسي الاسلامي في ايران من حيث التاثير والنفوذ مع حركة او تيار لا يكاد يشغل سوى حيز ضئيل في واقعه السياسي المتشابك الخطوط والخيوط والمتقاطع الاتجاهات.

ولكن في مقابل ذلك نجد ان العنف الذي تمارسه بعض الحركات الاسلامية المتطرفة والاساليب المتزمتة والمنغلقة في العمل السياسي وادارة المجتمع يعتبر خروجا ـ بل وانحرافا خطيرا ـ عن قيم الاسلام ومبادئه الانسانية، ولعل حركة طالبان الافغانية تعتبر انموذجا بارزا على ذلك دون ان تكون الانموذج الوحيد طبعا.

وكذلك يمكن من خلال الاستغراق بالتأمل في ابعاد الظاهرة وجوانبها المتعددة ان نرصد حركات اسلامية لجأت الى الحوار مع الآخر كأمر واقع لابد منه، وفي نفس الوقت من أجل تحقيق مكاسب سياسية من نوع ما، اي الحصول على موطئ قدم في السلطة.

ويبدو ان اشكالية العنف القائمة منذ وقت طويل وكذلك محاذير الحوار ستبقى تدور في حلقة مفرغة مادامت المعادلات السياسية فضلا عن المصالح باقية على حالها ويصعب تعديلها او تغييرها بأقل مقدار من الخسائر والاستحقاقات.

ولعل اشكالية العنف هذه ومحاذير الحوار وضوابطه وشروطه هي من بين الاسباب التي جعلت القراءات في الغرب لظاهرة الصحوة الاسلامية تتعدد ارتباطا بقضية ارجاع جذور العنف الى مصادر مختلفة، فبعضهم يقول ان العنف

هو جزء من ايديولوجية الاسلام، بل هو المحور الاساسي والرئيسي فيها. وبعضهم يقول ان هناك تيارات «شاذة» في داخل الكيان الاسلامي تتبنى العنف كأيديولوجية خاصة بها، لذا ينبغي مواجهة واحتواء تلك التيارات بأساليب ووسائل تكفل تقليل الخسائر الى الحد الادنى الممكن. وبعضهم الآخر يؤكد ـ وهذا البعض قليل جدا ـ ان الاسلام يقر مبدأ التعايش والحوار مع الآخر وينبذ العنف والارهاب، ولكن طبيعة الصراع السياسي مع الآخر تحتم على معظم الحركات الاسلامية ان تلجأ الى التوسل بأساليب القوة المادية لنيل حقوقها وحقوق الجماهير المؤيدة لها سواء كانت تلك الحقوق سياسية او اجتماعية او ثقافية.

وهذا الجدل الذي تتفاوت مستوياته في الغرب من مكان الى اخر ومن وقت الى اخر، والذي قد يمتد في بعض الاحيان الى الشرق، مع انه لم يصل الى نتائج محددة وواضحة، من الخطأ التقليل من اهميته واهماله والتعامل معه بنوع من الاستخفاف وكأنه لايعنينا من قريب او من بعيد، لانه يعني ان تيار حركة الصحوة الاسلامية او ما يسمى بـ«الاسلام السياسي» بات يشكل رقما صعبا في المعادلات العالمية، ويشغل حيزا مهما على الخارطة السياسية والفكرية. وفي واقع الامر فان النقد اللاذع له والعمل على تشويه صورته يعكس مقدار تأثيره لانه لو كان عديم ـ او قليل ـ التأثير لما كان موضع جدل ونقاش طويلين. ليس هذا فحسب، بل ان تركيز النخب الفكرية والسياسية في الغرب على «الاسلام السياسي» من الطبيعي ان يلفت انتباه الرأي العام هناك ويدفعه الى ايلاء اهتمام اكبر بالموضوع، سيما وان طبيعة الوجود الاسلامي من الناحيتين الكمية والنوعية في اوربا واميركا راح في العقود الاخيرة يتنامى ويتسع ليصبح ظاهرة لها دلالاتها ومعانيها ومؤشراتها المهمة على منظومة القيم الغربية، الامر الذي لابد ان يساهم بشكل او باخر في بلورة فهم جديد لدى الغرب بالنسبة للاسلام لايرتكز فقط

على صور «الارهاب» التي تبثها وسائل الاعلام الغربية لاهداف وغايات ونوايا غير سليمة ولاصادقة، وانما يكون نتاج التعايش عن قرب والاحتكاك الحضاري والثقافي والاجتماعي اليومي، ودون شك فان ذلك يعد مكسبا حقيقيا للاسلام - كنظرية وكممارسة - ودحضا لافكار واطروحات عدد غير قليل من الذين تناولوا هذا الموضوع انطلاقا من اعتبارات وحسابات سياسية - مصلحية، ونزعات ضيقة محكومة بعقد الماضي ومخلفاته، او انهم التفتوا الى جانب واهملوا الجوانب الاخرى ربما عن قصد او من دون قصد.

وفي خضم النقاش المحتدم حول خيارات الاسلاميين للتعامل مع الآخر وفرص «الاسلام السياسي» لتحسين مواقعه وترسيخها في المستقبل تبرز لنا بوضوح القراءات الغربية المتعددة في تناول هذه المسائل الشائكة والمعقدة ومايرتبط بها من مسائل وموضوعات اخرى قد لاتقل اهميتها عنها.

وهناك في الغرب اسماء غدا لها صدى كبير في الاوساط الفكرية والسياسية للعالم الاسلامي بعدما اخذت اطروحاتها وافكارها تشكل محاور وخطوطا عامة لدراسة الحركات الاسلامية و«الاسلام السياسي».

ولعل من بين تلك الاسماء - ولانقول ابرزها - الكاتب والباحث الفرنسي جيل كيبل G.Kiebl الذي الف كتبا عديدة منها «جهاد: توسع وانحطاط الاسلاموية»، و«النبي والفرعون»، والقى محاضرات في مؤسسات ومراكز اكاديمية مختلفة، وادلى بأحاديث صحفية تناول في اغلبها - ان لم يكن في جميعها - ما سمي بنظرية «زوال الحركات الاسلامية»، والتي تتلخص بأنه «حتى العام ١٩٨٩ شهدت الحركة الاسلامية بشكل عام منحى تصاعديا، ولكن منذ منتصف العام ١٩٩٠ بدأت الامور تتعقد واخذت عموم الحركات الاسلامية تنحسر وتزداد عزلة بسبب اعمال العنف التي تفاقمت شيئا فشيئا، والذي كان مؤشرا على نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة».

وبالرغم من ان المعطيات والحقائق التي استند عليها كيبل للوصول الى هذه النتيجة لا يمكن دحضها او تفنيدها بالكامل الا انه مع ذلك من غير الصحيح بالمرة التركيز عليها فقط وكأنها هي وحدها القائمة ولا يوجد ما سواها، اذ ليس معلوما فيما اذا كان جيل كيبل قد تعمد اهمال المعطيات والحقائق الاخرى التي قد لاتساعده في الوصول الى النتيجة ـ النظرية ـ المشار اليها آنفا ام انه لم يستطع رصدها، ولعل الاحتمال الاول هو الارجح، اذ من غير المعقول ان لايلتفت باحث متخصص الى معطيات وحقائق واضحة وجلية الى اقصى حد.

وما يؤكد ذلك هو ما اشار اليه في حوار صحفي اجري معه في شهر آذار ـ مارس ٢٠٠١ حيث قال «اظن ان العولمة قادمة لامحالة فالغد ستحكمه سلطة المال والتقنيات، والعالم العربي ـ الاسلامي وان كان اليوم متحفظا تجاه هذا المشروع سيجد نفسه في معترك هذه العولمة، اما بالنسبة للعلاقة بين الاسلام واوربا اظن ان الاسلام قد بات اليوم جزءا لايتجزأ من الحياة الاجتماعية في الكثير من البلدان الاوربية» ويضيف «.. وبالمقابل نلاحظ ان الاسلاميين في اوربا بدأوا بتغيير خطاباتهم ليجعلوها اكثر ليونة ومواكبة لمتطلبات الحياة الاجتماعية الاوربية لانهم وعوا اهمية الحوار الثقافي في ظل المجتمعات المتعددة وطبعا ان هذه التنازلات من هذا الجانب او من الآخر تؤدي الى اعادة بناء مفهوم الحركة الاسلامية».

ذلك التحول الذي يشير اليه كيبل الا يعتبر بحد ذاته نتاجا لفاعلية الفكر الاسلامي و «الاسلام السياسي» اللذين هما محور برامج الحركات الاسلامية المعاصرة ؟.

بالتأكيد هو كذلك بالفعل، ولكن يبدو ان الباحث الفرنسي لم يرغب بالاشارة الى ذلك صراحة او انه لم يقتنع بذلك بالكامل، بينما كان جون اسبوزيتو J.Aspozetto الباحث في شؤون الاسلام والحركات الاسلامية ورئيس

مركز التفاهم الاسلامي ـ المسيحي في جامعة جورج تاون الاميركية اكثر وضوحا في تناوله للموضوع في مؤلفاته التي اهمها «الاسلام والديمقراطية»، و«الخطر الاسلامي»، و«مستقبل الاسلام» الذي هو في طور الانجاز.

اذ يقول عن مستقبل «الاسلام السياسي»: «اظن ان الحركات الاسلامية ستبقى قوية لكنها ستكون متباينة حسب مواقعها في اسلمة المجتمع، في مصر مثلا ان حركة الاسلمة تسير من القاعدة وهي لن تتوقف ولو وضع الاخوان ـ اي الاخوان المسلمون ـ في الزاوية، الاسلمة تحولت الى تيار اجتماعي وليس سياسيا بالضرورة وهي لاتدعو الى مواجهة الدولة، والقائمون على هذا التيار يتمتعون بخبرة واصبح لديهم طبقات مثقفة والمجتمع يقبل على ذلك سواء شاءت السلطة ام لم تشأ وليس بأمكان السلطة لجم هذا التغيير».

والملفت للانتباه ان اسبوزيتو يؤكد في حديث صحفي له انه يعتبر نفسه باحثا محضا ولا يملك جدول اعمال سياسيا، لكن ـ والكلام له ـ ان عددا من الباحثين عندنا لديهم برامج سياسية ويكتبون كثيرا عن الاسلام انما مواقفهم منحازة الى اسرائيل.

وذلك هو جوهر القضية ـ او الاشكالية ـ المطروحة التي يقر ويعترف بها آخرون في الاوساط والنخب السياسية والفكرية في الغرب وتدركها وتفهمها جيدا الاوساط والنخب الثقافية والفكرية والسياسية في الشرق، ومعالجتها في الاطار النظري ممكنة ومتيسرة لكن في النطاق العملي ستبرز مصاعب وعقبات كبرى لان ازمة الثقة بين طرفي ـ او اطراف ـ الصراع ما زالت وستبقى الى امد غير معلوم قائمة وقد تبلغ مستويات اعلى بدلا من ان تنحسر وتضمحل رغم ان بعض الاجواء والظروف مهيأة لذلك، وكذلك لان حدود العنف وضوابطه ومبرراته ودوافعه لم تتوضح وتتحدد حتى الان وما زالت عائمة وغامضة، ونفس الشيء بالنسبة لحدود الحوار وضوابطه ومبرراته ودوافعه، دون ان يعني

كل ذلك ان حركة الصحوة الاسلامية بأطارها العام الشامل و «مفهوم الاسلام السياسي» في طريقهما الى الانحسار والزوال في اقل تقدير على صعيد المستقبل المنظور لان لاشيء في الافق يوحي بمثل هذا الافتراض، بل قد يكون العكس هو الصحيح.

اشكالية العلاقة بين السلطات الحاكمة والحركات الاسلامية المعاصرة

مشهد العالم الاسلامي اليوم يبدو مأساويا وقاتما اكثر من اي وقت مضى تتجاذبه تيارات وقوى وحركات سياسية وفكرية واجتماعية ذات رؤى واطروحات مختلفة تمام الاختلاف عن بعضها البعض، ربما لاسباب ابسط ما يقال عنها انها ترتبط بالسلطة بمفهومها المحدد الواضح.. السلطة السياسية الماسكة بزمام صناعة القرار السياسي على مستوياته المختلفة إنطلاقا من طموحات وقناعات ضيقة لاتكاد تتجاوز في افضل الاحوال دوائر التأثير والنفوذ، الامر الذي كان لابد ان يخلق ظاهرة جديدة، او بتعبير ادق ترسيخ وتوسيع لظاهرة تمتلك جذور واسس ومرتكزات في بنية المجتمعات الاسلامية وحتى غير الاسلامية بأشكال ومضامين اخرى.

تلك الظاهرة هي ظاهرة العنف السياسي الذي اخذ ينسحب الى كافة الجوانب والزوايا الفاعلة ممتزجا بأصطلاحات ومفردات فضفاضة وتمويهية توظف لقلب الكثير من الحقائق والوقائع، وبالتالي الاتجاه نحو تبرير ما يجري هنا وهناك وبالخصوص ضمن اطار العلاقة بين السلطة ومعارضيها وافعال السلطات وردود افعال معارضيها وبما تنطوي عليه تلك الافعال وردود الافعال من استخدام ادوات ووسائل القوة المسلحة، اي بعبارة اخرى اللجوء الى العنف الذي يبلغ اقصى درجاته في اغلب الاحيان.

واذا كانت الحرب العالمية الثانية قد افضت الى حصول الكثير من بلدان العالم الثالث على استقلالها ـ وان كان في حقيقة الامر استقلالا شكليا ـ فان ظاهرة الاستقلال الجديدة شكلت حافزا كبيرا للانظمة الحاكمة لاستنساخ النماذج السياسية الغربية، بعبارة اخرى نقل تجربة الديمقراطية الليبرالية من الغرب الى الشرق بصرف النظر عن نقاط الالتقاء والافتراق بينهما وكوامن القوة والضعف التي وسمت التجربة.

بيد ان تلك المحاولة اصطدمت وللوهلة الاولى بعقبات كأداء بدا ان تخطيها وتجاوزها كان عسيرا للغاية ـ ان لم يكن مستحيلا بالمرة ـ وذلك لان النخب التي استحوذت على السلطة وهي نخب عسكرية في الغالب ارادت ان تقيم برلمانات ومؤسسات تمثيلية لشعوبها وتسمح بالتعددية الحزبية والسياسية مما يؤدي الى خلق دينامية فاعلة ضمن اطار الهياكل والبنى السياسية القائمة.

في ذات الوقت فان تلك النخب التي كانت ترى انها وصلت الى قمة السلطة بعد جهد جهيد لم تكن مستعدة للتنازل لاي طرف او جهة يمكن ان تصل الى القمة عبر ممارسة ديمقراطية كما هو الحال في الغرب، واذا وجدت ان حصونها مهددة وامتيازاتها عرضة للخطر فأنها تلجأ الى اداتها الاقوى ـ وهي العسكر ـ لتقلب الموازين رأسا على عقب وتعيد الامور الى نصابها الصحيح، فضلا عن استنادها على قوى خارجية تعمل على دعمها وتأييدها بحكم علاقات تقوم على اساس منطق التابع والمتبوع. زد على ذلك فأن النخب الحاكمة كانت تريد ايجاد احزاب وتيارات معارضة شكلا لامضمونا تساهم في المؤسسات التنفيذية والتشريعية لكنها مساهمة هامشية صورية لا ينبغي لها ان تتجاوز خطوطا حمراً مرسومة سلفا من قبل سلطة القرار الفعلية.

ورغم ان النخب الحاكمة نجحت في تحقيق جانب من اهدافها في خلق معارضة صورية من احزاب وتيارات لم تكن تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة او

اطروحات سياسية لها ثقلها وتأثيرها، الا ان التيار الواسع العريض من بين الجماهير ادرك ان عنف السلطة لايقف عند حدود معينة وهي ـ اي النخب الحاكمة ـ تشعر ان آخرين لايتفقون معها في سياساتها ووجهات نظرها واطروحاتها.

وعند هذه النقطة طرحت اوساط سياسية وفكرية تساؤلات حول ما يمكن ان تؤول اليه العلاقة بين النخب الحاكمة والرافضين لمناهجها في الحكم والسياسة ؟.. وحول ادوات تلك العلاقة واساليبها ؟.. وحول مسيرة عنف السلطة الماسكة بمفاصل المجتمع برمتها وما يقابله من عنف مضاد يسعى اصحابه من خلاله الى تغيير معالم الصورة؟.

ولعل ابرز ما تمخض ضمن هذا السياق هو الدور الفعال والمؤثر الذي لعبته وسائل الاعلام الحكومية المحلية اضافة الى وسائل الاعلام العالمية التي تعمل اساسا على قلب الحقائق وتزييف الوقائع بمفردات كالارهاب والاصولية الاسلامية والتطرف والتي غدت مألوفة في الشارع والجامعة ومؤسسة العسكر وغيرها وغيرها، وهي تحاول ترسيخ فكرة مفادها ان الاسلام كفكرة وممارسة ينطوي على استخدام القوة بمختلف اشكالها كمقابل للارهاب، والانغلاق كمقابل للاصولية، والتطرف كمقابل لاحادية الفكر والرأي.

ولعل ما كانت تهدف اليه وسائل الاعلام والاوساط السياسية والفكرية التي تقف وراءها يتمثل في:

اولا: المحافظة على النظم السياسية الحاكمة لانها تمثل في واقع الامر مصالح الخارج ومطامعه، وهي التي تنفذ استراتيجياته في مناطق حيوية وحساسة للغاية، وكذلك فان افساح المجال للتيارات المعارضة ـ وبالتحديد الاسلامية منها ـ للوصول الى السلطة او المساهمة فيها يعني تراجع المشروع العلماني سواء كان ذا نزعة قومية او قطرية لصالح المشروع الاسلامي المتنامي بأضطراد.

وقد تكون تجربتا التيار الاسلامي في كل من الجزائر وتركيا كافيتين عند النظر فيهما للتدليل الى ماذهبنا اليه مع احتفاظ كل منهما بخصوصياتها التأريخية والجغرافية والسياسية وتركيبة المجتمع الموجودة فيه قوميا ودينيا ومذهبيا.

ففي الجزائر رغم ان الاسلاميين في الجبهة الاسلامية للانقاذ بزعامة الشيخ عباس مدني حققوا فوزا ساحقا في الانتخابات النيابية الجزائرية التي جرت في شهر كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٩١ الا ان المشوار لم يكتمل ولجأت السلطة الى اداتها ـ العسكر ـ لقلب الموازين ومنذ ذلك الحين غدا المشهد الجزائري دمويا يصطبغ باللون الاحمر في كل زاوية من زواياه دون استثناء، وكان المشهد واضحا للغاية وما زال حتى ان ذلك الوضوح اتاح للكثيرين المشاهدة والمعاينة والتوثيق والتحليل الدقيق.

وفي تركيا رغم ان الاسلاميين في حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان حققوا فوزا في الانتخابات العامة صيف عام ١٩٩٧ ووصلوا الى قمة السلطة الا انهم ارغموا على التخلي عنها بفعل ضغوطات العسكر فكان انقلابا ابيض كالذي حدث في الجزائر قبل عدة اعوام مع الفارق في حدة العنف الذي افرزه الحدثان، وحل حزب الفضيلة في صيف عام ٢٠٠١ يأتي في نفس السياق.

ثانيا: تضليل الرأي العام المحلي بالدرجة الاساس والعالمي بدرجة اقل، وتحقيق ذلك يعني تهميش احد المرتكزات الاساسية للتيار الاسلامي، وبالتالي يصبح من اليسير احتواؤه وضربه.

اضف الى ذلك فان هذا التهميش سيقلل من احتمالات وصول الاسلاميين الى السلطة في اي بلد كان.

ولا شك فان دعوة البعض للاسلاميين بعدم اللجوء الى العنف واعتماد لغة الحوار بدلا من لغة السلاح تبدو غير مبررة ولاموضوعية لان هؤلاء لايسألون انفسهم اولا، لماذا يلجأ الاسلاميون الى العنف ولغة السلاح ؟.. ألأنهم يعشقون

القتل والدم فقط ام لسبب آخر؟.

وبدون الاستغراق في العوامل السايكولوجية والسوسيولوجية التي ربما ساهمت وتساهم في تعزيز مفهوم العنف وما يقابله من مفاهيم كالاستبداد والقمع والارهاب،نظريا وعمليا، وبدون الاستغراق في ذلك فانه يمكن القول ان طابع العنف الذي يتسم به النشاط السياسي لمعظم الحركات الاسلامية المعاصرة ليس سوى ردة فعل طبيعية لارهاب السلطات الحاكمة بصرف النظر عن محتواه ومدياته وادواته. بعبارة اخرى ان الحركات الاسلامية ليس في وسعها ان تواجه السلطات عبر حوار مسالم وهادئ بعيدا عن القوة المادية لان ما تحصل عليه من امتيازات من خلال الممارسات الديمقراطية يصادر منها عبر اللجوء الى الممارسات القمعية، وبالتالي ابعادها الى الهامش ومن ثم حرمانها حتى من حق التعبير عن ابسط آرائها ووجهات نظرها فيما يتعلق بقضايا سياسية وفكرية واجتماعية، وتلك الظاهرة لم تكن مقتصرة على الجزائر وتركيا ـ كما اشرنا آنفا ـ بل انها امتدت الى بلدان اسلامية اخرى مثل البحرين والاردن ومصر وتونس والمغرب وغيرها. والاكثر من ذلك فان الحركات الاسلامية قيادات وقواعد غالبا ما تجد نفسها محاصرة ومطاردة خارج بلدانها ايضا وفي بلدان تمتلك تجارب ديمقراطية ممتدة بعيدا في عمق الزمن لا لشيء الا لوجود مصالح مشتركة بين النظم الديكتاتورية هنا والنظم الديمقراطية هناك، وقواسم مشتركة تحتم على الجانبين توظيف وسائلهما القمعية والارهابية لبلوغ اهداف معينة.

ولعل تساؤلات كثيرة تبقى معلقة دون جواب، ليس لان تلك التساؤلات غامضة او ان اجوبتها غير محددة وعائمة بل لان معالم المرحلة الراهنة للتيارات الاسلامية وسماتها لم تنجل بالقدر الكافي الذي يتيح مناقشة موضوع العنف والعنف المضاد بالشكل الذي يفضي الى الخروج بنتائج واضحة وتحديد كوامن الضعف والقوة لدى كل طرف من اطراف الصراع بدقة اكبر.

فالسلطات الحاكمة بحاجة الى التفكير والتأمل للخروج من المأزق الذي حشرت نفسها فيه والبحث عن بديل آخر للعنف يتميز بمرونة وايجابية ـ على صعيد النتائج ـ افضل وانجح، وتلك ليست قضية سياسية فحسب، وانما هي جزء من منظومة مجتمعية تحتاج الى اصلاح جذري وشامل لكل اجزائها. وكذلك فان التيارات الاسلامية بحاجة الى تقنين نظرية العنف المضاد وتحديد نطاقها ليشمل السلطات ومؤسساتها ـ صاحبة نظرية العنف ـ والتأكيد على ضرورة عدم تجاوزها تلك الحدود لكي لاتفرز نتائج تعود سلبا عليها اكثر مما تؤثر على الطرف المقابل.

وذلك الامر ممكن في اطار منهج عقلاني يركز على الثوابت العقيدية التأريخية ولايتجاهل المتغيرات الواقعية السياسية.

الاقليات المسلمة في الغرب ... بين التهميش المقصود والاهتمام المدروس!

ماشهدته اوربا خلال الاعوام الاخيرة من حرب استئصال ضد المسلمين، بأشكال مختلفة وادوات واساليب متعددة، ابرزها القوة العسكرية المسلحة فتح امام العالم الغربي ملفا جديدا اصبح ملزما على التعامل معه بجدية اكبر تتجاوز في اطرها العامة ومضامينها الدراسات والابحاث النظرية لتصل الى الممارسة العملية على ارض الواقع، لاسباب ترتبط اساسا بمستقبل العالم الغربي نفسه ممثلا بأوربا والولايات المتحدة الاميركية، انطلاقا من ان الاولى وضعت«اللمسات النهائية» لوحدتها الموعودة، وقطعت خطوات مهمة على طريق تلك الوحدة التي لن يكتب لها النجاح من خلال ازالة الحدود وتوحيد العملات وتأسيس الهيئات السياسية الشاملة كالاتحاد الاوربي، والبرلمان الاوربي، والمفوضية الاوربية فحسب، بل من خلال تحقيق اعلى قدر من الانسجام والتجانس الفعلي الملموس والمحسوس بين شعوبها بصرف النظر عن عوامل اللغة والدين والثقافة والمرتكزات الحضارية، وانطلاقا من كون الثانية ـ الولايات المتحدة الاميركية ـ تطمح الى الزعامة العالمية بمفهومها الواسع، خصوصا بعدما نجحت في القضاء على عدوها الشيوعي اللدود المتمثل بالاتحاد السوفياتي السابق ومنظومته الاشتراكية.

فالحرب في البوسنة والهرسك ـ على سبيل المثال لا للحصر ـ قبل عدة اعوام،

والتصفيات العرقية في اقليم كوسوفو ذي الاغلبية الالبانية المسلمة، ومظاهر اخرى من الصراع الخفي في جوانب منه والمعلن في جوانب اخرى، جعل الغرب يقف محتارا ازاء ما يجري، ومتسائلا «اي المواقف عليه ان يتخذها.. ابادة المسلمين بالكامل كما فعل في اوقات سابقة ومواقع اخرى ؟... ام الاحتكام الى الشعارات التي يرفعها عن العدالة والحرية والمساواة وحقوق الانسان ؟..».

في كلتا الحالتين وجد انه يواجه وضعا حرجا للغاية، فهو في حال لجأ او قرر اللجوء الى الخيار الاول فانه سيكون امام امرين:

الاول: العودة الى الاحداث والوقائع التأريخية منذ بدء المواجهة بين الحضارتين الغربية والاسلامية مرورا بأقامة المسلمين لدولتهم في الاندلس، والحروب الصليبية، وبعد ذلك سقوط الاندلس، والصراع مع الامبراطورية العثمانية وانهيارها النهائي في الربع الاول من القرن الماضي، حتى انتصار الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩، وسيستقرئ تلك الاحداث والوقائع بدقة متناهية ومن ثم يصل الى نتيجة مفادها استحالة القضاء على الوجود الاسلامي بشكل تام سواء كان ذلك الوجود في قلب اوربا او على اطرافها او بعيدا عنها.

الثاني: استشراف المستقبل بكل ابعاده وتجلياته على ضوء وقائع واحداث الماضي ومجريات الحاضر، ومأخوذا بعين الاعتبار طبيعة القوى الفاعلة في الصراع القادم، وهو بالطبع صراع فكري ـ حضاري يمكن ان توظف فيه الادوات السياسية والاقتصادية، وحتى التأريخية والجغرافية لحسمه بشكل من الاشكال.

واذا كان استشراف الغرب وقراءاته مرتكزة على معطيات علمية سليمة فانه من الطبيعي جدا ان يبحث عن وسائل اكثر نجاعة للتعامل مع الآخر تقوم بصورة رئيسية على اساس الحوار البناء الايجابي، والاستيعاب والقبول بعيدا عن اسس النزعات العنصرية والعرقية القائلة بتفوق جنس على جنس اخر او فئة ـ قومية او دينية ـ على اخرى.

ولكن للاسف فان كثيرا مما جرى خلال الاعوام القليلة الماضية ومايجري الان يشير بما لايقبل اللبس والغموض الى ان العالم الغربي مازال محكوما بعقدة الازدواجية في نظرته وتعامله مع جل قضايا العصر، ومن المرجح جدا ان تبقى هذه النظرة قائمة الى امد غير معلوم، ولعل مصاديقها الحقيقية تتجلى وتتضح حينما نرى كيف يتعامل الغرب بمفكريه وساسته وحتى عموم الافراد مع قضايا الاقليات غير المسلمة ـ والمسيحية بالتحديد ـ في العالم الاسلامي، وكيف «يضطهد» ـ مع قليل من التحفظ ـ الاقليات المسلمة التي تشكل جزءا لايستهان به من نسيجه الاجتماعي.

ولعل المثال الابرز للحالة الاولى هو قضية الاقلية القبطية في مصر والضجة التي تثار بين الفينة والاخرى عمّا تتعرض له من اضطهاد وتنكيل ومصادرة لحقوقها وتغييب لحرياتها على ايدي المسلمين، وهي ضجة ابسط ما يقال عنها انها محكومة بأهداف سياسية بحتة، ان لم تكن مفتعلة، لان الاقليات المسيحية في اسرائيل على سبيل المثال تتعرض لضروب من الاضطهاد والتنكيل، الا ان القضية لم تثر في اية مناسبة !.

واستنادا الى باحثة اميركية اسمها جريس هالسيل G.Halseal زارت اسرائيل مطلع عام ١٩٩٥ وكتبت تقريرا مطولا عن مأساة المسيحيين في اسرائيل نشرته مجلة «ذي لنك The link» في عدد نيسان ـ ابريل ١٩٩٥ تحت عنوان (المسيحية تموت في ارض المسيح) قالت فيه بالنص: «لم يبق في ارض المسيحية سوى ٤٠ الفا من المسيحيين، وقبل نصف قرن كان عدد هؤلاء نحو ١٣٥ الفا، كانوا نصف سكان القدس و ٩٠٪ من سكان بيت لحم ! لقد تناقصوا في القدس حتى ان طائرتي جامبو كفيلتان بنقلهم جميعا منها، وصاروا في بيت لحم مجرد ١٠٪ من مجموع سكانها، وبأستثناء بيت ساحور، فلم تعد اية مدينة فلسطينية ذات اغلبية مسيحية». في وقت نرى ان ما يتعرض له المسيحيون الاقباط في مصر من

ممارسات خاطئة يعد جزءا ـ او مماثلا ـ لما يعانيه الكثير من المسلمين خصوصا ذوي الاتجاهات السياسية الاسلامية، اي انه مرتبط في جانب كبير منه بجوهر التركيبة السياسية والصراع القائم، مضافا الى ذلك الاصابع الخارجية التي تعمل على توجيه الامور بشكل ينسجم مع مصالحها واهدافها.

ولاتقتصر الضجة على اقباط مصر فحسب، وانما اثيرت في لبنان خلال فترات سابقة دفاعا عن الطائفة المارونية هناك، واثيرت في الاعوام القلائل الماضية في السودان والجزائر دفاعا عن مسيحيي الجنوب في الاول، وبرابرة الشمال في الثانية.

وفي مقابل هذا كله وغيره فأننا نشهد في الغرب ـ اوربا والولايات المتحدة الاميركية ـ اوضاعا للجاليات المسلمة لاتشجع على التفاؤل، في ذات الوقت لايمكن القبول بها، سيما ما يتعلق منها بالمحاولات المحمومة من قبل الاوساط الثقافية والفكرية الغربية لتشويه الصورة الحقيقية للمسلمين هناك وتأليب المجتمع عليهم.

ولعل ماسجله مجلس العلاقات الاميركية الاسلامية من تحفظات ربيع عام ١٩٩٧ على المعلومات التي تنشرها دائرة المعارف الاميركية «الالمانك» يكفي للكشف عن جانب من تلك المحاولات، فقد ادعت «الالمانك» على سبيل المثال لاللحصر «ان الاسلام من تأسيس محمد(ص)، وان تعاليمه هي في القران الكريم، وانه ـ اي الاسلام ـ هو خليط من تعاليم اليهودية والمسيحية والوثنية، وانه انتشر في الاراضي التي احتلها المسلمون بالقوة»، فضلا عن كم هائل من معلومات وارقام ملفقة من هذا القبيل احتوته الدائرة المذكورة.

واذا تطرقنا الى الممارسة العملية فأننا سوف نكون امام حقائق مرة تتنافى تماما مع كل الشعارات الغربية ذات النزعة الانسانية.

فالمسلم في الولايات المتحدة الاميركية، وخصوصا اذا لم يكن حاملا

الجنسية الاميركية سيجد نفسه محاصرا بقوانين مجحفة للغاية لاتلتقي بأدنى المستويات مع معتقداته وجذوره الثقافية والاجتماعية، وعدم الامتثال اليها عن قصد او من دون قصد سيعرضه الى طائلة المساءلة التي غالبا ما تترتب عليها عقوبات صارمة تؤدي في النهاية الى حصول تصدعات وتفكك اسري وقيمي فاضح، فضلا عن اتساع الهوة بين افراد المجتمع الاصليين من جهة، والوافدين من جهة اخرى.

كل ذلك يعني ان المسلمين في الغرب عموما يتعرضون لتهميش مقصود ومخطط له من قبل جهات عديدة تلتقي جميعها عند نقطة واحدة، فالسلطات السياسية على اختلاف مستوياتها تعمل بهذا الاتجاه، والنخب الفكرية والثقافية وشرائح واسعة من المجتمع ايضا تسير على ذات النهج. وبأمكاننا ان نتصور ذلك الامر بوضوح عندما نتمعن قليلا في طبيعة القلق الاوربي من عمليات الهجرة والنزوح المستمرين من بلدان العالم الاسلامي وخصوصا المغرب العربي والعراق وفلسطين الى اوربا، والاجراءات والقوانين المتخذة للحد من الاثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لموجات الهجرة هذه.

بيد ان التجارب المتلاحقة اثبتت بما لايقبل التأويل والشك ان كل الوسائل والسبل لمنع المسلمين من الذهاب الى الغرب لم تكن مجدية بصرف النظر عن دوافع الذهاب ـ سياسية كانت ام اقتصادية ـ وان الحل البديل يتمثل في قبولهم واستيعابهم وفقا لمعايير وضوابط ومناهج مدروسة بدقة.

من هنا كان الاهتمام الغربي بأوجه مختلفة بالتواجد الاسلامي الذي غدا مفصلا مهما من مفاصل الكيان الاجتماعي العام في الغرب.

هذا الاهتمام امتزج بعقد الماضي والخوف من اثار ونتائج المستقبل، حتى ان الكثير من المهتمين بموضوعة العلاقة بين الاسلام والغرب بدت عليهم علائم الدهشة والانبهار وهم يلمسون مثل ذلك التوجه الجديد، فقبل ذلك كان تركيز

الغربيين واهتمامهم بما يجري في العالم الاسلامي امرا طبيعيا ومألوفا بحكم عوامل التداخل والتشابك التأريخي والحضاري والصراعات المتنوعة الاشكال والمضامين، وربما المصالح المتبادلة والمتقاطعة بين الطرفين.

والان وقد تغيرت كثير من الامور على الصعيد العالمي فان اتساع دائرة الاهتمام الغربي بالمسلمين تجاوزت حدود العالم الاسلامي لتشمل قلب المنظومة الغربية، ولتثير جملة تساؤلات عن السر الكامن والدوافع وراء هذا التحول الجديد.

ربما تكفينا الاشارة هنا الى مثالين للتدليل على ما ذهبنا اليه قبل قليل لعلنا نستطيع تشخيص بعض النقاط وتسليط الضوء على جانب من مجريات الوقائع.

المثال الاول من بريطانيا، وبالتحديد من مدينة برمنغهام حيث احتضنت كلية «سلي اوك» المؤتمر السنوي للرابطة الجامعية للباحثين في الدراسات الاسلامية والشرق اوسطية مطلع شهر تموز ـ يوليو ١٩٩٨ بمشاركة مائتي استاذ وباحث في مواضيع متعددة تمحورت جميعها حول التعددية والاديان والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين واليهود. وطبيعي ان موضوع الاقليات المسلمة في المجتمعات الغربية حظي صراحة او ضمنا بأهتمام يتناسب مع طبيعة المرحلة والظرف.

والمثال الثاني المؤتمر الاكاديمي الثاني عن مدينة القدس الاسلامية في اسكتلندا الذي عقد في النصف الثاني من شهر اب ـ اغسطس ١٩٩٨، وشارك فيه اساتذة مسلمون وغير مسلمين في الجامعات البريطانية ـ اكسفورد واكستر وسترلينغ ـ اضافة الى جامعات ومراكز بحوث عربية واسلامية.

ورغم ان كل المحاور المنتخبة في المؤتمر ركزت على الابعاد التأريخية للمدينة المقدسة وجوهر الصراع القائم بين اتجاهات مختلفة حولها، وعرض ومعالجة للادلة والبراهين والحجج التي يسوقها كل اتجاه لاثبات ما يقوله.

رغم ذلك فان التعامل بحسن نية مع مثل هذه المشاريع ينطوي على جانب غير قليل من السذاجة والسطحية وعدم التعمق في امور خطيرة تتداخل فيها العوامل التأريخية مع الوقائع الانية والاثار المستقبلية.

فمناقشة قضية كقضية القدس من قبل مؤسسة اكاديمية واحدة او اكثر في الغرب يمكن ان نفهمه او ننظر اليه من اكثر من زاوية، فهو يمكن ان يكون بمثابة محاولات لوضع مرتكزات لحوار حول حقائق تأريخية ليست بحاجة الى حوار اصلا، بعبارة اخرى ـ ايا يكن منحى الحوار ـ فانه سيشجع اليهود على بذل الجهود المحمومة لتغيير الحقائق التأريخية والثوابت الجغرافية معا. في نفس الوقت فان مناقشة تلك القضية بهذه الصورة من الممكن ان تساهم في رصد الاتجاهات بين اوساط الجاليات المسلمة في اوربا والولايات المتحدة بصورة غير مباشرة، اضافة الى كونها تعد نوعا من الخدمة السياسية لصناع القرار السياسي في العواصم المعنية والمهتمة بموضوعة القدس ومسعى للتقريب بين الخصوم.

من خلال ذلك يمكننا التوصل الى نتيجة مفادها ان الاهتمام الاستثنائي وغير المعهود من قبل النخب السياسية والفكرية الغربية بالمسلمين المهاجرين ـ تحت اي عنوان من العناوين ـ فرضته ضرورات سياسية بالاساس، بعضها ذات بعد مرحلي ـ اني، وبعضها الآخر يرتبط بالمستقبل المنظور وغير المنظور، اي ان فيه افقا استراتيجيا يتسم الى حد ما بالشمولية والربط بين مختلف قضايا ومشاكل العصر، وعلينا نحن المسلمين ان ندرك حقيقة مهمة وهي ان جبهات الصراع والمواجهة القادمة بين الاسلام والغرب لن تتحدد ميادينها في اصقاع العالم الاسلامي فقط، وانما ستغدو مساحات ربما واسعة في الغرب ساحات للصراع حيثما وجد المسلمون ككيانات لها بناها وهياكلها ومنظوماتها الثقافية بأطارها العام، وعلينا ان لاننظر الى كل مشاريع الحوار بين الطرفين، او التي يبادر الآخر

الى تبنيها وتنظيمها على انها منطلقات جديدة لمرحلة تختلف عما سبقها شكلا ومضمونا، فالكثير من دعوات الحوار المنطلقة من هناك ليست سوى ادوات مستحدثة لادارة وتوجيه الصراع مثلما هو الاهتمام بالمسلمين في بلدانهم، كما هو الحال منذ مئات السنين، او الاهتمام بالذين اصبحوا جزءا من نسيج الغرب الاجتماعي خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي.

الاقليات المسلمة ... كيف تتأقلم مع مجتمعاتها؟

في السابع عشر من شهر نيسان ـ ابريل عام ٢٠٠٠ شهدت العاصمة البرازيلية ريدو جانيرو الاجتماع الثاني للجنة الخبراء[١] المكلفة بوضع خطة عمل للحفاظ على حقوق الجماعات المسلمة في الدول غير الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الذي حضره اعضاء اللجنة البالغ عددهم اثني عشر عضوا، اضافة الى الدكتور عز الدين العراقي[٢] الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي في ذلك الوقت وثلاثة من اعضاء الامانة العامة.

ومع ان هذا الاجتماع لم يكن الاول من نوعه بل سبقه اجتماع مماثل عقد في العاصمة الاسبانية مدريد في شهر كانون الاول ـ ديسمبر عام ١٩٩٨ الا ان الافكار التي طرحت خلاله والتوصيات التي خرج بها امتازت بالسعة والشمولية رغم ان بعضها يحتاج الى وقت وجهد كبيرين حتى يتحول من الاطار النظري الى الواقع العملي.

فأوراق العمل التي قدمت من قبل عدد من اعضاء اللجنة تمحورت حول

---

(١) هذه اللجنة تعد احدى لجان منظمة المؤتمر الاسلامي.

(٢) انتهت فترة ولايته في عام ٢٠٠١ وقد انتخب مواطنه السيد عبد الاله بلقزيز خلفا له خلال القمة التاسعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة ربيع عام ٢٠٠١.

موضوعات رئيسية، هي:

* حماية الاقليات المسلمة المعرضة للاستئصال والتهديد.
* دور الاعلام في دعم حقوق الاقليات المسلمة.
* الحفاظ على الهوية الاسلامية بين الاقليات.
* المبادئ والاسس التي تحكم التعامل مع الاقليات والمجتمعات التي تعيش فيها.
* موقف الشريعة الاسلامية من الاقليات غير المسلمة في المجتمعات الاسلامية.

اما التوصيات فقد جاءت في قائمة طويلة من النقاط، وشكلت بصورة او بأخرى اطارا متمما لتوصيات اجتماع مدريد، وهي في واقع الامر بدت لمن يطالعها بدقة عبارة عن عملية تفكيك للموضوعات الانفة الذكر.

وبالطبع فان مجمل الاثارات النظرية في اجتماع ريدو جانيرو عكست جانبا كبيرا من هواجس القلق والاضطراب والشعور بعدم الامان لدى ابناء الاقليات المسلمة في البلدان غير المسلمة من جهة، ومن جهة ثانية وبنفس المستوى هواجس القلق والرغبة الجادة في العثور على حلول ـ ولو جزئية او تدريجية ـ من قبل النخب والمؤسسات الفكرية والثقافية في العالم الاسلامي. اي بعبارة اخرى يمكننا القول ان هناك هموما مشتركة لدى الجميع، وفي حال وجد اختلاف ما فانه يتمثل في الاساليب والوسائل المطروحة لمعالجة المشكلات واحتواء الازمات، وهذا الاختلاف مرده تنوع المشكلات والازمات وتشعبها، فضلا عن تعدد العوامل المسببة لها وتباينها من مكان الى اخر.

ومهما يكن من امر فان ايلاء اهتمام كبير من قبل العالم الاسلامي بالاقليات المسلمة خارجه يتجاوز المبادرات والجهود الفردية او المؤسساتية المحدودة، يعبر ذلك الاهتمام عن انتقالة مهمة للغاية يمكن ان تساهم مع عوامل اخرى في

تسجيل حضورا اسلاميا اكثر فاعلية وديناميه في مختلف الميادين العالمية ـ السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية، ولكن ذلك يرتبط بعدة مسائل، منها طبيعة العوامل المؤثرة على الاقليات المسلمة، سواء تلك التي افرزها المحيط الذي نشأت فيه او تلك التي تحدد ضوابط الحركة والفعل في عالمها نفسه ـ اي العالم الاسلامي كمنظومة لم تبلغ درجة التكامل حتى الان، لاعقائديا ولافكريا ولاسياسيا، ومنها ايضا سبل التقارب والتواصل فيما بين الاقليات، وفيما بينها وبين مرجعياتها في العالم الاسلامي، ايا تكن طبيعة تلك المرجعيات، فضلا عن مسائل اخرى من هذا القبيل.

ومما لاشك فيه ان اية اقلية تعيش في مجتمع ما لابد ان تجد نفسها معرضة لضغوطات ومحكومة بقيود وضوابط قد تكون مرهقة في اغلب الاحيان، وتتزايد هذه الضغوطات وسطوة الضوابط والقيود في حال كانت الاقلية متمسكة بثوابت ـ قيم ومبادئ واعتبارات ـ قومية او دينية او وطنية وليست مستعدة للتنازل عنها او المساومة عليها لصالح قيم ومبادئ واعتبارات المجتمع الذي تعيش فيه.

وكمعيار عام فان الاقليات المسلمة في العالم الغربي تواجه منذ زمن بعيد تحديين، الاول، الاندماج في مجتمعاتها ـ اي المجتمعات الغربية ـ دون ان يؤدي ذلك الاندماج الى اختلال موازينها الفكرية والثقافية والحضارية. والتحدي الثاني ـ وهو مرتبط في كل الاحوال بالتحدي الاول ـ فهو ترسيخ الهوية الاسلامية وإعطاؤها موقعا مؤثرا يتيح لها ان تكون جزءا واضحا ومتميزا من نسيج اجتماعي متعدد الابعاد والجوانب والعناوين، وكذلك الاشكال والالوان !.

هذا يعني انها سواء ارادت او لا فأنها لايمكن ان تعتبر نفسها معزولة عن تفاعلات متسارعة على كافة الصعد والمستويات تحدث في كل لحظة تحولات يطال تأثيرها الجميع دون استثناء، فضلا عن ذلك فهي طوال الوقت تكون مرصودة من قبل افراد ومؤسسات ـ رسمية وغير رسمية ـ وقد تنتج سلوكيات

معينة في بعض الاحيان تبدو في نظرها طبيعة ومألوفة، بينما هي في نظر الآخر خاطئة، بل وغير قانونية. اضف الى ذلك فان النزعات العنصرية والعرقية التي لم تنجح التطورات العلمية والتحولات الفكرية الهائلة في كبح جماحها، هذه النزعات غالبا ما تطل كأشباح مخيفة ومقلقة جدا على الاقليات المسلمة، متسببة في تعميق الهوة بين الطرفين بدلا من العمل على ردمها. وعلى امتداد قرون عديدة كانت الاقليات المسلمة في اوربا موضع اضطهاد وقمع وتنكيل فظيع للغاية، وكانت مواقع شهيرة مثل البوسنة والهرسك والشيشان وكوسوفو وغيرهما تعاني من وطأة الاساليب الهمجية كما هو حالها اليوم، ومواقع اخرى كانت تعاني بصور واشكال مختلفة انواعا وضروبا اخرى من القمع والاضطهاد والتنكيل.

ومع ان البشرية عموما لم تبق على حالها، الا ان الظروف المحيطة بالاقليات ـ سيما المسلمة ـ في الغرب لم يطرأ عليها تغير في المضامين، الا اللهم في الاشكال فقط.

وينبغي علينا ضمن هذا السياق، وحتى نلتزم القدر المعقول والمقبول من الموضوعية ان نشير الى ان مشاكل وازمات الاقليات المسلمة تعود في جانب منها الى عوامل واسباب وظروف ذاتية لاعلاقة لها بالمحيط او منهج المجتمع واسلوبه في التعامل مع الاخر، وهي تعكس مستوى الثقافة والوعي ومدى الادراك والفهم لجوهر المصالح العامة، خصوصا في جانبها العقائدي. ليس هذا فحسب، بل ان ما يجري في بقاع العالم الاسلامي لابد ان ينعكس بالضرورة على المسلمين المتواجدين في اوطان غير اوطانهم، اما بشكل مباشر او بشكل غير مباشر.

وفي مقابل تلك التحديات وغيرها فانه من المنطقي والمفترض ان توضع حلول ومعالجات واقعية او اقرب الى الواقعية بحيث لاتستغرق في المثاليات

وتصبح بالتالي مجرد نظريات وافتراضات تدور في اطار حلقات مغلقة من الجدل البيزنطي العقيم الذي لايؤول في نهاية المطاف الى اية نتيجة.

ويبدو ان الحلول والمعالجات التي وضعها اجتماع البرازيل - ريدو جانيرو - بجلساته الخمس بصورة توصيات الى منظمة المؤتمر الاسلامي تميزت بكونها لامست الواقع الى حد كبير وركزت على القضايا الملحة من قبيل:

* مناشدة الاقليات المسلمة في كل دولة العمل على توحيد صفوفها وعلى تشكيل اتحادات تمثلها امام السلطات المحلية كي تتحدث بصوت واحد وتخطط لنموها الثقافي والتعليمي والاقتصادي، وتسهم في عملية البناء الاجتماعي العام، ومناشدتها نبذ الخلافات المذهبية والعرقية والحزبية وكل ما من شأنه اضعاف صفها الاسلامي وعبر ماتراه مناسبا من اليات وصيغ.

* تشجيع الاقليات المسلمة على اقامة المؤسسات التعليمية النظامية لكل المراحل الدراسية التي تعنى بالتربية والثقافة الاسلامية للحيلولة دون فقدان الهوية والذوبان في المجتمعات الاخرى.

* زيادة وتفعيل البرامج التي تقدمها الدول والهيئات الاسلامية لزيارات العلماء المسلمين في شتى المجالات العلمية والشرعية، والشخصيات الاجتماعية للاقليات للتعرف على اوضاعها في اماكن وجودها ومتابعة احوالها والاسهام في النهوض بهذه الاحوال.

* تفعيل ادارة الاقليات بمنظمة المؤتمر الاسلامي ومدها بالامكانات التي تتيح لها تأدية اعمالها على الوجه المطلوب، على ان تعمل الادارة على اصدار نشرة فصلية تهتم بشؤون الاقليات وتغطي انشطتها وتكون مصدر المعلومات عنها وحلقة بينها وبين الدول والمجتمعات الاسلامية في جميع انحاء العالم، بالاضافة الى عمل هذه الادارة على الاستفادة من رجال القانون المختصين في مجالات القوانين الدولية وحقوق الاقليات.

* تأسيس مركز معلومات شامل عن اوضاع الاقليات المسلمة في الدول غير الاعضاء يغطي تركيبتها الديموغرافية وتأريخها ومكانتها في دولها والمنظمات الاسلامية العاملة في نطاقها وأية معلومات مفيدة اخرى في اطار مسح شامل لاوضاع هذه الاقليات.

* انشاء موقع على شبكة الانترنت يعرّف بوضع الاقليات المسلمة والمشكلات التي تتعرض لها.

* توثيق الصلات بلجان حقوق الانسان الدولية وتزويدها بالمعلومات اللازمة عن الاقليات التي تتعرض للاضطهاد او التمييز.

* الاستفادة من التقنيات الحديثة في ميادين الاعلام والاتصال وتوظيف دور الفضائيات لخدمة الاقليات المسلمة والحرص على تعلم وتعليم اللغات الحية بأعتبارها اداة اساسية في نقل الافكار وتبادل الاراء.

ومن خلال النقاط الانفة الذكر يتضح لنا ان الحلول والمعالجات تتمحور حول مسائل اساسية ثلاث هي:

اولا: تعميق اواصر العلاقات والروابط بين الاقليات المسلمة في مختلف بقاع العالم والعمل على ازالة الشوائب التي تسود العلاقات فيما بينها، وفيما بين الافراد والجماعات في اطار كل اقلية.

ثانيا: زيادة فاعلية ونشاط الدول والمنظمات والهيئات الاسلامية في كافة المجالات للحيلولة دون انسلاخ الاقليات المسلمة عن جذورها الدينية والثقافية والحضارية.

ثالثا: توظيف التقنيات العلمية المتطورة بأقصى قدر ممكن لتعميق اواصر العلاقات والروابط، وكذلك لزيادة فاعلية ونشاط الدول والمنظمات والهيئات الاسلامية، اي ايجاد حالة تكامل وانسجام وتجانس بين الاهداف والوسائل، ومن ثم ترجمة النظرية الى واقع عملي بناء.

ولعل من بين المفاهيم الجديدة التي طرحت خلال الاجتماع المذكور هي التعددية الايجابية والتعددية السلبية، وذلك ضمن دراسة مفصلة قدمها حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد علي التسخيري رئيس رابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية في ذلك الوقت[1] ورئيس لجنة تنسيق العمل الاسلامي المشترك في ايران.

والتعددية الايجابية بحسب رؤية الشيخ التسخيري تتمثل في«تمتع الاقليات على اختلافها بالحقوق الانسانية والثقافية»، اي انه يدعو الى المساواة الكاملة والحرية التامة مع القبول بمبدأ الاختلافات الدينية والثقافية.

وهذا الطرح يتناقض الى حد كبير مع مفهوم العولمة الذي يقوم على الغاء الآخر وتطويعه وتهميشه وارغامه على استبدال قيمه الثقافية والحضارية والدينية بقيم اخرى وافدة عليه وغريبة عنه. ومثلما يقول الشيخ التسخيري «ان هذه الثقافة المهيمنة ـ ويقصد بها العولمة ـ ليست سوى واحدة من لوازم الحداثة وهي ترغب في فرض نفسها على الجميع بالقوة والقهر.

اما ما يعنيه بالتعددية السلبية فهي «الجهل بعقائد وقيم وافكار الآخرين رغم العيش الطويل معهم، وعدم وجود الرغبة الكافية في معرفتها اما بسبب الخوف من تأثيرها السلبي او النظر اليها والتعامل معها بأزدراء».

وفي هذه الحالة فان مجتمعا ما من المجتمعات يبدو من بعيد وكأن مكوناته وعناصره المختلفة منسجمة ومتجانسة بعضها مع البعض الاخر، الا ان الاقتراب منه سيكشف عن ظواهر تشظي وتناقض فاضحة تنبئ عن تداعيات

---

(١) اعفي من منصبه من قبل اية اللة السيد علي الخامنئي قائد الثورة الاسلامية في مطلع شهر ايلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ واختير الشيخ محمد محمدي عراقي خلفا له، حيث اوكلت للشيخ التسخيري رئاسة المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية.

خطيرة مثلما هو حاصل بالضبط في بعض من مجتمعات الغرب، والشرق ايضا، حيث نجد ان هناك اقليات مسلمة اوغير مسلمة، ودول ـ مجتمعات ـ لازالت ترفض القبول بالاخر والتحاور معه والالتقاء به عند القواسم والهموم المشتركة.

ويرى الشيخ التسخيري ان اعتماد التعددية السلبية كأستراتيجية يؤدي اليوم الى الحرب والمواجهة بين الشعوب والفرق المختلفة في نهاية المطاف، ومن ناحية اخرى يعكس للعالم طابعا يتسم بالعنف والارهاب عن الاسلام والمسلمين، ويشوه صورته في انظار الرأي العام العالمي، علاوة على ذلك فانه لايمكن الجمع بين سياسة الحوار بين الحضارات ومبدأ التعددية السلبية، فهاتان متناقضتان دائما. اي اننا كمسلمين ينبغي علينا بالمقدار الذي نرفض به ـ وندعو الى رفض ـ التعددية السلبية، او ما يمكن ان يطلق عليه العزلة والانغلاق والتقوقع على الذات، ينبغي علينا ان نجعل من التعددية الايجابية القائمة على الحوار والانفتاح والمرونة دون التخلي عن الثوابت منهجا عاما في التعاطي مع الذات ومع الاخر، وهذا ما يحتاج الى جهود كبيرة لابد ان يضطلع بها الجميع دون استثناء، جهودا تبدأ اولا من القراءة الدقيقة والواعية لظروف ومتطلبات العصر وطبيعة العوامل والقوى المحركة والموجهة له لتنتهي الى المشاركة الفاعلة في صناعة التحولات والتأقلم والتكيف وفق الضوابط والقيود والحدود التي رسمتها قيم الدين والثقافة والتراث، ووفق ضرورات وتحديات العصر التي اوجدها العلم والعقل.

قد تكون المحاولة شاقة لكنها ممكنة !.

الوجود الاسلامي في اوربا ... من تحديات الاندماج الى ترسيخ الهوية

يستطيع المتابع للتحولات في اوربا خصوصا، والغرب على وجه العموم خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي ان يرصد ظاهرتين، الاولى، التزايد الكبير لاعداد المسلمين هناك ارتباطا بظروف واوضاع سياسية واقتصادية شهدتها بلدان عديدة ـ بل معظم بلدان العالم الاسلامي ـ، والظاهرة الثانية، تعامل الغرب مع الدين لا من منطلقات اجتماعية وثقافية فحسب، وانما من منطلقات سياسية وفكرية كذلك.

وليس غريبا ان تكون كلتا الظاهرتين موضع اهتمام استثنائي من قبل العالمين الغربي والاسلامي، اتخذ صورا واشكالا مختلفة عن بعضها البعض في معظم الاحيان لاسباب عدة من بينها، حالة العداء التأريخي التي سادت العلاقة بين الطرفين لقرون امتدت من الحروب الصليبية مرورا بالصراع بين الامبراطورية العثمانية ـ دولة الخلافة الاسلامية ـ والامبراطوريات الغربية في اوربا، الى حقبة السيطرة الاستعمارية على معظم بقاع العالم الاسلامي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، وكذلك طبيعة النظرة الغربية للاسلام التي ترسخت وتأصلت في ذهن المتلقي الغربي عبر كم هائل من الدراسات والابحاث الاستشراقية للعشرات من المستشرقين الباحثين عن الحقيقة في بعض الاحيان، والمدفوعين في احيان اخرى من قبل الدوائر السياسية

الاستعمارية وفقا لمخططات موضوعة ومصاغة بدقة واحكام، وكذلك تحول الاسلام الى ظاهرة سياسية عالمية تبلورت شيئا فشيئا من خلال ظهور التيارات والحركات السياسية الاسلامية التي استنبطت من احكام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة برامجها ورؤاها السياسية فيما يتعلق بشكل النظام السياسي وحدود سلطة الحكام وطبيعة العلاقة بين هؤلاء وابناء المجتمع، وراحت تلك التيارات والحركات السياسية الاسلامية بالتالي تشكل تهديدا جديا وخطيرا للانظمة السياسية القائمة على اسس علمانية غربية من جانب، وعلى نزعة عسكرية ديكتاتورية من جانب اخر.

وهذا يعني ان تقييم ابعاد الظاهرتين كان فيه من الاختلاف والتفاوت اكثر مما فيه من التشابه والتماثل. ففي الوقت الذي رأى فيه بعض المفكرين المسلمين ان تزايد اعداد المسلمين في الغرب سيمنح الاسلام قوة اضافية وييسر نقل قيمه ومبادئه الى مجتمعات اخرى تجهل عنه الشيء الكثير، وذلك بطريقة سلمية بعيدة عن منطق القوة، في نفس الوقت رأى اخرون ان ذلك التزايد يمكن ان يؤدي الى اضعاف المسلمين والعالم الاسلامي سيما وان عددا لابأس به من المهاجرين للغرب هم اما من اصحاب الكفاءات العلمية والفكرية ـ اي من النخب التي تعد عصب الانتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم والتحضر، واما من عامة الناس الذين يفتقدون الى القدر الكافي من الوعي والثقافة للتحصن من مخاطر الحضارة الغربية والحيلولة دون الانصهار والذوبان في بوتقتها بلا حسابات دقيقة.

اما في الغرب فتوجد ايضا رؤيتان، فالبعض يعتقدون ان تعزيز الوجود الاسلامي هناك يمكن ان يساهم الى حد ما في كبح جماح حالة العداء التأريخي وازالة العقد التي يحملها المسلمون في نفوسهم حيال كل ما هو غربي، وبالتالي تغيير طرائق تفكيرهم وقناعاتهم. بينما يحذر فريق اخر بشدة من

المخاطر التي يحملها ذلك التدفق البشري الهائل من بقاع العالم الاسلامي الى البلدان الغربية، تلك المخاطر التي ترتبط بالقيم الثقافية والانماط السلوكية والاعتبارات الاقتصادية، ويدعو الى البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للحد من ـ او القضاء على ـ حالة التدفق هذه.

ولكن رغم تلك التوجهات والاتجاهات المختلفة ـ المتناقضة والمتقاطعة، ورغم الفاعلية التي تبديها شتى وسائل الاعلام والتثقيف والتوجيه لكل طرف من الاطراف لفرض ما تراه صحيحا وما ينبغي ان يكون، فان الواقع القائم يؤشر الى حقائق لابد للجميع التعامل معها بموضوعية وتعقل بعيدا عن التشبث بنزعات ومخلفات الماضي والتوجس والخشية من المستقبل، ومن ثم فان الوجود الاسلامي الذي بات يشكل جزءا ـ من الصعب بمكان تجاهله ـ من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي وحتى الاقتصادي للمجتمع الغربي يحتاج الى من يتعاطى معه انطلاقا من تلك البديهية لاغيرها.

وهكذا فأننا حين نقرر تلك البديهية ـ او الحقيقة ـ سنكون ملزمين دون شك بالتفتيش اولا عن العوامل والظروف المساعدة في ترسيخ هوية الوجود الاسلامي في الغرب، واوروبا بصورة اكثر تحديدا، وثانيا البحث في العوامل والظروف المضادة لذلك، دون ان ننسى او نتناسى ان قضية الاندماج ـ بأوجهه المتعددة ـ هي التعبير الآخر عن قضية ترسيخ الهوية، لكنها قد تكون سابقة عليها وممهدة لها.

ولعل المحاور، او الاسئلة التي طرحت في المؤتمر الدولي الثاني حول اوربا والاسلام الذي نظمته جامعة آل البيت الاردنية في عام ١٩٩٨ قد تشكل اطارا عاما وشاملا يستوعب موضوعة الهوية والاندماج، وقد كان من بين ابرز تلك المحاور:

* كيف يمكن مواجهة سوء الفهم السائد بين الطرفين، وكيف يمكن تشجيع

التسامح والاحترام المتبادل ؟.

* كيف يمكن تحليل وفهم دور وسائل الاعلام والنتاج الادبي والمعاهد التعليمية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التي تبلور الاراء وتكوّن الانطباعات ؟.

* ما هي افضل السبل للتنقيب والبحث في التصورات والقوالب المسبقة في العالم العربي للمفاهيم الاوربية عن الديمقراطية وحقوق الانسان وقضايا المرأة ؟.

* ما هي افضل السبل لاطلاع الغرب على اسهامات الاسلام ماضيا وحاضرا في الحضارة العالمية، وكيف يمكننا الاستفادة من التجارب التأريخية في هذا المجال؟.

ولعل الجانب المفيد في مثل تلك النشاطات والفعاليات يتمثل في ان بعض الاطروحات النظرية يمكن مقاربتها ومطابقتها مع الوقائع العملية، او هي مستقاة ومستندة الى تلك الوقائع، الامر الذي يضفي عليها اهمية وقيمة كبرى عند محاولة التوصل الى استنتاجات علمية وموضوعية، او استشراف المستقبل على ضوء قراءة الوقائع وتحليل الارقام بتجرد.

ولكي تكون الصورة اكثر وضوحا امام القارئ نشير هنا الى ثلاثة نماذج للوجود الاسلامي في اوربا، النموذج الاول في المانيا، والثاني في بريطانيا، والثالث في فرنسا.

واخترنا المانيا لان وزير الداخلية الالماني الاسبق اوتو شيلي A.Schili اعلن عام ١٩٩٩ تأييده للاعتراف رسميا بالاسلام في المانيا، وهذه مبادرة تحمل بين طياتها دلالات ومعان مهمة وتدعو الى التساؤل.. ماالذي دفع الوزير الالماني للاعلان عن ذلك، سيما وان حالة العداء التأريخي من قبل الالمان، كجزء من الغرب مازالت قائمة بصور واشكال مختلفة ؟.

لاشك ان العدد الكبير للمسلمين في المانيا، والذي يربو على ستة ملايين شخص وتعود بداياته الاولى الى ما قبل ثلاثة عقود سابقة يمثل العامل المهم

والاساسي لان تحظى قضية الوجود الاسلامي هناك بأهمية لدى السلطات الرسمية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وعموم شرائح المجتمع.

اضف الى ذلك ان تبلور هذا الوجود بأطر تنظيمية ذات طابع سياسي - ثقافي - اجتماعي شكل عاملا اخر في اعطاء المسألة بعدا ومساحة اكبر من الاهتمام، فهناك اطاران تنظيميان رئيسيان، الاول هو المجلس الاعلى للمسلمين الذي تأسس عام ١٩٨٨ وكان من ابرز اهدافه تمثيل الوجود الاسلامي والمطالبة بحقوقه امام الدوائر والاوساط الرسمية وغير الرسمية، والتعريف بقضايا المسلمين لابناء الديانات الاخرى عبر الاستفادة من وسائل الاعلام والمنابر الثقافية والسياسية، ويسعى المجلس بحسب رئيسه الدكتور نديم الياس «الى بذل اقصى الجهود لتجميع الجاليات الاسلامية في كيان واحد يتسم بالقوة والفاعلية والدينامية».

اما الاطار التنظيمي الثاني فهو مجلس الاسلام الذي تأسس في عام ١٩٨٦ وتتركز جهوده في المجال الاعلامي المرتبط بخدمة القضايا الاسلامية وتصحيح صورة الاسلام.

اما بالنسبة للنموذج الثاني (بريطانيا) فان الاشارة اليه جاءت لسببين، الاول، ان تأريخ المسلمين في هذا البلد يعود الى مطلع القرن الماضي عندما بدأت موجات الهجرة من شبه القارة الهندية الى بريطانيا لاجل البحث عن لقمة العيش. اما السبب الثاني، لكون ان الدين الاسلامي يحظى بأحترام رسمي في بريطانيا رغم انه غير معترف به رسميا الى جانب الديانة المسيحية البروتستانية الانجليكانية.

وما يلفت الانتباه بالنسبة للوجود الاسلامي هناك هو انه في الوقت الذي لم تعد فيه الثقافة الاسلامية تخضع لمثل القيود والضوابط التي تخضع لها في بلدان اخرى فان ملامح الحضور والتأثير السياسي للمسلمين بدأت تلوح في الافق - بل

وتظهر واضحة ـ من خلال التمثيل في المجالس البلدية والمحلية في مرحلة اولى ومن ثم البرلمان حيث نجح مسلمون في احتلال مقاعد في مجلس النواب البريطاني وكذلك في مجلس اللوردات، اضافة لذلك فان الاعلان عن تأسيس المجلس الاسلامي البريطاني في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٧ الذي ضم مائتين وخمسين منظمة اسلامية اعتبر في نظر البعض من افراد النخبة البريطانيين تحولا مهما على صعيد الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي للجالية الاسلامية في بريطانيا.

اما في فرنسا فان مجرد ان نعرف ان المسلمين يشكلون اكبر اقلية في هذا البلد فان ذلك يكفي للتدليل على تأثيرهم في مجمل الحياة العامة، ولعل استقبال الرئيس الفرنسي جاك شيراك مطلع عام ٢٠٠٠ لممثلين عن الجالية الاسلامية يعني دون شك ان مراكز القرار العليا في الدولة قد اعترفت بهم فعليا رغم انها لم تعترف بالدين الاسلامي كدين رسمي في البلاد. ولكن ما يؤخذ على الوجود الاسلامي في فرنسا هو انه لم ينجح في تشكيل اطار او هيكل تنظيمي يتناسب مع حجمه وسعة تأثيره رغم وجود تجمعات صغيرة مثل اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا، واتحاد الاتراك والافارقة، ومسجد باريس، والفيدرالية العامة لمسلمي فرنسا، وجماعة الدعوة والتبليغ، وذلك لاسباب ودواع ذاتية داخلية، وموضوعية ـ خارجية في ذات الوقت.

هذا من جانب، ومن جانب اخر فان النزعات العنصرية في فرنسا تبدو في بعض الاوقات اكثر منها في بلدان اوربية اخرى على سبيل المثال لا للحصر بريطانيا، الامر الذي يؤدي الى خلق اجواء توتر بين المسلمين والمسيحيين ـ او بعبارة ادق السلطات الرسمية ـ ويفضي الى مواجهات فيما بينهم لاسباب ترتبط بأعتبارات ثقافية ودينية بالدرجة الاساس.

وليس في المانيا وبريطانيا وفرنسا فحسب يمكن ان نلحظ نسبا متفاوتة

لفاعلية الوجود الاسلامي، بل ان ذلك الوجود في دول مثل سويسرا وهولندا وبلجيكا والنمسا وغيرها بات يشكل رقما له لهميته في معادلات القوة الاجتماعية والثقافية، والذي من الطبيعي ان يحقق قدرا من النجاح ليشغل حيزا في الميادين السياسية اذا احسن اجادة اللعبة السياسية بالشكل المطلوب.

ولكن مع ذلك فان هناك معوقات وعراقيل كثيرة تحول دون تحقيق اندماج كامل او ترسيخ الهوية الاسلامية واعطائها سمات مميزة تعكس خصوصياتها، ففي المانيا يعدد الباحثون جملة من الحقوق الدينية التي حجبت عن المسلمين هناك منها:

اولا: عدم الموافقة على تدريس الدين الاسلامي في المدراس الرسمية الالمانية للتلاميذ المسلمين الذين يزيدون على مائتي الف، وذلك من خلال مناهج تضعها المؤسسات الاسلامية ويدرسها مدرسون مسلمون وما يستلزم ذلك من ميزانية للتمويل.

ثانيا: رفض الحكومة الالمانية السماح للمسلمين بأقامة مذبح خاص بهم، ووفقا للشريعة الاسلامية في الوقت الذي سمحت فيه لليهود بالذبح وفق تعاليم ديانتهم !.

ثالثا: التعنت في تطبيق القانون من قبل السلطات المحلية في الولايات فيما يتعلق ببناء المساجد، فلم يتم حتى الان بناء مسجد الا بعد متابعة قانونية وصدور حكم قضائي، والمرور بعقبات عديدة حول الموقع او بناء مأذنة وارتفاعها، او السماح بالاذان.

رابعا: ابعاد المسلمين عن المشاركة في مجالس الاشراف على مجالس الاعلام التي تضم يهودا ونصارى، في الوقت الذي تفسح فيه وسائل الاعلام الالمانية المجال للمعادين للاسلام وكارهيه لبث اضغانهم بصفتهم خبراء اسلاميين.

ونفس تلك العقبات والعراقيل او مشابهة لها تواجه المسلمين في اي بلد اوربي او غربي اخر، وهي قد لاتكون شيئا ذا بال اذا اخذنا بنظر الاعتبار الهوة الواسعة بين الثقافتين الغربية والاسلامية، ولايمكن ان تكون بمثابة السد الذي يحول دون الاندماج النسبي او جعل الاسلام احد العناوين البارزة في اوربا، اذا لم يكن اليوم فغدا او بعد غد !.

«الاسلام السياسي» ... معضلة القبول وسلامة التوظيف

ربما يكون صعبا الى حد ما تحديد تأريخ معين ودقيق لظهور مصطلح «الاسلام السياسي»، لكن ليس من الصعب تتبع المراحل التأريخية التي لعب فيها الاسلام بأطاره الشامل دورا رياديا في بناء وتأسيس الدولة، ان لم يكن هو المحور والاساس الذي قامت عليه.

ولعل الرسالة السماوية التي جاء بها الرسول الكريم محمد بن عبد الله (ص) تضمنت ابعادا مختلفة، منها البعد السياسي بما انطوى عليه من مفردات ومفاهيم ومصطلحات استبدلت بغيرها في مراحل تأريخية متأخرة، بيد ان مضمونها وجوهرها بقي على حاله او تعرض الى تغييرات طفيفة.

فالكيان الذي وضع اسسه خاتم الانبياء محمد (ص) وفقا للارادة الالهية لم يك كيانا اجتماعيا فحسب يهدف الى صياغة منظومة علاقات بين الافراد تخضع للمعايير الاخلاقية والانسانية، ولم يك كيانا اقتصاديا فحسب وجد لتحقيق قدر من المساواة والعدالة في مجتمع كان التفاوت الطبقي فيه هو السمة الغالبة بين افراده.

هذا الكيان في حقيقة الامر استوعب الجميع من خلال اطروحة شاملة تجاوزت الجوانب الاجتماعية والاخلاقية والاقتصادية لتتعامل مع كل تفاصيل ودقائق الامور وتضع احكاما ومعايير تنظم دينامية المجتمع، حقوقه وواجباته بالمعنى الواسع. بعبارة اخرى ان الرسول الكريم (ص) في الوقت الذي جاء بدين

سماوي جديد فانه اسس دولة متكاملة كان مركزها وعاصمتها مكة المكرمة ثم المدينة المنورة، وقد توسعت تلك الدولة بعد وفاة الرسول (ص) حتى غدت مترامية الاطراف وسادت على امبراطوريات عظمى كالامبراطورية الرومانية والامبراطورية الفارسية، وبلغ التنظيم الاداري والسياسي فيها درجة متقدمة للغاية.

ورغم ان مظاهر القمع والاستبداد والعنف والتسلط برزت بشكل واضح وجلي في مفاصل زمنية عديدة في الكيان الاسلامي، سيما خلال العهدين الاموي والعباسي الا ان ذلك لم يفض الى انحلال وتفكك الكيان ـ الدولة، بل ربما حصل العكس في بعض الاوقات، اي ان تلك المظاهر كانت من بين العوامل التي ساهمت الى حد ما في تأصيل وجود الدولة وترسيخ جذورها.

بيد ان انهيار الامبراطورية العثمانية، اخر معاقل الاسلام في الربع الاول من القرن الماضي وظهور الكيانات القطرية والقومية العلمانية التي قامت على غرار نموذج الدولة في اوربا، ادى الى ظهور حركات دعت الى تحكيم الاسلام والعودة اليه ليس على الصعيد الاجتماعي ـ الثقافي فقط، وانما على الصعيد السياسي ايضا، ذلك الامر فهمه البعض على انه ردة فعل على النزعات المعادية للدين التي عبر عنها مصطفى كمال اتاتورك في تركيا، وبدرجة اقل الشاه رضا بهلوي وابنه محمد رضا فيما بعد، وزعماء آخرون في العالمين العربي والاسلامي. في ذات الوقت الذي رأى البعض الآخر ان ظهور تلك الحركات مثل عودة الاسلام بشكل اخر ينطوي على اعتبارات ومضامين سياسية ناسين او متناسين ان الدين الاسلامي يتضمن نظرية سياسية للدولة والحكم والادارة.

ويعتقد هذا البعض ان ولادة مفهوم «الاسلام السياسي» تزامن مع ذلك التحول، وقد يكون ذلك صحيحا الا ان تداول «الاسلام السياسي» بصورة اكبر ارتبط الى حد كبير بأنتصار الثورة الاسلامية الايرانية اواخر عقد السبعينات من

القرن الماضي، اذ ان ذلك الانتصار ادى الى جملة امور منها:

* اختلال موازين القوى العالمية في منطقة تعد من اهم واخطر المناطق بالنسبة للمتحكمين بمصائر الشعوب بحيث ان السياسات المرسومة منذ زمن طويل غدت عديمة الفائدة وعقيمة وغير ذات جدوى.

* تأسيس اول دولة اسلامية ـ بعد انهيار دولة الخلافة الاسلامية في استانبول قبل اكثر من نصف قرن ـ وذلك عبر ثورة شاملة قلبت الموازين رأسا على عقب، وخلقت حقائق ومعطيات جديدة وغير مألوفة.

* تنامي حركة الصحوة الاسلامية في بقاع عديدة من العالم الاسلامي واتساع القاعدة الشعبية لها بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

* نضج وتطور خطاب التيارات الاسلامية واقترابه من الواقعية مع محافظته على الثوابت والمنطلقات الاساسية.

* تزايد تأثير وفاعلية الجاليات المسلمة في المجتمعات الغربية سواء من الناحية الاجتماعية او الثقافية او السياسية.

ومن خلال ذلك ـ وربما غيره ـ اصبح كل فعل او نشاط اسلامي يحمل بين طياته طابعا سياسيا يحسب او يوضع تحت يافطة «الاسلام السياسي»، والاكثر من هذا ان كل ما هو سلبي ومرفوض وشاذ او يوحي بذلك غدا يلصق بالتيارات والحركات الاسلامية والمنتسبين والمريدين لها، ودون الاحتكام الى اي معايير او ضوابط موضوعية بعيدة عن الانحياز والمحاباة.

وازاء ذلك فانه من الطبيعي ان تتمثل على ارض الواقع معادلة معقدة ومتذبذبة وهشة طرفها الاول السلطة، وطرفها الثاني الذي يقف خارج دائرة السلطة ـ اي المعارض الاسلامي ـ والاول يحتل المركز ويمسك بكافة الادوات والوسائل ومستلزمات القوة ومدعم من قوى خارجية، والثاني محاصر ومطارد ومدان وعمله خارج عن اطار «القانون» و«الشرعية».

وهنا فانه من المتوقع ان تكون العلاقة مشوبة بالحذر والتوجس وانعدام الثقة، وفي بعض الاحيان تبلغ درجة خطيرة من التأزم تصبح عندها المواجهة خيارا لابد منه.

وهذا ليس بالامر الغريب حينما تشعر السلطة الماسكة بزمام الامور انها مهددة في وجودها وسيادتها ومصالحها وامتيازاتها ويشعر الآخر بأنه يسير في طريق نهايته موصدة بأحكام.

وفي اطار معركة مثل هذه فان السلطة توظف وتجند كل ما لديها من امكانيات وتستمر في البحث لابتكار وسائل جديدة تتلاءم مع متطلبات الصراع، ويلعب الاعلام في اغلب الاحيان ادوارا مؤثرة انطلاقا من عدة اعتبارات من بينها قدرته على تزييف وقلب الحقائق بالشكل الذي يرغب فيه اصحاب القرار، وبأعتباره احدى قنوات التثقيف والتوعية المبرمجة والمحسوبة بقدر من الدقة. ومصطلحات ومفاهيم مثل الارهاب والتطرف والاصولية ظهرت لتسويق وترسيخ تصورات خاطئة لدى مختلف اتجاهات الرأي العام، وهي في حال وردت في اي موضع فأنها تعني «الاسلام السياسي»، ومثلما يقول مفكر غربي «ان من يريد جعل الاسلام منهجا سياسيا بديلا عما هو قائم حاليا، فهو بذلك يمارس نوعا من الارهاب والعنف ويسلك مسلكا متطرفا، ويسعى من خلال ذلك الى العودة بعجلة التأريخ الى الوراء والغاء كل مظاهر النمو الحضاري وجوانب المعرفة الانسانية البشرية».

وهناك من يعتبر ان السماح لاصحاب الافكار والتوجهات الاسلامية في الذوبان والانصهار بالبوتقة المجتمعية عبر نشاطاتهم وفاعلياتهم السياسية والثقافية والاجتماعية ينطوي على مخاطر جمة قد لاتظهر آثارها آنيا، وعليه ينبغي تهميش اصحاب تلك الافكار والتوجهات والحجر عليهم بشتى السبل والوسائل والاكتفاء بمنحهم حرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية التي لاتحمل مضامين

سياسية، اي ان من يدعو الى ذلك يريد ـ بعبارة اخرى ـ القول بضرورة العمل وفقا لمفهوم فصل الدين عن الدولة، وتحديدا مثلما حصل في اوربا ابان عصري التنوير والنهضة حينما ازيحت الكنيسة ورجالاتها عن الحكم، وهذا ما هو حاصل بالضبط في بقاع عديدة من العالم الاسلامي حيث الحرب الشعواء ضد كل ما يمت الى الاسلام بصلة، وما يزيد نيران هذه الحرب اضطراما تلك الصيحات المنطلقة من معاقل الغرب دون انقطاع من سياسيين كبار ومفكرين وكتاب بارزين، فضلا عن مؤسسات ومراكز جندت نفسها لخوض الحرب حتى تتحقق مراميها واهدافها بالكامل.

ولانحتاج الى جهد كبير لاثبات تلك الحقيقة، فذاك الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون R.Nicson يقول في كتابه «انتهاز الفرصة»: «ليس لاي امة من امم الارض، بما فيها الصين صورة سلبية في الضمير الاميركي كما صورة العالم الاسلامي»، ونفس المعنى يسوقه اخرون من مواطني نيكسون قد يكون ابرزهم في هذا الوقت بالذات صموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما.

ويبدو ان الموقف والتعاطي حيال ما يسمى بـ«الاسلام السياسي» يتسم بالتناقض والازدواجية الى حد كبير، في ذات الوقت الذي يسود فيه المنهج الانتقائي، ففي دساتير معظم الانظمة السياسية للدول المسلمة ـ ولانقول الاسلامية ـ نجد ان هناك اقرارا بالديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية وضمان الحريات بعناوينها المختلفة لكافة افراد المجتمع دون تمييز على اساس الدين او الجنس او العرق او الانتماء السياسي والمذهبي، ولكن حين ننتقل الى ميدان الممارسة والتطبيق فأننا نشهد اوضاعا لانبالغ اذا قلنا بأنها مزرية ومأساوية للغاية. فصفات مثل الارهاب والتطرف التي توصم بها الحركات والتيارات الاسلامية هي في حقيقة الامر ممارسات يومية تقوم بها السلطات الحاكمة وتعتبر جزءا مهما من منهج عملها السياسي. وامامنا في العالم الاسلامي تجربتان شاخصتان بأجلى

صورتيهما، الاولى في الجزائر حينما فازت الجبهة الاسلامية للانقاذ في انتخابات عام ١٩٩١، الامر الذي دفع النخب السياسية والعسكرية العلمانية الى الغاء نتائج الانتخابات وحل الجبهة وزج زعمائها في السجن، والتجربة الثانية في تركيا، اذ فاز حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان بأنتخابات عام ١٩٩٥ وشكل الوزارة بالائتلاف مع حزب الطريق القويم، لكن بسبب التوجه المخالف للنزعة العلمانية في تركيا اقدم العسكر على تنفيذ انقلاب ابيض اطاح بالحزب وزعيمه وازيح هذا الاخير عن المسرح السياسي لمدة خمسة اعوام بقرار من المحكمة التركية العليا.

وفي بلدان اخرى هناك حالات مشابهة لذلك رغم انها لاترقى الى ما هو عليه الحال في نموذج الجزائر وكذلك تركيا.

والاكثر من ذلك كله ان المعركة مع ما يسمى بـ«الاسلام السياسي» تجاوزت حدود وتخوم العالم الاسلامي وراحت بعض فصولها تجري في مواقع اخرى على سبيل المثال كوسوفو وكشمير والشيشان، والبحث فيها صار على اعلى المستويات، وتكفينا هنا الاشارة الى ان وزراء دفاع الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي (الناتو) عقدوا اجتماعا في ربيع عام ١٩٩٥ بمقر الحلف في العاصمة البلجيكية بروكسل لمناقشة خطر الاصولية الاسلامية، وان السكرتير العام للحلف حينذاك خافير سولانا J.Soalana حذر من التهوين من شأن خطر «الاسلام السياسي» معتبرا انه في حده الادنى مماثل للتهديد الشيوعي. وقد يبدو ان رؤية سولانا لاتختلف بشيء عن رؤية الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون او رؤية العلمانيين في الجزائر وتركيا وبلدان اخرى لـ«الاسلام السياسي» وما ينضوي تحت لوائه من مفاهيم ومصطلحات، فضلا عن ذلك فأن صورة «الاسلام السياسي» ربما تتعرض للتشويه في بعض الاحيان من اصحاب الشأن انفسهم، وهذا يعد الخطر الاكبر دون شك !.

وجهات نظر غربية في الاسلام والحركات الاسلامية

كانت محاولة جريئة تلك التي قامت بها اذاعة كولن الالمانية في خريف عام ١٩٩٨ عندما بثت حوارات تمحورت حول قضايا مختلفة عن الاسلام شارك فيها عدد من كبار المستشرقين الالمان المعاصرين، من بينهم راينهارد شولتزة R.Scholteza استاذ العلوم الاسلامية في جامعتي بامبيرغ وبوخوم الالمانيتين وبيرن السويسرية ورئيس تحرير مجلة الشريعة الاسلامية والمجتمع الصادرة في هولندا، وغيرنوث روتر G.Roter استاذ العلوم الشرقية في جامعة هامبورغ والمتخصص في علم الاديان المقارن، وفاروق صن F.Sun مدير مركز الدراسات التركية في المانيا، وغودرون كريمر G.Kreamer استاذة العلوم الاسلامية في جامعتي برلين وبون، وانا ماري شيمل A.Scemal المتخصصة في تأريخ الاديان والحضارة الاسلامية.

واهمية تلك المحاولة تنطلق من ثلاثة اعتبارات هي:

الاول: ان اذاعة غربية معروفا عنها انها تخاطب جمهورا من الذين لايعرفون عن الاسلام سوى النزر اليسير تبنت انجاز المشروع وباللغة الوطنية ـ الالمانية ـ اي ان الهدف يتمثل في توضيح صورة واحد من الاديان السماوية الذي يعتنقه اكثر من مليار شخص في مختلف انحاء العالم.

الثاني: من خلال الموضوعات المثارة في الحوار وطريقة مناقشتها وبحثها وطبيعة الاشخاص يتضح ان البعد السياسي لم يكن هو السمة البارزة في مجمل

المشروع، بل ان البعد العلمي ـ الاكاديمي لاستخلاص الحقائق والوقائع بدا واضحا الى حد كبير.

الثالث: ولعل ما اعطى اهمية كبرى للحوارات هو انها صدرت في كتاب باللغة الالمانية تحت عنوان «الاسلام» من مائة وأربع عشرة صفحة، والذي على الارجح انه سيترجم الى لغات عالمية عديدة منها الانجليزية والعربية، سيما وان قضية الاسلام كفكر وممارسة غدت تحتل مساحات واسعة جدا من اهتمامات العالم الغربي.

واذا كانت الرؤية الغربية للاسلام حتى اليوم يكتنفها الغموض والضبابية من جانب، والافتقار الى الموضوعية من جانب اخر فانه من الطبيعي ان تصبح العلاقة مشوبة بنوع من الحذر والتوجس والتربص.

والغموض والضبابية يرتبطان في واقع الامر بكم هائل من الافرازات والتراكمات التأريخية التي كان لاعمال المستشرقين وابحاثهم ودراساتهم دورا في ايجادها وترسيخها من خلال قلب الحقائق والثوابت والتلاعب بها في بعض الاحيان عن قصد، وفي احيان اخرى من دون قصد، فالديانة المحمدية ـ اي الاسلام ـ تمثل حسب الفرنسي كيمونKiemoun في كتابه «ميثولوجيا الاسلام» «جذام بين الناس واخذ يفتك بهم فتكا ذريعا، بل هو مرض مروع وشلل عام وجنون ذهني يبعث الانسان على الخمول والكسل ولايوقظه منهما الا ليسفك الدماء ويدمن معاقرة الخمور ويجمع في القبائح، وما قبر محمد في مكة الا عمود كهربائي يبث الجنون في رؤوس المسلمين ويلجئهم الى الاتيان بمظاهر الصرع (الهستيريا) والذهول العقلي وتكرار لفظ (الله الله) الى ما لانهاية، وتعوّد عادات تنقلب الى طباع اصيلة ككراهية لحم الخنزير والنبيذ والموسيقى وترتيب ما يستنبط من افكار القسوة والفجور في الملذات» !.

هذا مثال بسيط للغاية عن الاطار العام لتوجه معظم المستشرقين الذي هو بلا

شك فضلا عن كونه يجعل الصورة غامضة ومشوهة فانه يحيد عن الموضوعية الى حد كبير.

ومثلما يرى غيرنوث روتر احد المشاركين في الحوارات «انه في الغرب ينظر المرء الى الاسلام نظرة اجمالية تجعل الصورة عدائية دوما وتطغى عليها صورة المتطرف، وان الغربيين تنقصهم معرفة الاسلام عن قرب وفهمه، ومايعرفه الغرب عن الاسلام محدود بدائرة ضيقة جدا، ولذلك جاءت صورة الاسلام مظللة ومشوهة وعدائية، وقد يعود ذلك ـ بحسب روتر ـ الى طبيعة التربية في المدارس وعدم الاهتمام بتوضيح دور الانسان الحضاري، وكذلك عدم الاهتمام بتنوير التلاميذ بالدين الاسلامي واتجاهاته المختلفة وكذلك التيارات السياسية فيه، ولاتنطبق هذه الصورة على الاسلام فحسب، بل على الشرق عموما».

اما الافتقار الى الموضوعية فانه يرتبط الى حد كبير بالمصالح السياسية المحكومة في الغالب بنزعات عنصرية وعرقية لاتتيح للدارسين والباحثين قول الحقائق المجردة، بل انها ترغمهم على تحديد النتائج التي يبغون التوصل اليها مسبقا عبر منهج انتقائي واضح يتشبث ببعض الحقائق ويتجاوز عن البعض الاخر.

ولانختلف في ان عددا كبيرا من المستشرقين كانوا يدركون الحقائق ويفهمون جوهرها ولكنهم عمدوا الى تحريفها لمبررات ودوافع شتى، لكن ذلك لايعني ان المجتمعات الغربية هي الاخرى تدرك الحقائق وتفهم جوهرها، لانها ـ على الاعم الاغلب ـ لم تستوعب الى الان المضامين والاطر العامة للاسلام. والتصورات الخاطئة التي تبلورت مع مرور الزمن في الاذهان ما هي الا النتاج الحقيقي لجهود المستشرقين ومن ثم المراكز والمؤسسات الثقافية والتعليمية ووسائل الاعلام المختلفة، المقروءة والمسموعة والمرئية، وقنوات التوجيه السياسي.

ويشير غيرنوث روتر بهذا الشأن الى «انه في المانيا اليوم تسود نظرتان الى

الاسلام، واحدة تصور الاسلام كشيء غريب وعجيب ويعكس صورة رومانطيقية غريبة تبعد جميع الجوانب السلبية عنه، ويعني هنا نظرة المسلمين المقيمين في الغرب الى الاسلام لانظرة الغربيين انفسهم. ونظرة اخرى تعكس اتجاها متطرفا ومتعصبا يبعد جميع الجوانب الايجابية عن المسلم المعاصر، ويجعله موازيا للاصولي المتطرف».

اما فاروق صن فانه يؤكد على «ان فهما جديدا للاسلام قد تطور خلال العقود الاخيرة في المانيا، وعبر عوامل عديدة منها ما قام به اليمين المتطرف من ممارسات عدوانية ضد الاجانب بصورة عامة وضد الاتراك المسلمين بصورة خاصة، مع انه لايوجد في المانيا عداء عنصري ضد الاجانب بوجه عام، فقد حدثت بعض التجاوزات خلال السنوات الاخيرة وبخاصة ضد اشخاص من ذوي البشرة السمراء، او من الذين ينتمون الى حضارات اخرى، او لكونهم مسلمين».

ويضيف صن «ان الصورة القاتمة التي رسمت في اذهان اليمين المتطرف حول الاسلام هي انه دين يظلم المرأة ويستشهدون بفرض الحجاب وتسليط الرجل عليها، واكثر من ذلك فان اليمين الالماني المتطرف يعتقد بأن الاسلام هو دين غير متسامح ويقف ضد حقوق الانسان، كما ان هذه الصورة المشوهة موجودة في دول اوربية اخرى، ولهذا نجد ان المسلمين الاتراك يشعرون بأنهم منبوذون في المجتمعات الغربية ولايتمتعون بالفرص والامكانات نفسها وانهم يعيشون في قلق وخوف مستمرين على مستقبلهم».

فالمسألة هنا تكمن بوجود فهم سياسي واجتماعي خاطئ عن الاسلام يرتكز او يتأسس على التعامل مع ظواهر ومظاهر جزئية ليجعل منها بالتالي معايير لاصدار احكام نهائية وقطعية لاتقبل الجدل والنقاش.

وفي هذا السياق يرى الباحث الجزائري صادق رابح في كتابه «الاسلام في

المخيلة الغربية»، وهو عبارة عن اطروحة دكتوراة «ان اشكالية الاسلام تندرج ضمن اشكالية كبرى وهي الخطاب حول الآخر المسكون بالاحكام المسبقة، وان الصورة المشوهة للاسلام هي نتاج تراكمات تأريخية بدأت في العصور الوسطى وتواصلت حديثا، فهي ذات محتوى ثابت وان تغير شكل التعبير عنها، فقد ركزت جل الدراسات على الاشكال والمظاهر السياسية العنيفة في العالم الاسلامي فقط وتمت عملية اقصاء شبه كاملة للجوانب الحضارية للاسلام».

وقد يكون جانب كبير من وجهات النظر الغربية حيال الاسلام هو عبارة عن ملاحظات وانتقادات للممارسات السياسية لبعض من الحركات الاسلامية المتواجدة في العالم الاسلامي، والتي غدت لها في العقود الاخيرة امتدادات في داخل بلدان العالم الغربي، وراح البعض منها يتبنى فلسفة الجهاد ضد الكفار ويدعو الى تحكيم دين الله وهو الاسلام استنادا الى الآية الكريمة ﴿ان الدين عند الله الاسلام﴾.

ولعل ابرز الملاحظات التي وجدت لها صدى وقبولا لدى تيارات وشرائح متعددة في المجتمعات الغربية هي ان الاسلام يقوم على اساس العنف والارهاب واشاعة اجواء الاضطراب والقلق، وهكذا دون التعمق في دوافع ذلك ومبرراته، ودون الاقرار بأن البلدان الغربية وغيرها تواجه حركات من داخلها تتبنى العنف والارهاب وهي لاصلة لها بالاسلام والمسلمين لا من بعيد ولا من قريب.

ويرى غيرنوث روتر «ان قصور الغرب عن الفهم ناتج عن مساواة وخيمة العواقب للاسلام بحركات التطرف التي اتخذت من العنف اسلوبا لها، وان تنوع التيارات المختلفة داخل الاسلام لايلاقي لدى الغرب اي اهتمام يذكر، حيث ان هناك الاسلام الشعبي والتصوف، وكذلك التيار التقليدي والتيار الاصلاحي».

وبالنسبة للجهاد يؤكد روتر «ان ما يتخلل تبريرات الزعم بأن الاسلام هو دين عنف كنغمة اساسية هو فكرة الجهاد، حيث انه يعتبر ان الجهاد في سبيل الله

فرض على امة الاسلام، ويمكن ان يتخذ صورة الكفاح المسلح، والواقع ان الجماعات الاسلامية المتطرفة اعلنت الجهاد شعارا لها لاضفاء صفة الشرعية الدينية على اعمالها الارهابية، ولكن اين يحصل كبار علماء الدين الاسلامي في وسائل الاعلام على منبر ـ او مجال او فرصة ـ ليوضحوا من خلالها ان فريضة الجهاد المسلح تقتصر على حالة الدفاع فحسب، او ليشرحوا ان الجهاد في سبيل الله بالمعنى الاصلي للكلمة يعني فرضا اخلاقيا وروحانيا، وان يشجبوا ارهاب الجماعات الاسلامية المتطرفة على انه غير اسلامي البتة».

ورغم عدم اتفاقنا مع بعض ما اورده روتر من افكار بهذا الشأن الا ان الشيء المهم هو انه بدأ يؤسس ـ وربما آخرين معه ـ لاتجاه صائب وسليم في التعامل مع الاسلام سواء بأطاره العام الشامل او كعناصر مستقل بعضها عن البعض الآخر استنادا الى اعتبارات وخصوصيات الظروف والاوضاع المتبدلة من وقت الى اخر، على العكس تماما من تيار تقليدي همه الوحيد زرع المخاوف والهواجس في الغرب عن اصولية الاسلام وارهابه وتطرفه دون التمييز بين ثوابت ومبادئ وقيم خاتم الاديان من جهة، وممارسات حركات اسلامية ليس بالضرورة ان تعكس جميعها المبادئ والقيم وتعبر عن الثوابت اصدق تعبير من جهة اخرى !.

صور واهداف متعددة للارهاب.. ونماذج من الواقع

في اواخر عام ١٩٩٩ تداولت مختلف وسائل الاعلام العالمية تقريرين احدهما من نيويورك والاخر من واشنطن، ويشير الاول الى ان الدول الـ(١٨٨) الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة اقرت بالاجماع اتفاقية دولية طموحة بهدف التصدي لجذور الارهاب عبر ضرب منظميه وممولية.

وبحسب التقرير فان هذه الاتفاقية الجديدة اقترحتها فرنسا في شهر ايلول - سبتمبر ١٩٩٨ اثر تفجير سفارتي الولايات المتحدة الاميركية في كينيا وتنزانيا، وتأتي تلك الاتفاقية مكملة لمجموعة من احدى عشرة اتفاقية لردع خطف الطائرات واحتجاز الرهائن والاعتداءات بالمتفجرات، وهي تعد الاولى التي تتصدى لما يعتبر عصب حرب الارهاب الدولي، اي التمويل، ولخرق شبكات التمويل الغامضة التي تشبه تلك الخاصة بنظمات المافيا شددت الاتفاقية على التعاون القضائي بين الدول.

وبموجب الاتفاقية تلتزم الدول بأتخاذ تدابير لمنع حسابات تسمى بـ«الرقمية» لايمكن التعرف على صاحبها، وبالابلاغ عن معاملات غير عادية ومهمة، كما تستهدف اي شخص يحصل او يجمع اموال بصورة مباشرة او غير مباشرة عبر طرق غير قانونية وعن سابق تصميم بنية او بمعرفة انها تستخدم لارتكاب عمل ارهابي بهدف التسبب بالموت او الحاق اذى جسدي كبير، وتنص كذلك على امكانية مصادرة الارصدة والاموال التي يمكن استخدامها فيما بعد للتعويض عن الضحايا.

اما التقرير الثاني الذي صدر من واشنطن فيشير الى ان العنف الاجرامي في المدن الاميركية سجل رغم تراجعه في الاعوام الاخيرة ارتفاعا كبيرا مقارنة بأواخر الستينات، ما يعتبر ظاهرة مزمنة ناجمة عن استمرار التفاوت الاجتماعي بشكل ملحوظ وفقا لاستنتاجات تقرير مؤسسة ميلتون.اس.ايزنهاور.

ويؤكد التقرير «ان معدل جرائم العنف مثل القتل والاغتصاب والسطو المسلح والاعتداءات زاد بنسبة ٤٠٪ بين العامين ١٩٦٨ و ١٩٩٨ ليرتفع من ٨٦ الى ١٢١٨ لكل مائة الف نسمة، وسجلت عمليات القتل في المجتمع الاميركي ارتفاعا بمعدل يزيد ما بين خمس الى سبع مرات عما هو عليه في سائر بلدان العالم الصناعي، اذ بلغت عمليات القتل ٧/٤ لكل مائة الف نسمة، في حين ان معدل الوفيات نتيجة القتل في اوساط الشباب البالغين في الولايات المتحدة فيزيد حاليا ثلاثا وعشرين مرة عما هو عليه في بريطانيا».

ومع ان التقرير الاول يبحث في قضية عالمية تهم الجميع حكومات وشعوبا من زاويا وجوانب مختلفة، والتقرير الثاني يتطرق الى ظواهر اجتماعية تسود المجتمع الاميركي، مما يعني انها من المفترض ان لاتكون موضع اهتمام الآخرين بسبب الخصوصية التي تحملها رغم ان مثل تلك الظواهر ليست غائبة عن مجتمعات اخرى عديدة في الغرب، وربما الشرق ايضا، مع ذلك فان هناك اوجه ترابط بين التقريرين تتجاوز موضوع توقيت صدورهما، وتتمثل اوجه الترابط تلك اساسا في ان الولايات المتحدة الاميركية التي هي محور التقرير الثاني لعبت دورا كبيرا في صياغة بنود الاتفاقية الجديدة لمكافحة الارهاب بالشكل الذي ينسجم مع مصالحها وتوجهاتها السياسية والامنية والاقتصادية. فضلا عن ذلك فان مجرد كون الدافع الذي حدا بفرنسا ان تقترح مشروع الاتفاقية هو تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام من قبل مجموعات «ارهابية» فان ذلك سيكون كافيا لتصور طبيعة الحضور والتأثير

الاميركي في مجمل القضية، وكافيا للتأمل فيما يجري داخل حدود القوة العالمية الكبرى في العالم، وما تتصور انها تجابهه من تحديات من الخارج !.

ومايهمنا هنا بشكل اكبر ما جاء في التقرير الاول لانه يتيح لنا مناقشة واحدة من القضايا التي غدت تحظى بأهمية كبرى لاسباب عديدة من بينها تعقد وتشابك العلاقات الدولية الى حد كبير، وتنامي نزعات السيطرة الاستعمارية الغربية على بقاع العالم المتخلفة، وفي نفس الوقت ازدياد حدة الاساليب الديكتاتورية لعدد كبير من الانظمة السياسية الحاكمة في تلك البقاع، رغم ادعاءاتها المتكررة بسعيها الى ترسيخ الديمقراطية والحرية والاعتراف بالاخر، وكذلك تنامي الشعور لدى شرائح واسعة بالظلم والغبن الذي تتعرض له سواء في الداخل او من الخارج.

ولان الهواجس والهموم والطموحات تبدو متفاوتة بين هذا الطرف او ذاك، فانه من الطبيعي جدا ان لايكون هناك اتفاق حول ماهية مفهوم الارهاب ودوافعه ومبرراته، وبالتالي اساليب معالجته واحتوائه.

فعلى وجه العموم، وتحديدا لدى الانظمة السياسية الحاكمة في معظم بلدان العالم الثالث والنخب الفكرية والثقافية المتناغمة معها توصف كل الممارسات والنشاطات السياسية ـ او ذات الطابع السياسي ـ التي تستهدف تغيير الواقع القائم من خلال اللجوء الى ادوات القوة المادية، واحلال واقع جديد يتضمن قدرا اوسع من المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي وضمان الحقوق القومية والاثنية للاقليات في هذا البلد او ذاك. توصف كل تلك الممارسات والنشاطات بأنها ارهاب ينطوي على تهديد خطير للاستقرار والسلم العالميين، واستنادا الى ذلك نلاحظ ان اغلب التيارات والحركات السياسية الاسلامية، سيما تلك التي ترفض الانصياع لانظمة الحكم المدعومة من قبل القوى الغربية، بصرف النظر عن ايديولوجيتها موضوعة ضمن خانة الارهاب، وكذا الحال بالنسبة للانظمة

السياسية الرافضة علنا لنزعات التوسع والهيمنة الغربية ـ والاميركية تحديدا ـ مثل ايران وسوريا وليبيا والسودان وكوبا وغيرها.

ومع ان تلك الاخيرة لاتختلف عن نماذج اخرى الا انها سنويا تتصدر قائمة الدول الداعمة للارهاب، علما ان مؤسسات رفيعة المستوى في الولايات المتحدة الاميركية وفي مقدمتها وزارة الخارجية تساهم بوضع تلك القائمة، مع الاخذ بعين الاعتبار اعتبارات وحسابات المصالح اولا واخيرا. وهذا يعني ان القوى الكبرى النافذة والاطراف الصغيرة التابعة لها تعمل على تطويع «الارهاب» واعطائه مفهوما احادي الجانب بحيث يتم التركيز على بعض المظاهر والممارسات والتغافل عن اخرى.

ويقول المفكر المصري فهمي هويدي بهذا الشأن «لقد اصبح مصطلح الارهاب سيفا بيد الاقوى والاقدر لارهاب الآخرين واغتيالهم معنويا وسياسيا، واحيانا تصفيتهم جسديا وماديا، فتهمة الارهاب يمكن ان تلاحق اية دولة ترفض الاذعان للولايات المتحدة على سبيل المثال، والخارجية الاميركية لها تقرير سنوي يحدد بأستمرار من الذين تصنفهم واشنطن ضمن الارهابيين، ومن هم الحاصلون على صكوك البراءة والغفران، وبوسع اي سلطة ان تصنف معارضيها السياسيين ايضا بأنهم ارهابيون حتى وان كانوا لايلجأون الى العنف المسلح، ولدينا نماذج كثيرة على ذلك في العالم الثالث، الامر الذي يطرح سؤالا هو: هل هناك ارهاب مشروع واخر غير مشروع ؟».

ويجيب هويدي على هذا التساؤل قائلا «ردي على ذلك بالايجاب، فهناك مشروعية للترهيب الذي دعا اليه القرآن الكريم، بمعنى التمكن من اسباب القوة الذاتية لردع العدو، وهناك ايضا مشروعية مقاومة الظلم بالقوة والعنف اذا رجحت في ذلك المصلحة على المفسدة، واحتلال الارض واغتصابها نموذج لذلك، اذ ان الاحتلال هنا منكر واجب الانكار باليد، ناهيك عن ان مقاومة

الاحتلال حق مشروع كفله ميثاق الامم المتحدة والاعراف الدولية، واستقرعليه كل العقلاء والاسوياء، وتأريخيا فان كل زعماء المقاومة الشعبية والحركات الثورية كانوا «ارهابيين» في نظر السلطات الحاكمة في اقطارهم، وهذا ابوعمار ـ يعني به ياسر عرفات ـ ظل لسنوات طويلة «زعيم الارهابيين» و «مخربا كبيرا» حتى تفاهم مع الاسرائيليين فأسقط اسمه من القوائم السوداء، ثم دارت دورة الزمن واذا به يشارك في حملة لملاحقة «ارهابيين» اخرين يقومون بنفس ماكان يقوم به هو من قبل، وكل الذي حدث انه تعب وتوقف عن المسيرة، بينما الآخرون واصلوها» !.

بعبارة اكثر وضوحا يمكننا القول ان هناك معيارين للارهاب، الاول لدى اصحاب السلطة والمساندين لهم من جهة، والثاني لدى من هم في صفوف المعارضة ودعاة التغيير من جهة اخرى، والاول معيار ايجابي والثاني معيار سلبي، فالطرف الاول يرى ان مطالبة الطرف الثاني بحقوقه ـ ايا تكن طبيعة تلك الحقوق ـ يعد نوعا من الارهاب، واستخدامه اقصى درجات القمع و«الارهاب» ضرورة تحتمها المحافظة على الامن والنظام، او قل «السلطة». في حين يرى الطرف الثاني ـ وهو محق في ذلك ـ انه محروم من حقوقه وعندما يطالب بها يواجه بالعنف لذا يصبح من الطبيعي عليه ان يرد بالمثل لكي يحافظ على وجوده في اسوأ تقدير ان لم يحصل على حقوقه.

ولان من الصعب ـ ومن المستبعد ـ ان يتم تصحيح المعادلات المختلة على ارض الواقع فان حمى الارهاب سوف تتصاعد بوتائر متسارعة يوما بعد آخر آخذة صيغة الافعال والافعال المضادة، ومن غير المعقول ولا المنطقي ان يتصور المرء ان اتفاقية دولية حتى وان اقرتها كل الدول الاعضاء في المنظمة الدولية يمكن ان تكون العلاج المناسب والناجع للقضاء على مظاهر الاضطراب والتوتر السائدة على كل الجهات العالمية، لسبب بسيط يتمثل في كونها وضعت وفقا

لمقاسات معينة ومناهج انتقائية ومن قبل قلة قليلة ـ قوية ـ تسعى الى صون مصالحها بأي ثمن، في مقابل كثرة ـ ضعيفة ـ تريد ان تضمن بقاءها واستمرارها وهي مستعدة للسير في اي طريق لاجل ذلك.

ومع تصاعد حمى الارهاب هذه فان عناوينه المتعددة تتبلور شيئا فشيئا، علما ان معالم وملامح تلك العناوين راحت تبرز في الافاق العالمية منذ عدة اعوام بصور واشكال شتى بدا فيها دور وتأثير وتوجيه قوى كبرى نافذة واضحا الى حد كبير.

ويمكننا هنا ان نرصد ثلاثة نماذج للارهاب الدولي شهدتها الساحة الدولية خلال الستة اعوام الماضية، النموذج الاول اختطاف ايلليتش راميرز سانشيز المعروف بـ(كارلوس) عندما كان في السودان في الرابع عشر من شهر اب ـ اغسطس عام ١٩٩٤ عبر خطة وضعها جهاز المخابرات الفرنسي وشاركت فيها اطراف عربية وغير عربية، ولعبت المساومات السياسية دورا كبيرا في التقاء اطراف عديدة عند ملف كارلوس في مسعى منها لاغلاقه بعد عشرين عاما من النشاط المسلح لهذا الاخير، والذي استهدف مراكز ومؤسسات غربية في داخل اوربا وخارجها، وقد كانت العبارة التي ادلى بها كارلوس لمحاميه الفرنسي جاك فريغيه بعد يوم واحد من اختطافه ذات مغزى مهم، حيث قال له «باعوني وخدروني وخطفوني وخانوني» !.

وبصرف النظر عن الايديولوجية التي يعتنقها كارلوس ومدى سلامة اسلوبه السياسي والعسكري فان الطريقة التي القي القبض عليه من خلالها تمثل نوعا من الارهاب والقرصنة المخابراتية، ولايمكن الادعاء بأي حال من الاحوال انها ارادت معالجة ظاهرة ارهابية خطيرة في العالم، وهذا النموذج من الارهاب يمكن ان نطلق عليه أنه ارهاب امني ـ مخابراتي ذو طابع عالمي، او بتعبير ادق عولمي !.

اما النموذج الثاني فهو ارهاب فكري ـ ثقافي تمثل بالماكمة التأريخية للمفكر الفرنسي الشهير روجية غارودي بسبب كتابه الموسوم «الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»، والذي اثبت ان الهولوكوست او ما يعرف بغرف الغاز النازية اسطورة اسرائيلية لاوجود لها في الواقع او انه مبالغ جدا في تصويرها، وقد ادين غارودي استنادا الى القانون الفرنسي (فابيوس ـ جاسو) الصادر عام ١٩٩١ بتهمة التشهير العنصري والتحريض على الكره العنصري والطعن في صحة الجرائم المرتكبة في حق الانسانية.

وقد تعرض المفكر روجيه غارودي لحملة اعلامية وسياسية واسعة من قبل مختلف الاوساط والدوائر الغربية تزامنت مع تقديمه للمحاكمة، هذا في الوقت الذي ساندت تلك الاوساط والدوائر بشدة الكاتب البريطاني الجنسية الهندي الاصل سلمان رشدي حينما اصدر الامام الخميني فتوى بأهدار دمه بعدما اصدر روايته السيئة الصيت «الايات الشيطانية».

في حين تمثل النموذج الثالث بالعملية المخابراتية التي تم فيها القاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله اوجلان في كينيا منتصف عام ١٩٩٩ بعد تخطيط وتنسيق بين وكالة المخابرات المركزية الاميركية وجهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز الاستخبارات التركي (ميت) والسلطات الكينية، فضلا عن جهات اخرى غير معلومة.

وهناك فضلا عن تلك النماذج الثلاثة عشرات النماذج والامثلة الاخرى بعضها يحمل مضامين سياسية ـ عسكرية، وبعضها الآخر يحمل مضامين ثقافية ـ فكرية، وبعضها الآخر ذو ابعاد اقتصادية ـ تجارية. وهي كلها في نهاية المطاف تصب وتنصهر في بوتقة واحدة، وتتناغم الى اقصى الحدود مع الاطروحات الغربية للعولمة بأبعادها المتعددة ونزعات الهيمنة والاخضاع التي يريد الاقوياء فرضها على الضعفاء ان لم يك بالترغيب، فبالترهيب حتما !.

النموذج الغربي والنموذج الاسلامي... تصادم ام تصالح؟

ودّعت البشرية القرن العشرين وولجت في القرن الحادي والعشرين وهي تعيش ازمات وتعاني صراعات وتواجه تساؤلات تتمحور جميعها حول مستقبل مجهول المعالم تتجاذبه قوى وتيارات حضارية وفكرية وسياسية، بعضها يقف على طرفي نقيض مع البعض الاخر، وبعضها يقترب ويلتقي مع البعض الآخر عند منعطفات معينة ويتقاطع معه عند منعطفات اخرى.

واذا كان الصراع بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي قد شغل الحيز الاكبر خلال العقود الخمسة المنصرمة، فان المرحلة القادمة حسب ما يرى الكثيرون من حاملي لواء الفكر والثقافة ستشهد صراعا جديدا اخذت تتبلور ملامحه وتتشكل خلال الربع الاخير من القرن الماضي ذلك هو الصراع بين الغرب والاسلام.

ورغم الاختلاف في تحليل ماهية ذلك الصراع وادواته ووسائله وحتى مدياته، الا ان القاسم المشترك بين الذين تناولوا الموضوع تمثل في التركيز على العامل السياسي اكثر من اي عامل اخر، كما هو الحال مع دعاة الماركسية ومنظريها حينما اهتموا بالعامل الاقتصادي واعتبروه المحرك الاساسي والموجه لكافة العلاقات والتفاعلات المجتمعية.

ولعل الامر هنا لايخلو من غرابة اذا ادركنا ان طبيعة المواجهة بين المعسكرين هي بمثابة تصارع بين منظومتين مختلفتين تماما في الافكار والعقائد

والقيم والحضارات، كما يشير لذلك الفرد هاليداي A.Halieday في مؤلفه الشهير «الاسلام والغرب..خرافة المواجهة» الصادر عن دار الساقي عام ١٩٩٧، بيد ان ذلك التصارع كان ومازال يحمل بين طياته مخططات وطموحات للسيطرة والنفوذ والتحكم.

وليس غريبا ان تكون الولايات المتحدة الاميركية زعيمة العالم الرأسمالي هي منطلق الافكار والمشاريع المطروحة للصراع، لانها ما زالت تستشعر ان امامها معارك اشد ضراوة من معاركها مع المعسكر الاشتراكي، لاسباب عدة اهمها ان قطب الصراع الجديد ـ الاسلام ـ معبأ بأدوات ووسائل فاعلة ومؤثرة للغاية.

فالمقولات الفكرية التي جاء بها كل من صموئيل هنتنغتون S.Hantington وفرانسيس فوكوياما F.Fokoyama في اواخر عقد الثمانينات وفي النصف الاول من عقد التسعينات من القرن الماضي فتحت الباب واسعا لنقاشات ساخنة في داخل اوساط العالمين الاسلامي والغربي.اذ ان الاول اكد في محاضرته الشهيرة تحت عنوان صراع الحضارات Clash of civilization التي نشرتها مجلة Foreign affairs ربيع عام ١٩٩٣ على جملة قضايا منها:

* ان الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.
* استمرار الصراع العرب ـ الصهيوني بأشكال اخرى غير الحروب العسكرية.
* الصراع سيكون في المستقبل صراعا ايديولوجيا ـ سياسيا وليس صراعا اقتصاديا ـ اجتماعيا.

في حين ان الثاني ذهب في كتابه الذائع الصيت «نهاية التأريخ والانسان الآخر ـ The post history and the other man» الى القول «ان نهاية الشيوعية هي نهاية التأريخ وسيطرة الرأسمالية على مقاليد الامور»، بعبارة اخرى لجأ فوكويوما الى التقليل من ـ او تهميش ـ اي دور مستقبلي يمكن ان يلعبه الاسلام

في معترك المواجهة.

فضلا عن ذلك فان باحثا اميركيا اخر هو ريتشارد هيتشكوك R.Hietschkok حاول التقليل من حدة التطرف الفكري لزميليه، اذ كتب يقول في مقالة عنوانها العالم والغرب The world and west «انها لاخوة مثالية تلك التي تنهي صراع الثقافات، وان مقولة صراع الحضارات تضر كثيرا بالمصالح الاميركية بشكل خاص والغربية بشكل عام».

ان مايتوجس منه العالم الغربي حاليا، لايتعلق بأسس ومرتكزات الاسلام القوية فحسب، بل من فاعلية مخططاته ومشاريعه لتوجيه مسارات الصراع بالاتجاه الذي يريده ويرغب به، لان منظومة القيم الغربية ـ الرأسمالية تعرضت في السابق لهزات عنيفة حتى انها فقدت بعضا من مضامينها.

ليس هذا فحسب، بل ان الردة الفكرية لبعض رواد تلك المنظومة افرغتها من بعض محتواها، الامر الذي جعلها تتخبط في احيان كثيرة بشكل عشوائي دونما مرشد او دليل.

وازاء ذلك فان ميادين العالم الاسلامي شهدت فريقين، الاول انبهر بأطروحات الغرب وافكاره ومشاريعه، حتى انه تبناها واخذ يبشر بها، وكان مدفوعا بعاملين، العامل الاول، الاحساس بالدونية والعجز والقصور، اما العامل الثاني فتمثل بنزعة التغريب المستفحلة في ذاته.

في ذات الوقت فان الانظمة السياسية ذات الاتجاه العلماني المتطرف في بعض البلدان الاسلامية ذهبت الى استخدام اساليب التعسف والقمع لترسيخ مقولات الغرب الفكرية، ومسخ التراث والثقافة الاسلاميين تحت مسميات وشعارات عديدة من قبيل الحداثة، ومكافحة الاصولية، واللحاق بالغرب التقني.

ولعل ذلك التيار حقق نجاحات نسبية ذات طبيعة مرحلية، لكنه من جانب اخر اقحم نفسه في غياهب مظلمة لم يكن قادرا على تلمس السبل للنفاذ منها.

وربما كانت التجربة الايرانية في ظل الشاه محمد رضا بهلوي خير مصداق على ذلك، وكذا الحال بالنسبة للتجربة التركية في ظل مصطفى كمال اتاتورك والذين خلفوه في الحكم، والتجربة التونسية في عهد الحبيب بورقيبة.

اما الفريق الثاني فقد رفض بشكل قاطع الاطروحات الغربية ورأى فيها مجرد غطاء لايستر لمخططات الدوائر السياسية هناك، الهدف منها تكبيل الاسلام والمسلمين، ومصادرة قيم وافكار ثرة وحشرها بالتالي في زاوية من زوايا التأريخ المهملة. وكانت الفكرة المطروحة تتمثل في «ان الشعوب الاسلامية لابد لها ان تبحث عن مشروع حضاري جديد يمكن للاسلام ان يكون قلبه».

وهذا الفريق يعتقد ان مسميات مثل «التحديث» لاتتعدى كونها عملية ذاتية تفرضها ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاداري نفسها، وهي ضرورات تفرض الاستفادة من النماذج المتوافرة في العالم دون نسخها او تقليدها، لان التقليد يتنافى مع الحداثة اولا، ويقود الى التغريب ثانيا، وقابل للارتداد في اية لحظة ثالثا، ويقود الى تدمير الاصالة او الذات رابعا.

والاتجاه العام حاليا يشير الى ان التيار الثاني استطاع ان يبلور افكاره عمليا ويعزز مواقعه ويحصن دفاعاته في ساحات المواجهة، ومن ثم يحاصر الآخر ويرغمه على الشروع بالتراجع الى الوراء، وهو بالتالي دحض مقولة «ان العالم الاسلامي انساق وراء عملية تغريب غير مبررة».

وما حصل في ايران قبل اكثر من عشرين عاما، وفي البوسنة والهرسك قبل بضعة اعوام، وما يجري من تفاعلات حادة وساخنة في شمال افريقيا والشرق الاوسط واسيا الوسطى لايتعدى كونه انعكاسا حقيقيا لانتصار افكار وهزيمة افكار اخرى.

ورغم ذلك فانه ما تزال هناك ثغرات في البنية الاسلامية تحتاج الى اصلاح وترميم ومعالجة الهياكل لتعمل على الجوهر، بعبارة اخرى نحن بحاجة الى

معالجات تحتكم الى العقل والمنطق وتبتعد عن الانفعال والعاطفة والاسلوب الخطابي الذي يلامس القلوب ويتجاوز العقول !.

هذا التضاد والتقاطع لم يمنع كلا الفريقين من البحث الجاد عن نقاط للالتقاء، وتوفير الظروف الملائمة لحوار ناجع قد يساهم في ازالة بعض من الغبار العالق على صورة التأريخ.

لكن ضمن هذا السياق كان هناك كم هائل من التساؤلات بحاجة الى اجابات شافية ووافية..

على اي اسس يمكن ان ينبني هذا الحوار؟.

.. هل الغرب جاد فعلا للدخول في حوار مع العالم الاسلامي ؟.

.. الا ينبغي اولا عقد هدنة قبل الشروع بالحوار ؟.

.. وماذا اذا فشل الحوار ووصل الى طريق مسدود ؟.

هذه التساؤلات وغيرها تتطلب ـ كما يقول البعض ـ حوارا مع الذات في بادئ الامر، وعلى ضوء نتائج ذلك الحوار سيتقرر ماالذي يتحتم فعله.

وفي مؤتمر دولي عقد في العاصمة المصرية القاهرة تحت عنوان «الاسلام ومستقبل الحوار الحضاري بين الاديان» في اواخر شهر تموز ـ يوليو عام ١٩٩٦ طرحت افكارا ورؤى وتصورات تستحق التوقف عندها والتأمل فيها ودراستها، وهي في ذات الوقت تصلح لان تكون بمثابة اجابات للتساؤلات الانفة الذكر.

فهناك مفكرون شاركوا في المؤتمر المذكور يرون «ان هناك رواسب قديمة قائمة بين العالم الاسلامي والغرب تحول دون نجاح اي حوار بينهما، خصوصا وان مواقف الغرب حيال المسلمين لم تتغير كثيرا كما تظهرها مناهج التعليم الغربية التي تصور المسلمين بصور غير لائقة»، وفي نفس الوقت فان «المنهج الاسلامي يمقت ويرفض الدعوة الى صراع وتصادم الاديان والحضارات».

زد على ذلك فان بعضا منهم ـ اي المفكرين المشاركين في المؤتمر المذكور ـ ذهبوا الى «ان التطرف الديني في العالم الاسلامي هو نتيجة طبيعية لمحاولات الغرب للسيطرة على العالم الاسلامي ودفعه نحو عداوات تقليدية تؤجج النيران بين المسلمين».

وهذا الرأي يقترب ويتطابق الى حد كبير مع ما يقوله الفرد هاليداي في كتابه الانف من «ان الذين يروجون العداء للاسلام ليسوا سوى اصحاب مصالح سياسية تبث الخطاب المعادي للاسلام لتحقيق مكاسب لاشأن لها بموضوع الصراع والحوار».

وفي نفس هذا السياق يقول كاتب ومفكر اسلامي «ان من المؤسف حقا ان الخلفية الحقيقية عن اغلب مشاريع الحوار بين المسلمين والغرب التي تدور عن مفهوم الحوار او الخطر الاسلامي او عن العلاقة بين المسلمين ودول الغرب لاتخرج عن دائرة القلق الامني».

والمشكلة الرئيسية في داخل الاوساط الغربية ـ السياسية والفكرية ـ تتمثل في السعي الى تأسيس حوار مع العالم الاسلامي وفق مقاسات تخدم طرفا دون الاهتمام بالضرر الذي يمكن ان يلحق بالاخر، وكأن المسألة لاتتعدى كونها مصادرة علنية ومفضوحة للقيم والعقائد، فضلا عن كونها محاولة اختراق مبرمجة ومحسوبة بدقة.

فالغرب على سبيل المثال يرفض ـ ولايحبذ ـ التعامل مع نظم ومجتمعات تتخذ من الاسلام منهجا متكاملا للحياة بكافة جوانبها، ويعد ذلك نوعا من التطرف والارهاب والانغلاق، في مقابل ذلك يرى ان الاخذ بالنماذج الديمقراطية ـ الليبرالية حتى وان تم ذلك عبر ادوات القوة يعد سبيلا ملائما للتقدم والتطور، لكنه يرفض الاقرار بحقوق الآخرين في اطار منظومته القيمية والفكرية والسياسية، فمنع ارتداء الحجاب في داخل الجامعات الغربية يمكن ان

يكون مثالا لذلك الرفض، ومحاكمة كاتب ومفكر اسلامي كروجيه غارودي على آراء اوردها في احد مؤلفاته مثال اخر، وهكذا.

هذه النزعة الغربية هي في واقع الامر انعكاس لطبيعة تفكير العقل السياسي الغربي واسلوب تعاطيه مع الاخر، لكنها لاترتبط بالاحداث والوقائع الآنية السريعة التي سرعان ما تنطفئ جذوتها بعد حين فحسب، بل تتحرك في بعد زمني ذي افاق واسعة رحبة، حتى تبدو وكأنها بلا حدود، وتعمل على ربط المفردات مع بعضها البعض استنادا الى ما يجري على مسرح الحياة من تفاعلات، وما النقاشات والحوارات المحتدمة ومنذ فترة ليست بالقصيرة عن واقع القرن الحادي والعشرين وماسيشهده من متغيرات الا تعبير عن تلك النزعة.

ومشروع الحوار بين الاسلام والغرب سيكون احد معالم القرن الجديد البارزة، وايا يكن عنوان الحوار ومضمونه فانه بلاشك سيحفز الجميع على التفكير والتأمل الطويلين للخروج بأفضل صيغة، بيد ان ذلك لايعني امكانية غياب التقاطع والتضاد والتصادم، فهناك من الاسباب الكثير مما يدعو لذلك، لاسيما وان الاقتراب في جوانب يقابله نأي وابتعاد في جوانب اخرى.

والملاحظة المهمة في هذا الشأن هي ان غياب الحرية في العالم الاسلامي، والقصور النسبي في فهم وادراك بعض المسائل المهمة، وتركيز الفرد والجماعة ـ تقريبا ـ على الهم اليومي اكثر من التفكير بتداعيات الغد، كل ذلك ربما يساهم في حصر الحوار ضمن اطار النخب السياسية الحاكمة ومايرتبط بها من مراكز ومؤسسات، وعند ذاك ربما تأتي النتائج على العكس مما يراد لها، وبالتالي تضيع الاهداف والمقاصد الحقيقية بين ركام التبريرات والحجج البراغماتية، ولابد اذا حينذاك من العودة من جديد !.

قرن ميلادي جديد يحمل صورة الامس الغامضة

انتهى القرن العشرون وطوى صفحاته ولم يفلح ايا كان في صياغة رؤية علمية وموضوعية واضحة للقرن الجديد، بل انه حتى الكم الهائل لقراءات احداث ووقائع المائة عام الماضية لم تكن في معظمها كافية لرسم صورة دقيقة لما جرى في ميادين الفكر والسياسة والثقافة والاجتماع والحضارة، والاكثر من ذلك ربما ساهمت تلك القراءات المجتزأة والمحكومة بأمزجة وعواطف واهواء ومصالح متناقضة في تشويه المعالم الحقيقية لصورة القرن، وجلب ما يكفي من الكوارث لابادة ملايين البشر، وتدمير دول، والغاء مجتمعات، وتفكيك منظومات قيمية من القمة حتى القاعدة.

ربما هي طبائع البشر !.

.. وربما هي محاولات لبلوغ الكمال، لكنها على اي حال محاولات فاشلة بلغت معظمها طرقا موصدة، والقليل منها ما زال يقف على مفترق طرق !.

قد يحمل البعض تصورات متفائلة تناغما مع ما يمتلك من قوة ونفوذ وسطوة على الآخرين، بيد انها تبقى غير معبرة عن الواقع بصدق وعقلانية.

وقد يحمل البعض الآخر ـ او يتبنى ـ نزعات تشاؤمية تقترب من الواقع الى حد كبير وتغدو في بعض الاوقات ملتصقة به، بيد انها تفتقر الى الحل ولاتحمل معها مشروع الخلاص والانعتاق.

«يمتد العالم الاسلامي على رقعة شاسعة من المعمورة تستوعب مساحة

واسعة من قارتي افريقيا واسيا، بدءا بشواطئ المحيط الاطلسي الى ارخبيل جزر اندونيسيا في المحيط الهندي، وينتمي سكانه الى عدة اجناس واعراق بشرية ويتكلمون بمجموعة لغات، اشهرها العربية والاوردية والتركية والفارسية والملاوية والسواحلية وغيرها، مما اتاح ارضية خصبة لانبثاق اداب وفنون وثقافات تتجلى من خلالها تضاريس الجغرافية البشرية في عالم الاسلام، وترتسم فيها سمات بالغة الثراء والتنوع. وأن هذه الثقافات وان استلهمت جميعها روح الاسلام لكنها اصطبغت ايضا بخصوصيات الشعوب ونمط حياتها وتقاليدها وتجربتها وتكوينها التأريخي، فعمل ذلك كله على اغناء الثقافات والاداب والفنون الاسلامية وتعدد مظاهرها من محيط الى آخر، واقترانها في كل محيط بسمات مميزة تطغى احيانا على سماتها العامة، ومكان تتوحد به من عناصر مشتركة في الاقاليم الاخرى».

هكذا يصف الاستاذ عبد الجبار الرفاعي جغرافية العالم الاسلامي وثقافته الشاملة ارتباطا بتلك الجغرافيا في الافتتاحية التي كتبها للعدد الخامس من مجلة «قضايا اسلامية معاصرة» تحت عنوان «على اعتاب قرن جديد» وهو وصف دقيق الى حد ما مع ان جغرافيا العالم الاسلامي تمتد في داخل اوربا المسيحية حتى تبلغ مركزها، بحيث يصبح تشخيص الحدود مع العوالم الاخرى امرا ينطوي على صعوبات ليست قليلة، لان الثوابت الجغرافية تتداخل مع الحقائق التأريخية، الامر الذي يفضي الى خلق ظروف واوضاع عالمية لايمكن معها الفصل والتمييز بصورة كاملة بين ما يجري في هذا العالم، وما يحصل في ذاك.

وهكذا فان متغيرات عالمية كبرى، كالحربين الكونيتين الاولى والثانية، وظهور الشيوعية كمنظومة سياسية ـ اضافة الى كونها فلسفة عقائدية ـ والتحولات العلمية الهائلة وغيرها، القت بظلالها الثقيلة والقاتمة على ساحات العالم الاسلامي وجلبت له ازمات اصبحت مع مرور الزمن ظواهر ملازمة له

لايمكن اجتثاثها عبر حلول فوقية ونظريات مستعارة لاتعكس حقيقة الواقع القائم وتداعياته وارهاصاته من قبيل الحداثة والتنمية ـ على النمط الغربي ـ والليبرالية والانفصام عن التراث ومخلفاته.

وفي ذلك يشير الباحث العراقي الاستاذ عادل عبد المهدي في كتابه «في اشكالية الاسلام والحداثة» الى «ان جماعة من النخبة في بلادنا راحت تدعو بصراحة الى تبني نمط الحداثة الاوربية والانعتاق من ربقة الماضي، بغية تطوير مجتمعاتنا والخلاص من عوامل التخلف والانحطاط التي رزح عالمنا في اسرها عدة قرون، وتحالفت تلك النخبة مع حكومات الاستبداد من اجل استنساخ نموذج الحداثة الاوربية، والعمل على تجسيدها في بلداننا، غير ان ذلك لم يسفر سوى عن تنمية للتخلف وتكريس عناصر التبعية للغرب والدوران في فلكه، فكانت اية خطوة تبدو الى الامام تسبقها وتواكبها وتليها بضعة خطوات للوراء، حتى اغرقنا نمط التحديث الغربي الذي اصرت عليه النخبة وحكومات الاستبداد فيما نحن فيه اليوم».

ولعل ذلك يعتبر محور الازمات التي يعيشها العالم الاسلامي، وهي بلا شك ذات بعدين، داخلي وخارجي، والداخلي يتمثل بنوع معين من التحديات سواء على صعيد الفرد او على صعيد المجتمع ككل، وهي ترتبط بكل المفاهيم والافكار المطروحة، وكذلك بالممارسات اليومية بأعتبارها سلسلة تفاعلات مستمرة تنتج مكونات وعناصر مادية ومعنوية جديدة.

فعلاقة الفرد ـ المواطن ـ بالسلطة الاستبدادية، ونظرته الى التيارات المعارضة لها ـ تأييدا او رفضا ـ وعلاقته مع الفرد الاخر، وماهية التعامل او التعاطي مع الدين، وضغوطات الفقر والجوع والمرض، والتفاوت الطبقي، وانعدام معايير العدالة والمساواة وفقدان الحقوق، وغيرها الكثير تشكل صورة الداخل.

في حين ان صورة الخارج ـ وبما تتضمنه من تحديات ـ فهي تتشكل

وتتكامل على مساحة اوسع واشمل، بل لعلها تغدو مع مرور الزمن بلا حدود، او ان حدودها ليست واضحة المعالم والخطوط، فهناك صراع الثقافات ـ او الحضارات ـ وحوارها، وثورة المعلومات والاتصالات، والعولمة، والنظام العالمي الجديد، وما يسمى بعالم ما بعد الحداثة، فضلا عن ذلك بروز ظواهر هي في واقع الامر قد تكون سببا في بعض الاحيان، وقد تكون نتيجة في احيان اخرى للاطروحات العالمية الجديدة، كالامراض الخطيرة ـ العضوية والاجتماعية ـ والنكسات الاقتصادية الحادة في بقاع شتى من العالم، والحروب القطرية والقومية والطائفية والدينية هنا وهناك، واتساع الهوة بين الحكام والمحكومين لا في الدول الاستبدادية فحسب، وانما حتى في ظل اعرق الانظمة الديمقراطية.

كل ذلك في الوقت الذي يمكن ان يجعل تلك المساحات المترامية الاطراف من العالم الاسلامي ـ او بتعبير اكثر دقة جعلها ـ تبلغ مستويات من الضعف والانحطاط والتخلف والفوضى والبشرية على اعتاب قرن ميلادي جديد اكثر مما عليه الحال قبل مائة عام، فانه يؤشر الى معالم وافاق نهضة انسانية تبعث على قدر من التفاؤل والاستبشار بالمستقبل !.

ومن الطبيعي ان تشخيص اسباب التخلف والضعف يعد العامل الاول والرئيسي لصياغة مشروع متكامل وشمولي لنهضة العالم الاسلامي في المرحلة القادمة، ويكفينا هنا ان نشير الى جملة ملاحظات اوردها اية الله المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين الرئيس السابق للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان في مقال له في العدد الثامن من مجلة قضايا اسلامية معاصرة تحت عنوان «موقف الاسلام من العولمة في المجال الثقافي والسياسي» حيث يقول:

«اولا: نلاحظ ان معظم الانظمة السياسية التي تحكم شعوب الامة الاسلامية تفتقر بنسب متفاوتة الى الديمقراطية والى الرعاية الامينة لحقوق الانسان، ولاتلعب اي دور في توفير الحوافز عند شعوب هذه الامة والابداع، ومن هنا

نلاحظ هجرة المبدعين الموهوبين (هجرة الادمغة) الى خارج العالم الاسلامي.

ثانيا: نلاحظ ان التخلف العلمي هو الذي يسم المجتمعات الاسلامية بالرغم من كثرة الجامعات، وبالرغم من نمو عدد خريجي الجامعات، وبالرغم من تقلص نسبة الاميين في هذه المجتمعات، الا اننا في العالم الاسلامي حتى الان لم نمتلك بصورة قوية وفعالة القدرة العلمية المبدعة، ولم تتأسس مراكز الابحاث الجادة لعدم توفير الاموال اللازمة لها، كما لم تتوفر لها الحريات اللازمة، ولم تتوفر للمبدعين مجالات الانتاج والنمو والازدهار.

ثالثا: نلاحظ ان الوضع السياسي والتنظيمي للدول الاسلامية في انفسها وفيما بينها يعوق حركة الافكار والافراد، يعوق التواصل الحر ما بين العرب والمسلمين، لخضوع حركة التواصل لاعتبارات سياسية وامنية في الدرجة الاولى، في نفس الوقت لاتوجد شبكة اتصالات ميسرة بين هذه الدول، كما نلاحظ عدم وجود تعاون علمي فعال بين الدول والشعوب العربية والاسلامية.

رابعا: نلاحظ التخلف الكبير في العناية بنشر اللغات الاسلامية وفي مقدمتها اللغة العربية وتليها الفارسية والتركية، نشرها والتأليف فيها وخدمتها، وتكوين المجاميع العلمية والثقافية التي تطور وتغني الثروة العلمية، ثروة التعابير العلمية والمصطلحات العلمية بهذه اللغات، وخاصة اللغة العربية».

واذا اتفقنا على ان المعرفة هي الاداة الرئيسية لاحكام السيطرة والنفوذ واحتلال مواقع حيوية ومهمة كما يرى المفكر الاميركي الفين توفلر، فان ملاحظات المرحوم الشيخ شمس الدين ستكون معبرة الى حد كبير عن البعد المعرفي العلمي، الذي هو مثلما ذهب الشيخ ـ ضمنا ـ يعاني من من جوانب قصور ونقاط خلل شتى تؤثر سلبا على الابعاد الاخرى بدرجات متفاوتة.

ولكن ذلك لايلغي او يطمس معالم وافاق النهضة الجديدة ذات الطابع السياسي ـ الفكري اكثر من أي شيء آخر، فالاسلام لم يعد مثلما كان قبل قرن

من الزمان، لا بل وحتى قبل نصف قرن عبارة عن منظومة قيم اخلاقية ـ اجتماعية تفتقر الى الشمولية والعالمية لابتعادها عن النشاط والفعل السياسي الخلاق رغم ان هناك حركات وتيارات اسلامية ظهرت على الساحات السياسية ولعبت ادوارا لابأس بها في توجيه الوقائع والاحداث.

وما يعكس عملية التحول في العالم الاسلامي بأتجاه الاسلام قضيتين:

الاولى: تنامي حركة الصحوة الاسلامية واتساع مدياتها حتى غدت تيارا عالميا يتسم الى حد كبير بوحدة الخطاب والممارسة واليات التحرك واسلوب التعاطي مع النظم السياسية القائمة والمناهج الثقافية والفكرية والاجتماعية وفق معايير يغلب عليها الوضوح والشفافية، ولعل الانتصار التأريخي للثورة الاسلامية في ايران قبل اكثر من عقدين مثل انعطافا بالغ الاهمية في حسابات السياسة والفكر، وبالتالي فانه ساهم في رسم وصياغة خرائط المستقبل وتحديد اشكال التحديات والتحالفات والتوازنات ومضامينها خلال القرن الحادي والعشرين.

الثانية: تتمثل بذلك الاهتمام الاستثنائي من قبل الغرب بالاسلام بشكل يختلف عن اهتمام مستشرقي القرون الماضية، اذ اصبح «الاسلام السياسي» المفهوم الاكثر دينامية في معظم الدراسات والبحوث الاكاديمية وغير الاكاديمية الى حد انه اضحى من الضروري جدا ايجاد مؤسسات ومراكز متخصصة بدراسة وتحليل ابعاد ظاهرة «الاسلام السياسي» بدقة وعمق لانه على ضوء نتائج الدراسة والتحليل ستتقرر كثير من السياسات.

ولعل اي متابع او مهتم بموضوعة العلاقة بين الاسلام والغرب لن يرهق نفسه ليضع قائمة طويلة من عناوين كتب وابحاث واسماء كتاب ومفكرين غربيين كبار تناولوا ويتناولون تلك الموضوعة بشكل يوحي ان العالم الغربي يعيش حالة من القلق والتوجس والخوف من تعاظم دور الاسلام ـ نظرية وممارسة ـ وفاعليته على المستوى العالمي اكبر بكثير مما كان للشيوعية من دور وتأثير.

ومع مرور الزمن وتزايد نقاط ومواضع الاحتكاك سياسيا وفكريا وثقافيا - وعسكريا الى حد ما بين - عالمين مختلفين، راحت التساؤلات والاثارات من كلا الجانبين تتسع لتستوعب وقائع شاخصة، وفرضيات وتصورات مستقبلية، وتلك الاخيرة بعضها قريبة من الواقع، وبعضها الآخر بعيدة عنه ان لم تكن لاتمت اليه اطلاقا بأي صلة.

وفي خضم ذلك كله فان محاولة التوصل الى اجابات مطلقة وقطعية وحاسمة عن مآلات الصراع والمواجهة، والدور الحقيقي لكل طرف من الاطراف، وتحديد الميادين، تبدو وكأنها لعبة تنطوي على الكثير من المخاطر والمحاذير، وفيها ما هو بعيد عن المنطق والاحكام العادلة !.

«اشكالية الاسلام والحداثة» ... تأملات في تحديات العصر وموقع الاسلام منها

خمسة مفاهيم يناقشها الباحث العراقي الدكتور عادل عبد المهدي في كتابه «اشكالية الاسلام والحداثة»، وهي النهضة، والحداثة، والنظام الدولي الجديد، والدولة، والاستبداد. وفي اطار هذه العناوين او المفاهيم تطالعنا عند القراءة مفردات عديدة تتمحور جميعها حول الفكرة الرئيسية لموضوعة الكتاب ـ حقيقة الغرب الاستعماري ـ منظورا اليها من خلال جملة تفاعلات وتحولات تأريخية انتجت بدورها كل المظاهر المأساوية التي يرزح الشرق ـ والعالم الاسلامي منه على وجه الخصوص ـ تحت وطأتها.

وتبرز لنا في « اشكالية الاسلام والحداثة» ميزتان:

الاولى: التداخل والترابط بين موضوعات الكتاب الخمسة رغم ان من يلقي نظرة سريعة يتصور للوهلة الاولى ـ او يبدو له خطأ ـ ان كل موضوع بعيد تماما عن المواضيع الاخرى لا من حيث السياقات الزمنية، وانما استنادا الى المقدمات والنتائج، وعوامل التأثير والتوجيه الذاتية والموضوعية. فالنهضة والحداثة والنظام الدولي الجديد والدولة ـ الاسلامية والوضعية ـ والاستبداد تلتقي جميعها في نقاط متعددة، سواء خضعت في فهمها وتحليلها للفكر الغربي او الى اية منظومة فكرية اخرى دون ان يعني ذلك بالطبع ان ظروف نشأتها وتداعياتها وارهاصاتها متشابهة ومتماثلة.

الثانية: التناول الموضوعي من قبل الباحث للمفاهيم ومايرتبط بها من افكار واحداث ووقائع، وربما كان ذلك بسبب من نزعته الاكاديمية البعيدة عن الذاتية والنرجسية. هذا من جانب، ومن جانب اخر لانه عاش جزءا من التجربة الغربية ووقف على جوهرها عن كثب مما اتاح له «هتك استار الحداثة الغربية، وكشف عن الالتباس وسوء الفهم الذي شاع في الكثير من الكتابات التي ظلت تلح على استعارة هذه الحداثة كما هي، وتعميم مفاهيمها في عالمنا، لو اريد لهذا العالم تجاوز عوائق النهوض والالتحاق بركب العالم الراهن».

واذا كانت حركة النهضة الاوربية ـ الغربية ـ قد خطت خطواتها الاولى مع ظهور ملامح انفصال السلطة السياسية عن السلطة الدينية، او بعبارة اخرى السلطة الزمنية عن السلطة الروحية، ومع ظهور الاكتشافات العلمية وولادة جملة نظريات في العلوم الانسانية، فان تحديد تأريخ انطلاقة النهضة العربية ـ وهي في جانب كبير منها اسلامية ـ بغزو نابليون بونابرت لمصر اواخر القرن الثامن عشر الميلادي وتحديدا في عام ١٧٩٨ يعد خطأ فادحا وتحريفا كبيرا للتأريخ وقطعا واستئصالا لبعض مراحله، لان ذلك يعني الغاء حقبة زمنية طويلة بدأت بظهور الاسلام قبل اربعة عشر قرنا ونيف، وامتدت مايقارب سبعة قرون، حتى سقوط اخر معاقل الدولة العباسية في عام ١٢٥٨ دون ان تكون المرحلة التي تلت هذا التأريخ بالضرورة خالية من اية حركة وفاعلية بمستوى معين من المستويات.

ولكن هل النهضة الاوروبية هي فعلا نهضة حقيقية بالمعنى الدقيق للكلمة، اي انها نقلت عموم المجتمعات البشرية من حال الى اخر.. من الظلام الى النور.. من الهمجية الى التحضر.. من العبودية الى التحرر.. من الحرب الى السلام والامن والاستقرار ؟؟.. بتعبير اكثر دقة هل انتجت حضارة عالمية شاملة استوعبت الجميع بعيدا عن معايير الجنس واللون والدين والمكان ؟.

يقول الاستاذ عادل عبد المهدي بهذا الشأن «ان صعود الحضارة الغربية

وتطورها وسيادتها عبر العقود والقرون، جعل مفهوم النهضة يعني صراحة او ضمنا بالنسبة للكثيرين اللحاق بركبهم ـ اي الغربيين ـ والاخذ بأسباب حضارتهم وهياكلها وقيمها».

والسبب في ذلك الصعود والتطور ارتبط اساسا بنزعات التوسع والسيطرة والاستحواذ على ثروات الآخرين والعمل على تهميش والغاء ثقافاتهم ومعارفهم الانسانية وخلفياتهم التأريخية، وارساء ثقافات ومعارف وافكار جديدة تكون بمثابة ادوات لتحقيق المصالح والمحافظة عليها.

«فقيم الحضارة الغربية تصاعدت بمقوماتها، الاستعمار والرأسمالية وتسللت بفعل عوامل داخلية وخارجية لتحتل الحضارة الغربية ليس فقط المركز الاول بين الحضارات، بل لتصبح الحضارة الوحيدة السائدة.. صارت قيمها هي القيم العليا والمرجع النهائي لنا وللاخرين، وامسكت بزمام المبادرة في الشؤون الاساسية.. صارت هي المنتج الرئيسي للمفاهيم السائدة، والمؤسسات الاقليمية والدولية والاخلاقيات والعادات وانماط العيش السائدة».

هكذا يقول الاستاذ عبد المهدي. اذن المعادلة لدى الغرب تقوم على اساس ترسيخ الانا وتهميش الاخر، وعلى كل المستويات، فكل شيء لابد ان يكون في النهاية مصدره الغرب، لتصبح بالتالي فكرة نهاية التأريخ بديهية لاسبيل الا القبول بها والاذعان اليها.

وهذا مايبدو ان الغرب قد نجح في تحقيق جزء كبير منه خلال العقود الاخيرة، سيما في العالمين العربي والاسلامي ـ بل والشرق عموما ـ واسباب هذا النجاح ليس مردها قدرة الغرب الفائقة فحسب، وانما يمكن ان تعزى الى حالة النكوص والتداعي التي يعيشها الطرف الثاني في اكثر من مجال وعلى اكثر من صعيد، يبدأ من الفكري، مرورا بالسياسي والاقتصادي، حتى يمتد الى الصعيد الاجتماعي بمفرداته وتفاعلاته بالنسبة للافراد والجماعات، حيث تتمثل حالة

النكوص والتداعي هذه بالدرجة الاساس بالاستعداد الذي تبديه بعض النخب الفكرية في العالمين العربي والاسلامي لنقل التجربة الغربية على علاتها متجاهلة عاملين، الاول، ان ظروفنا الحالية ومرتكزاتنا التأريخية لايمكنها ان تستوعب تجربة لها ظروفها وخلفياتها التأريخية ومقدماتها الخاصة، اما العامل الثاني فان لنا تجربة رائدة من الخطأ بالمرة ـ رغم ماواجهته من تداعيات عند بعض المنعطفات ـ ان نتجاوزها ونتجاهلها لنسد الفراغ بالاستعارة والاقتباس والتوليف دون الالتزام بالقواعد والضوابط والحدود في اغلب الاحيان.

ويشير عبد المهدي الى ذلك بقوله «فالامر الذي لايريد البعض ان يدركه هو ان الاسلام يفرز منظومة افكار تماما كما ان الحضارة الغربية هي نتاج منظومة افكار، وفي كل منظومة افكار هناك ركائز او اسس تقوم عليها فأذا جاء النقل او الاقتباس معززا لهذه الاسس ـ او على الاقل غير ناسف لها ـ فان عملية النقل تصبح ليس ممكنة فقط، بل قد تكون واجبة ايضا، وعليه فان من يريد ان ينقل من الفكر مفهوما او تجربة عليه ان يدلل ان ذلك لن يدخل التشويش والاضطراب ولن يقود الى هدم ركيزة من ركائز الفكر الاسلامي».

واذا كان الاسلام ـ او الفكر الاسلامي ـ هو صاحب مشروع نهضوي شامل ومتكامل الابعاد، فعند ذاك يغدو من اليسير الوقوف على مكامن الخلل السائدة في مجتمعاتنا، في ذات الوقت الذي يمكن فيه وضع اليات ناجعة للعلاج، اليات نابعة من طبيعة الظروف الذاتية والموضوعية وليست مستوردة من الخارج ومعبرة عن نزعاته ومطامعه وطموحاته، وتجعل الانسان / النفس محورا اساسيا لها ومحركا فاعلا للآلة والتطور لا لاحقا وتابعا لهما كما هو الحال في الفكر الغربي.

ويؤكد الاستاذ عادل عبد المهدي على «ان اي طرح لموضوع النهضة دون وضع الظروف والشروط والهيكليات التي رتبتها السيطرة الاستعمارية والهيمنة الامبريالية والصهيونية من احتلال الارض وغزو النفوس وتمزيق وحدة الامة

وبناء هياكل الدول العلمانية القومية بمؤسساتها العسكرية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية وسيادة نظم القيم والمعايير بما يقود الى دفعها نحو الدونية والانحطاط، ولايضع في منطلقه الاول تحرير النفوس والارض ما هو سوى حرث في بحر. انه في احسن الحالات كلمات واماني لن تقود الا الى تضييع الوقت وتفتيت الجهود وتخدير النفوس».

ويضيف «ان الركض وراء النموذج الغربي لن يقود الا الى بناء مثل هذه المدن المتهرئة التي تزيد من غربة الانسان وابتعاده، بينما النموذج الثاني الاقل كلفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأعلى مردودا من الناحية الانسانية هو الحلم الذي تحلم به البشرية».

يأخذ عادل عبد المهدي على الدكتور برهان غليون قوله «ان النهضة الاسلامية المعاصرة جاءت نتيجة لفشل الحداثة في ثلاثة مواضيع على الاقل وهي:

* مأزق الهوية.
* مأزق السياسة.
* مأزق الاقتصاد».

ويقصد الدكتور غليون هنا مشروع الحداثة الغربية في المجتمعات الاسلامية ويبرز ذلك من خلال اشارته الى ان المجتمعات التي شهدت تطورات فكرية هامة كأيران والجزائر وتونس ومصر وسوريا والعراق وفلسطين، حيث شهدت مسائل الحريات ومسائل المواطنة اهتماما شديدا فان الحداثة تزيد من التوترات اكثر مما تساهم في اصلاح المجتمعات.

وبحسب ما يرى الاستاذ عبد المهدي فان غليون يفتش عن مصادر النهضة الاسلامية في فشل العلمانية والحداثة، بدل ان يفتشها ايضا في عناصر ذاتية لدى الاسلام والمسلمين.

هذه الرؤية لايعبر عنها غليون وحده، بل هناك جملة من الباحثين والكتاب والمفكرين العرب والمسلمين والغربيين يعبرون عنها بصور واساليب مختلفة شكلا ومتماثلة مضمونا، وهم في ذلك اما ينطلقون من اعتبارات سياسية صرفة، او اعتبارات ايديولوجية صرفة، او الاثنين معا.

واذا افترضنا جدلا ان ما يذهبون اليه صحيح فان ذلك سيعني بالتأكيد ان المجتمعات الاسلامية لم تتفاعل مع مشروع الحداثة الغربي بأطاره الشامل مثلما ذابت به المجتمعات الغربية، ويعني ايضا ان الانظمة السياسية ومؤسسات وتنظيمات النخبة هنا فشلت في تسويقه رغم ما فيه من جاذبية ووعود براقة، وربما هي لم ترغب اصلا في تسويقه خوفا من فقدان امتيازاتها ومصالحها، وهذا ما بدا واضحا اواخر عام ١٩٩١ في الجزائر عندما فازت الجبهة الاسلامية للانقاذ بالانتخابات العامة، وفي عام ١٩٩٥ حينما فاز حزب الرفاه الاسلامي التركي في الانتخابات العامة ـ ايضا ـ ليصل الى السلطة رغما عن المؤسسة العلمانية بشقيها المدني والعسكري.

ولعل احد اهداف مشروع الحداثة حسب الاستاذ عادل عبد المهدي يتمثل بفصل الدين عن السياسة حيث يقول «انهم يقولون ـ ويعني الغرب ـ فصلوا الدين عن السياسة، ونحن نقول بأن دينهم استكمل عملية التحامه بسياسته واجتماعه منذ حين فصارت الحقيقة الـ(دينية) لديهم تحمل مفاهيم وشروط تجدد واعادة انتاج الحقيقة الاجتماعية والسياسية، وبالعكس صارت الحقيقة الاجتماعية والسياسية تحمل عملية تجدد واعادة انتاج الـ(ديني) لديهم ليس فقط على صعيد الرمز الفردي والممارسة الايمانية الفردية فحسب، بل سياسيا واجتماعيا وجماعيا وعالميا ايضا».

الحداثة في جانب منها عمقت الهوة فيما بين شرائح مجتمعاتنا المختلفة، وبين هذه الشرائح من جهة والنخب الحاكمة من جهة اخرى، ورسخت مظاهر

الاستبداد والعنف والارهاب ومصادرة الحريات لانها وضعت مقاييس وصاغت معايير غير ملائمة، وركزت على ظواهر الامور لامضامينها.. اليست نزعات الثقافة الاستهلاكية وشيوع مظاهر التحلل والانحراف والانفصام الاجتماعي عن الواقع وغيرها الكثير هي نتاج مشروع الحداثة الغربي ؟.

ان تنامي حركة الصحوة الاسلامية في معظم بقاع العالم الاسلامي يعكس في حقيقة الامر رغبة واصراراً على العودة الى الجذور والسير في المسار السليم ومحاولة لاستعادة الهوية الاسلامية، لكن ذلك لاينفي كون تنامي حركة الصحوة يمثل في جانب منه ردة فعل كبرى وعنيفة على الواقع الفاسد ـ سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ـ لان عوامل واسباب النهضة الاسلامية موجودة ومتوافرة، بيد انها كامنة، وحتى تتفاعل وتتجلى لابد لها من محفزات ودوافع. ونعود هنا الى المثال التركي، فلو لم يلجأ مصطفى كمال اتاتورك خلال اكثر من عقدين الى القضاء على كل ما يمت الى الاسلام بصلة لما شهد الشارع التركي ذلك الفوران الشعبي الماثل امامنا اليوم بأشكال وصور مختلفة، وكذا الحال مع ايران والجزائر وفلسطين وغيرها.

اننا لانستطيع ان نوافق غليون على قوله «ان الحركات الاسلامية ليس سببها صراع القيم والمبادئ وخيارات الحياة المعروضة على العالم الاسلامي والعربي بل سببها الخيانة التي تمت بحق الحداثة» ولانستطيع القول بعكسه تماما، وان ما يؤكده عبد المهدي يعد من الثوابت، ولكن الى جانب الثوابت دائما توجد متغيرات ترتبط بطبيعة الظرف والمرحلة.

ربما منح انهيار المعسكر الاشتراكي في عام ١٩٩١ وبعض الاحداث والوقائع التي رافقته زخما متسارعا وتداولا اكبر للكثير من المصطلحات والمفاهيم ذات الصبغة العالمية مثل النظام الدولي الجديد، والحداثة، وصراع الحضارات، وحوار الثقافات، والعولمة، وما الى ذلك من المصطلحات والمفاهيم.

بيد ان مقولة النظام الدولي الجديد احتلت حيزا واسعا في الخطاب السياسي والاعلامي والفكري في العالم الغربي لتنسحب شيئا فشيئا الى العالمين العربي والاسلامي.

وعند التعامل مع مقولة النظام الدولي الجديد منفصلة عما سواها فانه من الطبيعي ان يتبادر الى الذهن لاول وهلة ان هناك نظاما دوليا قد تفكك وتلاشى بصرف النظر عن اسباب التفكك والتلاشي وتشكل على انقاضه نظاما دوليا جديدا، وهذا هو المنطق.

ولكن مقاربة المقولة مع الواقع القائم تكشف لنا خلاف ذلك تماما، واقرب وصف للمتغيرات التي جلبها العقد التسعيني حسب الكاتب المصري محمد حسنين هيكل هو «ترتيبات عالمية جديدة» ترسخت فيها بعض من نزعات الهيمنة الاستعمارية الغربية على بقاع مهمة من العالم، او مثلما يقول الاستاذ عادل عبد المهدي «ان النظام الدولي منظورا اليه من قبل العالم العربي والاسلامي هو اسم على غير مسمى، فلم يحمل صفته الدولية لانه يمثل التقاء الارادات الحرة لدول العالم، بل حمل هذه الصفة لان قلة من الدول الاستكبارية تجد ان مصالحها وكلمتها تمتد الى مساحات العالم والكون كله، فتتحدث بتعسف واستغلال بمصائر الامم».

وبالفعل فان ذلك ما هو حاصل اليوم وبأجلى صوره، لان هذا الذي يسمونه النظام الدولي الجديد هو النظام الاستكباري ـ الاستعماري الامبريالي ... خروج الرجل الابيض والغرب لاستعمار العالم محطما الحدود والقيود، وهذه هي بنيته التحتية، والترتيبات الظرفية التي يصل اليها الكبار سلما او حربا لادارة العالم ـ حسب عبد المهدي ـ وهي ذاتها «الترتيبات العالمية الجديدة» ـ بحسب هيكل ـ تمثل البنية الفوقية لذلك النظام، فما يجري اليوم تحت مظلة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي وصندوق النقد الدولي وباقي الهيئات والمنظمات الدولية

وبتوجيه اميركي ـ غربي لايتعدى كونه جزءا من مخططات ومؤامرات كبرى لتطويق الآخر وخنقه والاستحواذ على كل ما يملكه.

ويرى الباحث في ذات الوقت «ان الخط العام للنظام الدولي سائر الى التفكك، وان علامات الضعف المختلفة التي اخذت تظهر على تركيبته هي امر يلمسه كل مراقب، بل هي وقائع تؤكدها الحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية».

وقد يتساءل البعض عن الاسباب الكامنة وراء هذا التفكك ؟.

الاسباب بعضها ذاتية في داخل بنى وهياكل القوى الرئيسية المكونة او الموجهة لذلك النظام، وبعضها الآخر موضوعية ـ خارجية ترتبط بالقوى التي من المفترض بها ان تشغل حيزا وتؤثر في الموازين، بيد انها اما غائبة او مغيبة. فروسيا ما زالت طرفا دوليًا مؤثّرا بحكم قوتها العسكرية، واوربا واليابان كذلك بحكم قوتهما الاقتصادية، والصين هي الاخرى نظرا لدخولها النادي النووي ودورها المتزايد في توجيه الصراعات الاقليمية، والدولية الى حد ما، ولتقدم دورها في صناعة الاسلحة وتصديرها دوليا.

والعالم العربي والاسلامي لايمكن بأي حال من الاحوال تجاوزه او القفز عليه لانه عنصر مهم وحيوي في اي ترتيبات عالمية ـ جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وتأريخيا ـ

وحول هذه النقطة يقول عادل عبد المهدي «نظرا لاهمية المنطقة العربية والاسلامية في تشكيل النظام الدولي فان مراكز القرار والقوة الغربية ستكون مخيرة بين اسلوبين لاثالث لهما لاحتواء المنطقة، وهما الاسلوب التفاوضي الايجابي والاسلوب القمعي الاخضاعي، ويتضمن الاسلوب التفاوضي او الايجابي اعطاء حقوق ولو جزئية للمنطقة لتساعد الفئات المتحكمة في بلداننا على ان تدير المنطقة لصالح الخارج، اي ان تحقق ثلاثة امور:

ا. ان تضع مشروعا يشبه المشاريع التي تضعها اليوم لاوربا الشرقية.

ب. ان تقدم حلا ولو جزئيا لقضية فلسطين.

ج. ان تعطي لاحدى الدول الاسلامية وجودا ولو شكليا في مجلس الامن الدولي او على الاقل في اطارات دولية».

والملاحظة الرئيسية والمهمة التي يطرحها عبد المهدي هي انه «اذا استمر الخط الصاعد للصحوة الاسلامية واستمر الخط النازل للاستعمار والامبريالية فأننا لن نرى من اثار للنظام الدولي الجديد على المنطقة سوى توقع المزيد من العدوان. كما نتوقع للمزيد من الشرائح التي كانت لاترى الاسلام هاديا ومرشدا ان تزداد انخراطا في المشروع الاسلامي، والشرائح التي كانت لاترى الثورة طريقا ان تزداد انخراطا في المشروع الثوري».

من البديهيات المعروفة ان منطلقات واسس تشكل الدولة، وكذلك موقع الفرد في النموذج الغربي يختلف عنه في النموذج الاسلامي في جانب كبير جدا ويلتقي معه في نقطة واحدة تتمثل في ان الثاني لاينكر الحالة الوضعية ولاينكر المحسوس والملموس والتجربة والمادة التي هي محور البناء الغربي العام، لكنه لا يجعل منها المحور، بل يبقيها تحت السيطرة والتحكم.

وهناك معادلة محددة تجعل من التعامل مع تلك المسألة اكثر وضوحا:

«.. الفكر الوضعي يفرز حكومة وضعية، والفكر الاسلامي يفرز حكومة اسلامية

.. التجربة الوضعية تفرز حكومة وضعية، والتجربة الاسلامية تفرز حكومة اسلامية.

..المجتمع الوضعي يفرز حكومة وضعية، والاجتماع الاسلامي يفرز حكومة اسلامية».

انطلاقا من هذه المعادلة يناقش الاستاذ عادل عبد المهدي بشيء من

التفصيل ويبحث في موقع الانسان في الاسلام وفي الغرب، والاطار التأريخي لنشأة الوضعية في الاخير وظروف نشأتها ونظرة الدين ـ سواء الاسلام او اليهودية او المسيحية ـ اليها ليصل بعد ذلك الى السياقات التأريخية لتطور الدولة الوضعية في الفكر الغربي، محددا اياها بما يلي:

« * نظرية الحق الالهي.

* نظرية الدولة /العقد.

العقد بين الحاكم والمحكوم، او بين الملك والرعية، او بين افراد المجتمع عموما، استنادا الى اطروحات توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو.

* النظرية الديالكتيكية.

* نظرية الدولة / الامة.

وابرز الاشارات التي ترد هنا هي، اولا، ان اي تطور او تحول يتوجه للانسان /الفرد بأعتباره العنصر الطبيعي الوحيد والمجسد والمحسوس والقابل للتجربة، والذي يمكن ان يؤطر كمواطن وكقاعدة رئيسية يقوم عليها التنظيم الاجتماعي.

وثانيا، ان فكرة الحق الطبيعي تراجعت لتحل محلها فكرة التضامن القائمة على التعاقد القابل بأستمرار للتغيير، اي تأسيس حق وضعي بدلا من الحق الطبيعي.

بينما الدولة الاسلامية وفق رؤية الباحث تقوم على مبدأ الولاية، في ذات الوقت الذي تبقى فيه حقيقة وضعية لامحيص عنها دون ان تكون نقطة نهاية لها بقدر ما تشكل ضرورة وحاجة من بين ضرورات وحاجات اخرى في الحالة الاسلامية». بعبارة اخرى انه «في الاسلام لاانفصام بين الدنيوي والاخروي، ولابين المادي والروحي، ولابين الفردي والجماعي، ولابين المؤقت والدائم، او بين الشاهد والغائب، او مابين الماورائي والوضعي، او بين القضاء والقدر، او بين الجبر والاختيار، او بين النظام والتقدم».

دول الاستبداد الشرقي او نمط الانتاج الاسيوي الذي يتحدث عنه الباحث في الفصل الاخير من كتابه يتضمن ادانات فاضحة للمنظومة الغربية وكشف لازدواجيتها وانتهازيتها وهي تتعامل مع الآخر وفقا لمنطق المصلحة ـ المنفعة ـ المادية بعيدا عن اية اعتبارات اخلاقية، انسانية، اذ «ان اهم سمة اعطيت لمفاهيم الاستبداد الشرقي او نمط الانتاج الاسيوي هي مسألة الدولة المطلقة في سياستها وملكيتها والتي تسيطر وتخضع كل ما هو دونها. بكلمات اخرى، وحسب هذا المنطق ستحمل الدولة مهمات المجتمع كلها، فهي المقدر لها ان تحمل مجمل التطور التأريخي، او بالاصح السلبية التأريخية، اي انها ستقابل في اوربا الطبقة مالكة العبيد او الطبقة الاقطاعية او البرجوازية السائدة والرائدة والممثلة للمجتمع في وقت معين».

وهذه الفكرة الانفة الذكر تلتقي وتتناغم مع فكرة اخرى تتمثل في ان الديمقراطية الغربية الحديثة والمعاصرة ملازمة بالضرورة لديكتاتوريتها على الاغلبية، وسمة الاستعمار الرئيسية هي الانتقال من اصعدة محلية الى اصعدة عالمية، فأستبداد الاقلية على الاغلبية وديمقراطيتها او حريتها لاستعباد الاغلبية في المجتمعات العبودية والاقطاعية تحولت الى استبداد اقلية من مجتمعات الاستعمار والرأسمالية وديمقراطيتها او حريتها لاستعباد بقية شعوب ومجتمعات العالم.

ذلك هو جوهر الحداثة «استعباد بقية شعوب ومجتمعات العالم، كما هو مشار في سطور سابقة».

وافضل وصف للذي يجري هو ما قاله ديمتروف من ان «قاعدة الديمقراطية الغربية ليست نتاج انتصارات الطبقة العاملة كما يقال، بل هي انتصارات للمجتمعات الغربية على الشعوب الاخرى، لهذا فعند ازمة هذه المجتمعات داخليا وخارجيا فان الحل هو الفاشية والنازية التي هي الرأسمالية في ازمتها» !!.

بقي ان نقول ان ما طرحناه من افكار ورؤى ضمن هذه السطور تمثل جوانب مهمة واساسية مما احتواه كتاب «في اشكالية الاسلام والحداثة»، وليس لنا ان ندعي اننا استوعبنا وتناولنا كل ما فيه من تفاصيل وجزئيات، وما قمنا به لايتعدى كونه عرضا سريعا لايرتقي الى مستوى التحليل العلمي المعمق الذي نتركه لمناسبة اخرى عسى ان نوفق لذلك.. وهو بالتأكيد ضرورة يحتمها الترابط بين موضوعات الكتاب وما نشهده وسوف نشهده في المستقبل من وقائع على الارض.

عودة الى التأريخ من زاوية اخرى !

لعلها تبدو مفارقة غريبة حينما اصدرت وزارة الثقافة التركية قرارا يقضي بأعلان عام ١٩٩٩ عام الذكرى السنوية السبعمائة لتأسيس الدولة العثمانية بعدما كانت قد اعتبرت عام ١٩٩٨ عام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ووجه المفارقة هنا يكمن في ان تركيا احتفلت في عام ١٩٩٨ بذكرى سقوط دولة «الخلافة الاسلامية» دون ان تفصح عن ذلك صراحة، وبعد عام واحد احتفلت بذكرى تأسيس الامبراطورية العثمانية بمستوى فاق توقعات الكثيرين في داخل تركيا وخارجها.

وكان المعلم الاكثر بروزا في ذلك الكرنفال قد تمثل براية الامبراطورية ذات الارضية الحمراء ـ بلون علم تركيا الحالي ـ والتي رسم في وسطها خاتم السلاطين ووضع الى يساره الرقم (٧٠٠) كأشارة الى عمر الامبراطورية !.

ومن غير ادنى شك فان احياء ذكرى سقوط دولة «الخلافة الاسلامية» وقيام الدولة العلمانية الحديثة على انقاضها على يد مصطفى كمال اتاتورك يعني في جانب منه قطيعة مع حقبة زمنية طويلة امتدت اكثر من ستة قرون حفلت بكمّ هائل من الوقائع والاحداث كانت دولة الخلافة عنصرا فاعلا في تحديد مساراتها واتجاهاتها، وبالتالي نتائجها، سواء في فترات قوتها او في فترات ضعفها.

ومفهوم القطيعة مع التأريخ ـ الماضي ـ مع ما يحمله من مخاطر جمة الا انه

تجلى واضحا خلال السنوات الاولى من حكم اتاتورك، واتسعت مصاديقه مع مرور الزمن من خلال ظواهر سياسية واجتماعية وحضارية فريدة من نوعها بالنسبة لبلد مثل تركيا كان مركزا لتفاعلات الشرق الروحية والمعنوية، وبوتقة انصهرت فيها ثقافات وحضارات متعددة لم يكن يجمعها سوى الاسلام.

واذا كانت العودة الى السياقات التأريخية تصبح امرا لامناص منه في بعض الاحيان، فان الدولة العلمانية الحديثة والمعاصرة في تركيا اختارت لنفسها مسلكا مختلفا للغاية افضى الى طمس جوانب مهمة من التأريخ، بألغائها ـ او محاولة الغائها ـ كل ما يمت بصلة الى التراث والفكر والثقافة الاسلامية، وفي ذلك يقول الدكتور احمد نوري النعيمي في كتابه «ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا»: «ان الدولة القومية من وجهة نظر الاتراك قد تكاملت في بداية عام ١٩٣٠، حيث استطاعت تركيا ان تتخلص من جذور التقاليد الاسلامية والقومية العثمانية المتعددة».

في حين يشير خليل ابراهيم الناصري في كتابه «التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية» الى «ان تركيا بعد العام ١٩٢٣ ادارت ظهرها للشرق واتجهت الى الغرب سعيا للاخذ بحضارته واسباب تقدمه، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق والحضارة الاسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعوب العربية والاسلامية».

ومحاولة الانغماس والانصهار في منظومة الحضارة الغربية ارتبط اساسا بعمليتين، الاولى تمثلت بألغاء الثوابت، والثانية تمثلت بنقل ـ او استعارة ـ فتافيت الغرب ومظاهره دون الاهتمام الكافي بتحليلها والتأمل في مضامينها ومعرفة مدى انسجامها مع واقع المجتمع ومنهجيات تفكيره وقناعاته.

وكلتا العمليتين ترافقتا مع حالة اضطراب كبرى على اكثر من صعيد كانت تعمق القطيعة مع التأريخ اكثر فأكثر مع مرور الزمن، في ذات الوقت الذي

راحت تولد ردود فعل اجتماعية حادة بدت طبيعية جدا في مقابل تحول تجاوز اعتبارات الزمان والمكان والظروف.

وقد نقع في خطأ كبير وفادح اذا ذهبنا الى ان الانحراف ترافق مع انهيار الامبراطورية العثمانية وسقوط دولة الخلافة الاسلامية في اواخر الربع الاول من القرن الماضي، حيث ان القراءة التأريخية الدقيقة والمعمقة توصلنا الى تصورات واستنتاجات تختلف عن تلك التي توصل اليها البعض في ابحاثهم ودراساتهم.

وفي هذا السياق ـ مثلا ـ يقول الدكتور محمد حرب رئيس مركز بحوث العالم التركي واستاذ التأريخ العثماني في جامعة عين شمس المصرية في دراسة له تحت عنوان «نموذج الحكم الاسلامي في الدولة العثمانية»: «لم تغب قيم العدل والشورى والمساواة الا عندما برز فريق من ابناء الدولة العثمانية من الذين تلقوا تعليمهم في الغرب او تأثروا بالفكر الغربي واحتلوا مكانة وظيفية كبيرة في دولتهم فأطاحوا بالنظام العثماني وابدلوه بالنظام العلماني، ومثال ذلك تلك النخبة المثقفة التي افرزتها عملية اعادة تنظيم الدولة على النمط الغربي والمعروفة بالتنظيمات».

ويضيف الدكتور حرب «ولما تطورت هذه النخبة وسيطرت على المناصب المدنية وعلى الاماكن الحساسة في الجيش قاموا بأنقلابهم المشهود عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ واسقطوا شعار الدولة (لا اله الا الله محمد رسول الله) وابدلوه بشعار الثورة الفرنسية (حرية ـ اخاء ـ مساواة) وكأن الاسلام يفتقر الى هذه المبادئ، ومنذ ان تولوا السلطة غابت القيم الاصيلة من الدولة، ودخل هؤلاء في صراع مع بعضهم البعض على السلطة، ثم زجوا بالدولة في حرب لاناقة لها فيها ولاجمل، وهي الحرب العالمية الاولى ولم تخرج منها الدولة الا منهارة. والغريب ان كثيرا من المؤرخين يدينون الدولة العثمانية بأدانات منها، فرض اللغة التركية على بلاد العرب، ونصب المشانق للعرب في بيروت وسوريا، وهي براء من هذه الجرائم،

اذ ان هذه الاحداث قد جرت والسلطة في يد العلمانيين الذين استمر حكمهم مايقارب العشر سنوات والدولة العثمانية منهم براء، وانما حدث هذا في عهد حكم الاتحاد والترقي».

ومع ان هذا الكلام فيه قدر من الصحة والواقعية الا انه في ذات الوقت ينطوي على اتجاه لانتزاع فترة زمنية معينة وتجاوز ماقبلها ومن ثم اصدار احكام تنأى الى حد ما عن الحياد والموضوعية، فضلا عن التأكيد على قضية الشعارات وعدم الاهتمام كثيرا بالمضامين، فهل يستطيع المرء ـ او الباحث الموضوعي ـ ان ينكر المنهج الاستبدادي لحكم السلاطين العثمانيين والفساد الاداري الذي استشرى حتى بلغ في بعض المراحل مستويات خطيرة. وتوسع الامبراطورية من خلال الفتوحات بأسم الاسلام لم يكن في كل الحالات انجازا يستحق التبجيل والتهليل لان تلك الامبرطورية التي غدت مترامية الاطراف لم تك مهتمة كثيرا بأصلاح امور الرعية والسهر على احوالها، وحروبها مع القوى الاخرى لم تك دائما حروبا مقدسة بقدر ما كانت تتمحور حول السيطرة والنفوذ، واذا بدا للكثيرين ان الفترة التي تحكمت فيها جمعية الاتحاد والترقي ـ ذات النزعة القومية ـ على مقاليد الامور شهدت تحولات على جانب كبير من الاهمية والخطورة، فان تلك التحولات في حقيقة الامر ما كانت افرازات ظروف طارئة وانما جاءت نتيجة سلسلة طويلة ومتواصلة من التراكمات والتداعيات المتعددة الاتجاهات.

ويقول الباحث العراقي حسن العلوي في كتابه المعنون «التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي»: «حدد ملامح النظرية التركية للسلطة ليس الكتاب والمنظرين، وانما طبيعة الممارسة اليومية عبر التأريخ، والمستمدة من الاصول الاجتماعية للقبائل البدوية التركية، وطريقة الوصول الى السلطة، فبسبب الطابع القبلي والبدوي للنشوء السياسي التركي، كان متوقعا ان تكون لغة القوة لا لغة

الحوار اسلوبا لحل المشكلات الاجتماعية، وان يكون التوسع في الاراضي هدفا لتلك القبائل مطلوبا لذاته، وبذا فان السياسة الخارجية كانت تتحدد على ضوء الرغبة في التوسع بأستخدام القوة العسكرية التي كانت طابع النظام السياسي وشكله المتغلب، فلم يعط قدر من الرعاية للجانب الفكري والثقافي ودوره في بناء السلطة».

ويضيف العلوي قائلا «وكانت لغة الدم القاعدة المشتركة للحوار السياسي، وظل التذوق التركي للحكم الفعال يتصف بالعنف والاذلال على مدى قرون، لم يتحول مرة الى تذوق يتصف بالمرونة والحوار والاستماع الى الرأي الاخر، وادارة السلطة بأقل قدر من التضحيات».

ومافعله اصحاب الاتجاه العلماني فيما بعد بدءا من اتاتورك، وانتهاء بسليمان ديميرل هو ترسيخ وتعميق المظاهر والسلوكيات السلبية السيئة للسلاطين كالاستبداد والعنف والتسلط ومصادرة الحريات، اضافة الى فصل المجتمع التركي المسلم عن قيمه الدينية والاخلاقية والحضارية ودفعه بالقوة الى الاخذ بكل ما تشتمل عليه الحضارة الغربية من قيم ومبادئ مختلفة في جوهرها عن قيم ومبادئ الاسلام. وهذا يعني ان مسيرة الانحراف تواصلت وغدا لها ابعاد جديدة اتسمت الى حد كبير بالخطورة لانها لم تقتصر على البناء الفوقي للمجتمع بل امتدت الى البناء التحتي ـ القيمي، الاخلاقي لتبرز معطيات واستحقاقات لم تكن مألوفة من قبل.

ومع ان التناقض يبدو هو المظهر الابرز بين الامبراطورية العثمانية والدولة العلمانية التركية المعاصرة من حيث كون الثانية الغت منظومة الاولى وفككتها بصورة تامة وخلقت بالتالي تحولا كبيرا على صعيد السياسة والفكر والثقافة، الا ان ترسيخ وتعميق المظاهر السلبية السيئة للسلاطين العثمانيين بأدوات واساليب مغايرة، ولو انه لم يكن ملحوظا بالقدر الكافي من قبل الكثيرين، قلل ـ او اختزل ـ

التناقض الى حد ما على الصعيد الجوهري، لا في اطار الشكل، واوجد بالتالي قاسما مشتركا بين الامبراطورية والدولة العلمانية.

من هنا يمكننا ان نفهم سر احياء ذكرى سقوط دولة الخلافة الاسلامية، وقيام الجمهورية العلمانية على انقاضها، وكذلك الاحتفاء ـ بعد وقت قصير ـ بمرور سبعمائة عام على تأسيس الامبراطورية.. فكيف يمكن التوفيق بين حالتين متقاطعتين ؟..

الا يعكس ذلك نوعا من ازدواجية السلوك الغريب ؟..

الا يمثل الغاء للتأريخ والماضي، ووفاء له وتمسكا به في نفس الوقت ؟..

ربما استشعر الاتراك انهم ابتعدوا كثيرا عن التأريخ وارادوا العودة قليلا اليه، في مقابل نزعتهم للانفصام عنه..

ولكن العودة بهذه الصيغة الاحتفالية وبعد سبعة قرون لا اهمية لها سيما وانها تتجاوز راية الامبراطورية وخاتم السلاطين !.

هل المحكمة الاسلامية فكرة قابلة للتطبيق ؟

قبل عشرين عاما اعلن في منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) البيان الاسلامي ـ العالمي لحقوق الانسان ربما كفكرة اولية لمشروع شامل يقترب في مضامينه واهدافه من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة في العاشر من شهر كانون الاول ـ ديسمبر عام ١٩٤٨، الا انه يتحرك في داخل الاطر الاسلامية ويرتكز على المفاهيم القانونية والحقوقية والاخلاقية للدين الاسلامي وليس على منظومة القيم الوضعية.

في ذات الوقت كانت دول منظمة المؤتمر الاسلامي تبحث في اعداد لائحة حقوق الانسان في الاسلام عبر مؤتمراتها المتعددة الى ان نجحت في نهاية المطاف بأصدار الاعلان الاسلامي لحقوق الانسان خلال المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة.

وفي قمة طهران الاسلامية اواخر عام ١٩٩٧ حث اية الله السيد علي الخامنئي قائد الثورة الاسلامية في ايران على تشكيل برلمان وسوق اسلاميين ومحكمة اسلامية، وذلك لخلق كيان اسلامي عالمي متكامل قادر على حل مشاكله بنفسه بعيدا عن وصاية القوى الدولية الكبرى وهيمنتها.

وبالفعل فقد استضافت طهران ـ نفسها ـ خلال عام ١٩٩٩ رؤساء عدد كبير من برلمانات الدول الاسلامية حيث تم تأسيس اتحاد برلمانات الدول الاسلامية

في خطوة رأى فيها البعض تحولا كبيرا على صعيد العلاقات والتنسيق بين مكونات العالم الاسلامي، في حين رأى فيها البعض الآخر نوعا من المجاملات السياسية ومحاولات التوفيق بين المصالح المختلفة بالشكل الذي يحول دون حصول صدامات ونزاعات بين هذا الطرف او ذاك.

ولكن مع ذلك فان تلك التحولات، حتى وان كانت وما زالت في جانب كبير منها في مرحلة التنظير، دفعت الى فتح باب النقاش واسعا لتأسيس محكمة عدل اسلامية على غرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المرتبطة بمنظمة الامم المتحدة للنظر في الخلافات والنزاعات التي تقع فيما بين الدول الاسلامية، وضمن ذلك الاطار برزت دعوات ملحة لان يصبح للعالم الاسلامي تنظيماته وهياكله وبناه القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفك الارتباط بالامم المتحدة وكل المؤسسات والهياكل التابعة لها.

بيد انه كلما كانت تلك الدعوات تزداد الحاحا كلما راحت التساؤلات تتلاحق من هنا وهناك، البعض منها يمثل بحثا جادا عن اجابات شافية ووافية، والبعض الآخر لايتعدى كونه يعبر عن استهجان ورفض قاطع لمثل هكذا دعوات باعتبار انها لاتنسجم مع الواقع وحقائقه وضروراته، وهي ليست سوى احلام واماني لم يحن الوقت لتغدو حقائق ملموسة.

وبين البحث عن اجابات شافية ووافية، والتهكم والرفض، والاحتكام للواقع والنأي عنه تبقى القضية ابعد من تبلور الفكرة عمليا او عدم تبلورها.

واذا نظرنا الى المضامين النظرية للبيان الاسلامي العالمي لحقوق الانسان والاعلان الاسلامي، فأننا سنكون دون شك امام نماذج متكاملة ومستوعبة لكل الحالات والظواهر، ومحددة بكل وضوح وشفافية للمسارات والاتجاهات المطلوبة لتحقيق العدالة والمساواة والامن والاستقرار في المجتمع الاسلامي ككل.

وتكفينا هنا الاشارة الى جزء قليل مما جاء في البيان الاسلامي ـ العالمي لحقوق الانسان، وكذلك الاعلان الاسلامي، فالاول يؤكد «ان اقرار الحقوق هو المدخل الصحيح لاقامة مجتمع اسلامي حقيقي الناس فيه سواء، لا امتياز ولاتمييز بين فرد وفرد على اساس من اصل او عنصر او جنس او لون او لغة او دين، ويتساوى فيه الحاكم والرعية امام شريعة من وضع الخالق سبحانه دون امتياز ولاتمييز، والسلطة فيه امانة توضع في عنق الحاكم، ليحقق مارسمته الشريعة من غايات وبالمنهج الذي وضعته لتحقيق هذه الغايات، ومجتمع يرفض كل الوان الطغيان، ويضمن لكل فرد فيه الامن والحرية والكرامة والعدالة بألتزام ما قررته شريعة الله للانسان من حقوق والعمل على تطبيقها، والسهر على حراستها، والسياسات التي تنظم شؤون الامة يتم تقريرها بواسطة مبدأ الشورى».

اما الاعلان الاسلامي لحقوق الانسان فان من ابرز اسسه:

«* ربط الحقوق والحريات بالعقيدة المتمثلة بالرؤية الكونية.

* الحقوق والواجبات والحريات في الاسلام جزء من الدين، رعايتها عبادة وانكارها انكار لما في الدين.

* المسؤولية عن تنفيذ الحقوق والحريات والواجبات هي من مسؤولية الامة تضامنيا، كما انها مسؤولية كل فرد فيها، فضلا عن مسؤولية الدولة.

* تشخيص العقيدة المعنية بأنها عقيدة التوحيد.

* الاساس الحقيقي لحرية البشر المسؤولة وكرامتهم الخالدة يتمثل بالمحافظة على الدين والنفس والمال والعرض والنسل.

* وضع اعلان اسلامي للحقوق يعد مساهمة ضرورية لتكامل وتطوير جهود البشرية جميعها لتعزيز حقوق الانسان وحرياته في العالم».

وهذه المضامين قد لاتختلف عما جاء في كثير من العهود والمواثيق الدولية وخصوصا تلك المتعلقة بصيانة حقوق الانسان وحرياته العامة، واقرار العدل والانصاف، الا في كونها تضع الاعتبارات الدينية للاسلام كمحور للتنظير

والتطبيق انطلاقا من ان الاسلام يمثل منظومة متكاملة من القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية بمختلف جوانبها وابعادها.

من هنا فان صياغة مشروع ـ او ميثاق ـ لمحكمة عدل اسلامية قد يكون امرا ممكنا ـ مع وجود صعوبات وعراقيل جمة ـ سيما اذا توصلت بعض الدول الاسلامية التي تحتل مواقع فاعلة ومؤثرة الى اتفاق في وجهات النظر والتصورات العامة حول مجمل المشروع، وهذا يعني ان السبل التي افضت الى ولادة الاعلان الاسلامي لحقوق الانسان، واتحاد البرلمانات الاسلامية ـ على سبيل المثال لا للحصر ـ يمكنها ان تفضي الى ايجاد هيكل قانوني، حقوقي من قبيل محكمة العدل الاسلامية، وذلك الكيان لابد ان يتأسس هو الآخر على نفس المرتكزات ويتحدد بذات الضوابط الدينية.

في مقابل ذلك فان الصعوبات والعراقيل الشاخصة في طريق «المشروع» هي في حقيقة الامر مرتبطة بالحسابات السياسية الخاصة لكل دولة من الدول، او بتعبير اخر لكل نظام سياسي.

ومن الطبيعي ان الحسابات والمصالح هي التي تحدد اليات عمل نظام سياسي ما ومؤسساته المختلفة بطريقة قد لاتتماثل او تتشابه مع نظام اخر، فضلا عن ذلك فان الاساليب القمعية والارهابية تجاه المواطنين تعد من المعالم البارزة في التعاطي السياسي على نطاق واسع من العالم الاسلامي، وقد يكون من العسير للغاية ان نرصد ظواهر صحية سليمة تشير الى توجهات حضارية تستحق الاحترام والتبجيل.

وهناك من يعتقد ان انظمة الدول التي تنسق فيما بينها وتتعاون على مكافحة ما تسميه في ادبياتها الاعلامية وخطابها السياسي بـ«الارهاب» وتتقاطع وتختلف على ما سوى ذلك، من المستبعد ان تكون على استعداد لان تصبح محكومة في نزاعاتها وصراعاتها بأطر قانونية خارج نطاق سلطاتها ونفوذها، قد تقر ذلك نظريا لاجل الدعاية، الا انها لاتقوى على ترجمته الى واقع عملي على الارض.

واذا كان تشكيل محكمة العدل الدولية قد فرضته تحولات سياسية عالمية ساهمت في توجيهها وصياغتها القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية الى حد كبير، فان اوضاع العالم الاسلامي الراهنة على ارتباكها وتأزمها الا انها غير كافية لفعل شيء ذي اهمية او قيمة يعتد بها.

اضف الى ذلك فان تطويع قوانين ودساتير الدول الاسلامية والتي من المفترض ان توقع على ميثاق المحكمة اذا كتب له ان يرى النور يغدو عملية لابد منها. هذا من جانب، ومن جانب اخر فان اعادة النظر في موضوعة الحريات السياسية والديمقراطية وامور اخرى من هذا القبيل سيكون تحديا على حكومات الدول الاسلامية ان تقبله، فهي لاتستطيع الاستمرار على اساليبها ومناهجها التقليدية في نفس الوقت الذي تدعي فيه الالتزام بمبادئ قانونية مستمدة من القيم والثوابت الدينية.

ليس هذا فحسب، وانما المسألة الاهم هي ان اغلب النظم الحاكمة في دول العالم الاسلامي هي علمانية المنهج، ولاتنظر الى الدين الا بأعتباره جزءا من التراث او مزيجا من عناصر ثقافية متعددة، لذا فهي حينما توقع على مواثيق ومعاهدات دولية ـ مؤسسة على مناهج وضعية ـ فهذا شيء طبيعي بالنسبة لها، ولكن ان نطلب منها التعامل ومن ثم الاذعان لمبادئ وضوابط قانونية ـ دينية فذلك ما لايبدو معقولا بالمرة، فهي اما تعيد النظر بتلك المسألة، او تتبنى اساليب ازدواجية، او لن تولد محكمة العدل الاسلامية. وقد يكون الخيار الثاني هو الارجح، لكن النتائج دون شك لن تأتي مثلما يطمح اصحاب النوايا الصادقة والتوجهات الحسنة، ومشاكل العالم الاسلامي الكبرى ـ وحتى الصغيرة منها ـ من الصعب بمكان ان تجد طريقها الى الحل بمجرد تأسيس محكمة يطلق عليها محكمة العدل الاسلامية !.

الفصل الثالث

تناقضات لها دلالات !

معوقات التنمية السياسية في العالم الاسلامي

يواجه العالم الاسلامي وهو يلج القرن الجديد معضلات عديدة معقدة للغاية جزء منها يعد من رواسب ومخلفات الحقبة الاستعمارية التي سبقت الحرب الكونية الثانية وجزء آخر افرزته تحديات ما بعد الاستقلال او بتعبير ادق ـ مرحلة الاستعمار الجديد ـ فالديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة وتأسيس المجتمع المدني وازمة الشرعية ومشكلة الاقليات ـ قومية كانت ام دينية ام طائفية ـ وكذلك موقعية الفرد في النظام السياسي الاجتماعي الشامل ودوره فيه، كلها القت بثقلها مرة واحدة او على مراحل بحسب خصوصيات كل كيان وميزاته الى حد انها عطلت واعاقت مشاريع «التنمية السياسية» الحقيقية في معظم بلدان العالم الاسلامي ـ ان لم يكن جميعها ـ وتسببت في خطأ صياغة تلك المشاريع بدءا من مراحلها الاولى، في ذات الوقت الذي كان فيه هاجس الاصلاحات الاقتصادية يقلق الجميع سيما تلك البلدان التي وجدت نفسها مفتقدة او فاقدة للموارد الطبيعية والثروات الضرورية لمواكبة وتوفير متطلبات المرحلة الانتقالية والمراحل اللاحقة لها.

ولعل الاشكالية الرئيسية تمثلت في ان مشاريع التنمية السياسية وكذلك الاصلاحات الاقتصادية خضعت بالدرجة الاساس لأمزجة واهواء النخب السياسية الحاكمة والظروف الآنية للمرحلة التي تولد وتصاغ فيها الاطروحات

والمشاريع، فضلا عن ذلك فان المفاصل الرئيسية اهملت الى اقصى الحدود ولم يحسب لها حساب، حتى ان الذين قالوا بأولوية الاستقلال الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية والذين رأوا العكس وصلوا في النهاية الى نقطة واحدة.

ورغم ان البعض يؤكد على ان التنمية مفهوم غربي مثل بقية المفاهيم المتداولة في عصرنا، نشأ وترعرع في ظل ظروف وبيئة مختلفة تمام الاختلاف عن ظروف وبيئة المجتمعات الاسلامية ـ الشرقية، الا ان ذلك لايحول دون امكانية التوظيف السليم والدقيق للمفهوم مأخوذا بنظر الاعتبار الخصوصيات والسمات العامة ومناهج التفكير. فعلى سبيل المثال فانه لكي نقيم مجتمعا نموذجيا لابد لنا ان نبحث عن الصيغ المثلى لتحقيق العدالة والمساواة، ولابد ان تتمتع السلطات الحاكمة بالشرعية بصرف النظر عن الالية المتبعة، الشورى او الديمقراطية. فضلا عن ذلك فان مساهمة الافراد بمختلف انتماءاتهم في التفاعلات المجتمعية سيفضي الى حالة من التجانس والانسجام ويشيع مناخات الامن والاستقرار.

في العالم الاسلامي ـ والعالم الثالث على وجه العموم ـ نموذجان بارزان للسلطة، مع استثناءات قليلة.

نموذج عسكري يقوم على اساس نظرية الانقلاب ولاينتهي الا من خلالها.

نموذج ملكي ـ وراثي يقوم على اساس فكرة رئيس القبيلة او العشيرة، ومن الصعب جدا ان يتنحى عن السلطة الا من خلال الثورة الشاملة.

وفي كلا النموذجين تبدو ترسبات الحقبة الاستعمارية واضحة تؤطرها نزعة ـ ولنقل رغبة ـ في استنساخ النموذج الغربي.

والترسبات تتجلى في مظاهر عدة منها، احتكار الثروات العامة من قبل الاقلية على حساب الاكثرية، وفي ممارسة الاضطهاد السياسي ضد المعارضين للحكم بغض النظر عن طبيعة الاسلوب والوسيلة، وفي محاولة تسطيح الوعي

العام للمجتمع او تثقيفه بثقافة الحكم وايديولوجيته بعيدا عن الاعتبارات والمعايير القومية والدينية ومنظومة المعتقدات الشخصية.

في حين ان معالم النموذج الغربي الوافدة تتمثل في خلق مجتمعات تستهلك اكثر مما تنتج ـ هذا اذا كانت تنتج شيئا ـ وتبحث عن وسائل الترف والمتعة الرخيصة التي غالبا ما تتناقض وتتقاطع مع القيم المعنوية والروحية كالعادات والتقاليد والضوابط الدينية، والجانب الايجابي في ذلك النموذج تم تجاهله وتغييبه تماما.

وفي القرن العشرين شكل النموذج التركي ـ الاتاتوركي مثالا حيا لذلك التناقض، فمصطفى كمال كان جنرالا في الجيش التركي ووصل الى السلطة بعد جهد طويل، واول ما عمله هو انه الغى السلطنة والخلافة الاسلامية واسس دولة جمهورية علمانية لاتقيم اي اعتبار للدين او التقاليد الشرقية للمجتمع التركي، وحاول ان ينقل كل ما هو غربي الى تركيا، وقد نجح الى حد ما في ذلك.

بيد ان المفارقة تكمن في انه بعد اكثر من خمسة وسبعين عاما من بدء التجربة نلحظ ان القيم الغربية التي رسخها اتاتورك والزعماء الاتراك من بعده ادت الى خلق مجتمع مفكك تتجاذبه منظومتان تختلفان تماما عن بعضهما البعض، وما تنامي نفوذ التيار الاسلامي في الساحة السياسية والاوساط الاجتماعية سوى احدى النتائج الرئيسية لهذا التجاذب، فضلا عن انه يمثل بدايات ومؤشرات للعودة الى المسار السليم.

هذا جانب، والجانب الآخر يتمثل في ان تركيا التي بدت وكأنها جزء من المنظومة الغربية بقيت تئنّ تحت وطأة التخلف والفقر وديكتاتورية الجنرالات ولم تستطع ان تصبح دولة ذات ثقل وتأثير فاعلين حتى ضمن محيطها الاقليمي الضيق، واذا اردنا ان نقارنها باليابان او المانيا او احدى دول مجموعة النمور الاسيوية الست فان المقارنة ستكون عقيمة وبعيدة عن الموضوعية.

وهناك في المشرق وكذلك في المغرب امثلة اخرى حافلة بمفارقات غريبة لكنها لاتصل في غرابتها مثلما هو الحال مع تركيا، وقد تكون الحالة الاقرب الى الاخيرة هي تونس في عهد رئيسها السابق الحبيب بورقيبة، اذ انه كان يتماهى بالكامل مع الثقافة واللغة والعادات الفرنسية في ظل غياب شبه كامل للحرية والعدالة والديمقراطية ـ حتى بمفهومها الغربي ـ مع تصدعات كبيرة كانت تهز اركان المجتمع التونسي بين الفينة والاخرى.

ومن الطبيعي انه عندما تحكم وتتحكم في المجتمع معايير هشة وفضفاضة ان يكون ذلك المجتمع عرضة للفوضى والاضطرابات الناتجة عن انعدام الحدود والضوابط بالنسبة للنخب الحاكمة والموجهة للشرائح الاجتماعية المختلفة، وعدم تقنين العلاقة بين الطرفين بشكل يؤدي الى توفير مناخات ملائمة تتضح وتتبلور فيها حدود ومساحات الحقوق والواجبات.

ان المعادلة الاجتماعية ـ السياسية القائمة في مختلف بلدان العالم الاسلامي تتمثل في ان ازمة الشرعية التي تعاني منها السلطات الحاكمة يقابلها غياب فاضح لمقومات المجتمع المدني، وقد تكون الاولى في بعض الاحيان نتيجة للثانية، وربما تكون الثانية نتيجة للاولى في احيان اخرى.

واذا كانت ازمة الشرعية واحدة من سمات مرحلة الاستقلال الصوري ـ الشكلي، والذي راحت تتصاعد في النصف الثاني من عقد الخمسينات والاول من عقد الستينات، فان غياب المجتمع المدني كان سابقا على تلك المرحلة بكثير ارتباطا بعدم وجود بنى وهياكل سياسية وقانونية واقتصادية، واذا كانت قد وجدت فأنها لم تعكس الواقع الحقيقي للمجتمع بقدر ما كانت تعبر عن مصالح فئات معينة خارجية او داخلية.

وبلا شك فان ابرز المقومات التي يرتكز عليها مفهوم المجتمع المدني تتمثل في الثقافة السياسية للافراد، ومستوى العلاقات القائمة بينهم، وطبيعة تلك

العلاقات.. هل هي علاقات تضاد وصراع ام علاقات توافق وانسجام ؟.. وكذلك المؤثرات والعوامل المتحكمة فيها.. هل المؤثرات داخلية ـ ذاتية، ام ان هناك مؤثرات خارجية ـ موضوعية ؟.

في حين ان الشرعية ترتكز تحديدا على مفردتي الرضا والقبول اللتين ترتبطان بدورهما بالشروط المطلوب توافرها لدى الاطراف المعنية. اي بعبارة اخرى لابد من وجود عقد للتفاهم والتعايش بين الجميع يضمن ايجاد القدر المناسب من الامن والاستقرار والهدوء، او لابد من وجود مرجعية مقبولة في جوهرها ومنطقها.

وبالنسبة للمسلمين ـ في حال تم الاخذ بالدين كمنهج متكامل للحياة ـ فان المرجعية ستتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كأطار عام مع اختلافات «قليلة» بين هذا المذهب او ذاك، والتي تتحرك جميعها دون تقاطع او تصادم يتجاوز الحدود المعقولة، ودون ان يمنع ذلك من وجود مناطق فراغ تتيح لافراد المجتمع التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بمرونة وانسيابية.

ومن خلال ماسبق تبرز وتتوضح لنا نقاط تلاقي عديدة بين مفهومي الشرعية والمجتمع المدني، تساهم جميعها في تأصيل الرؤى الجماعية حول جملة من القواسم المشتركة المتعلقة بأصلاح الواقع السيّئ الذي يرزح تحت وطأته العالم الاسلامي.

مضافا الى ذلك فان مقاربة بين المفاهيم النظرية والممارسات العملية ستكشف لنا عن الهوة الواسعة بين ما ينبغي ان يكون وبين ما هو كائن، ولعل هذا الامر هو الذي دفع بالكثيرين سواء من افراد النخب او العامة الى التشبث بالخارج والبحث عن حلول من بعيد، من دون الاخذ بنظر الاعتبار ـ في اغلب الاحيان ـ ان الحلول المستوردة غالبا ماتعمق المشاكل والمعضلات بدلا من ان تفك عقدها.

ان ما يمكن ملاحظته بوضوح في معظم البلدان الاسلامية وبلدان العالم الثالث غير الاسلامية ظاهرتان، الاولى غياب الدستور الدائم، والثانية تطبيق الاحكام العرفية بمناسبة وغير مناسبة حتى غدت امرا طبيعيا مألوفا لدى القسم الاكبر من افراد المجتمع.

وكلتا الظاهرتين تؤشر الى وجود ازمة ثقة تنامت وتأصلت يوما بعد اخر بالتدريج.

فالظاهرة الاولى ـ غياب الدستور الدائم ـ اذا كانت تعني شيئا فأنها بالتأكيد تعني غياب ادنى قدر من الثوابت في اطار العلاقة بين فئتين هما فئة الحكام وفئة المحكومين بشكل يؤدي الى انقلاب معادلة خضوع السلطة للقوانين الى تبعية الاخيرة وتطويعها لمصالح الاولى.

وبما ان القوانين والدساتير توضع لتأمين الخير العام وتوفير مقومات المجتمع الصالح السليم، فانه عندما تنقلب المعادلة لصالح الاقلية، فمن الطبيعي ان تسود اجواء عدم الثقة والريبة والتوجس والاحساس بالخطر في كل الاوقات، وحينذاك ستجد السلطة نفسها مدفوعة بغريزة البقاء الى توظيف كل ادوات القوة المادية المسلحة التي في حوزتها لقمع اي تحرك محتمل ضدها، وبالتالي تلجأ الى فرض الاحكام العرفية وسن قوانين الطوارئ معززة بذلك ازمة الثقة بينها وبين من تحكمه، وكل هذا سيجعل من سير مشاريع التنمية السياسية والاصلاح الاقتصادي سيرا متعثرا في طريق شائك وعر، هذا ان لم يتوقف من الاساس.

وهنا يكمن السبب الرئيسي في ان بلدانا عديدة تمتلك ثروات طبيعية هائلة ـ وخصوصا من النفط ـ وذات موقع جيوبولوتيكي متميز لكنها في نفس الوقت تعاني اوضاعا اقتصادية مزرية كالجزائر ـ على سبيل المثال لا للحصر ـ او نيجيريا.

وليس غريبا ان يعتمد الغرب منطقا ازدواجيا في تعامله مع شعوب العالم الاسلامي وحكوماته، وذلك انطلاقا من المقولة الغربية ـ الرأسمالية «المصالح فوق المبادئ»، فالمنهج الغربي المتبع في النظر الى موضوعة حقوق الانسان وتطبيقاتها بالنسبة لعالمنا، هو منهج ابسط ما يمكن ان يقال عنه انه منهج انتقائي في احكامه، وذلك ايضا احد ابرز رواسب ومخلفات الحقبة الاستعمارية.

وهناك نوعان من الانظمة السياسية في العالم الثالث، مهادن للغرب نظريا وعمليا لذلك فهو بعيد عن الارهاب وانتهاك حقوق الانسان والتجاوز على الحريات العامة وغير مدرج في القوائم السوداء. والنوع الثاني يتقاطع مع الغرب، ربما في ايديولوجيته او اسلوب تعاطيه مع القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية لذا فهو يعد من الانظمة الارهابية، خصوصا اذا ظهرت لديه نزعات راديكالية متطرفة الى حد ما.

وبذلك فان المواثيق والاعراف الدولية المتعلقة بحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية ستسيّس بشكل يؤدي الى تشويه المنطلقات والمعايير الموضوعة لتفسيرها وتحديد مواضع استخدامها والاستفادة منها.

فالاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العاشر من شهر كانون الاول ـ ديسمبر عام ١٩٤٨ لازال مجرد لافتة عريضة في العالم الثالث لم تفعل فعلها في وضع الامور بمساراتها الصحيحة، ولعل ذلك هو السبب الذي دفع عددا من المختصين والمعنيين في العالم الاسلامي الى اصدار الاعلان الاسلامي لحقوق الانسان قبل اعوام قليلة اخذين بنظر الاعتبار خصوصيات الشعوب الاسلامية التي قد لاتشترك معها شعوب اخرى فيها.

ان قول البعض بأن التنمية السياسية تتطلب بالدرجة الاساس اعطاء مفاهيم حقوق الانسان ـ بأطارها العام ـ قدرا اكبر من الاهتمام والعناية يبدو دقيقا الى ابعد حد، مثلما هو الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية، والتي لاتتحقق الا

بالاستقلال الحقيقي اولا، وحسن توظيف مامتوفر من موارد ثانيا.

وتأصيل مفاهيم حقوق الانسان على الصعيد العملي يعد مقدمة لوضع اللبنات الاولى للمجتمع المدني السليم وترسيخا لمبدأ الشرعية، ولن يكون بمقدور بلدان العالم الاسلامي الخروج من دوامة العنف التي تعيشها وحالة الاضطراب والفوضى واجواء انعدام الثقة، اذا هي ظلت تستعير نماذج الحكم والادارة من الخارج مكتفية بأجراء التعديلات المتلاحقة عليها لكي توائم اوضاعها وظروفها الخاصة والتي غالبا ما تفقدها جوهرها وجوانبها الايجابية، فالتقليد بدون ضوابط له تبعاته مثلما الانغلاق المطلق له سلبياته.. وهي جميعها تعرقل المسير ان لم تعطله بالكامل.

الديمقراطية ام التنمية اولا ؟

لعل الكم الهائل من الدراسات والابحاث التي تناولت قضايا الديمقراطية، وحقوق الانسان، وشرعية النظم السياسية الحاكمة، والتنمية بشقيها السياسي والاقتصادي في العالم الثالث خلال العقود الخمسة الماضية كان متناسبا مع عمق المشاكل والازمات والتحديات التي واجهتها مجتمعات عديدة كان البعض منها خارجا للتو من سلسلة تجارب مؤلمة ومأساوية في ظل السيطرة العسكرية والهيمنة السياسية الاستعمارية، في حين كان البعض الآخر منها مايزال يعيش مرحلة الانتقال من الحلم الى الحقيقة !.

ولكن من الناحية الكيفية ـ النوعية كان ذلك الكم الهائل، وربما حتى الان، قاصرا الى حد كبير ـ او مقصرا ـ عن فهم واستيعاب وتفسير ابعاد وجوانب الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية سواء في اطارها النظري او على صعيد المعالجات العملية لمكامن الخلل والقصور والنقص فيها.

وفي كلا الجانبين، الاطار النظري والعملي كان المطروح هو اما تبريرا وتسويقا لسياسات الانظمة الحاكمة بأسلوب «علمي وموضوعي» تطغى عليه في بعض الاحيان نزعة فلسفية تمنحه قدرا من الجاذبية والقبول، واما تنديدا ورفضا لتلك السياسات يفتقر الى الحجج والبراهين والادلة العلمية المقنعة لاستغراقه في استخدام لغة خطابية جوفاء تفتقر الى المضمون والمحتوى الرصين، ولايفضي - اي التنديد والرفض ـ الى اية نتائج ايجابية على ارض الواقع، فضلا عن كونه

يفتح جبهات مواجهة مع الانظمة تتسع شيئا فشيئا حتى تبلغ الامور الحافات الخطيرة ايا كان موضوع الخلاف او الاختلاف.

وقد تقتضي الموضوعية القول ان القراءات والتحليلات الخارجية للتداعيات والارهاصات التي عاشتها معظم مجتمعات العالم الثالث بدت في معظم الاحيان ملامسة للواقع وقريبة منه الى اقصى الحدود، مع الاشارة الى ملاحظة ضمن هذا السياق، وهي ان القراءات والتحليلات الخارجية ـ علما ان معظمها صادر عن مراكز بحوث ودراسات قريبة من دوائر صناعة القرار الغربي، او اكثر من ذلك هي مساهمة في صناعته ـ لايهدف من ورائها الى اصلاح اوضاع خاطئة وسيئة، وانما الهدف منها يتمثل في زيادة معرفة الآخر بعوالم يهمه كثيرا ما يجري فيها بحكم تشابك المصالح وتداخلها وتناميها مع مرور الوقت.

ولان التجارب الديمقراطية في الغرب قطعت اشواطا طويلة الى الامام واوشكت بنظر الكثيرين ان تبلغ القمة، مترافقة مع تحولات اقتصادية واجتماعية ـ وحتى فكرية ـ ساهمت الى حد ما في خلق اوضاع وظروف مستقرة، فان الربط بين الديمقراطية ـ كنظرية وممارسة ـ من جهة، ومفاهيم اخرى من قبيل حقوق الانسان والحرية والتنمية من جهة اخرى بات امرا طبيعيا ومألوفا ومن اليسير رصده في الادبيات السياسية والاعلامية ومن على منابر المؤتمرات والملتقيات والندوات بعناوينها المتعددة المتنوعة، وكذلك في الشارع.

ومن هنا فأننا حينما نتحدث عن رؤية غربية لموضوعة التنمية مثلا، فهذا من دون شك يعني اننا نتحدث عن الديمقراطية بكل جزئياتها وتفاصيلها.

وحتى تكون الصورة اكثر وضوحا، قد يكون من المهم جدا ان نشير هنا الى ان هناك مدرسة سياسية في الولايات المتحدة الاميركية تعتقد ان ثلاثية (الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي والتسامح الايديولوجي) هي ثلاثية لازمة لاستتباب السلام، وترى ان الامن الاقليمي لاي اقليم له قاعدتان هما، التنمية

الداخلية، والمشاركة السياسية.

وفي اطار رؤيتها للشرق الاوسط فهي ترى ان مشكلاته مثلثة الاضلاع يغذي كل ضلع منها الضلع الاخر، وهذه المشكلات هي اقتصادية ـ سياسية ـ ايديولوجية.

وباعتبار ان رواد هذه المدرسة السياسية ـ التي بدأت تتبلور افكارها واطروحاتها مع تنامي الاهتمام الاميركي بالشرق الاوسط منذ النصف الثاني من القرن الماضي ارتباطا بأكتشاف البترول بكميات كبيرة وظهور دولة «اسرائيل» كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة ـ هم من افراد النخبة السياسية والفكرية هناك، وباعتبار ان معظمهم اما يشغلون مناصب رفيعة في اجهزة الدولة، او يحتلون مواقع علمية مرموقة في ارقى الجامعات واشهر مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، فان مايطرحونه يحظى بأهتمام كبير في الولايات المتحدة وخارجها، حتى ان افكار واطروحات تلك المدرسة وجدت لها انصارا ومؤيدين على نطاق واسع في اوربا وبعض من العالم الثالث، وذلك لانها اتسمت بالواقعية وبدت كما لو انها تعمل بجدية على تفكيك وتحليل المشاكل والازمات القائمة في العالم الثالث وذلك من خلال دراسة طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة سواء كانت ذات طابع عسكري، او عشائري ـ قبلي، او حزبي ـ عقائدي، وكذلك دراسة عوامل الشد والجذب المتبادلة بين السلطات الحاكمة بمؤسساتها وشخوصها وبين مختلف الشرائح والتيارات والفئات المؤلفة للنسيج الاجتماعي.

ويجدر بنا ضمن هذا السياق الاشارة الى كتاب قيّم اصدرته الباحثة السوفياتية الدكتورة روزا اسماغلوفا R.Esmaglova باللغة الانجليزية في اواخر عقد السبعينات تحت عنوان «المشكلات الاثنية في افريقيا الاستوائية.. هل يمكن حلها؟» They be The ethnic problems of the tropical africa ... can

?solved، تناولت فيه الباحثة من خلال تحليل معمق وموضوعي الى حد كبير ما تواجهه القارة الافريقية من تحديات، وقد كان من بين ابرز ما تناولته في كتابها هو اشكال الاضطهاد الوطني في ظل الانظمة الكولونيالية Colonialism وتأثيرات العامل الاثيني على الاستقلال الوطني والتنمية السياسية ـ الاقتصادية، وطبيعة وجذور التوترات والصراعات الاثينية، ومبادئ التعامل مع المشكلات الاثينية في برامج الاحزاب والحكومات، وموضوعات اخرى من هذا القبيل.

وقد خرجت الباحثة بنتيجة مفادها «ان بناء مجتمع مدني يقوم على اساس احترام حقوق الانسان ونبذ كل المظاهر والسلوكيات الشاذة والانعتاق من الازمات الاقتصادية لايتحقق الا من خلال السير في طريق التنمية السياسية ـ اي انتهاج الديمقراطية ـ كخطوة اولى تترتب عليها خطوات اخرى فيما بعد».

لكن بأعتبارها كانت تعتنق الفلسفة الاشتراكية ـ الماركسية بدا في الفصول الاخيرة من كتابها وكأنها تريد ان تقول ان حل المشكلات الاثينية في افريقيا يكمن بالاخذ بالنموذج السوفياتي، ولعل ذلك كان من الاخطاء الفادحة التي وقعت فيها روزا، والتي اثبتتها الاحداث والوقائع اللاحقة وذلك بسقوط الاتحاد السوفياتي وبوصول الانظمة السياسية الافريقية التي اخذت بالنموذج السوفياتي في السياسة والاقتصاد الى طريق مسدود بعد ان دفعت شعوبها ثمنا باهظا جراء ذلك، وما زال البعض منها حتى الان يعيش مخلفات التجربة وتبعاتها واستحقاقاتها.

ومع ذلك لم يكن غريبا ان نجد ان عددا كبيرا من الدراسات والبحوث الغربية بهذا الشأن تصبح مصادر ومراجع اساسية لفهم جانب من التفاعلات حتى بالنسبة للذين يعيشون في خضمها، مثلما اصبحت الهياكل والبنى الديمقراطية في التجربة الغربية نماذج صالحة للاستنساخ والنقل والاستعارة، بحيث لم يعد عسيرا على المرء ان يرى او يسمع في اية دولة من دول العالم الثالث عن وجود

برلمان ومجالس شعبية وسلطات قضائية ووسائل اعلام بعناوين ومسميات متعددة.

بيد ان ما يمكن ملاحظته ـ ايضا ـ في مقابل ذلك هو ان الانظمة السياسية التي استنسخت او نقلت او استعارت جوانب من التجربة الغربية في الديمقراطية انشغلت كثيرا وانشدت الى المظاهر الجذابة لتلك التجربة، ولم تكن معنية ولو بدرجة قليلة بمضامينها، ولا كانت مستعدة للتعاطي معها فيما لو وجدت انها لاتعبر عن مصالحها ولاتضمن بقاءها في القمة.

وهكذا نجد ان العقليات العسكرية والقبلية والايديولوجية الضيقة بقيت حتى الان تحكم قبضتها على مقاليد الامور في مجتمعاتها بالرغم من التحولات والتغيرات التي طالت العقول والنفوس، وثوابت الجغرافيا، وربما بعضا من حقائق التأريخ كذلك.

فتركيا التي انطلقت فيها مسيرة التعددية الحزبية والمشاركة السياسية قبل اكثر من خمسين عاما مازالت محكومة بقبضة العسكر والحدود المرسومة لمؤسسات المجتمع المدني كالبرلمان والاحزاب ووسائل الاعلام، وهي حدود تطغى عليها ملامح العسكر ولاتنسجم بأي حال من الاحوال مع الاشكال والمظاهر في بعديها العام والخاص، وكذا الحال مع الانظمة السياسية الحاكمة في امارات الخليج القائمة على اسس قبلية ـ عشائرية، ونفس الشيء بالنسبة للانظمة السياسية ذات الطبيعة العسكرتارية التي وصلت الى القمة عبر خيار الانقلاب العسكري، ومن الصعب عليها ان تغادرها الا بنفس الاسلوب.

ويصف الدكتور احمد عبد الله الاكاديمي والباحث العربي المتخصص بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان الحال في العالم العربي وصفا يبدو دقيقا، حيث يقول «في العالم العربي انجزنا الدولة القمعية القهرية التي تعامل مواطنيها اسوأ مما عاملهم الاحتلال الاجنبي، لقد سقط في بلادنا صرعى وشهداء بيد

الدولة الوطنية. الدولة الديمقراطية هي دولة سيادة القانون الذي يطبق على الجميع بغض النظر عن الصغير او الكبير، المواطنون امام القانون سواء، والقوانين ليست حبرا على ورق، ويشارك الناس في صياغة هذه القوانين من خلال برلمانات حقيقية، لابرلمان لم يقل في عمره لا، الذي عندنا هو اشكال ممسوخة وزائفة لما يسمى الدولة، الدولة الحقيقية تتحقق في ظل الديمقراطية مثلما ان الديمقراطية يلزمها اطار الدولة ليكمل كل منهما الاخر».

ولن يكون من قبيل المبالغة حينما نقول ان التجربة الايرانية على صعيد التنمية السياسية خلال عقد التسعينات المنصرم، لاسيما في اعوامه الاخيرة تعد نموذجا متميزا الى حد كبير في العالم الاسلامي ـ والعالم الثالث على وجه العموم ـ قياسا بما سواها من النماذج الاخرى.

ولعل من بين مظاهر التنمية السياسية في ايران، التعددية الحزبية والسياسية التي يعبر عنها العدد الكبير من الاحزاب والجمعيات والحركات السياسية، وحرية التعبير عن مختلف الاراء والافكار التي يعكسها تنوع وسائل الاعلام المختلفة، وخصوصا المقروءة منها، وكذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية وانتخابات مجلس خبراء القيادة عبر مشاركة شعبية واسعة للغاية، ووفقا لاساليب ووسائل ديمقراطية بأعتراف واقرار الكثيرين.

ومع ذلك فانه ما زالت هناك نقاط خلل وقصور في التجربة الايرانية ينبغي معالجتها، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لتجربة ولدت في احضان الثورة ونمت وترعرعت في خضم تفاعلات وتحديات داخلية وخارجية، فضلا عن ذلك فانه كان عليها ان توفق بين ضرورات خطاب ايديولوجي يمثل الاسلام محوره الاساس، وبين صيغ ومفردات ومفاهيم معاصرة، اي بعبارة اخرى المزاوجة بين الثوابت والمتغيرات.

ولكن للاسف لم تخضع التجربة الايرانية في التنمية السياسية لدراسات

علمية موضوعية لتقييم نتائجها واستقراء افاقها المستقبلية، واذا كانت هناك اشادات بها من هذا الطرف او ذاك في بعض المناسبات فأنها لاتتعدى كونها ـ او لاينظر اليها الا بأعتبارها ـ مجاملات دبلوماسية تقتضيها حسابات المصالح ومتطلباتها.

واذا كان لابد من الدراسة العلمية الموضوعية لتلك التجربة فأنها لابد ان تتم على مستويين، الاول مستوى خاص، اي ان تدرس وتحلل كحالة معزولة ومجردة عن محيطها الخارجي والعوامل المؤثرة عليها سلبا وايجابا، والثاني مستوى عام، اي ان تدرس وتحلل كنموذج له سماته وخصائصه كما ان للنماذج الاخرى سماتها وخصائصها في اطار ظاهرة عامة، ومن غير شك فان الدراسة على كلا المستويين لها فوائد كثيرة وكبيرة لفهم جانب من اشكاليات ومعوقات التنمية السياسية في العالم الثالث، وللوقوف على طبيعة وجوهر العوامل المحفزة والدافعة لها، وبالتالي فان دراسة مثل هذه تعني في جانب منها بحثا في تجربة جديدة للممارسة الديمقراطية على ضوء مفاهيم جديدة هي الاخرى.

امتزاج معايير الثقافة بضرورات الاقتصاد والسياسة*

سياتل ودافوس وبانكوك، ومدن اخرى ربما كانت حتى سنوات قليلة لاتحظى بشهرة واسعة ولابأهتمام كبير على الصعيد العالمي، سواء كان ذلك الاهتمام سياسيا او اقتصاديا او ثقافيا.

فسياتل ضاحية من ضواحي العاصمة الاميركية واشنطن، ودافوس منتجع سويسري قرب جبال الالب تغطيه الثلوج في معظم اوقات السنة، وبانكوك احدى العواصم الاسيوية التي راحت تحاول منذ حوالي عقدين من الزمن لفت الانظار اليها في وقت بدا فيه ان امكانية اللحاق بالعواصم الكبرى يعد امرا عسيرا ومستبعدا.

ولكن في عام ١٩٩٩ بدت انظار العالم في الشرق والغرب مشدودة وشاخصة الى سياتل ودافوس وبانكوك، حيث شهدت الاولى انعقاد مؤتمر قمة الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر، في حين احتضنت الثانية ـ دافوس ـ المنتدى الاقتصادي العالمي الثلاثين، رغم انها

---

* كتب هذا المقال قبل حوالي عام ونصف العام من الهجمات على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من شهر ايلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، والتي ادت الى انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك بالكامل.

ليست المرة الاولى التي تستضيف فيه هذا المنتدى، بينما شهدت بانكوك انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد).

وهذا الاهتمام المفاجئ ـ وغير المحسوب ـ لم يرتبط بتلك المهرجانات العالمية الثلاثة وما خلصت اليه من نتائج، بل بما رافقها من مظاهر عنف واضطرابات، رغم ان النتائج وخصوصا تلك التي خرج بها مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل، والتي ساهمت بدورها بخلق اجواء وطرح استحقاقات جديدة في دافوس وبانكوك افضت الى حدوث نوع من الفوضى العالمية، او بتعبير اخر ان اجزاء من الفوضى طفت على السطح بعدما كانت عائمة تحته ! بحيث اصبح لزاما على الكثيرين ـ سيما الماسكين بزمام الامور ـ التعامل مع الحقائق وجها لوجه لا الالتفاف عليها.

ولعل الخطأ الذي وقع فيه عدد كبير من الذين تابعوا ما جرى في سياتل ثم في دافوس، وكذلك في بانكوك الى حد ما، هو انهم ركزوا على البعدين السياسي والاقتصادي واهملوا البعد الثقافي ـ الانساني في المسألة، وقد تكون طبيعة الشعارات التي رفعت، فضلا عن الصبغة الاقتصادية للمؤتمرات الثلاثة هي التي بلورت ذلك الاتجاه ورسخته في الاذهان.

بيد ان الملاحظة الاكثر اهمية في هذا السياق هي ان محاولات فرض نموذج «عالمي» واحد على الجميع من قبل طرف او اطراف قليلة القت بظلالها على اجواء سياتل ودافوس. وذلك النموذج المراد فرضه هو ذو طابع اقتصادي مثلما يحصل الان اكثر من اي وقت مضى داخل كواليس منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي لفرض نموذج سياسي خاص عبر وسائل الترغيب والترهيب معا.

واذا افترضنا ـ وذلك صحيح جدا ـ ان محاولات فرض كلا النموذجين الاقتصادي والسياسي ليست وليدة الامس او اليوم، وانما تعود ملامحها الواضحة

والجلية الى اواخر العقد الثمانيني وبدايات العقد التسعيني من القرن الماضي، فانه في هذه الحالة يمكننا تحليل وتفسير ابعاد ومبررات تزايد عدد التكتلات والتجمعات الاقليمية وكذلك «الدولية» في مختلف انحاء العالم متزامنا ذلك مع اتساع نطاق النزاعات والحروب العرقية والدينية والمذهبية بشكل ربما لم يسبق له مثيل طيلة القرن الماضي، مع التركيز على المعايير الثقافية التي هي اما ان تكون منطلقات لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية، او يتم توظيف الاعتبارات السياسية والاقتصادية ـ الاستراتيجية لالغاء وتقويض منظومات ثقافية على حساب اخرى، اي انه في كلتا الحالتين نجد ان هناك تجاوزا وتجاهلا للثقافي اما في البداية او فيما بعد عند بلوغ نقاط معينة دون ان يعني ذلك في نهاية المطاف غياب وتغييب السمات والمعالم الثقافية عن طبيعة وجوهر تلك التكتلات والتجمعات، فضلا عن الصراعات والمواجهات التي تخوضها او التي من المفترض ان تخوضها.

ومن خلال رصد دقيق لواقع التكتلات القائمة ـ سيما تلك التي تحتل حيزا لابأس به من الفاعلية والتأثير في محيط اقليمي معين، والمحيط الدولي ككل ـ وجدت ان مجموعة الدول الناطقة باللغة الفرنسية او مايطلق عليها الفرانكوفونية تعد احد ابرز النماذج الشاخصة امامنا اليوم التي انطلقت من معايير ثقافية لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية كجزء من ظروف ومتطلبات الصراع العالمي المحتدم يوما بعد اخر، حتى ان القاسم الجغرافي المشترك بدا غير ذي اهمية على العكس من نماذج اخرى كثيرة في اوربا واسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، حيث نرى ان اعضاء الفرانكوفونية الاثنين والخمسين يربطهم قاسم مشترك اساسي وهو اللغة الفرنسية، علما انهم يتوزعون على اربع قارات، ويتبنون نظما سياسية مختلفة ومتفاوتة، بعضها ديمقراطية ـ ليبرالية، وبعضها ديكتاتورية ـ عسكرية، وبعضها الآخر بين هذا وذاك، فضلا عن كون ان معظمها ينضوي تحت لواء تكتلات من

نوع اخر، مثل فرنسا ـ على سبيل المثال ـ التي تعتبر احد الاعضاء الفاعلين في الاتحاد الاوربي والسوق الاوربية المشتركة ومنظمة الامن والتعاون في اوربا، او الدول الافريقية التي تتشكل منها منظمة الوحدة الافريقية، في ذات الوقت تشكل العربية منها ـ في شمال القارة الاتحاد المغاربي العربي، وان كان ومازال هيكلا ضعيفا آيلا الى السقوط الكامل في اية لحظة، وهي بدورها ترتبط مع دول جنوب اوربا برابطة دول حوض البحر الابيض المتوسط والتي ينظر اليها البعض كمنظومة ثقافية لها خصوصياتها وسماتها المميزة.

وبالنسبة للفرانكوفونية فأنها وحسب رئيس السنغال الاسبق ليوبار شنغور L.Schingour في مقال له عام ١٩٦٠ بمجلة (فكر ـ spirt) «ان اسسها تتوافق مع الرغبة الافريقية اساسا لايجاد وخلق مجموعة متكاملة بين المستعمرات السابقة لفرنسا وفرنسا نفسها».

وانها ـ اي الفرانكوفونية ـ استنادا الى المؤتمر الثامن الذي عقد في مدينة مونكتون الكندية مطلع شهر ايلول ـ سبتمبر ١٩٩٩ «تعد موقعا اول للدفاع عن التنوع الثقافي».

ويتضح ذلك فعلا من خلال المؤسسات والهياكل التي اوجدتها الفرانكوفونية منذ عام ١٩٦٠ والتي تناولناها بشيء من التفصيل في موضوع سابق تحت عنوان «تحديات الثقافة والسياسة والاقتصاد في الغرب»، ولكنها شيئا فشيئا راحت تبتعد عن كونها اطارا ثقافيا واخذت بالتالي تتبلور بصيغ سياسية واقتصادية اشار اليها مقال تحت عنوان «استراتيجيات ورهانات الفرانكوفونية في السياق العالمي.. في المعجم العالمي الفرانكوفوني» جاء فيه «ان برنامج الفرانكوفونية يركز على الهموم الكبرى التي تطرح نفسها على المستوى العالمي عشية الالفية الثالثة، فيقترح تقديم اجوبة على مختلف الصعد السياسية، والاقتصادية ـ التقنية والثقافية.. وبحيث يفترض بتقارب الشعوب وبتعزيز التعاون

فيما بينها من خلال اعمال تعاون متعدد الاطراف ان يشجع انطلاقة واندفاع اقتصادياتها».

ومع قمة هانوي عام ١٩٩٧ تحولت الفرانكوفونية من مجرد مفهوم ثقافي الى جهاز سياسي وعلمي شامل وواسع، وبالتالي غدت منظومة متكاملة تطرح نفسها بقوة في مقابل العولمة بمفهومها الاميركي اقتصاديا وثقافيا وسياسيا رغم انها قد تشترك معها في بعض الميزات والخصائص.

بعبارة اخرى يمكننا القول ان الفرانكوفونية هي مشروع تتداخل فيه الابعاد الاقليمية والسياسية وتوظف فيه الثقافة ومايرتبط بها من مفاهيم وافكار ومفردات لخلق اوضاع سياسية واقتصادية تحول دون سيادة نموذج عالمي واحد يخضع له ويحتكم اليه الجميع دون استثناء.

وعلى العكس من ذلك نجد ان هناك صيغة اخرى في العالمين العربي والاسلامي للتعامل مع الثقافة، حيث نشهد معادلة مقلوبة توظف فيها القواسم المشتركة ـ الجغرافية والاقتصادية والهموم والهواجس السياسية ـ لتقويض وتهشيم القيم الثقافية بأطارها الشامل المتعدد الابعاد.

فمفهوم «الشرق الاوسط الجديد» المطروح بقوة والحاح من قبل الدوائر السياسية والفكرية في اسرائيل يقضي بـ ـ او يدعو الى ـ تأسيس منظومة اقليمية من دول تجمع بينها ثوابت الجغرافيا، والمصالح الاقتصادية المشتركة، والرغبة في ارساء اسس السلام والامن والاستقرار بعيدا عن الاعتبارات القومية والدينية، اي بتعبير اخر الغاء مفهومي القومية العربية والدين الاسلامي بأعتبارهما اطارين يحولان دون قبول الكيان الصهيوني، وبالتالي انصهاره في بوتقة اقليمية تشد مكوناتها عناصر الدين والتأريخ واللغة والثقافة والتراث، او كما يقول محلل سياسي عربي في قراءاته النقدية لكتاب «الشرق الاوسط الجديد» لمؤلفه شيمون بيريز S.Pieres «ان مجموعة من الاكاديميين الصهاينة في جامعة تل ابيب

وضعوا الخريطة النهائية للهيمنة الصهيونية على المنطقة، والتي تتلخص في محو الهوية العربية والاسلامية للمنطقة وربط المساعدات الغربية لدولها بمقدار تجاوبها مع مشروعات المصالحة مع اسرائيل، واضعاف كل عناصر الوحدة العربية ومؤسساتها، وتغيير الخرائط ومناهج التعليم والمعتقدات والثوابت العربية والاسلامية، وضمان التفوق النوعي الاسرائيلي على كل دول المنطقة».

وبهذا فانه وفقا للتصورات الاسرائيلية والغربية ـ وحتى لعدد من الدول الاقليمية كتركيا مثلا ـ فان ابرام اتفاقيات سلام بين اطراف الصراع لابد ان يفضي الى خلق حقائق اقتصادية جديدة من قبيل فتح الاسواق العربية والاسلامية للصناعات الاسرائيلية وازالة الرسوم والتعريفات الجمركية ورفع القيود عن انتقال رؤوس الاموال والاشخاص عبر الحدود، اي تطبيق مفاهيم العولمة الاميركية ونظرياتها على ارض الواقع، ومن الطبيعي فان ذلك اذا حصل فسوف يكون كافيا لاحداث هزات عنيفة للقيم الثقافية ـ الدينية والقومية ـ للمنطقة.

بيد ان ذلك لاينبغي ان يدفع الى الاعتقاد ان السياسة والاقتصاد سيحلان محل الثقافة بالكامل، بل ان واقع الامور وتجلياتها يشير الى السعي لتأطير ما هو سياسي وما هو اقتصادي بأطر ثقافية كونية ـ عالمية تتميز بكونها استهلاكية ـ نمطية من جانب، ومن جانب اخر من الصعب، ان لم يكن من المستحيل انسجامها او تناغمها مع معظم الثقافات الاخرى، ولعل معالم وملامح تلك الثقافة الكونية اخذت تتضح يوما بعد اخر لا في العالم الاسلامي ـ العربي فحسب، وانما في مناطق عديدة من العالم قد تبدو اوربا في بعض الاحيان جزءا منها.

واذا كان النموذجان اللذان اوردناهما في السطور اعلاه يعبران عن منهجين مختلفين في الاسلوب وديناميه التوجيه للوصول الى النتائج المطلوبة فأنهما يعنيان ان الخريطة السياسية والاقتصادية والثقافية لعالم الغد سوف تكون

محكومة، او مرتبطة بطبيعة العلاقات والتحالفات والتوازنات سواء بأطارهما الاقليمي او الدولي، فضلا عن كونهما يؤشران الى حالة من الفوضى والارتباك العالميين المؤديين في مرحلة لاحقة اما الى اعادة ترتيب يضمن مستوى من الهدوء والاستقرار والتوافق بين اطراف تختلف على الكثير ولاتتفق الا على القليل، واما الى التفاقم بحيث تصبح الصراعات والنزاعات بأشكالها وصورها المتعددة من ابرز سمات عالم الغد.

وبالنسبة للاحتمال الاول فان الصورة التي تصاغ وتتشكل بها التكتلات والتجمعات الاقليمية ليس الفرانكوفونية و«الشرق الاوسط الجديد» فقط، وانما عدد كبير مثل «اسيان» و«ايغاد» و«ايكو» و.... الخ، لاتبدو وكأنها عملية زرع الغام موقوتة هنا وهناك، او ردود افعال غير محسوبة بطريقة علمية عقلانية، وانما هي محكومة في واقع الحال بالتحولات والمتغيرات على الساحة العالمية، ويسري ذلك على تكتلات رأت النور قبل عدة عقود ولكنها وصلت الى طريق مسدود كونها لم تستطع مواكبة التحولات والتأقلم معها، وربما كانت منظمة دول عدم الانحياز المثال الاكثر تعبيرا عن ذلك الواقع المؤلم.

وبذلك فان الاحتمال الثاني يغدو من خلال قراءة دقيقة ومتأنية الاقرب الى معطيات الواقع وتناغما معها. والمؤشرات والدلائل على ذلك ليست قليلة بالطبع ولا عسيرة على الادراك والفهم، وضمن هذا السياق فان تحدي الثقافة قد يكون ـ على الارجح ـ هو الاكبر والاخطر ولكن ليس بالصورة التي رسمها صموئيل هنتنغتون في كتابه المعنون «صراع الحضارات»، فقد تحصل توافقات او اتفاقات حول قضايا السياسة والاقتصاد بصرف النظر عن انسجامها مع الواقع او مدى قناعة اطرافها ومستوى تلك القناعة، بيد ان اطار تلك التوافقات والاتفاقات ـ وهو ثقافي كوني كما اشرنا انفا ـ سيتعرض الى صدمات كبرى وعنيفة تؤدي الى تصدعه لحساب ثقافات متنوعة ذات طابع اقليمي او وطني او

قومي، وليس غريبا ان تكون الخطوات الاولى ـ او قل الضربات الاولى ـ من المراكز الرأسمالية الكبرى في الغرب وموجهة الى اكثر الهياكل اهمية وفاعلية، الا وهي منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للاسكان والاعمار، ففي ذلك رسالة تحمل معاني ودلالات عميقة لاتقل عمقا عن فوضى التكتلات الاقليمية، فكلاهما ـ مع عوامل اخرى ـ يرسم صورة الغد القاتمة المخيفة!.

ثقافة التجسس.. الوجه الآخر لحروب العصر

في الثاني عشر من شهر ايار ـ مايو عام ١٩٩٩ خصصت قناة الجزيرة الفضائية القطرية برنامجها الاسبوعي «سري للغاية» للحديث عن قاعدة Menwith Hill الموجودة في الولايات المتحدة الاميركية والتابعة لوكالة الامن القومي الاميركي (NSA)، وقد شمل البرنامج فضلا عن المشاهد المصورة لمباني القاعدة التي شيدت قبل ما يقارب خمسة عقود لقاءات مع عدد من الاشخاص من بينهم باتريك سيل P.Siell الخبير البريطاني المتخصص بالشؤون العربية، ودنكن كامبل D.Kambil الخبير في حقل الاتصالات الالكترونية، وهوارد تيشر H.Tescher احد اعضاء مجلس الامن القومي، ونورمان بيكر N.Becker عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب الديمقراطيين الاحرار، وتوني بن T.Binn عضو مجلس العموم ـ ايضا ـ عن حزب العمال البريطاني الحاكم.

وقد اجمع هؤلاء ـ وهم بأي حال من الاحوال ليسوا بعيدين عن كواليس السياسة والمسالك المؤدية اليها، كذلك الخارجة منها على ان المهمة الرئيسية التي تضطلع بها هذه القاعدة هي التجسس على الآخرين.. ولكن من هم هؤلاء الآخرون ؟.

طبيعي انهم اعداء الولايات المتحدة الاميركية وليسوا أصدقاءها.. ولكن، وهذا تساؤل اخر.. ما هي اليات التجسس وما هي حدوده وضوابطه، وبالتالي ما هي اهدافه، سياسية وعسكرية فحسب كما هو متعارف عليه لدى الكثيرين، ام ان

هناك اهدافا اخرى تمتزج وتتداخل مع ما هو سياسي وعسكري ؟.

قد تبدو المسألة معقدة وشائكة الى حد ما، وقد تكون ايضا في جوانب منها غير معقولة، بيد انه على اية حال لابد لنا كعرب ومسلمين وجزء من عالم ثالث مستهدف في قيمه ومبادئه الدينية والاخلاقية والحضارية ان نتوقف ونرى ونتأمل فيما يجري من حولنا لان المعرفة بالشيء تعد الخطوة الاولى لتحديد الاساليب الصحيحة والسليمة للتعامل معه.

يبدو ان التفاتة «الجزيرة» الى قاعدة Menwith Hill وما يجري فيها كانت مفيدة وعلى قدر كبير من الاهمية سيما وانها ـ اي الجزيرة ـ تخاطب جمهورا واسعا من العرب والمسلمين، قسم منهم اختاروا الغرب مكانا لهم، والقسم الاكبر يعيشون حيث هم في بلادهم، وقد لايكونون مهتمين كثيرا في البحث عن الحقائق وتمحيصها وتبيّن اثارها وتأثيراتها.

بيد ان ما تضمنه برنامج «سري للغاية» كان في واقع الامر نوعا من الاثارات والتساؤلات اكثر منه عرضا للوقائع بكل تفاصيلها، يحتاج الى وقفة اطول مع وكالة الامن القومي الاميركي اولا، ومع التجسس كثقافة «جديدة» ثانيا، ومع الصورة التي يمكن ان تتشكل في ظل ممارسات واساليب لاتحكمها معطيات ومعايير القوة والهيمنة التقليدية التي ظلت قائمة لعقود طويلة من الزمن، وهذا هو ثالثا.

وبالنسبة لوكالة الامن القومي الاميركي فهي توصف بأنها اخطر جهاز امني في الولايات المتحدة الاميركية واكثرها سرية، ويبلغ عدد العاملين فيها حوالي مائتي الف شخص، وتبلغ ميزانيتها السنوية حوالي واحد وعشرين مليار دولار، وتأسست في الرابع والعشرين من شهر تشرين الاول من عام ١٩٥٢ بأمر مباشر من الرئيس الاميركي حينذاك هاري ترومان. ويقول احد الباحثين وهو يتحدث عن وظائف الوكالة «قد تقول ما قيمة كلماتي حتى ينشغل بها الآخرون ؟.. وقد

يظن البعض انه الرجل المهم الذي تتبعه اجهزة التنصت الدولية، والامر بالتأكيد ليس على هذا النحو او ذاك، ولكن وكالة الامن القومي الاميركي قررت ان تقوم بدور الاذن الكبيرة التي تتنصت على العالم اجمع».

ولعل الحقيقة الاكثر خطورة هي ان قاعدة Menwith Hill التي تعد احد اهم المراكز الحيوية والفاعلة للوكالة استحدثت قبل بضعة اعوام برنامجا يضمن لها تسجيل كافة المكالمات الهاتفية التي تجري بين مختلف انحاء العالم، ليس هذا فحسب بل ان خبراء تكنولوجيا المعلومات في القاعدة طوروا البرنامج ليكون متاحا التنصت على المكالمات التي تجري عبر الهواتف المحمولة والدخول على كافة المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). اي بعبارة اخرى يمكننا القول ان كل سكناتنا وحركاتنا الصغيرة منها والكبيرة مرصودة من قبل وكالة الامن القومي الاميركي، وهذا يعني امورا كثيرة تتعدى التصورات التقليدية لعمل الاجهزة الامنية والمخابراتية، تمس صميم المنظومات الاجتماعية والثقافية والفكرية لاي مجتمع من المجتمعات وتهدد البنى الاقتصادية له، وتمتلك القدرة على صياغة وتقرير نتائج كم هائل من المشاكل والازمات في هذا الجانب او ذاك من الخريطة العالمية.

واذا اضفنا الى وكالة الامن القومي الاميركي وكالات واجهزة اخرى من قبيل وكالة المخابرات المركزية الاميركية (سي.اي.ايه)، وجهاز المخابرات البريطانية (MI. 6)، وجهاز المخابرات الالمانية، وجهاز الموساد الاسرائيلي، وغيرها فان الصورة ستكون قاتمة دون شك، والاقتراب منها ربما كان فيه مخاطر ومحاذير شتى، وذلك ما حصل لصحفي اميركي يدعى دني كاسولارو D.Kasoularou مع صديق له يعمل في المحاماة عندما حاولا التحري والتحقيق في عمل جهازي (NSAوCIA) بعد نشر تاجر اسلحة يهودي مقرب من الموساد كتابا تحت عنوان «ارباح الحرب» اشار فيه الى جانب من الحقائق

المهمة، والخطيرة في نفس الوقت.

وهنا لابد من الاشارة الى ان التقنيات المتطورة ساهمت الى حد كبير في زيادة فاعلية شبكات التجسس العاملة تحت اشراف الاجهزة الامنية، لاسيما وكالة الامن القومي الاميركي، اي ان تلك التقنيات بقدر ما مثلت ثورة عالمية ثالثة بعد ثورة البخار وثورة الكهرباء فأنها مثلت اداة جديدة من ادوات ادارة الصراعات وتصفية الخلافات، وقد يكون ما صرح به وزير الخارجية اليوناني بانكالوس حينما سمع نبأ القاء القبض على الزعيم التركي المعارض عبد الله اوجلان يحمل دلالة مهمة، اذ قال «كم قلنا لهذا الاحمق الا يستعمل هاتفه النقال» !، وبالفعل تبين من خلال التحريات ان اوجلان اتصل بواسطة هاتفه النقال، وربما حصل نفس الشيء تقريبا مع الزعيم الشيشاني المسلم جوهر دوداييف.

وكل هذا كان بفضل وكالة الامن القومي، ووكالة المخابرات المركزية، وبفضل ثورة المعلومات التي قلبت احوال العالم رأسا على عقب !.

واذا كانت اجهزة المخابرات قد غدت تنشر اعلانات في الصحف والمجلات وعلى مواقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تطلب فيها عملاء وجواسيس بشروط ومواصفات معينة فان ذلك يعني ان التجسس اصبح جزءا من ثقافة عامة وقد يحظى بجاذبية واثارة وقبول من بعض الفئات الاجتماعية، في ذات الوقت الذي يواجه بنفور ورفض البعض الاخر، ولكن بالمحصلة النهائية فانه سيكون امرا واقعا بصرف النظر عن المبررات والدوافع والعناوين والمسميات.

وقد اشار تقرير نشرته احدى المجلات العربية قبل عدة اعوام الى ان وكالة المخابرات المركزية الاميركية تسعى لاستقطاب متحدثين باللغات العربية والصينية والاسبانية والبرتغالية، وكذلك الى تجنيد طلاب من اصل افريقي

لاختراق دول مثل السودان، ومن دول اميركا اللاتينية لاختراق عصابات تهريب المخدرات في دول مثل كولومبيا.

ويقول التقرير ان الوكالة تستقطب مجنديها من انحاء العالم المختلفة عبر صفحتها الالكترونية بالكومبيوتر حتى يمكن مراسلتها بالبريد الالكتروني، «اذ يظهر على صفحة الوكالة صور لبعض الموظفين السود والنساء في اشارة الى عدم وجود تمييز طبقي او جنسي بين العملاء».

وفي تقرير اخر صدر مطلع عام ١٩٩٩ جاء «ان جهاز المخابرات البريطانية (MI. 6) وضع جملة من المعايير والشروط التي ينبغي توافرها فيمن يرغب بالعمل لصالح الجهاز، منها اجادة لغة اجنبية، والتمتع بمستوى ثقافي جيد، وامتلاك قدر واسع من المعلومات العامة في شتى المجالات، في ذات الوقت حدد الجهاز نسب الرواتب التي يمنحها للجواسيس وهي دون شك تبدو مغرية الى حد ما، حيث تتراوح ما بين اربعين الف دولارا وستين الف دولار سنويا.

والقضية تأخذ ابعادا اوسع واشمل حينما نعرف ان مؤسسات ومراكز اكاديمية وثقافية وفكرية تضطلع بمهام التجسس بصور واشكال مختلفة سيما من خلال الدراسات والبحوث الميدانية كما هو الحال ـ على سبيل المثال لا للحصر ـ مع مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات الاجتماعية الذي يتخذ من العاصمة المصرية القاهرة مقرا له، ويتولى الاشراف عليه الدكتور سعد الدين ابراهيم القابع حاليا في احد السجون المصرية.

اضف الى ذلك فان مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية في دول كبرى مثل الولايات المتحدة الاميركية تقدم خدمات لانظير لها لمراكز صناعة القرار وخصوصا المخابراتية والامنية منها.

ولجعل عمليات الاختراق تتم على عدة جبهات وتكون نتائجها مفيدة ومؤثرة فان الاقليات الدينية وبعض المؤسسات الفكرية استخدمت من قبل

اجهزة المخابرات كأدوات في هذا المجال وخصوصا في دول لها ثقلها الاسلامي مثل تركيا ومصر وايران واندونيسيا، ففي تركيا كان ـ وما زال ـ للمحفل الماسوني الذي يحمل الرقم (١٣٤) دور كبير في تقديم الخدمات لجهات شتى ومنها بالدرجة الاساس وكالة الامن القومي الاميركي ووكالة المخابرات المركزية وجهاز الموساد الاسرائيلي. وفي مصر فان جماعات يهودية بعضها تتسلل عبر الحدود من اسرائيل وبعضها الآخر موجودة في الداخل من الاصل تعمل على تفكيك واضعاف القيم الثقافية والدينية وتهديد الامن وتقويض مظاهر الاستقرار هناك، وقد تحدث وزير الخارجية المصري السابق ـ الامين العام لجامعة الدول العربية حاليا ـ عمرو موسى عن هذه المسألة بشيء من التفصيل اواخر عام ١٩٩٨، وكان من بين ما قاله «ان الاجهزة المصرية المختصة ضبطت خلال عام ١٩٩٧ مائتين وخمسين اسرائيليا وبحوزتهم دولارات مزيفة، وواحدا وثلاثين بحوزتهم كميات كبيرة من المخدرات، وثمانية وتسعين اخرين كان معهم ذخائر ومتفجرات» !.

وفي ايران يحدث نفس الشيء مع اختلافات قليلة، وفي اندونيسيا وفي بلدان اسلامية اخرى عديدة كذلك.

واذا كانت الامور تجري بهذا الشكل، علما ان ما اشرنا اليه انفا من ارقام وحقائق لايمثل سوى جزء صغير من جبل جليد معظمه غير ظاهر على السطح، فان ذلك يعد مؤشرا الى جانب من تحديات خطيرة تواجه العالم الاسلامي وعوالم اخرى، وهذه التحديات لم تعد تحديات عسكرية وسياسية يمكن رصدها واستشراف افاقها بسهولة، وبالتالي البحث عن الوسائل والسبل الناجعة لمواجهتها، بل انها ـ اي التحديات الراهنة منها والمستقبلية ـ ترتبط بظاهرتين، الاولى ثورة المعلومات والتكنولوجيا، والثانية الثقافات الغربية الوافدة. ومن خلال التأمل بهما قليلا نصل الى استنتاج مفاده ان كليهما مكمل للاخر، وان

خطورتهما تتزايد كلما كان توظيفهما خاضعا لحسابات دقيقة، ولكن هل ذلك يعني ان مواجهة تلك التحديات واحتواءها غير ممكن في ظل حالة الفوضى والتخبط التي تعيشها مجتمعاتنا الاسلامية ؟.. بالتأكيد فأنها وان كانت عملية صعبة ومعقدة بيد انها ليست مستحيلة مع توفر كل مستلزماتها او حتى البعض منها معنويا وماديا، وعلى صعيد الحضارة والثقافة والدين والتأريخ.

مراكز الدراسات وموضوعة حقوق الانسان

في مطلع شهر تموز ـ يوليو عام ٢٠٠٠ قامت مجموعة من قوات الامن المصرية بأقتحام مبنى مركز ابن خلدون لحقوق الانسان في وسط العاصمة المصرية القاهرة وقامت بأعتقال مديره الدكتور سعد الدين ابراهيم بتهمة التجسس لصالح وكالة المخابرات المركزية الاميركية.

وقد كان من الطبيعي ان تثير قضية الاقتحام والاعتقال جدلا واسعا في اوساط عديدة في داخل مصر وخارجها، بحيث ان هذا الجدل الواسع والعنيف تجاوز الحدود الضيقة للقضية ليتركز حول مفاهيم ومفردات عامة لايمكن حصرها في نطاق مكاني او زماني او ايديولوجي معين مثل «حقوق الانسان»، وحقيقة العناوين المطروحة لبعض مراكز الدراسات والبحوث سواء في الغرب او في الشرق، وطبيعة علاقاتها مع المؤسسات السياسية والمالية والمخابراتية، بعبارة اخرى راح الكثيرون يتحدثون عن الجاذبية التي تحملها تنظيرات مراكز الدراسات والبحوث سيما تلك المتخصصة او المهتمة بحقوق الانسان وما يرتبط بها من امور، وفي ذات الوقت عن المخاطر الكبرى التي تنطوي عليها الممارسات والتطبيقات العملية للتنظيرات التي غالبا ما تبدو وكأنها بعيدة كل البعد عن سياقها المطلوب.

وهناك تحديدا ثلاث نقاط كانت قد اثارتها قضية اعتقال الدكتور سعد

الدين ابراهيم واغلاق مركز ابن خلدون، والتي يمكن ان تثار عند مناقشة اساليب عمل وممارسات مراكز اخرى من هذا القبيل.

* النقطة الاولى: الحدود الفاصلة بين حقوق الانسان كمفهوم ينطوي على معان ودلالات انسانية، وبين الاعتبارات والمصالح السياسية الموجهة له ضمن سياقات عملية مدروسة ومحسوبة بدقة.

* النقطة الثانية: شبهة التمويل المالي، حيث ان الواقع القائم يشير بكل وضوح الى ان هناك جهات ـ دولا او منظمات او ما شابه ذلك ـ تقوم بأغداق الاموال على مراكز ومؤسسات معينة دون غيرها بحيث تجعل منها في النهاية كما لو انها نافذة وقوية في محيطها الذي تتواجد فيه، لامن الناحية العلمية فحسب، بل من النواحي الاخرى وبالخصوص المالية.

* النقطة الثالثة: سر الدفاع «الغريب» من قبل دوائر واوساط غربية عن الدكتور سعد الدين ابراهيم ومركزه تحت يافطة الدفاع عن حقوق الانسان وحرية التعبير عن الرأي والتفكير، في وقت لاتنبري تلك الدوائر والاوساط للدفاع عن العشرات من السياسيين والمفكرين والكتاب، وحتى الناشطين في ميدان حقوق الانسان عندما يتعرضون للتنكيل والاضطهاد من قبل الانظمة السياسية في بلدانهم.

وكل نقطة من هذه النقاط الثلاث تبدو مرتبطة ومترابطة بشكل او بآخر بالنقطتين الآخريين، ولتتبلور بالتالي لتصنع اطارا سياسيا يحيط بالقضية من كل جانب ويجعل منها مجرد ورقة سياسية يوظفها الاقوياء بالشكل الذي يتناغم مع مصالحهم واهدافهم.

ولعلنا سنكون امام كم هائل من الامثلة والنماذج الحية المعاصرة على الاسلوب الانتقائي والازدواجي في توظيف مفهوم حقوق الانسان توظيفا سياسيا يخلو من اية اعتبارات انسانية.

فالغرب بكل مؤسساته ومراكزه ونخبه الثقافية والفكرية وقف خلف الكاتب الروائي سلمان رشدي حينما اصدر الامام الخميني فتواه التأريخية بأهدار دمه بعدما اصدر روايته السيئة الصيت «الايات الشيطانية» اواخر عقد الثمانينات، وغابت تماما ـ او غيبت ـ قضية الثوابت الدينية والعقيدية والتجاوز على المقدسات بنفس المقدار الذي سجلت فيه قضية حرية التعبير واحترام حقوق الانسان حضورا قويا وفاعلا هناك.

وللاسف فان البعض من عامة الناس، وكذلك النخب المثقفة في العالم الاسلامي انساقوا وراء الطرح الغربي انسياقا بدا انه غير محسوب الاثار والنتائج بدقة، وبدا ايضا انه يكشف عن اشكالية الفرز والتمييز بين المحظور والمسموح، وبين المقدس والمحرم.

وقد يكون الكاتب والباحث الاكاديمي السوري صادق جلال العظم نموذجا لذلك حينما انبرى يدافع بأستماتة عن سلمان رشدي ويهاجم كل من يعارضه، وذلك في كتابين هما «ذهنية التحريم.. سلمان رشدي وحقيقة الادب» و «مابعد ذهنية التحريم».

والغرب بكل مؤسساته ومراكزه وقف في مواجهة المفكر الفرنسي الشهير روجيه غارودي بعدما اصدر كتابه «الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»، ولم يكن هناك سوى القليلين جدا ابدوا استعدادا حقيقيا للدفاع عنه، وسيق غارودي الى المحاكمة بتهمة التحريض على التمييز العنصري والعرقي وذلك استنادا الى قانون «فابيوس»، علما ان الفكرة التي تمحور حولها الكتاب هي «ان القول بأن عدد اليهود الذين قتلهم النازيون في غرف الغاز (الهولوكوست) كانوا ستة ملايين رقم مبالغ فيه الى حد كبير»، وقد استند الرجل الى جملة من الحقائق والمعطيات والارقام التأريخية لاثبات ما سعى اليه، فضلا عن ذلك فهو قد حاكم الاساطير الاسرائيلية ـ اليهودية واخضعها لمنطق علمي عقلي على العكس تماما

مما فعله سلمان رشدي حينما راح يعبث بالثوابت ويتلاعب بالمقدسات الاسلامية دونما وازع ديني او اخلاقي.

وهكذا بالنسبة لاحزاب وتنظيمات وحركات سياسية عديدة في العالم الاسلامي بعضها وجد نفسه محاصرا بالدعاوى الغربية لحقوق الانسان لا لشيء الا لكونه يسعى جاهدا لنيل حقوقه السياسية والقانونية المتعارف عليها والمقررة في الدساتير، وبعضها الآخر ازيح عن السلطة بقوة السلاح بعدما وصل اليها عبر صناديق الاقتراع لتلصق به بعد ذلك صفات الارهاب والاصولية والتطرف ويصبح هدفا للدوائر السياسية ووسائل الاعلام.

وحتى تكون الصورة اكثر وضوحا نكتفي بالاشارة الى ان منظمة حقوق الانسان المصرية التي غالبا ما يتعرض اعضائها للاضطهاد على ايدي اجهزة الامن الحكومية لم تحظ بأهتمام الغرب مثلما حظي به مركز ابن خلدون، وسيكون امرا طبيعيا ازاء ذلك ان يتساءل المرء.. لماذا هذه المعايير المزدوجة ؟.

وفي الولايات المتحدة الاميركية، معقل الحضارة الغربية والفكر الليبرالي الحر توجد منظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط (East of Middle human rights watch) التي تأسست منذ فترة طويلة من الزمن وهي تعتبر بنظر الكثيرين اكثر المنظمات المتخصصة بحقوق الانسان فاعلية ونشاطا في الغرب.

وقد يكون ذلك صحيحا الى حد كبير، فهي تصدر سنويا مئات التقارير والدراسات والبحوث عن اوضاع حقوق الانسان في كافة بلدان منطقة الشرق الاوسط، بل وحتى بلدان اخرى، وتقيم عشرات الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وتنفق اموالا طائلة لانجاز مشاريعها.

ولكن عند التدقيق في اساليب عملها والتأمل بدقة في مواقفها وتقييماتها يتضح لنا انها لاتلتزم الموضوعية ولو بالحد الادنى المعقول والمقبول، وتعاونها مع مراكز صناعة القرار السياسي في الولايات لمتحدة الاميركية مثل وزارة

الخارجية ووكالة المخابرات المركزية ووكالة الامن القومي وغيرها يثير كثيرا من الشك والريبة حولها، فعلى سبيل المثال تساهم مع وزارة الخارجية في كل عام بأعداد وتنظيم القائمة التي تضم الدول الداعمة للارهاب بحسب الفهم الاميركي للمصطلح، وليس استنادا الى الواقع القائم على الارض.

ففي منهج عمل منظمة مراقبة حقوق الانسان كما هي الحال بالنسبة لرؤية وزارة الخارجية والمراكز الاخرى لصناعة القرار في واشنطن هناك دول ومنظمات تبقى موصومة بالارهاب وانتهاك حقوق الانسان ما دامت لاتعكس ـ ولاتعبر عن ـ المصالح الاميركية، وفي مقابل ذلك فان هناك دولا ومنظمات تبقى بمنأى عن تهم من هذا القبيل حتى وان كانت بالفعل كذلك لانها متناغمة ومنسجمة مع ـ ومعبرة عن ـ السياسات الغربية عموما، والاميركية على وجه الخصوص، في محيطها المحلي والاقليمي.

فدولة مثل ايران حينما تكتشف ان هناك شبكات تجسسية تعمل لصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على اراضيها وتقوم بمحاكمة عناصر تلك الشبكات تعد دولة ارهابية، ولكن عندما تختطف اسرائيل اشخاصا مثل الشيخ عبد الكريم عبيد والحاج مصطفى الديراني وتودعهم السجن لسنين عدة دون محاكمة لايقال عنها انها دولة ارهابية ولاتتطرق اليها منظمة مراقبة حقوق الانسان لامن قريب ولا من بعيد لانها تعرف انها لو فعلت ذلك ستخسر كثيرا من رصيدها ونفوذها، ان لم تصل بها الامور الى طريق مسدود.

اذن، اذا كانت المعايير بهذا الشكل سواء في التعامل مع مركز ابن خلدون ومديره الدكتور سعد الدين ابراهيم، او بالنسبة لعمل منظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط، او غيرها فان الحديث عن تطبيقات حقيقية ـ مثالية للمفاهيم النظرية لحقوق الانسان التي وردت في المواثيق الدولية، سيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان يصبح نوعا من المغالطات والالتفاف على الحقائق

ومحاولة تزييفها لتحقيق مآرب خاصة، وتغدو المسائل اكثر تعقيدا حينما تكون العناوين توحي بشيء والمضامين توحي بشيء اخر مختلف كل الاختلاف عن الاول، ومن ثم تصبح الحدود بين الحق والباطل، وبين العدل والظلم حدودا عائمة وهشة لا ثبات لها تتبدل من حين الى اخر تبعا لحسابات المصالح فقط لاغير.

استئصال المسلمين على يد الهندوس.. نموذج لـ«ماذا»؟

يعد حرق جثث الموتى لدى اتباع الديانة الهندوسية وذر رمادها في الفضاء واحدا من ابرز معتقدات تلك الديانة، وتختلف المراسيم المرافقة للحرق من شخص الى آخر بحسب المكانة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية.

ولكن هذه الظاهرة ـ او بتعبير آخر ذلك المعتقد الدين ـ تم تحويرها من قبل الهندوس المتطرفين في سياق حربهم ضد المسلمين، حيث راحوا يحرقون اجساد المسلمين الاحياء مثلما يحرقون جثث موتاهم وفي ظل مظاهر تختلط فيها حمى الغضب والانفعال بمشاعر الفرح والابتهاج، ولم يكن الذين احترقت اجسادهم من المسلمين عددا قليلا لايتجاوز اصابع اليد بل بلغ العشرات ـ أو بالأصح المئات.

واذا كان هناك من يسأل او يتساءل عن الاسباب والدوافع فانه سيجد نفسه في خضم البحث والتقصي امام نوعين من الاسباب والدوافع:

الاول: اسباب ظاهرية ـ آنية لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع وانما هي تشكل جزءا من معالم الصورة وملامحها.

الثاني: اسباب ودوافع خفية ـ تأريخية ومستقبلية تعكس الصورة الحقيقية للواقع وتشكل خطوطها ومعالمها وملامحها وألوانها.

وقبل ان نقف على الاسباب والدوافع بنوعيها ينبغي علينا معرفة ما الذي حصل في صيف عام ٢٠٠٢ بشكل دقيق.

في الحقيقة ان ما حصل في بداية الامر هو قيام مجموعات مسلحة مجهولة ـ قيل انها إسلامية متطرفة ـ بأضرام النار في قطار بولاية غوجارات ذات الاغلبية المسلمة كان يقل ناشطين هندوسيين كانوا عائدين من بلدة آيوديا الشمالية حيث شاركوا في تجمعات طالبت السلطات الحكومية بالسماح ببناء معبد هندوسي على انقاض مسجد بابري التأريخي الذي دمره المتطرفون الهندوس في صيف عام ١٩٩٢.

وبحسب مسؤولين في الولاية فان مجموعة من الرجال مجهولي الهوية اوقفوا القطار السريع على مقربة من محطة جودرا في ولاية غوجارات الغربية واضرموا النار في احدى عرباته مما ادى الى سقوط عدد من القتلى لم يكن ممكنا تحديده لان الجثث كانت متفحمة.

وكردة فعل على ذلك بادرت جماعات هندوسية تحت إشراف المجلس العالمي الهندوسي ومنظمات هندوسية أخرى متطرفة الى الشروع بشن هجمات وحشية على المسلمين مستخدمة عقيدة الحرق الهندوسية مع تعديلات طفيفة، ولم تقتصر الهجمات ـ المواجهات ـ التي استخدمت فيها قضبان حديدية وأسلحة بيضاء وهراوات على مدينة ايوديا الشمالية بل امتدت الى مدن اخرى في ولاية غوجارات من بينها مدينة احمد آباد العاصمة الاقتصادية للولاية.

ووفقا للمصادر الحكومية فان المواجهات اوقعت اكثر من خمسمائة قتيل معظمهم من المسلمين وعدد قليل منهم من الهندوس ومن عناصر قوى الامن.

وقد نقل شهود عيان جانبا من تلك المآسي المروعة، ولعل من بين اخطر وافظع ما تناقلته وسائل الاعلام عن شخص يدعى بكر شيخ ويبلغ من العمر واحدا وثلاثين عاما والذي قال انه «شاهد امه واباه واخته يحرقون احياء ورغم طلب المساعدة لم يهب احد لانقاذهم وانه شاهد ايضا عملية احراق جماعية لخمسة وستين من المسلمين وهم احياء».

في مقابل ذلك كله لم تخفّ حدة الاصرار على بناء المعبد الهندوسي المزعوم على انقاض مسجد بابري رغم مناشدات الحكومة الهندية لزعماء الهندوس بالتخلي عن ذلك المشروع او في اقل تقدير ارجاء تنفيذه لفترة من الزمن بحيث تكون الظروف ملائمة اكثر.

من خلال هذا العرض السريع لتداعيات الاحداث والوقائع تتضح وتتبين بالقدر الكافي الاسباب والدوافع (الظاهرية ـ الانية) من خلال هذا التصعيد الطائفي الخطير التي تناولها ودافع عنها عدد من الكتاب والمثقفين والسياسيين الهنود وغير الهنود.

حيث انه من بين ما قيل هو «ان الهجمات الهندوسية على المسلمين جاءت كردة فعل غاضبة لقيام عناصر مسلمة بإضرام النيران في القطار الذي كان يقل العشرات من ابناء الطائفة الهندوسية وهذه الهجمات كانت في الواقع بمثابة دفاع عن النفس ليس الا».

ومن بين ما قيل أيضا «إن هذه الهجمات لم تخرج في كل الأحوال عن سياقات وحدود الاوضاع السياسية المضطربة والظروف الاقتصادية السيئة في بلد كبير جدا من حيث المساحة وعدد السكان وفقير من حيث الموارد الطبيعية».

ومن بين ما قيل ـ كذلك ـ «إنها إفرازات لصراعات وخلافات ذات طابع (عشائري ـ مناطقي) لها امتدادات وجذور تأريخية من الصعب على أية سلطة مهما كانت قوتها وسطوتها استئصالها والقضاء عليها»، اضافة الى ذلك فان هناك من ذهب الى ان ما حصل يعد فصلا من فصول الصراع الهندي ـ الباكستاني، او بتعبير آخر انه مشهد من مشاهد الحرب بالنيابة بين الجارين الخصمين.

ليس هذا فحسب بل ان كلاما كثيرا آخر قيل بهذا الشأن !.

والملاحظ هنا ان الأسباب والدوافع المشار اليها، والتي ساقها البعض وبات جزءا غير قليل منها مرتكزات ومنطلقات لتحليل أبعاد ومعطيات الأحداث

والوقائع تتسم الى حد كبير بالتناقض من جانب، ومن جانب آخر ببعدها عن جوهر الموضوع بمسافات غير معقولة ولا مقبولة.

فقيام مجموعة من الأشخاص بعمليات إرهابية لا يبرر بأي حال من الأحوال إبادة كل أبناء الطائفة أو الديانة التي ينتمون اليها.

والأوضاع السياسية المضطربة والظروف الاقتصادية السيئة مع انها قد تساهم في إحداث توترات وتصدعات في البنى الاجتماعية الا انها لا يمكن أن تكون مبررات كافية ـ فيما اذا كانت حقيقية بالفعل ـ لحرق البشر وهم أحياء، وكذا الحال مع مقولات «إن عمليات القتل تلك هي إفرازات لصراعات وخلافات ذات طابع (عشائري ـ مناطقي)..»

وفضلا عن ذلك فان حدود وميادين الصراع الهندي ـ الباكستاني لم تكن في يوم من الايام طيلة ما يزيد على نصف قرن من الزمن غامضة أو غير مشخصة، في ذات الوقت الذي قد لا تكون هناك حاجة أو ضرورة بالنسبة لكلا الطرفين أن تأخذ الأمور مثل هذا المنحى، لاسيما في هذا الوقت بالذات الذي ظهرت فيه بوادر وملامح تصعيد خطيرة بين الطرفين على خلفية هجوم شنته جماعات إسلامية متطرفة على مبنى البرلمان الهندي في السابع عشر من شهر كانون الاول ـ ديسمبر عام ٢٠٠١ وقتلت ثلاثة عشر شخصا.

ولكن ماتجاوزه وأهمله معظم من كتبوا عن ازمة صيف عام ٢٠٠٢ بين الهندوس والمسلمين هو ان البؤرة الحقيقية للازمة تتمثل في مسجد بابري التأريخي الذي بادر الهندوس من حزب بهارتيا جاناتا المتطرف الى هدمه في عام ١٩٩٢ لتشييد معبد هندوسي على أنقاضه بحجة ان هناك أدلة وبراهين تأريخية تؤكد ان مسجد بابري لم يكن موجودا بادئ الأمر وإنما تم بناؤه من قبل المسلمين بعد هدم أحد معابد الهندوس، لذا فانه من الطبيعي أن تعاد الأمور الى نصابها الصحيح بهدم المسجد واعادة بناء المعبد.

وبما ان الضجة التي ترافقت مع هدم مسجد بابري كانت كبيرة ومؤثرة في أوساط إسلامية عديدة في داخل الهند وخارجها فان السلطات المتعاطفة مع حزب بهارتيا جاناتا أو التي هي جزء منه نجحت في احتواء الأزمة لبعض الوقت ولكنها لم تعالجها بالكامل لانها لم تكن ترغب بذلك من الاصل.

إذن الأزمة لم تبدأ بأضرام النار في القطار الذي كان يقل هندوسا متطرفين في طريق عودتهم من ايوديا الشمالية حيث موقع مسجد بابري، بل ان هذه الخطوة جاءت بعد خطوات عديدة سبقتها، اي انها يمكن أن تكون قد مثلت جانبا من ردود فعل المسلمين على ممارسات وتجاوزات الهندوس التي تعود عقودا من الزمن الى الوراء، وهذه المسألة اشار اليها في اكثر من موضع العلامة الراحل ابو الحسن الندوي الامين العام السابق لندوة العلماء حيث يقول في حوار اجري معه أواخر عام ١٩٩٦ «يعرف من عنده شيء من الخبرة والاطلاع على المشاريع والتصميمات عند الاكثرية غير المسلمة في الهند ان هناك مخططا دقيقا وحاسما لابادة الشعب المسلم دينيا وعقائديا، وتحويل هذا القطر الكبير ـ الذي حكمه المسلمون نحو ثمانية قرون وارتقوا به حضاريا وثقافيا واداريا وعقائديا ـ الى اندلس ثانية، فليكن هذا الخطر الذي بدأت اماراته وعلاماته واضحة بإنجازات كثيرة وتحويلات عديدة في المقررات الدراسية والزام اللغة الهندية وابعاد اللغة الاوردية، وبالتدخل في قانون الاحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين وبما يعلنه قادة الحركات الطائفية والاقليمية من مشاريع وقرارات ليست في صالح الإسلام والمسلمين».

وفي خضم تفاقم هذه الازمة وتزايد خطورتها ارتفعت اصوات بعضها اسلامية وبعضها الآخر غير إسلامية من هنا وهناك لم تتحدث فقط عن تواطؤ الحكومة الهندية مع الهندوس ضد المسلمين، وانما اشارت ضمنا أو صراحة الى قيام جهات اجنبية بنفس الدور وان اختلفت الاساليب والوسائل بعض الشيء.

ولعل وسائل الاعلام الغربية التي حاولت التعتيم على مشاهد القتل الهمجية بحق المسلمين لم تكن بعيدة عن العمل على توجيه الأمور بطريقة لا تعكس الحقائق الماثلة على الارض.

وقد تكون مواقف وسائل الاعلام الاجنبية ـ لاسيما الغربية منها ـ والأوساط السياسية ومراكز الابحاث والدراسات الفكرية من هدم مسجد بابري مشابهة الى حد كبير لمواقفها من جهود ومساعي اليهود الصهاينة لهدم المسجد الاقصى في القدس وتشييد هيكل سليمان على انقاضه، ومشابهة ايضا لمواقفها من الصراعات الطائفية بين الاقلية المسيحية والاغلبية المسلمة في اندونيسيا وفي مصر وفي اماكن اخرى من العالم، ومتناقض على سبيل المثال من موقفها المتشدد والانفعالي حيال اقدام حركة طالبان الافغانية على تدمير تماثيل لبوذا في جبال مدينة باميان عام ٢٠٠١.

وقد تكون المواقف الغربية المؤيدة والمساندة للهندوس على حساب المسلمين شيئا طبيعيا في حال أقررنا بحقيقة وجود مخططات ومشاريع متعددة في الغرب اذا لم تستهدف القضاء على المسلمين وتراثهم وفكرهم وحضارتهم فأنها في الحد الادنى تستهدف تحجيم نفوذهم وتهميش وجودهم واضعافهم الى اقصى الحدود.

ويكفينا هنا الرجوع الى وثيقة سرية صدرت عام ١٩٧٤ في الولايات المتحدة الاميركية تحت عنوان «مذكرة دراسة الامن القومي NSSM» وبأشراف وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسنجر.

حيث تؤكد هذه الوثيقة ان الزيادة السكانية في الدول النامية ـ ومعظمها دول اسلامية ـ تهدد مصالح اميركا العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

فيما يؤكد تقرير اصدرته وكالة المخابرات المركزية الأميركية عام ١٩٨٤ تحت عنوان «الشرق الاوسط وجنوب آسيا.. المشاكل السكانية والاستقرار

السياسي«ان حوالي ربع السكان في المنطقتين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما وان هؤلاء الشباب يمثلون القوة الاسلامية الاصولية المعارضة للسياسة السكانية لان الاسلام هو المأوى الأيديولوجي للشباب المسلم».

والاكثر من ذلك كله ان صحيفة واشنطن بوست الاميركية نشرت في شهر كانون الثاني ـ يناير عام ١٩٩٣ مقالا للكاتب الاميركي تشارلز كوثامر T.Kothamer وصف فيه تزايد المسلمين على «انه شر خطير يفوق شرور الامبراطورية الروسية ولابد من القضاء عليه»، وطالب الكاتب برصد المزيد من المعونة الاجنبية لمن يريد خوض تلك المعركة،كما اقترح تشارلز كوثامر خطة لاختراق صفوف المسلمين عن طريق عقد ندوات منظمة تعاد فيها صياغة المفاهيم الاسلامية بالطريقة الأميركية، مؤكدا ضرورة الوصول بالزيادة الكافية في صفوف المسلمين الى مستوى الصفر».

اذن والحال كذلك ما الذي يمنع الولايات المتحدة وقوى غربية اخرى من تقديم اقصى ما يمكن تقديمه للهندوس وهم يسعون جادين للقضاء على المسلمين في واحدة من بقاع العالم ؟.

وما الذي يمنع مفكرين وسياسيين ممن يروجون لاطروحة صراع الحضارات وابرزهم صاحب الاطروحة صموئيل هنتنغتون من مباركة مشاهد القتل في الهند او غيرها والتهليل لها خصوصا انها قد تعزز صحة بعض مما ذهب اليه في اطروحته ؟.

ومن ثم ما الذي ـ ام ماذا ـ يمنع الهندوس من التمادي في جرائمهم وهم لا يرون رادعا قويا يمكنه ان يوقفهم عند حدهم، بل العكس من ذلك يدركون ويشعرون ان الكثيرين يشجعونهم ويدفعونهم الى الامام ليحرقوا المزيد من اجساد المسلمين احياء كما يحرقون جثث موتاهم ؟!.

اقليات لاتعرف ماذا تريد !

حينما يلقي المرء نظرة عامة على مسرح العالم الثالث.. العالم الاسلامي.. الشرق الاوسط لابد ان تلفت انتباهه لاول وهلة قضية الاقليات القومية والدينية والعرقية التي تتوزع هنا وهناك.

.. الاكراد في رقعة واسعة تمتد بين ايران وتركيا والعراق وسوريا.

.. الارمن والاشوريون والكلدان، نفس الشيء ولكن بكثافة سكانية اقل من الاكراد.

.. الموارنة في لبنان.

.. الاقباط في مصر .

.. المسيحيون الارثوذوكس في جنوب السودان.

.. البربر الامازيغ في الجزائر والمغرب.

ومايلفت الانتباه في هذه القضية ليس الوجود او التنوع بحد ذاتهما، وانما طبيعة التفاعلات والعلاقات التي تربط تلك الاقليات بمحيطها الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكذلك التفاعلات والعلاقات التي تقوم بينها وبين اطراف وقوى خارجية، سواء كانت هذه الاطراف والقوى قريبة منها او بعيدة عنها من الناحية الجغرافية.

ومن دون شك فان بحث موضوع شائك ومعقد من هذا القبيل يعني ـ او يتطلب التوقف عند نقاط ومنعطفات عديدة بعضها دينية، وبعضها تأريخية،

وبعضها الآخر سياسية، او هي في حقيقة الامر متداخلة في مضامينها واشكالها بين هذه العناوين الثلاثة.

ويتفق الكثيرون على ان جذور مشكلة الاقليات في الشرق تعود الى عقود من الزمن، وترتبط ارتباطا وثيقا بالفترات التي شهدت سيطرة القوى الاستعمارية وهيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية على القسم الاكبر من شعوب الشرق، بعبارة اخرى انها تعد واحدة من مخلفات الحقبة الاستعمارية التي ماكان لها ان تنتهي دون ان تترك بصماتها واثارها واضحة جلية على كل مناحي الحياة بمختلف ابعادها وجوانبها، الى الحد الذي لم يكن ممكنا او متوقعا ان تضمحل تلك البصمات والاثار وتتلاشى مع مرور الزمن، ومع تعاقب الوقائع والاحداث وتراكمها.

ويستدل من يذهب الى هذا الرأي بطبيعة العلاقات بين الاقليات والقوى التي كانت في الامس مستعمرة، كفرنسا في علاقاتها مع الموارنة في لبنان، والبربر في الجزائر والمغرب، والتي غالبا ماتبدو مثيرة للشك والريبة، لانها في معظم الاحيان تأخذ مسارات سرية خطيرة تتقاطع مع المسارات الرسمية المعلنة والمتعارف عليها.

فضلا عن ذلك فان استخدام الاقليات من قبل القوى الكبرى التي كانت مهيمنة بالامس يعتبر ورقة مهمة من الاوراق التي يمكن ان توفر لها حضورا فاعلا وتأثيرا غير مرصود وبعيد عن عوامل التصادم، وقد تكون تجربة الحكم السوداني مع الاقلية المسيحية في الجنوب خير مثال على ذلك، وكذلك الاكراد في شمال العراق، والاقباط في مصر.

وقد يكون ذلك من بين اهم الاسباب التي جعلت العلاقة بين تلك الاقليات والسلطات المركزية الحاكمة تتسم طوال الوقت تقريبا بالتوتر والاضطراب وانعدام الثقة الى الحد الذي لم يكن ممكنا تشخيص حدود ثابتة بين الواجبات

المترتبة على كل طرف والحقوق المترتبة له.

وفي الواقع فان الحركة الاستشراقية التي انطلقت من الغرب غداة انبثاق عصر النهضة الاوربية والثورة الصناعية لعبت دورا كبيرا في خلق المشكلة وترسيخها من خلال استغلالها للاقليات استغلالا سيئا لايعكس حسن نية ولايعبر عن نهج علمي محايد غالبا ما كان يدعيه المستشرقون وهم يصولون ويجولون في بقاع الشرق المختلفة.

في ذات الوقت فان التسويات والمساومات التي افضت اليها الحربان العالميتان الاولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ساهمت في جعل الاقليات بمثابة قنابل موقوتة قابلة للانفجار في اية لحظة، وما معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ الا دليلان واضحان على ذلك فيما يتعلق بالمشكلة الكردية التي ما زالت حتى يومنا هذا تعد مصدر قلق وتوتر واضطراب سواء بالنسبة لاصحابها او المعنيين بها.

وفي الاطار العام فان الاقليات في العالم الاسلامي ـ الشرق الاوسط ـ تدعي انها مسلوبة الحقوق لذا فهي ترى نفسها ملزمة بأن تكافح من اجل استعادة تلك الحقوق المسلوبة.

ومع ان تلك مسألة نسبية لايمكن القول بها بصورة مطلقة، وفي نفس الوقت من الخطأ نفيها بالكامل، فان تحديد هوية وعناوين الحقوق المسلوبة يبقى امرا مثيرا للجدل والخلاف والاختلاف في اطار وجهات النظر والاراء والاطروحات المتعددة. ففي بعض الاحيان يقال ان الحقوق المسلوبة هي حقوق دينية وهذا امر يصدق على البعض ولايصدق على البعض الاخر، وكذا الحال بالنسبة للحقوق القومية والثقافية والسياسية.

والاخطر من ذلك كله ـ ومقابله ـ هو ادعاء البعض من انه لا وجود لاقليات بالمرة.

وقد اشار كاتب لبناني هو حازم صاغية الى هذه النقطة في مقال له بصحيفة الحياة اللندنية تحت عنوان «اكراد وبربر واقباط وغيرهم: تأملات في الموضوع» بقوله: «حين فكر في عقد مؤتمر للاقليات قبل سنوات، قيل في القاهرة ان لااقيات عندنا، الاقباط انفسهم قالوا الشيء نفسه تأثرا بثقافة فاسدة تظن ان الاقليات عيب، انهم ليسوا كذلك، انهم اخوة، هكذا قيل لهم، هكذا قالوا».

ويشير صاغية الى ان ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي سبق له ان اعتبر الامازيغ في المغرب العربي عربا، وفتح باب العروبة للاكراد ايضا. وعمر البشير طبق هذه التعاليم على سودانيي الجنوب وهم احيائيون ومسيحيون قائلا «انهم اخوان يسري عليهم ما يسري علينا، واذا رفضوا ذبحناهم»!.

واذا كان ذلك صحيحا، فان الصحيح ايضا هو ان هناك في اطار كل اقلية من الاقليات توجهات تتسم بالغرابة الى حد ما، ففي صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، وهو حزب يقوم على فكرة القومية العربية نجد ان هناك اكرادا لاتربطهم بالبعث العربي الاشتراكي اية رابطة ذات طابع قومي. وفي مصر نرى ان من بين الاقباط من يقول انهم لايمتون الى العرب بصلة بأعتبارهم ذوي اصول فرعونية، ومن بينهم من يعتز كثيرا بأنتمائه العربي. ونفس الشيء قد يصدق على البرابرة في المغرب العربي والموارنة المسيحيين في لبنان.

ومثل هذه النزعات والتوجهات غالبا ما تبرز على السطح بوضوح في اوقات وظروف معينة ترتبط اما بالسعي وراء الحصول على امتيازات من نوع ما، او التهرب من التزامات وواجبات معنوية او مادية.

ومن الممكن ان تصل المطالبة بالحقوق الى درجة التجاوزات على الاوضاع التقليدية القائمة مما يعتبر تهديدا للامن القومي والوطني للمجتمع سيما اذا افضت تلك المطالبة الى نوع من التصادم العنفي كما هو الحال مثلا بين

المسلمين والمسيحيين في نيجيريا والسودان، ولبنان خلال الحرب الاهلية (١٩٧٦ ـ ١٩٩٠)، وكذلك اندونيسيا.

وطبيعي ان التصادم بهذا المستوى يحتم على السلطات الحاكمة التدخل لاحتواء الامور بشكل من الاشكال، ولايعبر التصادم بالضرورة عن رغبات ومصالح الاقلية، هذا ان لم يكن متقاطعا ومتعارضا معها بالكامل.

في عام ١٩١٠ ابرمت الكنيسة الانجيلية اللوثرية في ادنبرة عاصمة اسكتلندا اتفاقا مع كل من ايران والعراق وتركيا نص صراحة على حق الكنيسة في القيام بالتبشير للديانة المسيحية بين الاكراد المسلمين في البلدان الثلاثة.

ودون شك فان اتفاقا من هذا النوع يقتضي فضلا عن موافقة السلطات الحكومية صاحبة القرار والماسكة بزمام الامور موافقة الطرف المعني بالاتفاق، علما ان هذه الموافقة لاتتمثل بالتوقيع على نصوص اتفاقيات وانما من خلال الترحيب والقبول النفسي والمعنوي، والتفاعل بأيجابية مع الخطوات العملية للتنفيذ. بتعبير اخر يمكننا القول انه لو لم تكن هناك ارضيات مهيأة لذلك في اوساط الشعب الكردي حينذاك لما ابرم اتفاق خطير مثل اتفاق ادنبرة، علما ان سلطات البلدان الثلاثة كانت متحمسة له كثيرا لاسباب واعتبارات سياسية بحتة كانت قائمة حينذاك.

ولعل اختيار الاكراد دون غيرهم لم يأت جزافا دون حسابات دقيقة، وهو ما يمكن ان يرتبط بحقيقة اوسع واشمل الا وهي الارتباطات المشبوهة لبعض الاقليات مع مؤسسات ومراكز سياسية ودينية وامنية ومخابراتية خارجية.

والارتباطات المشبوهة هذه تنطوي على اكثر من هدف في وقت واحد، منها تدعيم وتعزيز مطاليب الاقليات من خلال الحصول على تأييد ودعم خارجي، وتمتعها بقدر من الاستقلال الذاتي ـ بأوجهه المتعددة ـ عن السلطات المركزية الحاكمة، وتوسيع رقعة المناورة معها.

ومن خلال القراءات المعاصرة للاحداث والوقائع بصورة دقيقة ومتأنية قد تتبلور لدينا حقيقة مفادها انه ربما كان الشيء الاكثر خطورة هو الارتباطات المشبوهة للاقليات مع قوى واطراف تعتبر وفقا للثقافة التقليدية العامة معادية لكل القيم الدينية والانسانية والثقافية والحضارية.

ففي كتاب تحت عنوان «الحرب المضللة» لكاتبين يهوديين هما زئيف شيفZ.Sief وايهود بيعاري E.Beaari، وكذلك كتاب اخر تحت عنوان «قصة الموارنة في الحرب» للصحافي اللبناني جوزيف ابو خليل تتضح لنا جوانب كثيرة من العلاقة الملتبسة بين اسرائيل والموارنة المسيحيين في احداث لبنان الدامية.

وفي كتاب لمحمد حسنين هيكل تحت عنوان «حرب الخليج: اوهام القوة والنصر» نجد ارقاما ومعلومات مقتضبة لكنها خطيرة عن علاقات واتصالات بين اكراد عراقيين واسرائيل ايضا.

وبالنسبة لعلاقة البربر مع فرنسا فان الحقائق والمعلومات ليست قليلة بشأنها، ولايختلف الامر كثيرا مع مسيحيي الجنوب السوداني المعارضين للسلطة المركزية بزعامة العقيد جون قرنق.

ومقارنة بين هذه الاقليات والاقليات المسلمة في الغرب يتضح لنا انه في الوقت الذي تتحرك العلاقات بين الاخيرة ومحيطها بأتجاهات ايجابية نوعا ما مع الحفاظ على الثوابت، نرى ان علاقات الاولى مع محيطها التي هي في الواقع جزء منه تأخذ منحى تراجعيا، حتى ان التحولات والمتغيرات العالمية وظهور جملة مفاهيم انسانية جديدة لم يكن كافيا لايقاف ذلك المنحى التراجعي عند حد معين، وظلت كثير من الشعارات هي هي وان كانت للاستهلاك فقط، وبالتالي وكنتيجة طبيعية تبقى مشكلة قبول البعض بالبعض الآخر والاندماج معه قائمة، وتبقى ـ ايضا ـ اشكالية ماالذي تريده الاقليات قائمة هي الاخرى.

قراءات ورؤى حول السلطة في العالم العربي

يقول الدكتور برهان غليون استاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون الفرنسية في مقال قيّم نشره موقع «الجزيرة نت» على شبكة المعلومات الدولية ـ الانترنت ـ في الثالث عشر من شهر كانون الثاني ـ يناير عام ٢٠٠٢ «عدت لتوي من رحلة الى المنطقة العربية واكتشفت ان قضية الحريات الفكرية والسياسية لاتزال رغم كل التحولات الدولية وتغير البيئة العالمية وانهيار النظم الشمولية، هي المحور الرئيسي للصراع القائم بين النشطاء الاجتماعيين من مثقفين وسياسيين واعضاء المجتمع المدني من جهة، ونظم الحكم التي تقودها في هذا الميدان اجهزة الامن من جهة اخرى، ولاتزال عمليات التشهير وتشويه سمعة النشطاء الاجتماعين وعزلهم عن الرأي العام واخضاعهم بجميع الوسائل او ايداعهم السجن لاتفه الاسباب سائدة في اكثر من بلد عربي.

ويقول الكاتب الاميركي الشهير توماس فريدمان T.Ridmann في مقال نشرته صحيفة الشرق الاوسط اللندنية في الرابع من شهر شباط ـ فبراير عام ٢٠٠٢ تحت عنوان «العرب يهمسون.. اهرب اسامة اهرب !»، يقول فريدمان «ان ادارة بوش تعكف حاليا على اعداد ملف مفصل بالعربية عن كل الادلة المتوفرة ضد ابن لادن. ورغم تأخر هذه الخطوة فأنها افضل من عدم الاقدام عليها، رغم ان اجلاء الحقائق وحده لن يكون بالامر الكافي، فهناك مقاومة ثقافية عنيدة تجاه

التصديق بصدور اي امر ايجابي عن اميركا، اذ تعمل بعض وسائل الاعلام الرسمية في عدد من الدول العربية على التركيز على هذا الامر لصرف انتقادات عموم الناس بعيدا عن الانظمة» !.

لعله ثمة علاقة بين قول غليون وفريدمان تتمثل في طرح نوع من التقييم لواقع وحقيقة الانظمة السياسية العربية الحاكمة، مع التنبيه الى ان كلاً منهما انطلق من نقطة معينة ليصل الى نتيجة ـ او استنتاج ـ لابد انه ينطوي على مضامين قد تكون معبرة عن الواقع ومنسجمة معه، وقد لاتكون كذلك.

ولن نتوقف كثيرا عند توماس فريدمان لسببين، الاول هو ان ما كتبه ارتبط بمسألة خاصة ومحددة تمحورت حول احداث الحادي عشر من ايلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، والسبب الثاني هو ان المعروف عن فريدمان تحامله الشديد على العرب والمسلمين الى حد كبير، اذ انه لايترك مناسبة او فرصة الا وراح يكيل التهم والشتائم اليهم بسبب ومن دون سبب.

ولكن رؤية برهان غليون تبدو بحاجة الى قدر من التأمل والتفكير، فهي لكونها تعالج طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في العالم العربي، تحفز على طرح واثارة تساؤلات عديدة قد يكون بعضها مطروحا في اوقات سابقة، الا ان حساسية الموضوع والتداخلات والتشابكات في عناوينه ومضامينه تجعل من عملية تكرار طرح تلك التساؤلات امرا لا مناص منه، فضلا عن ذلك فان التحديات والمتغيرات العالمية على اصعدة ومستويات وجوانب مختلفة تعد عوامل اضافية تحتم التكرار وجدية البحث عن اجوبة علمية شافية ووافية.

والتساؤلات المطروحة ـ او التي تطرح ـ هي من قبيل:

هل استطاعت الانظمة السياسية العربية ان تتكيف وتتأقلم مع ما يجري من حولها ـ قريبا منها وبعيدا عنها ـ علما انها والمجتمعات التي تحكمها تعتبر جزءا مما يجري سواء ارادت ذلك او لم تكن تريد ؟.

.. وهل استطاعت ان تطرح موقفا ـ او مواقف ـ تتميز بالثبات من ناحية، وبالوضوح من ناحية اخرى حتى تعكس القوة والارادة الكامنة، وتكتسب عنصر الاقناع ؟.

.. والاهم من ذلك هل نجحت تلك الانظمة في إضفاء قدر من الشرعية على نفسها، او بعبارة اخرى هل توصلت الى صيغة مناسبة للعلاقة المقبولة بينها وبين افراد المجتمع، ام انها اكتفت بأستبدال شعاراتها القديمة بشعارات جديدة براقة استوردتها من الخارج وابقت على الممارسات القديمة ولم تستبدلها بأخرى جديدة لان ذلك قد يعرضها الى الزوال، وهو ما لاتريده، بل ولاحتى هي على استعداد للتفكير به كخيار من خيارات التحول والتغيير، ان على صعيد المستقبل المنظور ام غير المنظور ؟.

كلاهما ـ غليون وفريدمان ـ جاءا الى الشرق الاوسط ـ العالمين العربي والاسلامي ـ من الغرب، ولم يكن مفترضا ان ينتهيا ويلتقيا عند نقطة واحدة، لا لان احدهما اوسع فهما واكثر عمقا في التفكير بالواقع من الاخر، وان كان ذلك امرا طبيعيا وممكنا، ولا لان احدهما شرقي الانتماء والجذور والاخر غربي، وانما لان اسس ومنطلقات التحليل وادواته مختلفة لدى كل منهما، علما ان الاثنين يوجهان انتقادات شديدة للانظمة السياسية العربية والشرق اوسطية.

وهنا ينبغي ان نشير الى وجود خطأ منهجي لدى الكثيرين من العرب والمسلمين، وكذلك الغربيين يتمثل في الافتراض ان هناك فريقين، فريقا يمثله العرب والمسلمون، وعلى نطاق اشمل الشرقيين، وفريقا آخر يمثله الغربيون في اوربا والولايات المتحدة الاميركية، وربما مناطق محدودة في جنوب شرقي اسيا وشرقها واميركا اللاتينية.

هذا الخطأ المنهجي ناشئ عن عدم التعمق والتدقيق والبحث فيما يطرح من افكار ونظريات ورؤى عالمية، سواء من الغرب او من الشرق، فالتقسيم بهذا

الشكل يوقع في مطبات ومحاذير كثيرة اقلها افتراض شخص ما عدوا في حين انه ليس كذلك، حتى وان تضمنت اقواله وكتاباته ملاحظات نقدية، وفي نفس الوقت افتراض شخص ما صديقا بينما هو في واقع الامر ليس كذلك وان انطوت اقواله وافعاله على ما يمكن ان يوحي بذلك.

وعلى سبيل المثال لا للحصر فان كاتبا ومفكرا غربيا من قبيل الفرد هاليداي المتخصص بشؤون الشرق الاوسط والعالم الاسلامي لايصح اعتباره معاديا في اطروحاته للاسلام والمسلمين او متحاملا عليهم مثله مثل توماس فريدمان، ولعل اية قراءة دقيقة وموضوعية لاي من مؤلفاته الكثيرة والمهمة يكشف عن ذلك الامر.

ففي كتابه الاخير المعنون «ساعتان هزتا العالم.. الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، الاسباب والنتائج» نجده يعالج هذا الحدث الخطير الذي هز العالم بعنف بأكبر قدر من الموضوعية والحياد، فهو يتناول اولا الخلفيات التأريخية للحدث الذي ينظر اليه على انه حاصل جمع تراكمات من العوامل والظروف التأريخية التي تعود جذورها الى عقود طويلة ماضية، ويشدد على انه من دون استنطاق تلك العوامل والاسباب فان فهم الحدث ودوافعه يظل مبتورا.

ومن بين تلك الخلفيات يشير هاليداي الى هشاشة دولة ما بعد الاستقلال في الشرق واستمرار ازمة الشرعية في هذه المجتمعات، وانبعاث الاصوليات الاسلامية، وسيادة التطرف العابر للحدود فيها وعبرها.

بنفس المضمون تقريبا كان قد اشار المفكر الفرنسي روجيه غارودي في كتابه القيّم «الاصوليات المعاصرة» حينما اخذ على بعض الاصوليات الاسلامية ـ او المسلمة ـ اساليبها ووسائلها غير السليمة التي رسخت من خلالها مظاهر وظواهر خاطئة.

ولم يبتعد الاميركي غراهام فولر G.Pholer المسؤول السابق في وكالة

المخابرات المركزية الاميركية في اطروحاته وتصوراته عن واقع العالم العربي والاسلامي عن اطروحات وتصورات الفرد هاليداي.

والملفت هنا هو ان الاثنين وجها انتقادات لاذعة للاميركي صاموئيل هنتنغتون صاحب نظرية «صدام الحضارات» بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر.

وفيما يتعلق بمعظم القراءات لاحداث سبتمبر فان هناك حيزا لابأس به يخصص للحديث عن الاسباب الحقيقية التي تدفع اشخاصا من العرب والمسلمين الى تشكيل تنظيمات سياسية يغلب عليها طابع التطرف والعنف.

ومن الاسباب التي يشار اليها بهذا الخصوص، فضلا عن قضية العداء للولايات المتحدة الاميركية، والغرب عموما جراء انحيازهم للكيان الصهيوني واتباعهم معايير مزدوجة في التعاطي مع قضايا العالم الاسلامي ومشاكله، يشار ايضا الى طبيعة الانظمة الاستبدادية ـ القمعية ومناهجها الديكتاتورية في الحكم وارتباط ذلك بنشوء التنظيمات السرية، والتي كجزء من رد فعلها تلجأ الى مواجهة العنف بعنف مضاد قد تكون حدوده في معظم الاحيان غير منضبطة ولا مشخصة.

وبالفعل فان ذلك السبب يبدو مبررا ومعقولا ومقبولا، سيما وان اي مظاهر للديمقراطية او التعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي في العالم العربي غائبة بصورة شبه كاملة، واذا كان لها وجود فعلى الهوامش والجوانب غير المؤثرة، او انها تكون موجهة من قبل طرف معين ضد اطراف اخرى.

ففي العالم العربي نرى ان معدل البقاء في قمة السلطة يتراوح في الوقت الحاضر مابين خمسة وعشرين عاما وثلاثين عاما، اي انه في الوقت الذي يتناوب على السلطة في الولايات المتحدة الاميركية او بريطانيا اوفرنسا او اي بلد غربي اخر ستة او سبعة رؤساء فانه على سبيل المثال في مصر او المملكة العربية

السعودية او العراق او المغرب لايمكن ان نرى الا شخصا واحدا على قمة السلطة، وفي حال حصل اي تغيير في القمة فانه اما ان يكون بفعل الوفاة الطبيعية كما حصل خلال الاعوام الاخيرة في الاردن والمغرب وسوريا والبحرين، او بفعل الانقلاب العسكري او المدني كما حصل في دولة قطر.

واضافة الى ذلك فان التعددية السياسية والحزبية الموجودة لاتتعدى كونها محاولات لتلميع صورة السلطة، واذا وجدت احزاب وتيارات سياسية تعارض السلطة بصورة حقيقية فأنها غالبا ما تتعرض للملاحقة والتعقب والاحتواء، وما حصل في الجزائر مطلع التسعينات مع الجبهة الاسلامية للانقاذ خير دليل على ذلك، وما يحصل حاليا في مصر ضد تنظيمات الاخوان المسلمين دليل اخر على ذلك.

والصحافة ووسائل الاعلام الاخرى في العالم العربي تواجه نفس المأزق، فهي اما مهادنة وخاضعة ومعبرة عن توجهات السلطة الحاكمة وسياساتها بالكامل او بصورة شبه كاملة، واما مصادرة، وقد اشار برهان غليون الى هذه القضايا في مقاله المشار اليه في اول السطور.

فعن مسألة العلاقة بين السلطة والمجتمع يؤكد انه «من الواضح ان اصل المشكلة وراء التهم الشكلية الموجهة للناشطين هو رفض اغلب النظم القائمة اشراك المجتمع عبر فئاته المختلفة ـ بما في ذلك اكثر الفئات ليبرالية واعتدالا وتفهما ـ في مناقشة الشؤون العمومية، مما يعني انها لاتزال مصرة على استبعاد اي حياة سياسية ورفض القبول بأي شكل من اشكال الحوار».

ويؤكد ايضا «انه لايبدو ان هناك اي اعتبار لحرمة القانون واستقلاله، فقد كان ولايزال في نظر النظم القائمة اداة سياسية من ادوات تثبيت الحكم والدفاع عنه ضد منتقديه».

وعن تداول السلطة يقول «اي حديث عن ضرورة او احتمال التغيير او

توطين التعددية السياسية او الدعوة الى الديمقراطية واحترام الحريات الاساسية يشكل جرما اساسيا يقع تحت طائلة الاتهام بالاعتداء على الدولة وتهديد الاستقرار» !.

والقضية الاكثر اهمية وخطورة، والتي تعد المحور الاساس هي العنف السياسي، حيث انه اذا كانت السلطة العمومية لاتسمح لاية فئة من فئات المجتمع بالدفاع عن مصالحها او التذكير البسيط بهذه المصالح او التعبير عما يثير قلقها ومخاوفها بأي وسيلة من وسائل العمل السياسي، اي اذا كان من غير المسموح استخدام التظاهر او الاعتصام او الاضراب او النشر او التنظيم السياسي او التنظيم النقابي، بل حتى اللقاء الفكري اوالحديث في المنتديات للتعبير عن نفسها والتذكير بمصالحها فماذا يبقى امام الاطراف التي تشعر بالاجحاف او التي تريد ان تزيل ظلما وقع عليها غير اللجوء الى الارهاب والعنف الاعمى ؟.

وفي الحقيقة فان هذا ما هو قائم وموجود حاليا، بل ومنذ عقود عديدة، ويبدو ان استئصاله امر في غاية الصعوبة، حيث ان التنظيرات وطرح الافكار على فائدته الكبيرة الا انه لايمكن ان يشكل عاملا حاسما في قلب الاوضاع رأسا على عقب.

الفصل الرابع

كارثة ١١ سبتمبر.. لماذا ؟

لماذا من الغرب.. ثم الى اين ؟!

في الاعوام القلائل الماضية برزت ظاهرة ملفتة للانتباه وجديرة بالتأمل والدراسة لم يكن لها وجود في الفترة التي سبقت عقد التسعينات، وفي الاعوام الاولى من هذا العقد كانت قد بدأت ملامحها ومعالمها تلوح شيئا فشيئا في الافق العالمي ـ السياسي والفكري والثقافي والاقتصادي ـ تزامنا مع تحولات ومتغيرات كبرى كان واضحا منذ وقت مبكر انها ستمتد الى اقصى نقطة من نقاط العالم، والى ابعد زاوية من زواياه.

هذه الظاهرة تتمثل في «الرفض العالمي» لسياسات القوى الدولية الكبرى النافذة وممارساتها واساليب ادارتها وتوجيهها للقضايا والمعضلات السياسية والاقتصادية، وذلك الرفض الذي اخذ يتجلى عبر مظاهر شتى جعل الارتباك والفوضى والتخبط من ابرز سمات المشهد العالمي المعاصر.

ولايحتاج المراقب الى بذل جهد كبير لاستجلاء الحقائق والوقائع وتحليل ماهياتها ودوافعها واثارها وتأثيرها في مراحل زمنية لاحقة، لان مجريات تلك الحقائق والوقائع وتفاعلاتها على الارض واضحة بما فيه الكفاية من حيث دلالاتها ومضامينها واشكالها ومساراتها.

ولعل العالم شهد خلال فترة زمنية ليست طويلة اكثر من محطة عالمية بدت فيها مظاهر الرفض معبرة اصدق تعبير عن حقيقة المشاعر والمواقف، وفي ذات

الوقت مؤشرة الى واقع خطير ينذر بتفجر براكين قد تلقي بحممها في كل الجوانب والاتجاهات.

فما جرى في دافوس وسياتل واوكيناوا وبانكوك واستوكهولم وجنوا لايمكن اعتباره او التعامل معه كأحداث عابرة تنتهي اثارها وافرازاتها بمجرد ان تنطوي صفحاتها ويعود صانعوها من حيث جاءوا، بل هي في الواقع تطرح تساؤلات على قدر كبير من الاهمية والخطورة، وتثير سجالات ونقاشات تبدأ من نقطة معينة ولاتكاد تنتهي عند اية نقطة، لانها في الاطار العام الشامل لاتعني دولة دون اخرى، او منظومة سياسية او اقتصادية دون غيرها او فئة اجتماعية دون سواها.

ومن خلال عملية حسابية بسيطة يمكننا ان نخرج بأستنتاج مفاده ان الغرب الرأسمالي لم يشهد طيلة فترة زمنية طويلة امتدت من عام ١٩٤٥ حيث نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠ حيث نهاية الحرب الباردة بين الرأسمالية والاشتراكية، لم يشهد خلال تلك الفترة نفس مظاهر الرفض التي شهدها خلال فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز ـ في اقصى تقدير ـ عشرة اعوام لا من حيث الكم ولا من حيث النوع.

وربما يكون ما شهدته فرنسا في عام ١٩٦٨، فيما عرف في حينه بالحركة الطلابية هو الاسوأ والاكثر خطورة لا بالنسبة الى فرنسا، بل والى اوربا كذلك والعالم الرأسمالي على وجه العموم، علما انها امتدت بمقدار قليل الى المانيا ودول اوربية اخرى، رغم ان البعد والمضمون العالمي لتلك الحركة لم يكن على درجة كبيرة من السعة والشمولية، ولا كانت عناوينه ومسمياته متداخلة مع بعضها البعض الى حد كبير، وحتى الصراع الايديولوجي ـ العقائدي بين المعسكرين العالميين كان في معظم الاحيان واضحا في اتجاهاته ومساراته ومطاليب وطموحات اطرافه وعناصره.

بيد ان هذا الوضوح لم يعد له اثر عندما انهار النظام العالمي القديم ـ ثنائي القطبية ـ بتفكك الاتحاد السوفياتي السابق وتشظي المعسكر الاشتراكي برمته بطريقة دراماتيكية اثارت الدهشة والعجب لمن لم يتابع بدقة مقدمات الانهيار والسقوط، اذ ان النظام العالمي الذي كان من المفترض ان يتشكل على انقاض النظام القديم كانت مقدماته وملامحه توحي انه سيتشكل من عدة اطراف، اي انه سيكون متعدد الاقطاب، فبدلا من الولايات المتحدة الاميريكية والاتحاد السوفياتي السابق كلاعبين وحيدين في الميدان الدولي، هناك اوربا الغربية واليابان ومجموعة دول جنوب شرق اسيا ـ النمور الاسيوية الستة ـ والعالم الاسلامي، وربما اطراف اخرى.

ليس هذا فحسب، بل ان مقدمات وملامح النظام الجديد كانت توحي ان صراعا من نوع اخر سيفرض نفسه على كل الاطراف دون استثناء، ولعل ادوات الصراع الرئيسية تمثلت اول الامر بجملة مفاهيم ومصطلحات جديدة منها «نهاية التأريخ» و «الاصولية» و «التطرف» و «العولمة» وغيرها، وبدا للكثيرين ان الولايات المتحدة تسعى بكل جهدها لتكون زعيمة العالم وتفرض نظاما احادي القطبية قسرا على اصدقائها واعدائها على السواء، وبدا ـ كذلك ـ ان الآخرين من اصحاب القوة والنفوذ ـ لاسيما الاقتصادي بالدرجة الاساس ـ ليسوا على استعداد لمجاراة الولايات المتحدة ومهادنتها والركون تحت مظلتها العسكرية القديمة المتمثلة بحلف شمال الاطلسي «الناتو».

ومن دون شك فان مظاهر الخلاف والاختلاف والتناقض والتقاطع بين الكبار طفت على السطح في مناسبات مختلفة بحيث انها ادت الى عرقلة مشاريع وخطط، بل واكثر من ذلك اوصلتها في بعض الاحيان الى طريق مسدود.

وربما كانت المشكلة الرئيسية في هذا السياق هو ان الولايات المتحدة المتفوقة على الجميع عسكريا بانت عليها ملامح عجز اقتصادي حاولت اخفاءه

الا انها فشلت في ذلك، الامر الذي دفعها الى الضغط على منافسيها ليقدموا تنازلات لها.

وطبيعي انه من غير المعقول ان يبادر اي طرف من الاطراف الى التنازل عن بعض من عناصر قوته الى طرف اخر يعرف مسبقا انه يخطط لاضعافه وتهميشه.

مع ذلك فانه لم يكن متوقعا ان تصل الخلافات والاختلافات والتناقضات والتقاطعات الى نقطة اللاعودة او الطريق المسدود، لأن فظاعة التجارب التأريخية السابقة ومأساويتها مازالت ماثلة في اذهان الجميع، متمثلة بالحربين العالميتين الاولى والثانية واثارهما اللاحقة، وكذلك لان المصالح المتبادلة ـ على درجة اهميتها ـ شكلت خطا احمر بالنسبة للجميع من الخطأ تجاوزه او القفز عليه، وبات واضحا ان هناك إجماعا او شبه اجماع على مبدأ توازن المصالح الذي طرحه اخر رئيس للاتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف بديلا عن توازن القوى، ولكن دون اهمال هذا الاخير.

ولم يكن متوقعا ـ ايضا ـ ان تبدأ التصدعات والانفجارات والهزات والزلازل من القاعدة، لسبب بسيط هو ان مستوى الرفاهية الاقتصادية والحرية السياسية والانفتاح الاجتماعي والفكري والثقافي في الغرب بدا وكأنه يشكل عامل ضبط لكافة التفاعلات الحاصلة بعناوينها المتعددة في داخل الكيانات الاجتماعية والسياسية يحول دون تكرار مشاهد مؤلمة كانت قد شهدتها اوربا واميركا قبل عدة قرون.

الا ان هذا الذي لم يكن متوقعا حصل، وقد بدأ سلميا اول الامر ومع مرور الوقت راح يتخذ طابع العنف المنظم وليس العشوائي، ولم يعد ممكنا ازاء ذلك ولا مقبولا القول ان انفعالات عاطفية ومشاعر مكبوتة تحرك تلك الآلاف التي يفاجأ العالم بها وهي تملأ شوارع اية مدينة يعقد فيها ملتقى عالميا ـ عولميا ـ كما هو الحال بالنسبة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر منظمة التجارة العالمية،

ومؤتمرات التنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط، واجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للاعمار، ومؤتمرات قمة الدول الثمان (الصناعية السبع زائدا روسيا).

والغريب في الامر هنا هو ان تلك الالاف هي عبارة عن جماعات منظمة مناهضة للعولمة وسياسات المؤسسات المالية والقوى الكبرى، وافرادها ينتمون الى بلدان مختلفة معظمهم من اوربا والولايات المتحدة الاميركية وقليل منهم من اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، اي بعبارة اخرى ان غالبيتهم العظمى من الناس المرفهين ماديا الى حد ما والمتمتعين بالقدر المعقول من حقوقهم السياسية، وليسوا من جياع افريقيا ولا من المضطهدين سياسيا والمحرومين من حرية التعبير عن الرأي في الشرق الاوسط، فضلا عن ذلك ان زعماء تلك الجماعات هم شخصيات نقابية وعمالية لها ثقلها وتأثيرها في الشارع السياسي والاوساط الاجتماعية.

وطبيعي ان ثمة أناسا كثيرين في الشرق ـ العالم الثالث ـ يقفون مبهورين وهم يشاهدون من على شاشات التلفاز مايجري في مدن اوربية واميركية من المفترض انها تنعم بالامن والهدوء والاستقرار، ومن قبل اناس قد لايكونون بحاجة الى المزيد مما يتمتعون به، على العكس تماما من حالة الحرمان والاضطهاد والاستبداد السائدة في القسم الاكبر من مجتمعات العالم الثالث.

وفي واقع الامر ان ما يشهده الغرب من مظاهر رفض عالمية لسياسات الكبار، من الخطأ ان ننطلق في تفسيرها وتحليل دوافعها من زاوية الحسابات المادية البحتة ونهمل الابعاد المعنوية والروحية ومستوى الوعي العام الذي يحفز على الفعل المؤثر والمبادرة البناءة.

ومع انها ـ اي مظاهر الرفض ـ تعد توجهات رافضة للعولمة بالصيغة المطروحة، فأنها في الحقيقة تمثل جانبا من مظاهر العولمة واستحقاقاتها باعتبار

ان تلك الاخيرة خلقت اجواء ومناخات اتاحت مقدارا اكبر من حرية الحركة.

فعندما تواجه سياسات الكبار هذه الموجة العارمة من الرفض في كل مكان فان ذلك يمكن ان نطلق عليه «عولمة مضادة» طابعها شعبي، وكذا الحال بالنسبة الى مسائل اخرى من هذا القبيل، والسبب في ذلك كله كما يرى الباحث المصري الدكتور الانبا يوحنا «ان العولمة، او التغلب على الحواجز الجغرافية والسعي الى اسقاط الحواجز التأريخية والنفسية بين الامم، وحوار الاديان. ذلك كله لم يأت بالمساواة بين البشر، او قل لم يأت بالعدالة بين الشعوب، ان كنا نظن ان العولمة هي الطريق الى العدل والى المساواة. فالكرة الارضية لم تزل مزدحمة بقضايا شائكة خطيرة كالتعصب العرقي والديني والجنسي، ومازالت بقايا مآسي العصور القديمة تتراءى في وجدان الشعوب، والكرة الارضية لم تزل تحمل ملايين الجائعين والعراة واللاجئين وساكني الشوارع والمقابر والكهوف والخيام، ومازالت الشعوب تعاني من امراض مستجدة مستعصية على العلم وضحايا الادمان وتجارة الموت والدعارة».

وفي الكتاب القيّم «فخ العولمة.. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية» لمؤلفيه هانس بيترمارتين وهارولد شومان هناك كمّ هائل من الارقام والحقائق التي تكشف الاشكالية الخطيرة التي يواجهها الغرب جراء العولمة بالصيغة المطروحة بها في مقابل المآسي التي يواجهها الشرق.

والملاحظ ان استحقاقات العولمة في الغرب راحت تأخذ مع مرور الزمن منحى تصاعديا خطيرا لاحت مؤشرات خطورته بكل وضوح في مدينة جنوا الايطالية ومدن اخرى اواخر شهر تموز ـ يوليو من عام ٢٠٠١، عندما كان الثمانية الكبار يعقدون قمتهم هناك، فقد بلغت الامور درجة سفك الدماء حينما لقي شاب ايطالي من مناهضي العولمة حتفه على ايدي رجال الشرطة الايطالية ووجد آخرون ـ وهم بالعشرات ـ انفسهم في المستشفيات، هذا فضلا عن الذين وجدوا

انفسهم في المعتقلات !.

وطبيعي انه ينبغي على الاطراف الموجهة ضدها اصوات الرفض ان تعيد حساباتها وترتب اوراقها من جديد، لانها ببساطة لايمكنها ـ اذا كانت جادة بالفعل ـ ايجاد حلول للمشاكل العالمية في خضم اجواء الفوضى والاضطراب والارتباك المحيطة بها اينما التقت واجتمعت، ولايمكنها ـ ايضا ـ فرض حلول ومعالجات مرفوضة من قبل فئات وشرائح اجتماعية عريضة، لان ذلك سيفضي بها الى طرق موصدة، وربما يدفعها للبحث عن خيارات عفا عليها الزمن ولم يعد ممكنا الرجوع اليها، ولعل المدخل الى الحل السليم هو المراجعة الشاملة للمفاهيم والمصطلحات والسياسات والممارسات رغم ان هذا المدخل لن يكون سهلا ولا يسيرا بأي حال من الاحوال !.

أزمة القرن الجديد واعادة إنتاج القيم

أيا كان من تسبب بالكارثة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الاميركية في الحادي عشر من شهر ايلول ـ سبتمبر عام ٢٠٠١، اوساهم في وقوعها، او شجع بأي شكل من الاشكال على ذلك، فأنها ـ اي الكارثة ـ مثلت وبأجماع الكثيرين فاتحة شؤم للقرن الجديد، لا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وحدها، بل بالنسبة للعالم الغربي على وجه العموم من زاوية كونه يعد منظومة قيم ثقافية ـ حضارية ـ فكرية، وحتى دينية الى حد ما، اكثر من كونه يعبر عن صورة سياسية لها سماتها وخصائصها والوانها وخطوطها ومعالمها وملامحها.

وفي خضم حالة الفوضى والاضطراب والارتباك والقلق التي سادت الولايات المتحدة الاميركية وانسحبت بسرعة قياسية الى كل بقاع العالم وزواياه تذكرت قولاً للرئيس الاميركي الاسبق جورج بوش G.Bush في مطلع عقد التسعينات بأن «القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أميركيا».

حيث جاء قوله هذا في وقت كانت فيه نشوة الانتصار قد بلغت أقصى مستوياتها بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك قلبه ومركزه ليتحول من امبراطورية عظمى الى دول او دويلات لا حول لها ولا قوة، وبعد ان خاضت الولايات المتحدة أول تجربة لها في اطار دورها العالمي الجديد متمثلة بحرب تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي تحت مظلة تحالف دولي واسع لم

يشهد له العالم مثيلاً من قبل، وبعد ان راح الكثيرون في مشارق الارض ومغاربها ينشدّون الى النموذج الاميركي ـ الغربي عاطفياً وعقلياً وروحيا بأعتباره النموذج الاكثر مثالية وواقعية من غيره.

ولعل ذلك وسواه مما كان متسقاً ومنسجماً معه مثّل قراءات سطحية للواقع ارتكزت على الظواهر والمظاهر والشعارات الجذابة والالوان الخلابة، ولم تغص كثيراً في العمق، بل لعلها لم تتجاوز السطح بالمرة ! وكان ذلك هو السبب الذي جعل عددا غير قليل من الناس يرددون مقولة جورج بوش الاب وكأنها بديهية ـ أو اذا استعرنا المصطلحات الماركسية كأنها «حتمية تأريخية» ـ لا تقبل النقاش او الجدل.

والانكى من ذلك ان الامر لم يقتصر على مجرد تكهنات وتنبؤات سياسية امتزجت بقدر من التمنيات والطموحات، وأنما اتخذ أبعاداً فكرية بدت عليها الجدية والعمق لاول وهلة، ظهرت على شكل نظريات من قبيل «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات»، دون ملاحظة ان تلك النظريات بنيت على افتراضات خاطئة من جانب، واتسمت بضيق الافق من جانب آخر، الامر الذي جعلها تبدو عاجزة عن الصمود أمام الاحداث والمتغيرات التي أخذت في بعض الاحيان طابعاً دراماتيكياً بلغ ذروته في صباح الحادي عشر من ايلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، ليفرض على الجميع اعادة النظر في النظريات والاطروحات والخطط والمشاريع الموضوعة للمستقبل والتي كان يفترض ان يصبح على ضوئها القرن الحادي والعشرون قرناً اميركياً مثلما قال بوش وتمنى !.

ولااستطيع ان أتصور كيف يتحاور فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ» مع زملائه، او كيف يعيد ترميم وبناء افكاره على طلابه في واحدة من اعرق الجامعات العالمية بعد ذلك الذي حصل بالقرب منه ؟.

قد لا ينطوي الامر على كثير من الحرج مع فوكوياما لانه تراجع عن بعض ـ

وربما كثير ـ من افكاره التي طرحها في مؤلفه المثير للجدل «نهاية التاريخ والانسان الاخر» في مؤلفه الآخر الذي اصدره قبل عدة اعوام تحت عنوان «التمزق الكبير».

ولكن بالنسبة لصموئيل هنتنغتون صاحب نظرية وكتاب «صراع الحضارات» يبدو الامر اكثر حرجاً وصعوبة لانه افترض ـ او بتعبير ادق استنتج ـ ان صراع الحضارات المختلفة، الغربية والاسلامية والكونفوشيوسية والسلافية والارثوذوكسية واليابانية والهندية والاميركية اللاتينية سيؤول في نهاية المطاف الى انتصار الحضارة الغربية على منافساتها.

وللاسف فان تلك القراءات لم تأخذ بعين الاعتبار مجمل ماكان يجري على مسرح الاحداث الغربي، فقد ركزت على واجهة المسرح وأهملت زواياه التي كانت طبيعة الوقائع والتفاعلات فيها تؤشر الى امكانية حدوث اشياء خطيرة، وما عزز ذلك الاحتمال هو طبيعة مجريات الاحداث على المسارح الأخرى التي لم تكن احداثها ووقائعها بعيدة من حيث اتجاهاتها ومساراتها عن مجريات مسرح الاحداث الغربي.

ولا شك فان الذين ارادوا أو حاولوا الايحاء بأنه لا علاقة بينهما كانوا يدركون ويفهمون ماهية ما يجري ودوافعه وأسبابه ومبرراته.

بيد ان استمرار التداعيات والارهاصات على اكثر من صعيد ومستوى فرض حقائق لم يكن ممكناً تجاهلها أو تجاوزها او القفز عليها، بعضها من داخل المنظومة الغربية، وبعضها الآخر من خارجها.

ومع التفاوت والتباين في درجة التأثير بالنسبة للحقائق التي هي من الداخل، والحقائق التي هي من الخارج، الا ان التداخل فيما بينهما جعل منهما كلاً واحداً يتحرك بأتجاه واحد، ووفق نسق موحد منسجم من دون تخطيط مسبق ليشكل في المحصلة النهائية عامل ضغط وارباك وقلق لمراكز المنظومة الغربية ومفاصلها الحساسة.

وماحلّ بالولايات المتحدة في الحادي عشر من ايلول ـ سبتمبر ربما يكون قد شكل الذروة في التداعيات والارهاصات خلال مرحلة معينة من المراحل، في ذات الوقت الذي مثّل مؤشراً خطيراً على طبيعة المرحلة ـ أو المراحل ـ اللاحقة التي يبدو انها ستتسم بمزيد من العنف والارهاب وانعدام الامن والاستقرار والحروب الغريبة في مظاهرها واطوارها وأطرافها.

وبعد عشرة أعوام، او اقل او اكثر من ذلك بقليل من مقولة جورج بوش الاب بأن «القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أميركياً» التي وجدت اجواء وظروفاً ومناخات دولية مناسبة لكي تنتعش فترة من الزمن، بعد هذه الفترة وجد بوش الابن نفسه في وضع لا يحسد عليه واكتشف ان مقولة أبيه ليس لاواقع لها فحسب، بل لااساس لها أصلا.

لكنه مثل أبيه وقع في فخ القراءات السطحية الخاطئة، او انه أصبح ضحية لها، ولم يكن ـ هو ومعه كثيرون في الغرب ـ مستعداً لان يلقي نظرة شاملة وفاحصة ودقيقة على كل زوايا المسرح، حتى تأتي المعالجات والحلول شاملة ودقيقة وصحيحة.

فالقضية كانت إرهابا ضد الحضارة والانسانية ضالعة فيه جماعات اسلامية متطرفة تتبنى سياسة العنف.

والمعالجات لتلك القضية تتمثل بأستخدام كل ما هو متيسر من القوة العسكرية والقدرات الاستخباراتية والامنية للقضاء على الجماعات الاسلامية المتطرفة ومن يدعمها ويساندها بالقول أو بالفعل.

هكذا بكل بساطة تطرح القضية ـ الازمة ـ وتطرح لها المعالجات مع ان الامور ليست بهذا الشكل بتاتا.

فالذين يرفضون قيم الحضارة الغربية وسياسات القوى الممثلة لها ليسوا هم الاسلاميين الاصوليين المتطرفين او جماعات من العرب والمسلمين فحسب، بل

ان اعداداً كبيرة من الغربيين انفسهم لم يعودوا يحتملون سياسات حكوماتهم واستبدادها المؤطرة بشعارات العدالة والمساواة والدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية، وراحوا يعبرون عن رفضهم وعدم احتمالهم هذا بمظاهر شتى ظهر ولاح جانباً منها في مناسبات ومواقع عديدة.

.. في منتجع دافوس السويسري حيث المنتدى الاقتصادي العالمي في كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٠.

.. في سياتل الاميركية حيث مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٩٩.

.. في جنوا الايطالية حيث مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع مع روسيا (مجموعة الثمان) في حزيران ـ يونيو ٢٠٠١.

.. في دوربان الجنوب افريقية حيث المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية في اب ـ اغسطس ٢٠٠١.

ليس هذا فحسب، بل ان تلك التظاهرات العارمة التي اجتاحت الولايات المتحدة ودولا غربية اخرى منددة بالحرب، كانت بحد ذاتها مؤشرا له دلالاته ومعانيه، ومن الخطأ المرور عليها مروراً سريعاً كما لو انها حدث من جملة الاحداث اليومية العابرة. لكن يبدو ان الغرب لم يتعامل معها الا من زاوية كونها جزءاً من مبدأ حرية التعبير عن الرأي، ذلك المبدأ الاكثر جاذبية واثارة في الفلسفة الليبرالية الغربية.

مع ذلك فأننا يمكن أن نجد قراءات واعية وجادة ومعمقة لواقع منظومة القيم الغربية، ذلك الواقع الذي لا يحسد عليه اصحابه كثيراً سيما في هذه المرحلة بالذات. ومن بين تلك القراءات «فخ العولمة... الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية» لمؤلّفيه هانس بيتر مارتين وهارولد شومان، ومن بينها ايضا «الاسلام بين الشرق والغرب» لعلي عزت بيغوفيتش الرئيس السابق لجمهورية البوسنة والهرسك.

ومضافاً الى الخطأ ـ المقصود أو غير المقصود ـ في تشخيص القضية، هناك الخطأ في تشخيص المعالجات من زاويتين:

الاولى: عدم ـ او تحاشي ـ البحث في المبررات والاسباب والدوافع الحقيقية للارهاب.

فأذا كان دعاة «الارهاب» وفقا للتفسير الاميركي ـ الغربي للمصطلحات هم من الاسلاميين، فهذا يعني دون شك ان لهم اسبابهم ودوافعهم ومبرراتهم التي يمكنهم اقناع شرائح وفئات عديدة بها، سيما وان المسألة تتجاوز تحقيق مكاسب وارباح وامتيازات مادية دنيوية الى الاستعداد للموت بصرف النظر عن الطريقة التي يقع بها.

واذا كان دعاة «الارهاب» وفقاً للتفسير الاميركي ـ الغربي للمصطلحات هم من الغربيين الرافضين لقيم الحضارة الغربية الحديثة ومفاهيمها كالنظام العالمي الجديد والعولمة وسياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فان هؤلاء ـ أيضاً ـ لهم أسبابهم ودوافعهم ومبرراتهم التي لا يمكن ان تكون منطلقة دائما من انفعالات عاطفية بعيدة عن حسابات العقل والمنطق.

الثانية: اللجوء الى القوة العسكرية لمعالجة قضية معقدة وشائكة تتداخل وتتقاطع فيها كل الاعتبارات والمواقف السياسية والثقافية والفكرية والحضارية، وجذورها تمتد في عمق الزمن، وتناسي ان الدفاع عن مبادئ وقيم ما بطريقة تنطوي على اقصى درجات التضحية يختلف بالكامل عن النزاع بين طرفين على مدينة أو جزيرة أو ميناء بحري، وحتى الاخطاء التي يمكن ان تنجم عن الحالة الاولى من المفترض ان تعالج بطريقة أخرى مختلفة عن الاخطاء والتجاوزات التي تترتب على الحالة الثانية، والخلط في المعالجات لابد أن يكلف ثمنا باهظا قد يساهم بتحمل أعبائه اكثر من طرف.

وفي هذا السياق، لانعرف فيما اذا كان الماسكون بزمام الامور في الولايات

المتحدة الاميركية قد سألوا انفسهم وبذلوا جهداً في الاجابة.. لماذا الولايات المتحدة ـ القوة العالمية الكبرى ـ هي المستهدفة اكثر من غيرها بما تطلق عليه بـ«الارهاب» ؟.

لاشك انهم طرحوا ذلك السؤال كثيراً وبذلوا جهداً غير قليل للاجابة عليه، لكن اذا كانت الاجابة الحقيقية هي ما أفصحوا عنه بقولهم «ان الذين اعتدوا على الولايات المتحدة إنما هم ضد السلام والامن والاستقرار والحضارة والانسانية» فان تلك الاجابة في الواقع بعيدة كل البعد عن المصداقية، إذ انه ليس من المفترض ولا المقبول ولا المعقول ان تكون الولايات المتحدة هي رمز السلم والامن، وقلعة الحضارة والانسانية، وغيرها اما أتباع هامشيون لها أو لاشيء مثلما ذكر ذلك هنري كيسنجر H.Kissinger وزير الخارجية الاميركي الاسبق، وتوماس فريدمان T.Fridmann، ودونالد براونستين D.Brownsten، وجوناثان فريدلاند J.Fredland، الذين يعتبرون من الكتاب البارزين في الولايات المتحدة الاميركية.

ان ماحصل يمثل في الواقع جزءاً ملفتاً للانتباه من تداعيات النموذج الاميركي الذي بات بنظر البعض ـ بل الكثيرين ـ يمثل المعيار الاساسي لمنظومة القيم الغربية، هذه التداعيات التي قد يأخذ انحدارها في مراحل لاحقة زوايا حادة جداً مثلما حصل مع النموذج السوفياتي الذي مثل في فترة من الزمن الاطار العام لفكرة العدالة الاجتماعية التي جاءت بها الفلسفة الماركسية ـ اللينينية في منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

وذلك الانحدار يعني ـ أو يفهم منه ـ ان هناك عملية اعادة انتاج ـ أو اعادة نظر ـ للقيم، قد تكون منطلقاتها استفزازية وعنيفة، لكنها ربما كانت لابد أن تكون كذلك حتى تكون الصدمة قوية وردة الفعل بنفس المستوى.

وهي بلا شك ستفرز حقائق جديدة، وترسم خرائط جديدة لاعلى صعيد

الجغرافيا فحسب، وانما في نطاق الافكار والثقافات والحضارات وكذلك القناعات، وتعيد صياغة كثير من النظريات والاطروحات والفرضيات.

والاهم من ذلك كله ـ أو نتيجة له ـ انها ستُبرز قوى اخرى جديدة لها من الفاعلية والتأثير الشيء الكثير، ولكن ليس من قبيل الطائرات والصواريخ العابرة للقارات وترسانات الاسلحة التدميرية ـ النووية والبايولوجية والهيدروجينية والكيمياوية !.

لماذا غاب منطق العقل في الغرب ؟!

في الغرب ـ وتحديدا في اوربا ـ ظهر قبل عدة قرون مذهب فكري ـ فلسفي يدعى المذهب العقلاني (Rationalism) يقول «باعتبار العقل الحكم والفيصل في قضايا الفكر او المعتقد او السلوك، انطلاقا من كونه مصدر للمعرفة اسمى من الحواس ومستقل عنها».

وقد وجد هذا المذهب ابان ظهوره من يتفاعل معه ويروج له، سيما وان الظروف في اوربا كانت مواتية لذلك، ارتباطا بمرحلة التحول الفكري التي بدأت خطواتها الاولى تنطلق مع انبثاق عصري النهضة والتنوير والثورة الصناعية في بدايات القرن الخامس عشر ومابعده.

ولعل نبذ العنف والتحجر والانغلاق لم يكن المحور الاساس ـ او الهدف الرئيسي ـ الذي قام عليه المذهب العقلي، العقلاني فحسب، بل ان مذاهب فكرية وفلسفية اخرى ظهرت متزامنة معه او قبله او بعده بقليل، كان نبذ العنف والتحجر والانغلاق محورها الاساس وهدفها الرئيسي.

وفي ظل عملية التحول هذه كان هناك ثمة قناعة ذات طابع عام بأن ما يحصل يمثل في جانب منه تقدما الى الامام لاتراجعا الى الخلف، وبالفعل فان تلك القناعة انطوت على قدر كبير من الصحة، رغم ان العقلنة ـ او العقلانية ـ في الغرب ارتبطت بنزعة الهيمنة والتفوق والاستعلاء على الاخر، حيث برزت تلك النزعة واضحة من خلال سلسلة طويلة من النزاعات والصراعات والحروب

كانت تكاليفها واستحقاقاتها باهظة الثمن ومكلفة للغاية.

بيد ان ذلك التقدم الى الامام طغى في معظم الاوقات على ما سواه، وكان طابعه المادي الملموس يحتل المزيد من المساحات يوما بعد اخر على حساب الطابع الروحي المحسوس، الامر الذي ادى الى تقليل الاهتمام، او اهمال الكثير من الاطروحات النظرية، الا ما كان منها منسجما ومتوافقا مع الاعتبارات العملية.

وطبيعي ان امرا كهذا كان لابد ان يوجد معادلة حساسة وقلقة تفتقر الى عنصر الثبات والتوازن ولو بدرجات ومستويات معقولة، بقيت دائما عرضة للاختلال، اي انه لم يكن بمقدورها الصمود حتى في وجه الاحداث والوقائع المألوفة، او تلك التي يمكن بهذه الصيغة او تلك استيعابها واحتواؤها.

وهذا ان كان يعبر عن شيء فانه يعبر عن غياب العقل لا كأداة اساسية من الادوات المستخدمة في صياغة النظريات ووضع المناهج، وانما كموجّه للسلوكيات والممارسات وضابط لها، لان الجانب المثالي في النظرية لايمكنه ان يعالج الجانب السلبي ـ السيئ في الواقع المعاش دون وجود معايير دقيقة وواضحة قادرة على ان توفق بين الجانبين وتجعلهما يلتقيان في نقطة وسط بين خيارين متناقضين ومتقاطعين.

وقد شهدنا انعدام العقل او غيابه بدرجة فاقت حدود المعقول والمقبول بعد الهجمات «الانتحارية» التي تعرضت لها مدينتا واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من ايلول ـ سبتمبر ٢٠٠١.

وكانت مظاهر الانعدام والغياب كثيرة وكبيرة ومؤثرة، وقد امتدت من اقصى نقطة في قمة الهرم السياسي ـ الفكري ـ الاجتماعي الى ادنى نقطة في قاعدته.

ومن بين تلك المظاهر في القمة وصف الرئيس الاميركي جورج ووكر بوش لما يجري بأنه حرب صليبية وتأكيده بأن «من ليس معنا فهو ضدنا»، وكلام

غير قليل من هذا القبيل.

ومن بين تلك المظاهر قول رئيس الوزراء الايطالي سليفيو برلسكوني بأن «حضارة الغرب افضل من الحضارة الاسلامية واكثر شمولية وانسانية».

ومنها ايضا ما راح يكتبه صموئيل هنتنغتون صاحب نظرية صراع الحضارات في صحف «نيويورك تايمز» و «لوس انجلوس تايمز» و «غارديان» ليعزز من خلال ذلك اطروحاته ويثبت ان ما جاء به في ربيع عام ١٩٩٣ كان صحيحا ودقيقا بالكامل، وان دلائل ومؤشرات ذلك بدأت تتبلور وتتجلى اكثر فأكثر بعد الحادي عشر من سبتمبر.

وفضلا عن ذلك فان هناك الكثير من الكلام في الغرب، وخصوصا في الولايات المتحدة قيل وكتب وعبر بكل وضوح عن تلك الاشكالية الخطيرة.

ومن بين ما قيل وكتب هو:

«ان الذين قاموا بالهجوم مدفوعون بالكراهية العميقة للقيم الغربية».

.. و«ان المهاجمين يريدون تدمير المبادئ التي تقف اميركا دفاعا عنها».

.. و«انهم يريدون تدمير الحداثة الغربية التي تهدد بحجب قدرتهم على تحقيق حلمهم في اقامة دولتهم الدينية».

.. و«هناك تهديد حقيقي للعالم الحر من جانب اولئك الذين يكرهون اميركا، ليس لما تقوم به، ولكن لما هي عليه».

هذا على مستوى القمة او قريبا منها، اما على مستوى القاعدة او قريبا منها فقد كانت هناك مفارقات ومآسي ومشاهد مؤلمة.

فبعض المساجد ودور العبادة احرقت، او بأقل تقدير تم انتهاك قدسيتها وحرمتها.

وعدد غير قليل من النساء ـ ومعظمهن محجبات ـ تعرضن لاعتداءات بأشكال واساليب مختلفة.

وبات محظورا على العرب والمسلمين ـ وعلى نطاق اوسع الشرقيين ـ ان يركبوا الطائرات بأعتبارهم ارهابيين او لهم علاقة بالارهاب.

والاغرب من هذا كله هو ان انعدام العقل او غيابه بلغ اقصى الحدود عندما راح المتطرفون ومثيرو نزعات الكراهية ضد الاجانب في الولايات المتحدة ينفذون عمليات قتل ضد كل من يشتبهون بكونه عربيا ـ مسلما ـ شرقيا. ولانه لم يعد للضوابط والقيود ـ ايا كان مضمونها وشكلها ـ وجود حقيقي فان الضحايا بدوا بعيدين الى حد كبير عما يجري من تفاعلات وتداعيات، ولعل اقرب مثال على ذلك هو انه في ولاية كاليفورنيا وقعت اربعة عمليات قتل راح ضحيتها مسيحي (قبطي) ينحدر من اصول مصرية، وهندي(هندوسي)، وباكستاني مسلم، وسوري (مسيحي).

والطريف ان كل هؤلاء الضحايا يحملون الجنسية الاميركية حالهم في ذلك حال اي مواطن اميركي اخر !.

وفي مطلع شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٠١ تلقيت رسالة مطولة عبر البريد الالكتروني من صديق يقيم في بريطانيا منذ عدة سنين يقول فيها بالنص «ان الانسان الغربي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بات لايعرف كيف يتصرف، ومعياره الاساسي في التعامل مع الاشياء والاشخاص بات يتمثل في الشكل والمظهر ليس الا، وهنا لم يعد العربي المسلم هو المستهدف فقط، بل ان الاوربيين الذين تقترب ملامحهم ولون بشرتهم من الشرقيين باتوا هدفا للذين فقدوا عقولهم في الغرب»، ويؤكد انه «اذا استمرت تداعيات الامور بهذه الصورة فان المجتمع الغربي سيواجه مخاطر كبرى لانه سيجعل من ساحاته ميادين حروب من نوع جديد» !.

وهناك عدد غير قليل في الغرب، وكذلك في العالمين العربي والاسلامي ينظرون الى ذلك الذي يجري على انه عبارة عن ردود افعال تتناسب في قوتها

مع الافعال التي ولدتها، اي بعبارة اخرى ان حرق المساجد وانتهاك قدسيتها والاعتداء على النساء وتنفيذ عمليات القتل والتضييق على العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الاميركية وعموم العالم الغربي يمثل ردود افعال على افعال بلغت ذروتها في الحادي عشر من ايلول ـ سبتمبر، وهنا فان الحرب في افغانستان وقتل الابرياء من ابناء هذا البلد يعد من بين ردود الافعال، ولايمكن ان يكون خارجا عن سياقاتها مثلما يعتبر نشر بكتيريا الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة جزءا من الافعال التي يبدو انها لم تعد خاضعة لسقف معين.

واذا كان هناك اتفاق على ذلك الامر فان الجدل من دون شك سيكون محتدما حول ما اذا كانت ردود الافعال بهذا الاسلوب المنفلت والانفعالي والخارج في جزء كبير منه عن السياقات الاخلاقية.

وفي ظل احتدام الجدل فانه من الطبيعي ان تكون الاراء ووجهات النظر مختلفة عن بعضها البعض ومتقاطعة، بحيث ان بعضا منها يبدو موضوعيا ومعقولا، فيما البعض الآخر يبدو على العكس من ذلك تماما.

المفكر الاميركي اليهودي نعوم تشومسكي N.Tschomescky كان له رأي واضح تجاه المسألة، اذ يقول «ان لطبيعة رد الفعل الذي سيختاره الغرب اهمية عظمى، فأذا ما قرر الاغنياء وذوو السلطة والقوة ان يحافظوا على ميراثهم الاستعماري خلال المائة عام الماضية ويتوسلوا بالمزيد من العنف فان ذلك سيؤدي الى تسعير حمى العنف وسيأتي بتبعات هائلة على المدى البعيد، على ان هذا ليس قدرا محتوما، فناس يعيشون الحماسة ومجتمعات اكثر حرية بمقدورها ان تعطف مثل هذه السياسات نحو مسار انساني شريف».

وفي نطاق تحديد المقدمات والنتائج، او الافعال وردود الافعال نجد ان كاتبا اسرائيليا هو اوري افنيري A.Aphniri يقول «لقد قرر منفذو العمليات المضي في خطتهم بعد ان اثارت اميركا غضبا شديدا في انحاء واسعة من العالم،

ليس بسبب قوتها، ولكن بسبب الطريقة التي تستخدم فيها تلك القوة، اذ يكرهها اعداء العولمة، ويتهمونها بالمسؤولية عن الفجوة المتسعة بين الاثرياء والفقراء في العالم، ويكرهها ملايين العرب بسبب دعمها للاحتلال الاسرائيلي، وبسبب معاناة الشعب الفلسطيني، وتكرهها جماهير المسلمين بسبب دعمها للسيطرة اليهودية على المقدسات الاسلامية في القدس».

كلام الكاتب الاسرائيلي يؤشر الى قضية مهمة الا وهي ان هجمات الحادي عشر من ايلول كانت في واقع الامر ردود افعال طبيعية على افعال لم تكن تتسم بالعدالة والانسانية.

وبصورة واضحة جدا يتساءل الكاتب البريطاني روبرت فيسك R.Phesk«اذا كانت اميركا تحمل طالبان مسؤولية بن لادن، فهل تتحمل هي مسؤولية اسرائيل؟».

وبالتأكيد فانه اذا اعتبرنا ان ما حصل في الحادي عشر من ايلول وقبله في مواقع مختلفة يمثل ردود افعال فانه ينبغي حينذاك البحث في طبيعة الافعال التي ولدت ردود افعال بهذا المستوى من الرعب والفزع، وينبغي حينذاك ان نقرر ان مظاهر انعدام او فقدان العقل في الغرب هي في الحقيقة ردود افعال جانبية، هامشية على ردود افعال اساسية، جوهرية.

ومع كل ذلك فانه كان هناك إدراك للسلوكيات والممارسات الخاطئة، وقد اعترف سياسيون كبار في الغرب، سيما في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا بالاخطار وحاولوا من خلال سن بعض القوانين تلافي تلك الاخطاء ومعالجتها والتقليل بالقدر الممكن من اثارها وتأثيراتها السلبية.

ورغم ان خطوات واجراءات من هذا القبيل تنطوي على بعد ايجابي الا انها لاتكفي للحد من نزعات الحقد والكراهية والانفعالات غير المبررة، ولاهي قادرة على ان تعيد للعقل دوره ومكانته التي صاغ خطوطها ومضامينها العامة قبل

قرون عدد من المفكرين والفلاسفة الافذاذ في زمانهم.

والوصول الى ذلك يتطلب قبل كل شيء الاحاطة بكل الاسباب والدوافع والمبررات والظروف التأريخية والراهنة التي ساهمت وساعدت في ايجاد هذا الواقع،، ومن ثم اخضاع كل واحد منها لتحليل علمي وموضوعي دقيق ليصار بالتالي الى طرح الحلول والمعالجات، والا فان انفلات العقل من عقاله بالكامل سيؤدي الى كوارث حقيقية، لن تكون كارثة الحادي عشر من ايلول شيئا يذكر بالنسبة اليها، خصوصا في مجتمعات بلغت مستويات من التطور المادي والغنى والترف فائقة، وربما اكثر من طبيعية، الامر الذي يجعلها تنظر الى كل ما تفعله على انه هو الصحيح وكل ما سواه يمثل الخطأ.

لعبة الارهاب.. هجمات ١١ ايلول والتحالفات الجديدة

يحاول الباحث السياسي العراقي الدكتور حامد البياتي في مؤلفه الاخير المعنون (لعبة الارهاب.. هجمات ١١ ايلول والتحالفات الجديدة) ان يرسم صورة واضحة المعالم عن خلفيات ونتائج وآثار وابعاد الهجمات غير المسبوقة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الاميركية في الحادي عشر من شهر ايلول - سبتمبر الماضي من خلال ملاحقة كافة الجزئيات والتفاصيل المرتبطة بشكل مباشر او غير مباشر بالهجمات متخذاً من مفردة الارهاب محوراً رئيسياً لتشكيل وصياغة الصورة العامة للموضوع.

وعلى امتداد اثني عشر فصلاً مع مقدمة وخلاصة واستنتاجات وملحق وثائقي يتناول الباحث بتدرج ووفقاً للسياقات الزمنية التأريخية حقيقة ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر، والاطراف والجهات التي يفترض او هكذا يقال انها ضالعة فيه، حيث انه يطرح في المقدمة السؤال التالي: من وراء الهجمات الانتحارية في نيويورك وواشنطن؟.

ويفترض استناداً الى تحليلات واستنتاجات الكثير من المحللين والباحثين والاوساط السياسية والدوائر المخابراتية في الغرب والعالم العربي ومناطق اخرى من العالم ان هناك ثلاث جهات يمكن ان تكون ضالعة في تنفيذ الهجمات الانتحارية على مركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون)، الاولى متمثلة بالمعارض السعودي اسامة بن لادن ومنظمته المسماة

بشبكة القاعدة، والجهة الثانية تتمثل بجهاز المخابرات الاسرائيلي (الموساد)، اما الجهة الثالثة فتتمثل برئيس النظام العراقي صدام حسين.

وبالنسبة الى كل جهة يطرح الباحث جملة من الاستدلالات والمؤشرات التي تعزز احتمال ضلوعها في الهجمات، دون ان يرجح هو أي جهة على حساب جهة اخرى، لكنه يشير بالاجمال الى الموقف العام للاسلام من الهجمات بقوله: العملية مرفوضة في ضوء المقاييس الاسلامية، حيث انها تضمنت قتل مدنيين وهذا امر غير مشروع في الشريعة الاسلامية إلا في حالات خاصة لا تنطبق على عمليات ١١ ايلول، كما ان العملية لا ترتبط بأي هدف اسلامي، بل انها على العكس مضرة بالاهداف الاسلامية وسمعة الاسلام، وهي عملية انتحارية وليست استشهادية، ولا يصح ان يكون الخلاف مع الولايات المتحدة حول مجمل سياساتها في المنطقة العربية والاسلامية، وخاصة العراق والعالم سبباً في تبرير العملية.

وينبغي الاشارة هنا الى ان هذا الموقف الذي اورده المؤلف معتبراً اياه موقفا إسلاميا عام، هو في حقيقة الامر ليس كذلك لان العالم الاسلامي كحكومات واحزاب وتيارات اسلامية ورأي عام شعبي برزت فيه مواقف مختلفة ومتناقضة، بعضها واضح وصريح وبعضها الآخر غامض غير محدد حيال احداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد يكون ما اورده المؤلف هو تعبير عن موقفه ورأيه الشخصي ليس إلا.

وحسناً فعل الدكتور البياتي حينما خصص الفصل الاول من كتابه للحديث عن الرؤية الدينية الاسلامية للارهاب تحت عنوان (الدين والعنف والارهاب الدولي) وذلك لانه بحسب ما يشير، وبحسب ما ظهر واضحاً انه «بعد ساعات من الهجمات الانتحارية يوم ١١ ايلول ٢٠٠١ ضد مركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع الاميركية في واشنطن نسبت وسائل الاعلام الغربية بشكل عام

والاميركية بشكل خاص هذا العمل التدميري الذي قتل فيه الالاف من المدنيين وبضمنهم المئات من المسلمين الى بعض الاسلاميين الذين عبرت عنهم بالارهابيين والمتطرفين والاصوليين».

وكانت تلك الاتهامات السريعة في جانب مقصودة وتعكس حالة الكراهية والحقد الغربي على المسلمين والبحث عن أي فرصة للتشهير بهم، وفي جانب آخر غير مقصودة وتعبر عن حالة من الهيجان والانفعال والغضب والخوف والفزع والقلق، ولم يكن صعباً الى حد كبير التمييز بين ما هو مقصود وبين ما هو غير مقصود، ومن ثم بين ما هو موضوعي علمي وبين ما هو غير موضوعي متحامل.

ويشير الباحث في هذا الفصل الى جملة من المبادئ العامة التي يقرها الاسلام ويعمل المسلمون على ضونها بأعتبارها مناهج أساسية ضمن الاطار العام للنظرية الاسلامية.

ومن بين هذه المبادئ العامة ـ او المناهج الاساسية ـ هو ان الاسلام يدعو الى السلم كما جاء في القرآن الكريم (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين).

ومن بينها ان الاسلام يحرم القتل كما جاء في القرآن الكريم (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل انه كان منصورا).

وكذلك من بين هذه المبادئ ـ المناهج هو ان الاسلام يسمح بأستخدام القوة للدفاع عن النفس ومواجهة الظلم والاضطهاد، وذلك ماتشير اليه الآية الكريمة (اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير، الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق إلا ان يقولوا ربنا الله)، فضلاً عن ذلك فان الباحث

يتناول في هذا الفصل موقف الاسلام من الاديان الاخرى سيما المسيحية واليهودية، وكذلك موقفه من التطرف والذي يمكن ان نجد له عشرات الامثلة والمصاديق في القرآن الكريم والسنة النبوية، في نفس الوقت الذي يمكن ان نجد ما يماثلها بالنسبة للاديان الاخرى وتحديداً المسيحية وما نقل في الكتاب المقدس (الانجيل) عن النبي عيسى (عليه السلام).

وعالج الباحث في الفصل الاول موقف القوى الاسلامية من التطرف والارهاب ربما بصورة مقتضبة وسريعة لم تنسجم مع العنوان الذي وضعه، حيث انه لم يتحدث بشكل عام عن النظرية الاسلامية واكتفى بالاشارة الى موقف المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق من خلال الاستشهاد بنص منقول عن صحيفة نداء الرافدين التي تصدرها ممثلية المجلس الاعلى في سوريا ولبنان يشير الى ان النظرية الاسلامية تدعو دائماً الى الحكمة في معالجة الامور وعدم التباطؤ. وكان الاجدر به ان يتطرق الى نماذج اخرى لمواقف حركات وتيارات في العالمين العربي والاسلامي حتى تكتمل الصورة وتتكامل.

وفي تسعة فصول، من الفصل الاول وحتى الفصل العاشر يتناول الباحث بأسهاب وبتفصيل كل ما يتعلق بالمعارض السعودي اسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه، وقد جاءت عناوين الفصول التسعة كالآتي:

* من هو اسامة بن لادن ؟
* اسامة بن لادن في افغانستان.
* اسامة بن لادن والمخابرات المركزية الاميركية.
* اسامة بن لادن في السودان.
* مساعدو ابن لادن في تنظيم القاعدة.
* الشبكة الدولية لاسامة بن لادن.
* العمليات العسكرية لاسامة بن لادن.

* الهجمات الانتحارية يوم ١١ ايلول ٢٠٠١.

* التحالف بين اسامة بن لادن وصدام حسين.

والشيء المهم هنا هو ان الفصول التسعة المشار الى عناوينها اعلاه تتيح للقارئ الاطلاع على السيرة الكاملة تقريباً لاسامة بن لادن بدءاً من نشأته العائلية ودراسته وعمله والظروف الذاتية والموضوعية التي أتاحت له ان يتحول الى شخصية دولية مثيرة للجدل ويكتنفها قدر غير قليل من الغموض رغم ان ما قيل وكتب عنها بلغ مقداراً كبيراً جداً سيما بعد هجمات الحادي عشر من ايلول والذي كان المتهم الرئيسي رقم واحد في تنفيذها.

هذا السرد المفصل لمختلف الجوانب التأريخية لحياة بن لادن لاشك انها تساهم في التوصل الى جملة من التصورات والاستنتاجات التي قد لا تكون دقيقة بالكامل، لكنها تبقى تتمتع بقدر كبير من الصحة عن التركيبة السايكولوجية لهذا الرجل والبنية الفكرية ـ الايديولوجية التي يحملها ويعمل على بلورتها ويترجمها على ارض الواقع، وكيفية تشكل هذه البنية عبر المراحل المختلفة التي بدأت من الحجاز لتصل الى افغانستان مروراً بالسودان، وربما مواقع اخرى لم يكشف عنها حتى الان.

ولعل هناك بعض المسائل تبدو ملفتة وتثير انتباه القارئ عند مطالعته للفصول المتعلقة بسيرة اسامة بن لادن، ومن بين تلك المسائل طبيعة العلاقة الجيدة التي كانت تربط بينه وبين الولايات المتحدة طيلة عقد الثمانينات والتي تبدلت في عقد التسعينات بالكامل وبات بن لادن مطارداً ومطلوباً من قبل الـ(سي. آي. ايه) بعدما كان يحظى بالاهتمام الكبير منها ومن قبل اجهزة مخابرات دول اخرى.

ويتحدث الكاتب عن ذلك قائلاً «وقد دعم الجهاد الافغاني من قبل الدولارات الاميركية وبمباركة حكومات السعودية وباكستان، اسامة بن لادن

تلقى تدريباً من قبل وكالة المخابرات المركزية الاميركية كما يقول هزير تيموريان المحلل في شؤون الشرق الاوسط، وحينما كان في افغانستان استورد معدات لمساعدة المقاومة الافغانية ضد الجيش السوفيتي».

ويضيف في موضع آخر «ان بروز بن لادن بصفة الارهابي الدولي الاكثر مطلوباً في العالم لم يكن بين عشية وضحاها، ففي اوائل الثمانينات التحق بن لادن مثل العديد من السعوديين الشباب المتحمسين بقوات المجاهدين المدعومة اميركياً لقتال قوات الاتحاد السوفيتي مع ما يقدر بحوالي ستة ملايين دولار من الاسلحة الاميركية، وعندما انتهى القتال، برز بن لادن كقائد لمنظمة من المقاتلين القدامى الصلبين من خلال المعارك والمتطرفين دينياً الذين يحاربون الحكومات الاسلامية بالعنف.

وقد تكون الاشارة الاكثر اهمية في هذا السياق هي تلك المتعلقة بعلاقة الصداقة التي كانت تربط بين بن لادن ووليم كيسي مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركية في عهد الرئيس رونالد ريغان. والمسألة الاخرى التي تبدو ملفتة ومثيرة للانتباه ان الغالبية الكبرى من مساعدي بن لادن والمقربين منه وقادة تشكيلات وخلايا تنظيم القاعدة ـ ان لم يكن جميعهم ـ من العرب، وذلك قد يكون جديراً بالبحث والتأمل والدراسة للوقوف على الخلفيات والاسباب الحقيقية التي جعلت من (القاعدة) شبكة عربية اكثر مما هي اسلامية، وان كان كل هؤلاء العرب هم اسلاميين وعمل عدد كبير منهم في حركات اسلامية، كما هو الحال ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ مع الشخص الثاني في تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهري الذي يرى البعض انه حتى الان يتولى زعامة تنظيم الجهاد الاسلامي المصري.

وبالنسبة لامكانية ضلوع جهاز المخابرات الاسرائيلي (الموساد) فانه لاحت في الافق بُعيد الهجمات مؤشرات تلمح الى ان هذا الجهاز يمكن ان يكون وراء

الكارثة التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر، ولم تكن تلك المؤشرات قليلة الاهمية او عابرة لا تستحق التوقف عندها.

وقد اورد الدكتور البياتي جملة من تلك المؤشرات وهي:

أولاً: غياب عدد كبير من الموظفين اليهود عن المركز التجاري الدولي في يوم العملية كما تحدثت بذلك عدد من وسائل الاعلام العربية وغير العربية.

ثانياً: قيام جهاز المخابرات الاسرائيلي بمنع رئيس الوزراء الاسرائيلي ارييل شارون من التوجه الى نيويورك يوم وقوع الهجمات.

ثالثاً: ان اسرائيل هي المستفيد الاكبر من العملية، حيث انها غطت على الذكرى السنوية للانتفاضة الفلسطينية وصرفت الانظار عن جرائمها واطلقت يدها لقمع هذه الانتفاضة.

رابعاً: التحرك المباشر الذي قام به جهاز المخابرات الاسرائيلي بعد العملية مباشرة وكأنه كان على اهبة الاستعداد.

خامساً: قيام متاجرين كبار في اسواق الاسهم ببيع اسهمهم قبل حصول العملية، والمعروف ان اليهود يسيطرون على الاسواق المالية.

سادساً: الفجوات الامنية التي تقوي احتمال ان يكون هناك تنسيق بين الموساد الاسرائيلي وبعض الخطوط الامريكية.

ومما تجدر الاشارة اليه ان كتاباً سياسيين عربا تناولوا في مقالات لهم هذه المؤشرات وغيرها وكذلك دلائل عن دور اسرائيل وضلوعها في التخطيط للهجمات وتنفيذها، ومن هؤلاء الكتّاب محمد حسنين هيكل وفهمي هويدي.

يخصص الباحث الفصول الثلاثة الاخيرة من كتابه للحديث عن خفايا واسرار العلاقات بين صدام حسين وشبكة القاعدة، وعن جهوده ومساعيه لانتاج وتطوير الاسلحة الكيمياوية والبايولوجية والنووية، وتعاونه في هذا المجال مع اسامة بن لادن، ودعمه لبعض الحركات وحقيقة دوره في بعض العمليات التي

طالت اهدافاً عسكرية ومدنية اميركية.

وعناوين هذه الفصول الثلاثة هي:

* التحالف بين اسامة بن لادن وصدام حسين.
* علاقة صدام حسين بهجمات ١١ أيلول.
* الارهاب الجديد: السلاح الكيمياوي والبايولوجي والنووي.

ولعل القارئ يجد في هذه الفصول مادة غزيرة وجيدة تتيح له الاطلاع على جوانب من النشاط الخفي للنظام العراقي وطريقة تعامله مع شخصيات وجهات تتقاطع معه من الناحية الايديولوجية تقاطعاً كاملاً، إلا ان اعتبارات المصالح والحسابات السياسية هنا تلعب الدور الاكبر والاهم في تحديد اتجاهات الحركة وصياغة بعض المعادلات السياسية الخاضعة للتبدل بحسب الظروف والاحوال.

وارتباطاً بذلك فان الاحداث والوقائع المشار اليها تكشف ان العلاقات بين النظام العراقي واسامة بن لادن نشأت في اعقاب حرب الخليج الثانية وبعدما تأزمت العلاقات بين النظام العراقي والولايات المتحدة الاميركية وكذلك بين الاخيرة وأسامة بن لادن.

ولاشك فان الخطاب السياسي لاسامة بن لادن كان منسجماً مع رغبات ومصالح النظام العراقي، فضلاً عن خطابه الايديولوجي، على اقل تقدير من الناحية الشكلية ـ الظاهرية. وهذا ما جعل النظام العراقي يعلن بكل صراحة ـ وعلى عكس الكثيرين ـ عن تأييده ومباركته لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهذا ـ ايضا ـ ما جعل اجهزة المخابرات الغربية ووسائل الاعلام والاوساط السياسية هناك تبذل كل ما في وسعها لمعرفة الادوار الحقيقية للنظام العراقي بالتخطيط للهجمات وتنفيذها، وبالفعل فان كماً هائلاً من المعلومات المهمة ظهر الى العلن فيما يتعلق بهذا الجانب.

ومع الاقرار بأهمية الكتاب وخصوصاً من الناحية التوثيقية التأريخية إلا انه

تبقى هناك جملة ملاحظات فنية لابد من الاشارة اليها بصورة عابرة، وتتمثل في:

اولاً: ان الباحث اعتمد على مصادر معظمها اميركية وبريطانية، دون القيام بأجراء تحليل شاف وواف للمعلومات الواردة فيها.

ثانياً: يبدو ان جهد الباحث تركز في القيام بترجمته النصوص عن مصادرها الاصلية باللغة الانجليزية الى اللغة العربية اكثر منه شيئاً اخر، حتى انه لم يبادر الى تصحيح بعض المعلومات الخاطئة، وعلى سبيل المثال ما ورد في الصفحة ٦١ نقلاً عن كتاب لميشيل غريفين تحت عنوان (حصاد الريح) من ان الدكتور حسن الترابي كان رئيساً للوزراء في السودان، وفي الحقيقة ان الترابي لم يشغل هذا المنصب بالمرة رغم انه كان في وقت من الاوقات الشخص الاكثر تأثيراً في توجيه السياسات السودانية.

ثالثاً: الباحث يكرر بأستمرار مفردات من قبيل «الارهابيين الاسلاميين» و«الحملات الارهابية الاسلامية» و«المتطرفين الاسلاميين» كترجمة حرفية عن المصادر الغربية التي اعتمدها في كتابه دون التعليق على ذلك او الاشارة اليه في هامش حتى لا يتبلور في ذهن القارئ تصورا ربما كان خاطئا مفاده ان الباحث ذا التوجه الاسلامي يتبنى مثل هذه المفردات والمفاهيم مثلما يتبناها الآخرون.

المحتويات

مقدمة ٥

الفصل الاول
رؤى جديدة مازالت غامضة !

المعرفة.. السلطة الجديدة ١١
ماركس وتوفلر.. نظرات إلى العالم! ١٩
اندماج وانقسام! ٢٦
العولمة ونهاية التاريخ والتمزق الكبير ٣٩
اوروبا والولايات المتحدة والعالم المتعدد الاقطاب ٤٧
ثورة الانترنت وتحديات القيم الثقافية ٥٤
الفساد السياسي وأزمة الديمقراطية الليبرالية! ٦٠
الدين والسياسة والكنيسة في أوربا ٦٤
شبح النازية ومعضلة الثقافة الأوربية الشاملة ٧٢
الثورة الفرنسية وإشكاليات الشعارات المطروحة ٧٩
الفرانكوفونية والعولمة وتحديات الثقافة والسياسة والاقتصاد في الغرب ٨٤
الغرب والشرق.. هكذا يقرأ أحدهما الآخر! ٩١
مقاربات بين الثورة البلشفية والثورة الايرانية ٩٧

الفصل الثاني

نظرات على «الاسلام السياسي»

الحركات الإسلامية، والإسلام السياسي وتعدد القراءات الغربية ١٠٥
اشكالية العلاقة بين السلطات الحاكمة والحركات الاسلامية ١١٣
الاقليات المسلمة في الغرب بين التهميش المقصود والاهتمام المدروس!...١١٩
الاقليات المسلمة ... كيف تتأقلم مع مجتمعاتها؟ ١٢٧
الوجود الاسلامي في اوربا ... من تحديات الاندماج الى ترسيخ الهوية.....١٣٥
«الاسلام السياسي» ... معضلة القبول وسلامة التوظيف.....١٤٣
وجهات نظر غربية في الاسلام والحركات الاسلامية ١٤٩
صور واهداف متعددة للارهاب.. ونماذج من الواقع ١٥٥
النموذج الغربي والنموذج الاسلامي... تصادم ام تصالح؟ ١٦٢
قرن ميلادي جديد يحمل صورة الامس الغامضة.....١٦٩
«اشكالية الاسلام والحداثة» ...تأملات في تحديات العصر ١٧٦
عودة الى التأريخ من زاوية اخرى !.....١٨٩
هل المحكمة الاسلامية فكرة قابلة للتطبيق ؟.....١٩٥

الفصل الثالث

تناقضات لها دلالات !

معوقات التنمية السياسية في العالم الاسلامي ٢٠٣
الديمقراطية ام التنمية اولا ؟ ٢١١
امتزاج معايير الثقافة بضرورات الاقتصاد والسياسة ٢١٨
ثقافة التجسس.. الوجه الآخر لحروب العصر ٢٢٦
مراكز الدراسات وموضوعة حقوق الانسان ٢٣٣
استئصال المسلمين على يد الهندوس.. نموذج لـ«ماذا»؟ ٢٣٩

اقليات لاتعرف ماذا تريد !.....٢٤٦
قراءات ورؤى حول السلطة في العالم العربي ٢٥٢

الفصل الرابع

كارثة ١١ سبتمبر.. لماذا ؟

لماذا من الغرب.. ثم الى اين ؟! ٢٦١
أزمة القرن الجديد واعادة إنتاج القيم ٢٦٨
لماذا غاب منطق العقل في الغرب ؟!.....٢٧٦
لعبة الارهاب.. هجمات ١١ ايلول والتحالفات الجديدة ٢٨٣

كتاب قضايا اسلامية معاصرة

سلسلة دورية تصدرها مجلة قضايا اسلامية معاصرة

رئيس التحرير: عبد الجبار الرفاعي

❑ الاجتهاد والتجديد	ابراهيم العبادي
❑ علم الكلام الجديد	محمد مجتهد شبستري
❑ المدرسة التفكيكية	محمد رضا حكيمي
❑ اشكالية الاسلام والحداثة	عادل عبدالمهدي
❑ اسلامية المعرفة	اسماعيل الفاروقي
❑ اصلاح الفكر الاسلامي	طه جابر العلواني
❑ جداليات الفكر الاسلامي	ابراهيم العبادي
❑ فقه التحيز	عبد الوهاب المسيري
❑ اسلمة الذات	كامل الهاشمي
❑ نظرية العلم في القرآن	غالب حسن
❑ القسط والعدل	لمحمد رضا حكيمي واخويه
❑ مقدمة في اسلامية المعرفة	طه جابر العلواني
❑ تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية	عبد الجبار الرفاعي
❑ قضايا التجديد	حسن الترابي
❑ نزعة التغريب	جلال آل احمد
❑ الدستور والبرلمان	جعفرعبد الرزاق
❑ الفكر الاسلامي: تطوراته و مساراته	زكي الميلاد
❑ علم الاستغراب	حسن حنفي
❑ الاجتهاد التحقيقي	محمد رضا حكيمي
❑ المستنيرون: خدمات وخيانات	جلال آل أحمد
❑ أصالة النبوة في حياة الرسول الكريم	غالب حسن
❑ اشكاليات التجديد	ماجد الغرباوي
❑ مقاصد الشريعة	طه جابر العلواني
❑ الثقافة الاسلامية بين التغريب والتأصيل	شلتاغ عبود
❑ الواقع والمثال في الفكر الاسلامي المعاصر	جمال الدين عطية
❑ محاولات للتفقه في الدين	حسن الخليفة
❑ الصراع الاجتماعي في القرآن الكريم	غالب حسن
❑ المنهج الفقهي عند الشهيد الصدر	محمد الحسيني
❑ المنهج البنائي في التفسير	محمود البستاني
❑ الاسلام والغرب	عادل الجبوري
❑ من العلم العلماني الى العلم الديني	مهدي كلشني